أ.د. علي السلمي
مصر المحروسة .... من تاني
خواطر من أجل المستقبل

توضيح

صدر هذا الكتاب عام 2008 عن مكتبة الشروق الدولية

وهذه نسخة إليكترونية محدثة بما يعكس أحوال المحروسة 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقي إلا بالله

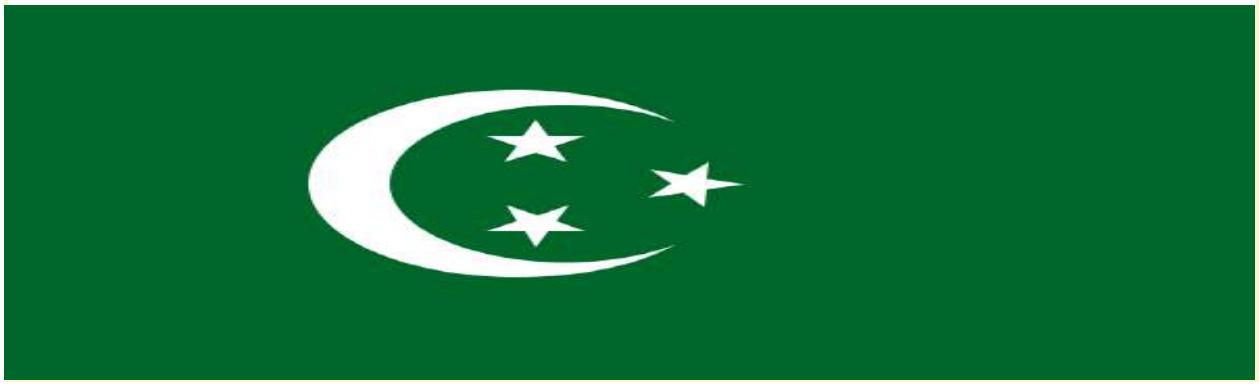

" لو لم أكن مصرياً .. لوددت

أن أكون مصرياً"

الزعيم الوطني مصطفى كامل

" الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة"

الزعيم خالد الذكر سعد زغلول

يا ساكني مِصرَ إنّا لا نَزالُ على عَهْدِ الوَفاءِ وإنْ غِبْنا مُقِيمِينَا

هَلاَّ بَعَثْتُمْ لنا من ماءِ نَهرِكُمُ شيئاً نَبُلُّ به أحْشاءَ صادِينَا

كلُّ المَناهِلِ بَعدَ النِّيلِ آسِنَةٌ ما أبْعَدَ النِّيلَ إلاّ عَنْ أمانِينَا

أحمد شوقي بك

تمهيد

قــوم يا مصري

أحلم كما تحلم كل مصري ومصرية بصورة مختلفة تماماً لمصر الجديدة " المحروسة فعلاً "تتخلص فيها من مشكلاتها التي أنشأها ورعاها الحكم الشمولي غير الديمقراطي - الذي بدأ مع نظام يوليو 1952 واستمر حتى اليوم - حتى صارت ألغاماً وقنابل تهدد بالانفجار في أي لحظة لتذهب بالأخضر واليابس.

ويتطلع شعب المحروسة إلى دول كانت في أوضاع أسوأ مما نحن فيه ولكنها استطاعت تحقيق معجزات في التطور الاقتصادي والاجتماعي.

فقد حققت ماليزيا طفرة اقتصادية وتقنية واجتماعية غير مسبوقة بكل المقاييس حين ألزمت نفسها وأقنعت شعبها بأهمية التخطيط للمستقبل واتخاذ شعار " ماليزيا 2020" هدفاً يعمل الجميع من أجل تحقيقه.

ونجحت الهند في تحقيق درجة عالية من التطور الاقتصادي والسياسي والتقني تجعلها الآن مهيأة لتكون القوة الصاعدة في الاقتصاد العالمي للسنوات القادمة ويرشحها كثيرون من الخبراء والمنظمات الدولية المتخصصة - هي والصين - ليكونا أهم اقتصاديات العالم في 2020.

ونحن في مصر المحروسة نحتاجة ماسة إلى أن يكون لنا مشروعاً وطنياً شاملاً تجمع عليه جميع أبناء الوطن ويتخذونه منهاجاً للعمل الجاد من أجل إعادة بناء المحروسة والارتفاع بمستوى الحياة فيها على أسس من الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية وتكافؤ الفرص للجميع.

إنني أحلم - كما تحلم كل المصريين المحبين للمحروسة - بالصورة المستقبلية لمصر التي يجب أن نعمل جميعاً مواطنون وحكومة من أجل تحقيقها، والتي تتبلور في الملامح التالية:

1. نظام حكم ديمقراطي جمهوري برلماني يقوم على توازن السلطات ويرتكز على دور محوري للسلطة التنفيذية [الحكومة ورئيس مجلس الوزراء] التي تأتي بناء على انتخابات ديمقراطية حرة، وينقلص فيه دور رئيس الجمهورية ليكون حكماً بين السلطات لا رئيساً أوحد لها جميعاً .
2. دستور حديث متكامل يتفق مع معطيات النظام الديمقراطي ويتجنب كل مثالب تركيز السلطات في رئيس الجمهورية، ويؤكد ديمقراطية اختيار رئيس الدولة من بين مرشحين متعددين في انتخابات حرة وشفافة لا تقيدها أي قيود تتحاز لمرشح دون غيره .
3. دولة مدنية تلتزم القانون وتخضع جميع المواطنين لحكمه على السواء من دون تمييز، وتختفي فيها كل مظاهر وتأثيرات العسكرة والحكم العسكري، ويشغل المدنيون المؤهلون جميع الوظائف والمناصب في أجهزة الدولة غير العسكرية. ، ولا تفرض فيها حالة الطوارئ إلا بقيود مشددة ولفترة محددة غير قابلة للتمديد .
4. تداول للسلطة على أسس ديمقراطية وفي جميع المواقع من خلال الالتزام بتحديد مدة شغل رئيس الجمهورية لمنصبه وقصرها على فترة محددة قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، وكذلك تحديد مدة شغل جميع المناصب التنفيذية في الدولة بمدد محددة .
5. حكومة منتخبة ديمقراطياً، تخضع لرقابة السلطة التشريعية ويساءل أعضائها وفق قانون لمحاكمة الوزراء. وتعمل الحكومة على تحقيق أهداف الوطن في التنمية والعدالة والأمان، ولا تمارس السلطة والسلطان على المواطنين، بل تكون في خدمتهم وتبقى طالما حازت على ثقتهم.

مجموعة السلطان قلاوون بشارع المعز بالقاهرة

6. إلغاء التمييز بين المواطنين لأي سبب، وبذلك يكون المصريون جميعاً متساوين في الحقوق والواجبات بما لا يدع أي مبرر لاستمرار تخصيص نسبة 50% للعمال والفلاحين في المجالس المنتخبة.[1]
7. نظام ديمقراطي للانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية والاستفتاءات تشرف عليه هيئة وطنية مستقلة تتكون من شخصيات قضائية وقانونية محايدة وغير قابلين للعزل ولا تخضعون لسيطرة أو تأثير السلطة التنفيذية وتعتمد على أفراد من الهيئة القضائية للإشراف على كافة مراحل وعمليات الانتخابات.
8. تعددية حزبية تنشأ فيها الأحزاب من دون تدخلات ومعوقات من جانب السلطة التنفيذية، ويتاح فيها للأحزاب على اختلاف مرجعياتها العمل والدعوة إلى أفكارها وبرامجها من دون قيود سوى الالتزام بالقيم المجتمعية والأهداف الوطنية الكبرى، وإتاحة كامل الحرية للمواطنين في الاختيار والمفاضلة بين تلك الأحزاب وبرامجها وأفكارها.
9. هيكل حديث ومتوازن من التشريعات تحمي المواطن من تعسف السلطة التنفيذية وتغوّل الفساد والمفسدين، وتؤكد ضمانات التقاضي وحرية المواطن وحقه في أن تحاكم أمام قاضيه الطبيعي، وتخلو من القوانين المقيدة للحريات والمعادية للديمقراطية والتي هي في الأساس سيفٌ مسلطٌ على رقاب المواطنين تحد من حرياتهم وتهدد أمنهم بدعوى مكافحة الإرهاب.
10. اختفاء الاحتقان الديني والمشكلات المتكررة بين عناصر من المسلمين والمسيحيين، وإعمال مبدأ المواطنة وأن المصريين جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات وكلهم أمام القانون سواء من دون نظر إلى معتقداتهم الدينية.

[1] هذه النسبة تم الغائها بعد 2011

11. احترام حقوق الإنسان المصري وتوفير ضمانات دستورية وتشريعية لحمايته من تغوّل سلطات الأمن والاعتقال وسلب الحرية وتقييد حقوقه في العمل والتعبير والانتقال والسفر والاستثمار والتملك وغيرها من الحريات والحقوق الأساسية.
12. إلغاء المعتقلات والإفراج عن آلاف المعتقلين من دون محاكمة ومن تصدر بحقهم أحكام قضائية بالبراءة، وإلغاء سيطرة وزارة الداخلية على السجون ونقلها إلى إشراف هيئة وطنية مستقلة يشرف عليها قضاة.
13. معايير وقواعد وآليات واضحة لمحاسبة ومساءلة الحكومة وممثليها ووحداتها المختلفة عن أوجه التقصير والفشل في تحقيق أهداف التنمية ورعاية شئون الوطن والمواطنين، وصلاحيات كاملة لمجلس الشعب في الرقابة على الحكومة ومساءلتها ومحاسبتها وحجب الثقة عنها.
14. قانون لمحاكمة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء والمحافظين وغيرهم من قيادات السلطة التنفيذية يضعهم أمام مسئولياتهم، فضلاً عن نظام فعال لمتابعة تطور الذمة المالية لهؤلاء جميعاً وكل من يشغل وظيفة عامة أو تحصل على عضوية مجلس منتخب.
15. حكومة تحمي الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساسية التي تجب أن تحتفظ بها الدولة لحماية مصالح المواطنين، وتطرح أفكار الخصخصة للاستفتاء العام وتنفذ ما يرضى به المصريون أصحاب تلك الثروة المطروحة للبيع، وتتقيد بالشفافية وضوابط ومعايير واضحة في إجراءات الطرح والبيع وإدارة برنامج الخصخصة في جميع مجالاته ومحاوره، وتحاسب المسئولين أياً كانت مواقعهم حال الانحراف عنها.
16. المحافظة على أموال التأمينات الاجتماعية وإدارتها من خلال مؤسسة وطنية مستقلة للتأمينات الاجتماعية تقوم على استثمار فوائضها في مجالات ذات عوائد مضمونة حماية لأموال المؤمنين.
17. نظام اقتصادي تحترم الملكية الخاصة وتتيح الفرص كاملة لمبادرات القطاع الخاص في تحمل مسئوليات التنمية في كافة المجالات، وتحتفظ بدور مناسب للقطاع العام في المجالات الإستراتيجية التي ينبغي أن

تكون محلاً لتسيق الدولة، ولكن ينم إدارته وتشغيله وفق قواعد وآليات الإدارة المتطورة ومعايير السوق والكفاءة الاقتصادية، متساوياً تماماً مع القطاع الخاص في الفرص والالتزامات ومعايير التقييم.

18. تأكيد الحق في العمل لجميع المواطنين الراغبين والقادرين على العمل، ومواجهة قضية البطالة وتأثيراتها السالبة على حركة التنمية والسلام الاجتماعي.

19. إعلام مرئي ومسموع ومقروء يتمتع بالحرية والانطلاق بعيداً عن سيطرة الدولة، ولا تخضع إلا للمعايير المهنية الصادقة والقيم الأخلاقية وحكم القانون الذي يطلق حرية إصدار الصحف والمطبوعات وإنشاء القنوات الإذاعية والتليفزيونية وفق ضوابط ترعى المصلحة العامة والقيم المجتمعية ولا تنحاز فقط إلى ما يؤكد سيطرة الدولة على وسائل التعبير، وإلغاء ملكية الدولة للصحف وإلغاء ما يسمى المجلس الأعلى للصحافة.

20. منظومة تعليمية عصرية وبرامج ومناهج تعليم متطورة ونظم للتقويم وتطوير التعليم وتحسين أداء مؤسساته تصدر عن هيئة وطنية مستقلة لتخطيط وتقويم التعليم تختار أعضاؤها من بين الخبراء المتمرسين في قضايا التربية والتعليم على مختلف مستوياته ويشارك فيها ممثلون لأصحاب المصلحة من المواطنين أولياء الأمور والطلاب والمعلمين وأعضاء الإدارة التعليمية.

21. نهضة علمية وتقنية تقودها جامعات ومراكز بحثية عصرية تكافئ مثيلاتها في العالم المتقدم وتلتزم بمعايير الجودة والاعتماد المتعارف عليها دولياً.

22. تقيد بقواعد القانون والنظام العام في كافة أشكال السلوك الاجتماعي للمواطنين - حكاماً ومحكومين - والتأكيد على الالتزام بالسلوك المجتمعي الحضاري الجديد بأبناء المحروسة.

23. نهضة رياضية ترعاها الدولة تقوم على أسس من العلم والتنظيم يمارس شباب المحروسة فيها كل ألوان الرياضة وينسابقون للتنافس على المستوى الإقليمي والعالمي[2].

24. نهضة ثقافية ترعاها الدولة وتتفتح من خلالها مجالات الإبداع الفكري في جميع المجالات، وتتاح فيها للمصريين فرص الحصول على منتجات الفكر المصري والعربي والعالمي بأقل تكلفة، وتتنشر منافذ ووسائل الإبداع الفني والفكري من مكتبات ومسارح ودور للعرض الفني في جميع مناطق المحروسة ولا تقتصر فقط على الحضر والمدن الكبرى.

25. ويتساءل المصريون هل يمكن تحقيق هذه الصورة المستقبلية لمصر؟ وأقول لنفسي ولكل مصري. . .نعم نستطيع أن نحقق هذه الصورة لمصر التي نحلم بها ويجب أن نعمل جميعاً من أجل تأكيدها كحقيقة على أرض الواقع وليست مجرد حلم يداعب خيالنا .

والآن دعونا نردد معاً نشيد سيد درويش قوم يا مصري.....

قوم يا مصري مصر دايما بتناديـك - خد بناصري نصري دين واجب عليك
شوف جدودك في قبورهم ليل نهار - من جودك كل عضمه بتستجار
صون آثارك ياللي ضيعت الآثـار - دول فاتوا لك مجد خوفو لك شعار
ليه يا مصري كـل أحوالك عجب - تشكي فقرك وانت ماشي فوق ذهب
مصر جنة طول ما فيها انت يا نيـــــــــل - عمر ابنك لم يعش أبدا ذلـــــــــــــــــيل

[2] يكفي المحروسة صفران كبيران، الأول حصلت عليه يوم لم تمنحها منظمة الفيفا حق تنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم في 2010 ونجحت جنوب إفريقيا يومها في الحصول على كامل أصوات اللجنة المختصة بالاختيار وعددها أربعة وعشرون. والصفر الثاني كان يوم العودة المخزية لبعثة المحروسة من دورة الألعاب الأوليمبية في بكين شهر أغسطس 2008 ومعها ميدالية برونزية يتيمة.

https://youtu.be/vlk5BsOkA7E?si=27YYKo593W9oAwfa

إن المصريين مدعوون جميعاً شيوخاً وشباب، رجالاً ونساء

للعمل على انتشال مصر المحروسة من عثرتها

وإعادتها إلى الصفوف الأولى للدول الناهضة المتقدمة،

وهي جديرة بذلك وقادرة عليه بإذن الله.

لن يكفي الكلام، ولكن بالعمل تتحقق الأماني،

وبالجد والبذل والتضحية تتقدم الأمم وتعلو هامات أبنائها.

يف-تنهض-الدول؟ (1).4pm

لرؤية الفيديو اضغط علامة فيديو

مصر . . . . المسجد و الكنيسة

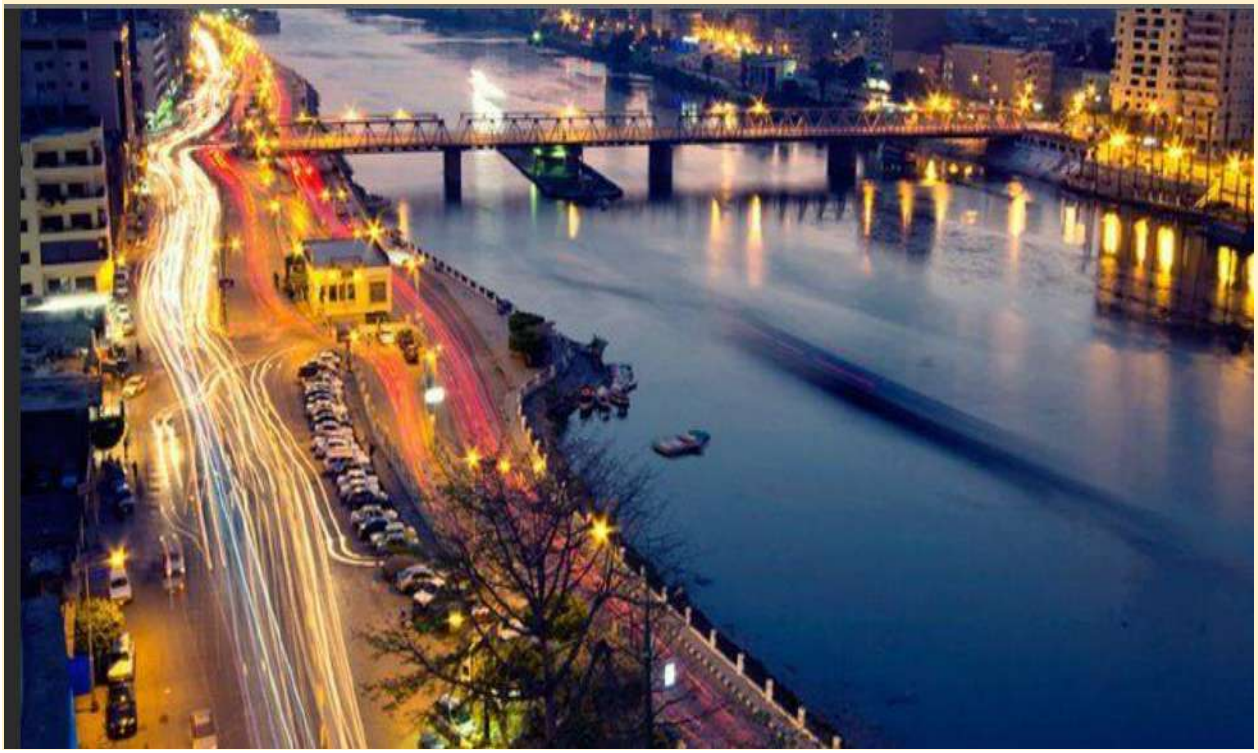

الفصل الأول

هـــــــــوم المحروســـــــــة

أصدرت في عام 2007 كتاباً بعنوان "مصر المحروسة... رؤية ومنهاج للتغيير الديمقراطي وإعادة البناء"

مصر المحروسة رؤية ومنهاج للتغيير الديمقراطي وإعادة البناء –

موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

وكانت الرسالة الأساسية في ذلك الكتاب هي إطلاق الدعوة من أجل إعادة هيكلة كاملة للمجتمع المصري على أساس رؤية واضحة ونهج ديمقراطي أصيل.

وقد عرضت في الجزء الأول من ذلك الكتاب إطاراً تفصيلياً لعملية التطوير الشامل في المحروسة في محاور شملت برامج للتغيير الديمقراطي وتطوير البنية السياسية، وإعادة صياغة دور الدولة، والتطوير الاقتصادي الشامل، وحماية وترشيد مصادر الطاقة ورؤية للبرنامج النووي المصري، والقضاء على الفقر وتأمين الحق في الغذاء ومعالجة البطالة، والتطوير الإداري الشامل، وتطوير الإدارة المحلية ومعالم نظام ديمقراطي للحكم المحلي.

كذلك شملت محاور التغيير والتطوير المقترحة برامج للتطوير التعليمي الشامل، وتطوير منظومة الخدمات الصحية والتأمين الصحي الاجتماعي، وتطوير المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، والتطوير الاجتماعي الشامل، والتنسيق الحضاري للبيئة المصرية. وقد اختتمت الجزء الأول من الكتاب بدراسة عن مصر 2020 ومبحث أخير عنوانه "المصريون.. ثروة المحروسة الحقيقية".

وكان الجزء الثاني من الكتاب تجميع لمجموعة رسائل وجهتها في مقالات منشورة أطلقت عليها "رسائل في حب المحروسة" تضمنت آراء وأفكار موجهة إلى المحروسة – مصر –، وإلى شعب المحروسة، وحكومة المحروسة، والحزب حاكم المحروسة، وعلماء المحروسة، ورجال الأعمال في المحروسة. وثمة رسالة خاصة وجهتها إلى دكتور محمود محي الدين بعنوان "رسالة إلى بائع أصول المحروسة". ثم أتبعت تلك الرسائل برسالة إلى فقراء المحروسة، وإلى صانعي دستور المحروسة.

وكنت في موضع آخر قد وجهت رسالة إلى رئيس وزراء المحروسة بعد الإعلان عن تغييره. عاطف عبيد وتكليف شخص آخر محله في يوليو 2004، فوجهت رسالة إلى رئيس وزراء المحروسة قبل أيام قليلة من تكليف دكتور أحمد نظيف بتشكيل الحكومة، ثم لما انقضت فترة على شغله المنصب رأيت أن أعاود الكتابة إليه، فوجهت له "رسالة ثانية إلى رئيس وزراء المحروسة".

وكانت الرسالة الأخيرة في ذلك الجزء الثاني من كتاب "مصر المحروسة" موجهة إلى شخص لم أسمه في عنوان الرسالة، وكنت على ثقة من أن فطنة القارئ المصري الفصيح سوف ترشده إلى معرفة الشخص المعني بتلك الرسالة، ولأهمية تلك الرسالة سأجعلها مقدمة لهذا الجزء الثاني الذي بين أيديكم قرائي الأعزاء.

ومنذ صدر الجزء الأول من "مصر المحروسة" توالت على مصر الأحداث واشتدت المشكلات وانسدت الطرق أمام الكثير من أبنائها المخلصين من شدة وهول ما يلاقونه من مصاعب في الحياة. أزمات متلاحقة تمثلت في رغيف الخبز وطوابيره، والغلاء والتضخم وارتفاع تكلفة المعيشة والفقر وانخفاض جودة

الحياة بالنسبة لملايين المصريين إلى أدنى مستوياتها، والبطالة الخانقة التي يعاني منها ملايين من شباب المحروسة تحاول نفر منهم الخلاص منها بمحاولات للهجرة غير المشروعة يقوم على تنظيمها ناس ممن لا خلاق لهم يعدونهم بالنعيم في بلاد أوروبا ويستزفون ما تجمعه هؤلاء الشباب من مال بطرق لا يعلمها إلا الله، ويعرضونهم للموت غرقاً أمام سواحل اليونان وإيطاليا في قوارب غير صالحة ورحلات مشبوهة.

تأملات في هموم المحروسة

تحتار المرء حين يتأمل في أوضاع وأحوال مصرنا العزيزة الشهيرة باسم المحروسة، وهي محروسة بعناية الله وفضله برغم كل ما يفعله بها أبناؤها حكاماً ومحكومين. وتزداد الحيرة كلما تطلع الإنسان المصري المحب لوطنه الغيور على مستقبله إلى ما يجري حوله، وحين يقرأ صحفها ويشاهد قنواتها التلفزيونية فيصيبه الدوار من فرط قسوة المشكلات الضاغطة على حاضر المحروسة والمهددة لمستقبلها. ولعلي لا أبالغ إن قلت إن ما يجري على أرض المحروسة في هذه الأيام هو نذير خطر داهم تحتاج إلى وقفة صادقة من كل المصريين للبحث عن علاج وفرضه على أرض الواقع من أجل إنقاذ الحاضر وضمان المستقبل.

وإليكم عينات من هموم المحروسة ومشكلاتها:

1. حالة الاحتقان البالغة مداها بين الحكومة وأغلبية حزبها الوطني في مجلسي الشعب والشورى في جانب، وصحافيي المحروسة الشرفاء المدافعين عن حرية الصحافة وحقها في الكشف عن الفساد وحماية مصالح المجتمع بالكلمة الصادقة والمعلومات الكاشفة، من غير تعرض للتهديد بالحبس أو الغرامة القاصمة للظهر، في جانب آخر[3].

[3] أشير إلى القضايا التي صدرت فيها أحكام بالسجن على الصحفيين وائل الإبراشي رئيس تحرير صوت الأمة السابق، وعادل حمودة رئيس تحرير الفجر، وإبراهيم عيسى رئيس تحرير الدستور، وعبد الحليم قنديل رئيس تحرير الكرامة السابق بالحبس سنة مع الشغل لكل منهم، وكذلك الحكم على وأنور الهواري رئيس تحرير الوفد السبق وأمير سالم المحرر بالجريدة.

2. حالة عدم الرضا الواضحة بين غالبية أعضاء السلطة القضائية وشيوخها ورموزها المدافعين عن استقلال القضاء وحمايته من تغوّل السلطة التنفيذية وتدخلها في شئونه رغم أن الدستور ينص على الفصل بين السلطات ومنع اجتراء سلطة على أخرى.

نذكر بمذبحة القضاء

شخصيات لها تاريخ – شقيقي الأكبر المستشار حافظ السلمي – موقع الدكتور علي السلمي

3. انفلات عيار الفساد والمفسدين وشيوع حالات الثراء الفاحش بسبب الاحتكار واختلاط علاقات رجال الأعمال برموز ومؤسسات مهمة في السلطة التنفيذية، تجعل خلط الأوراق واختلال المعايير وضياع القدرة على المحاسبة والمساءلة صورة شائعة في مجتمع الأعمال المصري المعاصر يهدف القانون المقترح لجرائم النشر إلى حمايتها حين تجرّم التشكيك في الذمة المالية وتجعل عقوبته الحبس "جوازاً"[4].
4. اختلال لغة الحوار في مطبوعات صحفية تصدر عن مؤسسات يشار لها بالقومية ويفترض أنها تعبر عن أصحاب الفكر الجديد في الحزب الحاكم، ولكنها تبدو منافقة في معالجتها لأفكار من يختلفون مع هذه التوجهات الجديدة لحزب يحكم منذ خمسينيات القرن الماضي تحت أسماء متعددة من هيئة التحرير، الاتحاد القومي، الاتحاد الاشتراكي، حزب مصر العربي الاشتراكي وأخيراً الحزب الوطني

---

[4] أصدرت لجنة الشفافية والنزاهة بوزارة الدولة للتنمية الإدارية تقريرها الثاني في أغسطس **2008** بعنوان "أولويات العمل وآلياته"، وسوف نعرض له بالتحليل في الفصل الثاني من الكتاب.

الديمقراطي ولجنة سياساته. ويبدو ضيق كتّاب هذه المطبوعات الصحفية بالديمقراطية واضحاً وعزوفهم عن المناقشة الموضوعية والحوار البناء سمة رئيسية في كل ما يكتبون، فضلاً عن تصوير الأمور على غير حقيقتها وكأن المصريين لا يعايشون المشكلات ولا يميزون بين ما يقال وبين ما يعانونه فعلاً في جهادهم اليومي من أجل لقمة العيش، فضلاً عن إيجاد مصدر كريم للدخل.

5. انفصال وزارات الحكومة وهيئاتها ومؤسساتها عن بعضها البعض، وافتقاد رؤية إستراتيجية واضحة وشاملة يلتف حولها الجميع في منظومة متكاملة ومتناغمة من أجل تحسين أحوال الوطن والمواطنين. ففي الوقت الذي ينغنى فيه الجميع بمقولة أنهم يعملون على تحقيق برنامج الرئيس الانتخابي، نرى الواقع يتناقض تماماً مع توجهات ذلك البرنامج وقد مضى على إعلانه ما يقرب من ثلاثة أعوام كاملة من دون أن يشعر أبناء المحروسة بأي تغيير أو تحسين في أحوالهم المعيشية ولا في قدرات المحروسة وأوضاعها المحلية والإقليمية والدولية.
6. مشكلات التعليم التي تشهد على ما يعانيه الشعب المصري من ضعف في قدراته الإبداعية والإنتاجية.

دكتور علي السلمي – التعليم في مصر إلى أين ؟ – موقع الدكتور علي السلمي

7. الانتشار السريع لوباء أنفلونزا الطيور والأسلوب البدائي للتعامل مع هذا الوباء وما ترتب عليه من إعدام النسبة الأكبر من الثروة الداجنة في مصر دليل واضح على عشوائية الفكر والقرار، والخوف من تحور الفيروس وتوطنه في مصر فيصعب التعامل معه وقد ينتقل إلى البشر فيكون كارثة لا قدرة لأجهزة وزارة الصحة بالتعامل معها .
8. ما أصاب بورصة الأوراق المالية من انهيار أودى بمدخرات ملايين صغار المستثمرين مظهر آخر على اختفاء الدور الحكومي حيث تجب أن يظهر كما فعلت حكومات دول خليجية واجهت نفس المشكلة[5].
9. إهدار حصيلة التأمينات الاجتماعية وإخفاء ما حدث بدمج وزارة التأمينات في وزارة المالية كشكل من أشكال انعدام الشفافية، واختفاء ما يقرب من 13 مليار جنيه من حصيلة الخصخصة والخلاف بين وزارتي الاستثمار والمالية حول مصير تلك الأموال ناهيك عن بيع بنوك ناجحة والتفريط فيما تحققه للاقتصاد الوطني من عوائد وقيمة مضافة، في نفس الوقت الذي يتم فيه الحفاظ على ثلاثة بنوك فاشلة وخاسرة ودمجها في كيان هش جديد يضخ فيه البنك المركزي مئات الملايين من الجنيهات من دون إبداء الأسباب أو المبررات الاقتصادية لذلك القرار[6].

[5] تكرر انخفاض أسعار الأسهم في الشهور الأخيرة ووصلت إلى حد الانهيار من دون أي تدخل من جانب الدولة لتصحيح المسار وحماية صغار المستثمرين من الخسائر الفادحة التي أصابتهم.

[6] تكونت في الفترة الأخيرة [أغسطس 2008] جماعات أهلية للدفاع عن أصحاب التأمينات ضد استيلاء الدولة عليها، كما أعلن عن تشكيل اتحاد لأصحاب المعاشات للدفاع عن حقوقهم.

رجال من مص . . . ومواقف لها تاريخ دكتور علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي

نماذج من أحوال المحروسة مع حكومات الحزب الوطني الديمقراطي

في خضم كل تلك المشكلات والنوائب التي تصيب الوطن، يفجع المواطنون بأنباء صحفية وتصريحات لمسئولين حكوميين من عينة ما يلي:

1. تنشر صحيفة الوفد يوم 4 ديسمبر 2007 عنواناً رئيسياً عن إضراب عام لموظفي الضرائب العقارية.
2. كما تنشر صحيفة الوفد أيضاً تصريحاً منسوباً إلى الدكتور مفيد شهاب في لقائه بأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي بالإسكندرية يوم 8 يناير 2008 يقول فيه "لا تصدقوا كلام الصحف أن الناس زهقانة وتعبانه، إن ذلك غير صحيح ولكننا ندفع ضريبة حرية الصحافة".
3. وينسب إلى دكتور محمود محي الدين في صحيفة الوفد يوم 8 يناير 2008 أيضاً قوله" إن الشركة القابضة للغزل والنسيج من أتعس الشركات".

4. ومن أغرب ما نشر عن حكومة المحروسة ذلك النبأ الذي نشرته صحيفة الأهرام يوم 7 مارس 2004 جعلت له العنوان التالي " الحكومة تعرض على الرئيس خلال أيام خطتها لإعادة الأسعار إلى ما قبل يناير "2003 [أي ما قبل تحرير سعر صرف الجنيه المصري]، وتكمل الصحيفة الخبر بعنوان ثان " 3.5مليار جنيه تتحملها الموازنة لسداد فروق الأسعار للسلع الأساسية" . كان ذلك على عهد حكومة د . عاطف عبيد، واليوم بعد أربع سنوات ونصف هل لنا أن نسأل هل عادت الأسعار إلى مستواها في يناير 2003 ؟
5. وخبر آخر في صحيفة الأهرام أيضاً نشر بتاريخ 13 ديسمبر 2003 عنوانه " مليار و739 مليون جنيه لتطوير عربات السكك الحديد وإلغاء عربات الدرجة الثالثة" ! ولنا جميعاً أن نعجب من هذه الحكومة التي لا تستحي، فبعد هذا الخبر بثلاث سنوات بشرتنا الحكومة الذكية التي حلت محل الحكومة العبيدية لرئيسها دكتور عاطف الصغير [على أساس أن الدكتور عاطف صدقي رحمه الله كان يلقب بعاطف الكبير] أنها خصصت خمسة مليارات جنيه من حصيلة بيع رخصة شركة الهاتف المحمول الثالثة لإصلاح حال السكك الحديدية ! ولا يزال الحال على ما هو عليه إن لم يكن أسوأ !
6. وفي صحيفة الأهرام يوم 11 إبريل 2006 تبشرنا الحكومة الذكية برئاسة د . أحمد نظيف أنها بدأت برنامج التشغيل الذي يتضمن 6 برامج تنفيذية . الأول تقديم تمويل ميسر لإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر تتيح أكثر من 280 ألف فرصة عمل سنوياً . ويتضمن البرنامج الثاني تمويل المشروعات المتوسطة والكبيرة وهو برنامج " الألف مصنع" بما يؤدي إلى توفير 240 ألف فرصة عمل سنوياً . . وهكذا إلى نهاية الخبر الذي لو تحقق منه 10% فقط لكانت المحروسة أحسن حالاً مما هي عليه الآن . ولكن شيئاً من تلك البرامج لم يتحقق والحكومة الذكية نسيت الموضوع وكذلك المصريون الطيبون !

7. ويعلن وزير النقل محمد منصور أن "السكة الحديد خسرانه ولن تجد من يشتريها"، وطبعاً لن تجد أبناء المحروسة من ينقذهم من عذاب السفر في قطارات تلك الهيئة الخاسرة وما يتعرضون له من مخاطر تصل إلى حد الحريق كما حدث لركاب قطار الصعيد منذ سنوات قليلة.
8. يتقدم نائب بمجلس الشعب بطلب لإلقاء بيان عاجل حول "التطعيمات الفاسدة التي أودت بحياة طفل وأصابت 3 آخرين بمشاكل صحية بقرية قويسنا البلد. ويتذكر المصريون الأطفال الإثنا عشر الذين احترقوا في حضانات المبشرين بمستشفى الشاطبي بالإسكندرية.
9. ويلقي التقرير النهائي لكارثة السلام 98 بالمسئولية الكاملة على صاحب العبارة والربان كما أعلن ذلك وزير النقل، بينما النائب العام السابق يبرئ صاحب العبارة ويشهد أنها سليمة وتحيله وابنه إلى محكمة الجنح بتهمة التقصير في الإبلاغ عن غرق العبارة ولا عزاء للمصريين في غرق 1033 من أبناء المحروسة، ثم يصدم المصريون بصدور حكم البراءة لصالح ممدوح إسماعيل وابنه، ورغم أن النيابة العامة قررت استئناف الحكم، إلا أن الأمل ضعيف في تغييره نظراً لكون صياغة الاتهام في الأساس كانت غير دقيقة وجاءت في صالح أصحاب العبارة.
10. محكمة النقض تبطل انتخابات مجلس الشعب في دائرة مدينة نصر ومصر الجديدة، وتثبت في حيثيات الحكم أن انتشار البطاقة الدوارة وتزوير بطاقات إبداء الرأي وشراء الأصوات كانت كلها من أسباب فوز من قضى الحكم ببطلان انتخابهما.
11. أبناء المحروسة من المثقفين والمعماريين يحتجون على إقامة بناء في مواجهة قلعة محمد علي تقيمه شركة استثمارية مخططه أن يرتفع إلى أربعين طابقاً، في نفس الوقت الذي يرتفع بناء جراج[7] متعدد الأدوار

[7] تمت إزالة الجراج بعد اكتمال بنائه بناء على تعليمات جهات سيادية ولأسباب لم تذكر، وقد استخدمت إمكانيات القوات المسلحة في إزالته بعد أن بلغت تكلفة الإنشاء أكثر من 50 مليون جنيه وتكلفة الإزالة حوالي 6 ملايين من الجنيهات.

في ميدان رمسيس ليدمر الميدان ويشوه مبنى محطة باب الحديد، وينعجب أبناء المحروسة كيف حصلت تلك المباني على تراخيص ومن الذي أصدرها وهل الدولة في غيبوبة إذ تفاجئ بكل تلك التشوهات والانحرافات بعد حدوثها وكأنها ينمو بناءها في ظل طاقية الإخفاء التي شاهدناها في أفلام السينما المصرية أيام كانت هناك سينما .

12. وفي نفس الصفحة الأولى من صحيفة قومية كبرى يقرأ المصريون خبرين وينعجبون ما شاء لهم العجب، الخبر الأول يبشرهم بقيام تحالف بين قطاعي الصناعة والبنوك لإنشاء 1000 مصنع في 5 سنوات بتمويل توفره البنوك يصل إلى 75 مليار جنيه وتتيح 1.5 مليون فرصة عمل، بينما الخبر الثاني تحته مباشرة يقول" 357 ألف فائض العمالة بالوحدات الإدارية و60 ألف عجزاً بالتربية والتعليم"، ويرجع التقرير الذي أعده الجهاز المركزي للمحاسبات – كما قالت الصحيفة – هذا الفائض إلى أن التعيينات التي شملت جميع الخريجين حتى عام 1984 كانت توزع على المحليات دون ربطها بالاحتياجات الفعلية، كما أن التعيينات خلال السنوات الثلاث الماضية، والتي بلغ أجماليها 470 ألف خريج، تم توزيعها على المحافظات. ويتساءل المصريون أليست هي نفس الدولة وحكوماتها التي فعلت بهم ذلك من قبل؟ وما يدريهم أنها لن تكرر المأساة مع المعينين الجدد في تلك المصانع الألف؟

13. الفلاحون في المحروسة يناهم بين حين وآخر حالة من الفزع نتيجة مؤشرات عودة ظهور مرض "الجلد العقدي" وموت مئات الأبقار بسبب الإصابة به، ويتساءلون هل ستكرر الحكومة أسلوبها في التعامل مع أنفلونزا الطيور في حالة الأبقار وتقضي على الآلاف منها ؟

14. وفي الوقت الذي يعلن الحزب الوطني الحاكم عن مشروعه لتطوير نظام التأمين الصحي والذي تخشى الكثيرون أن يكون مقدمة لتخلي الدولة عن مسئولياتها في هذا المجال – كما تخلت عن مسئوليات أخرى بدعوى تطبيق اقتصاد السوق وتحميل القطاع الخاص مسئوليات التنمية – ، وفي الوقت الذي يعلن

فيه رئيس هيئة التأمين الصحي أن الهيئة تعاني عجزاً يبلغ 400 مليون جنيه وأن نصيب المواطن من نفقات التأمين الصحي لا يتعدى خمسة وأربعين جنيهاً سنوياً – وليس شهرياً –، فإن أبناء المحروسة يفتحون أفواههم دهشة وعجباً من أنباء تبشرهم أن المؤسسات الصحفية القومية مدينة للحكومة بمبالغ تصل إلى 6 مليار جنيه وأن النية تتجه إلى إسقاط تلك المديونيات مكافأة للقائمين عليها لنجاحهم في تبديد تلك الأموال والوصول بمؤسساتهم إلى أدني مستويات الكفاءة، ويشاهد المصريون فصول مسرحية هزلية مضمونها هل يتم إسقاط تلك المليارات الست بقانون يصدره مجلس الشعب أم أن وزير المالية يستطيع التجاوز عن تلك الديون وهل يعتبر ذلك تدخلاً من الحكومة في مجال اختصاص مجلس الشورى الذي يملك تلك المؤسسات الصحفية ! ! !

- تلك وغيرها مئات من المشكلات والرزايا التي يعيشها المصريون صباح مساء ولا تجدون لهم منها مخرجاً، ولا يسمعون من الحكومة وصحافتها القومية وتليفزيونها الرسمي سوى أناشيد تتغنى بالتقدم الذي تحقق والدخل القومي الذي يزداد بمعدلات تقترب من حاجز ال 7% سنوياً – وهو معدل لو تعلمون عظيم وخطير إن تحقق فعلاً –، وفائض ميزان المدفوعات الذي بلغ على حد قول أحد الوزراء 2.5 مليار دولار أمريكي، والنقد الأجنبي الذي يتدفق على مصر بمعدلات غير مسبوقة كما صرح بذلك الأمين العام المساعد للحزب الوطني الديمقراطي من دون أن يوضح مبالغ تلك التدفقات ومصادرها ومدى استمرار التدفق وأين تم استخدام تلك الأموال.

وما السبيل؟

- ويظل السؤال الذي يطرح نفسه ويردده المصريون في كل مكان وكل وقت، هو ما السبيل إلى الخروج من هذه الحالة الأزمة؟ وإلى أين نحن ذاهبون؟ وهل هناك أمل في النجاة من تلك الدوامة من الأزمات التي تأخذ بخناق الوطن والمواطنين؟ والحل في رأي يتلخص في كلمتين تحتويهما كلمة

ثالثة وتقود إلى نتيجة محددة. الكلمتان هما " الحرية" و " العدالة"، وتتضمنهما كلمة ثالثة هي " الديمقراطية" وتؤدي بنا الديمقراطية إلى التداول السلمي للسلطة وحق الناس في اختيار من يحكمهم إعمالاً لقول الحق سبحانه وتعالى " وتلك الأيام نداولها بين الناس".

- الشاهد أن المحروسة تعيش هذه الأيام فترة غريبة في تاريخها تتجلى فيها أعلى درجات الفشل والاضطراب في الأداء الحكومي والرسمي للدولة، وتتعالى فيها الوعود غير الصادقة والمعلومات التي تخلق للناس وهماً يعيشون فيه وتصور لنا مصراً غير التي نعرفها ونعايشها. ويصدم أبناء المحروسة – على نحو يكاد يكون يومياً – بقرارات حكومية وتصرفات رسمية تجعلهم يفقدون الأمل في أي إصلاح.
- فمن مشكلة مصنع شركة أجريوم للسماد في رأس البر وتخبط الأداء الحكومي في تلك الأزمة ووجود شواهد على تورط مسئولين في الموافقة على إقامة المصنع ومن ثم تلكؤهم في الاستجابة لمطالب أهل دمياط بعدم إقامته على أرض محافظتهم ومحاولتهم الالتفاف على التوصية غير الحاسمة لمجلس الشعب بنقل المصنع من موقعه محل الاعتراض. إلى سيل من الضرائب والقرارات الحكومية برفع أسعار مواد أساسية كالبترول ومشتقاته، إلى ضياع فرحة المصريين بعلاوة الـ 30% الشهيرة، وصولاً إلى اصطناع أزمة مع أساتذة الجامعات حول تحسين أوضاعهم المالية ورفض الأساتذة للمشروع الحكومي المسمى بتحسين الدخل وربطه بالأداء بطريقة غير متعارف عليها في أي جامعة في العالم.
- في هذا الخضم المتلاطم والسيل الذي لا ينقطع من المشكلات والأزمات تحرص الإعلام الحكومي غير الصادق على محاولة تجميل الواقع وتكرار مقولات أفرغت من مضامينها تتحدث عن نمو

اقتصادي لا يشعر بآثاره سوى القلة المنوغلة من رجال الأعمال ذوي العلاقات الوطيدة بسلطة الحكم والتي وصفها الكاتب القدير فاروق جويدة ب "الزواج الباطل بين المال والسلطة".

- وينشدق أهل الحكم بعبارات فضفاضة عن الديمقراطية وهم يمددون العمل بقانون الطوارئ لعامين قادمين وتتصل بذلك فترة تطبيقه لثلاثين عاماً بلا انقطاع.

- ويتفاخر أهل الحكم والسلطة بالحرية التي ينعم بها الإعلام في المحروسة وهم يخططون لإصدار قانون يجعل البث المرئي والمسموع والمقروء في كافة وسائل الإعلام من فضائيات وإذاعة وشبكة الإنترنت أقرب إلى المحرمات.

- مصر المحروسة من تاني !

- لقد عبرت عن كثير من تلك الأحداث والقضايا في سلسلة من المقالات بدأت في نشرها بجريدة الوفد التي خصصت لي – مشكورة – النصف الأعلى من الصفحة الأخيرة كل ثلاثاء ، الأمر الذي جعلني أفكر في جمع تلك المقالات وغيرها مما نشر في صحف أخرى وتقديمها – بعد الربط بينها واستكمال ما لا تسمح المساحة المحدودة للمقال الأسبوعي بالتوسع فيه – في هذا الجزء الثاني من "مصر المحروسة" وقد استعرت تعبيراً هائلاً للكاتب العظيم محمود السعدني استخدمه كعنوان لكتاب أصدره بعنوان "مصر من تاني" يقول فيه "من المآسي ما يمتد في بطن التاريخ عدة مئات من السنين، ولكن أخطر مأساة في التاريخ، أن كل خليفة حي هو مصدر الحكمة وينبوع المعرفة ونموذج الكمال. وهو يظل كذلك حتى يموت، فإذا مات، فهو منبع الجهل ومصدر الظلم والنموذج الأكبر للفساد والاستبداد. مأساة حقيقية، ولكن سببها الخليفة نفسه، لأن نمط الحكم العربي يجعل من الخليفة أو الوالي أو السلطان الملك المعصوم، فلا يسمح لأحد بانتقاده وهو حي يرزق. مسموح للجميع أن يبالغوا في مدحه وفي حصر مآثره، وفي تسليط الضوء على مواهبه، والاعتراف بعبقريته، وتدور الاسطوانة على هذا

الوجه ما دام الخليفة حيا، فإذا مات الخليفة، قلبوا الاسطوانة على الوجه الآخر، وهي دائماً عكس الوجه الأول، وبينهما مسافة لا تقل بعداً عن المسافة بين الأرض والمريخ!"

- وإن كان العبقري محمود السعدني أراد بكتابه أن يعيد النظر في تاريخ مصر من تاني بعد أن مات الخلفاء والمماليك والسلاطين، إلا أننا نريد أن ننظر إلى مصر من تاني وأصحاب الحكم لا يزالون بيننا علنا نستطيع أن نوضح لهم طريقاً أفضل مما هم سائرون فيه، وعلنا – وإياهم – نصل جميعاً إلى حال أفضل ومستقبل أزهى للمحروسة.
- ويقول السعدني" إن مصر في نظر المحترفين هي سلسلة طويلة من الأمراء والملوك والسلاطين، ولكنها في نظر العبد لله مجموعة منصلة من الأجيال والسياع وأصحاب الحاجات والمنشردين. مصر في زمن السلاطين لم تكن قلاوون أو قطز أو عز الدين أيبك التركماني أو علي بك الكبير. ولكنها كانت الزعر والحرافيش والحشاشين. ومصر أيام عبد الناصر لم تكن هي الرئيس ونوابه، ومدير المخابرات وأجهزة الاتحاد الاشتراكي. ولكنها كانت العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية والجنود والمثقفين. ومصر في عهد السادات لم تكن هي الرئيس أو زعماء المنابر، أو تجار الشنطة وأصحاب بوتيكات شارع الشواربي وأصحاب الكباريهات ورواد الحانات. ولكنها كانت أيضا هي ملايين الشحاتين والمنسولين والذين يعانون المرض وخيبة الأمل والجوع".

ولو استكمل السعدني كتابة تلك المقدمة في كتابة والتي عنونها ب "طوبى . . وطوبة" لكان كتب – ونحن معه – . . ومصر في عهد مبارك ليست هي الرئيس أو رجال الحرس القديم أو الجديد في الحزب الوطني الديمقراطي، أو رجال الأعمال من الوزراء وغيرهم، أو رؤساء تحرير الصحف الحكومية والمسماة ظلماً بالقومية، أو ممدوح إسماعيل وبطانته، أو هاني سرور وجماعته، أو أحمد عز وفرقته. ولكنها هي ملايين الفقراء في بر مصر الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً،

وهم ملايين المصريين الذين تصدعت أجسامهم ووهنت صحتهم بفعل الميدات المسرطنة، وهم المظاهرون من أجل شربة ماء نظيفة، والواقفون لساعات يتقاتلون في طوابير الخبز، وهم ملايين العاطلين من شباب مصر، وهم العقول المهاجرة من مصر بحثاً عن فرصة خارجها يستخدمون فيها علمهم وعقولهم المرفوضة حكومياً .

واتفاقاً مع مقولة السعدني في ختام مقدمته لكتاب " مصر من تاني" والتي قال فيها" . . فنحن لا نقصد إلا وجه الحقيقة، ولا نهدف إلا تعرية الواقع، ولا نرجو إلا عفو الجبار. . . . ولكن تاريخ العرب في مجمله يقف عند خبر أن كل السلاطين في غاية العدل، وكل الأمراء في غاية الأدب، وكل الحكام على حق وكل الشعب في منتهى الوقاحة والإجرام".

واستكمالاً لتلك المقولة الخالدة، نكرر ما قاله بعض المصريين الظرفاء تعليقاً على الحكم ببراءة صاحب العبارة السلام 98 والتي غرقت ومعها 1034 شهيداً من أبناء المحروسة ومن سبقهم من شهداء القطرات المحترقة: " إن المشكلة تكمن في الركاب، فهم لا يعرفون كيف يركبون" ! ! ! وبنفس المنطق، فحكامنا عباقرة، والمشكلة فينا نحن المصريين الذين لا نعرف كيف نكون محكومين ! ! ! !

لكل ما سبق استعرت تعبير " من تاني " لأضعه بعد مصر المحروسة ومن ثم جاء عنوان الجزء الجديد " مصر المحروسة . . . . من تاني" إشارة إلى أننا لا نستطيع إلا أن نبقى على اتصال وتواصل مع المحبوبة مصر، نعود إليها دائماً نرصد أحداثها، ونسعى لرفعتها، وأختم بما ختم به محمود السعدني . .

" وعلى أية حال، سنبدأ على بركة الله، وأرجو أن ننتهي على بركة الله أيضا . ونسأل المولى العزيز التوفيق للوصول إلى الحقيقة للكشف عن المستور وأن نكون عند حسن الظن وعلى مستوى العمل الكبير . ونطلب من الله أن يبعدنا عن أيدي العسس، وأن تخفينا عن أعين البصاصين، وأن تحيينا صياعاً وميتنا

صياعا، وتحشرنا يوم القيامة في زمرة الذين هم على باب الكريم". طوبى للصياع.. وطوبى للمتشردين و.. طوبة للبصاصين والمخبرين.

كلمة حب وتقدير للراحل الكبير دكتور عزيز صدقي

لا أستطيع إنهاء هذه المقدمة من دون ذكر كلمة حب ووفاء وتقدير للوطني العظيم الراحل الدكتور عزيز صدقي الذي كانت وطنيته وإخلاصه للمحروسة وتجرده وترفعه عن أي مطالب شخصية هي الشرارة الأساسية التي بدأت منها عملية الحراك السياسي في 2005 واستمرت برعايته من خلال أصدقائه ومريديه وتلامذته لشبح وثيقة "مستقبل مصر". رحم الله عزيز صدقي وعوض مصر المحروسة فيه خيراً.

وكلمة حب وتقدير لشعب دمياط العظيم

سيسجل التاريخ وقفة شعب دمياط في مواجهة مشروع إقامة مصنع للسماد غرب القناة الملاحية وعلى مقربة من مدينة رأس البر بكل ما كان يمثله من تهديد للبيئة والناس. سيسجل التاريخ أن المصريين إذا أرادوا شيئا واتفقت كلمتهم عليه يستطيعون دائماً بإذن الله تحقيقه. لهذا سيكون شعب دمياط

نموذجاً لكل المصريين في سعيهم لتحقيق مصر المستقبل. ولذلك أقدم لأهلي في دمياط تحية عاطرة وتقدير ومحبة لا نهاية لهما، وأبعث بتلك التحية وذلك التقدير إلى الأخ الكريم والمصري الصميم حتى النخاع ابن دمياط ورمز كفاءة وعظمة أبنائها . . الأخ والصديق المهندس حسب الله الكفراوي

باني المدن الجديدة بالمحروسة وصاحب الإنجازات الكبرى في ميادين التعمير واستصلاح الأراضي وتدعيم صناعات الأسمنت ومواد البناء قبل أن تطغى عليها هجمة الاحتكاريين! وعلى الله قصد السبيل

أغسطس 2008

الفصل الثاني

مـــأزق المحروسة ! وحتمية الاعتذار لمصـــــــــــــس

1. نظرة على أحوال المحروسة

يمر الوطن بمأزق خطير تسببت فيه تصرفات وقرارات نظام الحكم الذي لا يرى الأمور إلا من زاوية مصالحة وضروريات استمراره إلى الأبد بلا منازع. إن الوطن قد وصل إلى طريق مسدود لا مخرج منه سوى بتغيير ديمقراطي شامل على كافة الأصعدة يضع اتخاذ القرارات المصيرية في أيدي أبناء الوطن المهمومين بمشكلاته والحريصين على مستقبله ويفتح الطريق لمجتمع يقوم على التعددية الحزبية الحقيقية بلا موانع أو قيود، ويسوده القانون والالتزام بتداول السلطة.

إن نظرة سريعة على أحوال الوطن الآن تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك حدة المأزق وضراوة المأساة وقسوة ما يعانيه شعب المحروسة. فالكل في مصر تؤرقه قضايا وأحداث مصيرية تشير جميعها إلى الاختناق والاحتقان في كافة مرافق مصر المحروسة، ولنبدأ من الآخر:

1. احتراق منطقة المساكن العشوائية في قلعة الكبش والأهالي المنضرين من الحريق وفقدان كل ما يملكونه يتظاهرون أمام مجلس الشعب، ورئيسه وهو نائب تلك المنطقة يرفض النزول إلى الأهالي ويكتفي على حد قوله بإجراء المكالمات الهاتفية مع كبار المسئولين لحل مشكلتهم. وفي اليوم التالي – وهم في العراء – يعتدي عليهم أفراد الأمن المركزي كما لو كانوا من المجرمين مستخدمين في ذلك القنابل المسيلة للدموع.
2. بعض أهالي المفقودين في حادث العبارة السلام 98 ينعرفون على ذويهم في لقطات تليفزيونية تظهرهم أحياء في الغردقة بعد إنقاذهم من الحادث ولكنهم مفقودين ولا يعرف أحد لهم طريقاً ولا تجيب الدولة والمسئولين عن تساؤلات الأهالي المكلومين.
3. عمال 4 شركات للغزل والنسيج يواصلون الإضراب بعد فشل المفاوضات والعاملون في غزل شبين يتهمون مسئولي الشركة بصرف الأرباح وحدهم.

4. توطن مرض أنفلونزا الطيور في مصر والدولة لا تزال تبحث في سن قانون يجرم تداول الطيور الحية ولا تزال تخطط لزيادة طاقة المجازر المؤهلة لمنع ذبح الطيور في محال البيع أو في المنازل.
5. مبارك يطالب بضرورة الالتزام بالشفافية الكاملة عند تطبيق برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، وكأن مصدر عدم الشفافية غير معروف، وإذا كان الرئيس يطالب فماذا نفعل نحن؟ والمشتري السعودي لشركة عمر أفندي يستعين بمدير يهودي، على حد ما نشرت الصحف، .
6. مبارك يطالب بأن احتكار القطاع الخاص يجب ألا تحل محل احتكار الدولة، ومع ذلك تزداد ضراوة القيادي الكبير في الحزب الحاكم محتكر الحديد والصلب ولا تحرك جهاز منع الاحتكار وحماية المنافسة ساكناً، ويمتد الاحتكار ليشمل صناعة الأسمنت.
7. نظيف يعلن أمام مجلس الشورى ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى 26 مليار دولار وأمريكا تمنح مصر 1.7مليار دولار مساعدات في 2008 والمواطنون لا يفقهون لماذا تنسول مساعدات أمريكا إذا كنا نملك كل تلك المليارات.
8. أكثر من نصف المصريين يعيشون تحت خط الفقر بما يقل عن دولار أمريكي واحد يومياً، ومركز المعلومات بمجلس الوزراء ينشر نتيجة استطلاع للرأي يقول إن 89% من المصريين راضون عن حكومة د. نظيف!!!
9. يبث التليفزيون الإسرائيلي فيلماً وثائقياً يعترف بقتل الأسرى المصريين في نكسة 1967 ووزير خارجية المحروسة يقول لن نقطع علاقاتنا مع إسرائيل لمجرد فيلم ويطالبها بالتحقيق في الموضوع وإفادة سيادته بالنتيجة. وينتهي الأمر عند هذا الحد وينسى المصريون الموضوع كما ينسون دائماً كل مصائبهم.

https://youtu.be/REfiy-42o_M?si=y32M-Nf0o09t4YAJ

10. التعديلات الدستورية تلغي الإشراف القضائي على الانتخابات وتنهك مواد الحريات العامة في الدستور بزعم حماية المصريين من الإرهاب!

11. في هذا المناخ المعتم الذي تعيشه مصر المحروسة بفضل إنجازات الحزب الحاكم سليل هيئة التحرير والاتحاد الاشتراكي، تتبدد آمال المعلمين في صدور الكادر الخاص بهم وتستخدمه الحكومة وسيلة ضغط لإجبار المعلمين للذهاب إلى الاستفتاء على التعديلات الدستورية رغم أنها لا تفي بما تعهدت به، وينجاوز مشروع قانون الوظيفة العامة المقترح من وزير الدولة للتنمية الإدارية الأصول التشريعية وينعش أمام رفض الكافة لما جاء به من بدعة جعل التعاقد محدود المدة هو الأساس في شغل الوظائف العامة خلافاً للمبادئ الدستورية المستقرة، وكذلك بالنظر إلى اعتراض مجلس الدولة عليه. ويوالي وزير التعليم العالي طرح إصدارات متعددة من رؤيته لتطوير التعليم الجامعي بينما الجامعات ترزح تحت صنوف التخلف الأكاديمي والإداري وسيطرة الأمن على أنشطتها الرئيسية. ويرقص نواب الشعب الأفاضل في مجلسهم [وليس مجلس الشعب فإنه اسم على غير مسمى] فرحاً بانتصارهم على الشعب وإقرارهم 34 تعديلاً للدستور في جلستين، وتسرع الحكومة إلى إجراء

الاستفتاء على تلك التعديلات بعد أقل من أسبوع واحد على إقرارها وعلى الرغم من كل الاعتراضات من كافة القوى الوطنية، ويصدر شيخ الأزهر فتواه القاطعة بأن الامتناع عن المشاركة في الاستفتاء على الدستور كتمان للشهادة يعتبر الشخص بسببها آثماً .

تلك عينة من مظاهر المأزق الذي يعيشه المصريون في الألفية الثالثة بينما العالم حولنا يتسابق في النمو والنهض وتدعيم الديمقراطية حتى في موريتانيا[8] ! ! والسؤال هل هذا مأزق مصر أم هو مأزق نظامها الحاكم؟ أترك الإجابة لفطنة القارئ. وفي محاولة للتنبيه إلى هذا المأزق وطرح سبل الخروج منه حماية للمحروسة وحفاظاً على مستقبل أبنائها، وجهت رسالة كنت أقصد توجيهها للرئيس مبارك باعتباره رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الذي لا يفتأ في ابتكار شعارات ضخمة ولكنها فارغة المضمون ولا تلبث أن تندثر بعد أيام قليلة بمجرد إزالة الإعلانات التي يلطخ الحزب بها شوارع المحروسة.

وكانت الرسالة على النحو التالي:

رسالة إلى.....

طلعت علينا آلة الدعاية المفرطة للحزب الوطني الديمقراطي بتعبير " الانطلاقة " مشيرة إلى الانطلاقة الأولى وهي التي تمكن خلالها أصحاب الفكر الجديد من إحكام سيطرتهم على الحزب بإنشاء أمانة السياسات ومجلسها الأعلى ونجاح مجموعة من رجال الأعمال الساعين إلى السلطة ولعب دور سياسي في شغل مواقع قيادية بالحزب والحكومة وذلك لاستكمال المقومات اللازمة للانطلاق في مجالات الأعمال من دون معوقات. ثم أتبعت آلة دعاية الحزب الوطني ذلك بالحديث عن شعار " الانطلاقة

[8] للأسف فعلها العسكر مرة أخرى وأطاحوا في انقلاب عسكري بالنظام الديمقراطي في موريتانيا أواخر يوليو 2008 ولله الأمر من قبل ومن بعد !

الثانية نحو المستقبل" والذي شعر معه المصريون أنها مجرد دغدغة لمشاعرهم واستثارة لأحلامهم من دون وجود حقائق على أرض الواقع تؤيد ما تحمله تلك الانطلاقة من بشائر.

والأمر المؤكد أننا فعلاً بحاجة إلى انطلاقة حقيقية تتجه إلى تغيير وجه الحياة في مصر المحروسة وتزيح عنها آثار الفشل والتخلف والتردي في كافة المجالات عبر سنوات حكم الحزب الوطني الممتدة. ولكننا نريدها انطلاقة ديمقراطية يشارك الشعب بكل فئاته في تشكيل برامجها لتحقق مجتمعاً ديمقراطياً وتقيم نظاماً للحكم تحترم عقول المواطنين ويستجيب لإرادتهم، ويعمل من أجلهم ويقتضي قبولهم ورضاهم وليس رغماً عنهم.

إن المحور الأول

للانطلاقة التي يريدها شعب المحروسة هو إقرار برنامج شامل للإصلاح السياسي والدستوري يبدأ بإعداد دستور جديد للبلاد يتم بمقتضاه تحديث نظام الحكم ليكون نظاماً جمهورياً برلمانيا ديمقراطياً ينتخب فيه رئيس الجمهورية في انتخابات شفافة من بين مرشحين متعددين من دون أي عوائق تمنع الترشيح أو تقصره على فئة دون غيرها أو فرد بعينه، ويشغل فيه رئيس الجمهورية منصبه لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد لفترة ثانية فقط. وفي نظام الحكم الجديد تحكم رئيس الجمهورية من خلال حكومة منتخبة انتخاباً شفافاً من بين الأحزاب القائمة، وتكون له سلطات محددة ويسأل عن نتائج عمله أمام البرلمان. كذلك يجب أن يرسي نظام الحكم الجديد مبدأ سيادة القانون وخضوع كافة المواطنين من دون استثناء لحكمه أمام قضائهم الطبيعيين.

ومن أجل تدعيم الانطلاقة الديمقراطية يجب إلغاء قانون الأحزاب ورفع كافة القيود المفروضة على إنشاء الأحزاب بحيث يكفي لقيامها أن تخطر المؤسسون جهة الإدارة التي تحددها القانون بقرارهم تأسيس حزب جديد أياً كانت هويته واتجاهاته إلا أن يكون حزباً دينياً يقتصر عضويته على أفراد ديانة

معينة. وفي إطار تيسير التغيير الديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي حقيقي ينبغي إتخاذ قانون جديد للانتخابات يضمن سلامة إجراءات القيد الآلي في الجداول الانتخابية لكل مصري ومصرية يبلغ سن الثامنة عشرة ومن واقع السجل المدني، كما يقضي بشقية الجداول الانتخابية آلياً لاستبعاد المتوفين والمسجونين وفقاً لأحكام قضائية واعتماد بطاقة الرقم القومي - بعد تطويرها لتكون بطاقة ذكية - مع استعمال قارئ إلكتروني لقراءة البطاقة وإثبات شخصية المواطن عند إدلاءه بصوته في لجان الانتخاب وبذلك ينهم القضاء على ظاهرة بطاقة الانتخاب الدوارة التي لعبت دوراً مهماً في إنجاح مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي في انتخابات مجلس الشعب عام 2005. كما يجب النص على إتاحة حق الانتخاب للمصريين المقيمين خارج البلاد. وينبغي أن يؤكد قانون الانتخابات المستهدف على إبعاد تأثير السلطة التنفيذية ممثلة في وزارتي الداخلية والعدل عن جميع مراحل وإجراءات الانتخابات واستفتاءات الرأي وذلك بإنشاء هيئة وطنية مستقلة تشرف على كافة أعمال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية واستفتاءات الرأي، ويشغل مناصبها أعضاء سابقون في الهيئات القضائية ورجال قانون وشخصيات عامة ترشحهم مؤسسات المجتمع المدني على أن يكونوا غير قابلين للعزل وينتخبون هم رئيس الهيئة من بينهم.

والمحور الثاني

في الانطلاقة الديمقراطية المنشودة هو بناء اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية، ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني. إن النظام الاقتصادي المواكب لنظام حكم ديمقراطي ينبغي أن يتجه بالأساس إلى حماية مصالح الغالبية من المواطنين والحفاظ على فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. في نفس الوقت الذي يكافئ فيه النظام الاقتصادي الديمقراطي أصحاب الأعمال والمستثمرين على جهودهم

وإبداعاتهم في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن وذلك على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة وكذا الأعباء الاقتصادية. إن ديمقراطية النظام الاقتصادي تفرض الشفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين وضرورة إشراكهم من خلال ممثليهم في المجالس التشريعية المنتخبة في فحص ودراسة السياسات والقرارات الاقتصادية ومن ثم إقرارها . وبذلك نتوقع أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي عيوب وثغرات برنامج الخصخصة الحالي وما أدى إليه من تفريط في مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو تفادي ما يثار حول عملياته من شكوك نتيجة عدم إتباع إجراءات واضحة ومعايير صادقة في التقييم. كما نتوقع أن يعالج النظام الاقتصادي الجديد مشكلات انتشار حالات الاحتكار والقضاء على المنافسة وتغول قلة من رجال الأعمال تحتكر من قطاعات إنتاجية مهمة وحيوية وتقف أجهزة الحكومة غير قادرة على كبح جماحهم وإلزامهم بقرارات ضبط الأسعار أو تنظيم تداول السلع التي يسيطرون عليها .

ولا شك أن النظام الاقتصادي الديمقراطي المستهدف لن يسمح بإطلاق قوى السوق لتسيير الاقتصاد الوطني وتسليم مقدراته للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي من دون مراعاة للأبعاد الاجتماعية، وتأكيد مسئولية الدولة عن رعاية المواطنين وضمان حد معقول لهم من الرفاهة الاجتماعية والأمان الاقتصادي باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقيين في كل ما يجري في الوطن. إن إطلاق قواعد ومعايير الاقتصاد الحر وتوجهات النظام الرأسمالي من دون ضوابط العدالة الاجتماعية يهدد بأخطار وخيمة عانت منها دول كثيرة حتى تبين لها ضرورة وجود دور واضح ومسئول للدولة في ضبط وتنظيم النظام الاقتصادي من دون إهدار الأصول الموضوعية في اقتصاد السوق. وقد عانينا نحن في مصر أيضاً من انسلاخ الدولة من مجالات اقتصادية حيوية بدعوى إعمال آليات السوق من دون إيجاد المعايير والضوابط وتفعيلها لحماية المستهلكين وضمان حرية المنافسة وقطع السبل أمام الاحتكار والمحتكرين. ونتيجة

لتلك الأوضاع المتردية التي سببها الرأسمالية المتفلتة، ظهرت في دول مثل بريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول الرأسمالية دعوات لما يسمى "الطريق الثالث" الذي ينتهج سبيلاً وسطاً بين الرأسمالية المتوحشة وبين نظم الاقتصاد الشمولي القائمة على مفاهيم اشتراكية أو شيوعية تكرس السيطرة البيروقراطية على الأوضاع والأنشطة الاقتصادية..

كذلك فإن هدفاً رئيسيا للنظام الاقتصادي الديمقراطي ينبغي أن يكون القضاء على الفقر وانتشال ما يقرب من نصف عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بما يعادل دولار أمريكي واحد في اليوم [ويقصد بذلك ما يمكن أن يشتريه الدولار من سلع وخدمات، فلنا أن نتصور إنساناً يعيش بأقل من 6 جنيهات في اليوم لمأكله ومشربه وسكنه وكافة احتياجاته الحياتية!!]. إن الانطلاقة الاقتصادية المأمولة لا بد وأن تبدأ ببناء إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية الشاملة تتبنى مفاهيم عصرية وعادلة لإعادة هيكلة مؤسسات الاقتصاد الوطني بما تحقق زيادة الإنتاج من السلع والخدمات وتخلق فرص العمل الحقيقية، وتعالج مشكلة تضخم الدين المحلي العام والدين الخارجي، بما يؤدي في النهاية إلى معدلات نمو حقيقية في الناتج القومي الإجمالي يلمس المواطن آثارها وينعم بنتائجها في شكل مستويات أفضل للمعيشة.

والمحور الثالث

في الانطلاقة الديمقراطية هو القضاء على الفساد في شتى صوره وتجفيف منابعه في الأساس. إن أهم مصادر الفساد في مصر – وفي العالم النامي بشكل أو آخر – هو تداخل وتزاوج السلطة السياسية والنظام الحاكم مع رجال – وسيدات – الأعمال. إننا في مصر نشهد حالة غير مسبوقة في التاريخ المصري لسيطرة رجال الأعمال على الحزب الحاكم، وزيادة أعداد الوزراء من رجال الأعمال الذين تختلط مصالحهم الشخصية في شركاتهم ومؤسساتهم بمجالات العمل في الوزارات التي يشغلونها – حتى وإن أعلنوا

انسلاخهم عن إدارة ومباشرة شئون شركاتهم وأعمالهم الخاصة، فهم لا يزالون يملكونها ويأتمن المسئولين عنها بتوجيهاتهم ولو بطريق غير مباشر- . فوزير الصحة يمتلك مستشفى كبير وكان يمارس دور رجل الأعمال والمستثمر بشكل كثيف، ووزير السياحة يمتلك شركات للسياحة من المفترض أنها تخضع لرقابة وزارته، ووزير النقل له شركات تتعامل مع هيئات السكك الحديد وغيرها من هيئات وزارته، ووزير الإسكان له شركات تعمل في مجال الفنادق ويمتلك أنصبة مهمة في بعض البنوك مع زميله وزير النقل، ووزير التجارة والصناعة يمتلك شركات صناعية وتجارية مهمة تدير وكالات لشركات أجنبية كبرى لها مصالح واضحة في السوق المصري. كذلك نرى رجل أعمال يتولى منصباً رفيعاً في الحزب الحاكم كما يرأس أخطر لجنة مسئولة عن الأمور الاقتصادية في مجلس الشعب، وفي نفس الوقت يدرس جهاز منع الاحتكار مدى صدق اتهامه باحتكار صناعة الحديد في مصر! إن إعمال القواعد الديمقراطية السليمة يعفي هؤلاء وغيرهم من أحاديث الشك ويقدم الدليل على نزاهة الحكم، ومن ثم يجب ألا ينفرد الحاكم باختيار الوزراء، بل يتم تشكيل الحكومة بناء على انتخابات شفافة وتعرض أسماء المرشحين لشغل مناصب الوزراء على المجلس التشريعي المختص وفق الدستور للموافقة عليهم ومنحهم الثقة، ولعلنا نتذكر ما حدث في إيران عندما تولى أحمدي نجاد رئاسة الجمهورية فقد اعترض البرلمان هناك ثلاث مرات على ثلاثة أشخاص رشحهم الرئيس لشغل منصب وزير البترول حتى حصل الوزير الأخير على الثقة وتم تعيينه.

والمحور الرابع

في انطلاقة الديمقراطية من أجل مستقبل أفضل للمحروسة ينبغي أن يكون إعادة بناء الجهاز الإداري على أسس إدارية واقتصادية سليمة تكرس اللامركزية وتضع معايير للمحاسبة والمساءلة، وتوضح أسس تحديد الأداء وتخطيط الأنشطة ومتابعتها في إطار الأهداف والإستراتيجيات الوطنية. إن الغرض

الأساس لإعادة بناء الجهاز الإداري للدولة ينبغي أن يكون إزالة التشوهات الرهيبة التي يعاني منها جهاز الدولة من زيادة في أعداد الوزارات والهيئات القومية والعامة والمجالس العليا والمراكز وغيرها من عناصر الجهاز الحكومي المركزي، وتضخم في أعداد العاملين وانتشار حالات البطالة المقنعة بينهم وانخفاض معدلات أدائهم، وتداخل في الاختصاصات وتميع المسئوليات، فضلاً عن الترسانة الضخمة من القوانين واللوائح والقرارات الجمهورية وقرارات رئيس مجلس الوزراء والوزراء التي يعاني الناس أشد المعاناة في متابعتها وملاحقتها . إن تربح كبار المسئولين واستغلالهم لنفوذهم لتحقيق مكاسب شخصية من وراء شغل الوظائف العامة إنما يمثل رأس الحربة في نظام شامل للفساد يضم آلاف من صغار المفسدين الذين يستغلون حاجة المواطنين في تكوين مكاسب مالية. كما أن كافة صور الانحراف والفساد الوظيفي في مختلف القطاعات الحكومية هي نتيجة مباشرة لتهرأ الجهاز الإداري للدولة وتخلف نظمه وضعف معايير وآليات الرقابة والمحاسبة والمساءلة به. إن جهاز الدولة لا تخضع عملياً لأي تقييم موضوعي –اللهم إلا تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي لا تلقى العناية اللازمة ولا يناقشها مجلس الشعب، ومن ثم تمضي بلا تأثير –. وحتى الوزراء ورؤساء مجالس الوزراء لا يتم تقييم أدائهم ولا يقدمون تقارير للشعب بما حققوه أو فشلوا في تحقيقه اكتفاء بالتصريحات التي يطلقونها في وسائل الإعلام من دون أن تتاح لأحد من أصحاب المصلحة فرصة مناقشتهم فيها . إن مشكلات الفساد تنسب عادة إلى انحرافات الأفراد عن واجبات وظائفهم، ولكنه في الأساس مظهر فشل الدولة في إقامة هياكل ونظم إدارية متطورة وقادرة على الأداء تخضع لرقابة حكومية وشعبية حقيقية.

والمحور الخامس

في الانطلاقة الديمقراطية هو إعادة صياغة المنظومة الوطنية للتعليم العام والجامعي لإعادة القيمة العلمية والحضارية للمدرسة والجامعة باعتبارهما مؤسسات تربوية لبناء شخصية الإنسان في المقام الأول

وتزويده بالعلم والمعرفة والقدرة على التفكير وحل المشكلات، وصقل مهاراته الفكرية والإبداعية، وليس مجرد حشو أدمغة الطلاب بمعلومات يعمدون إلى حفظها عن ظهر قلب ويندربون على حل أسئلة نموذجية تروجها الوزارة باعتبار أنها مثال لما يجب أن ينوقعوه في الامتحانات المصممة بالأساس لقياس قدرتهم على الحفظ، وبالتالي تتعطل آليات الإبداع والابتكار لديهم ويتحولون إلى آلات صماء لا تفكر.

إن الأساس في نهضة الأمم هو نظام تعليم حقيقي وجاد، وما حققته دول آسيا المعروفة بالنمور الآسيوية من نهضة اقتصادية هائلة كان الأساس فيها الاهتمام الوطني بالتعليم وتطويره. ولعل من المثير للأسى أن نقرأ تقريراً أعده حضرة صاحب المعالي أحمد نجيب الهلالي بك وزير المعارف العمومية في المحروسة سنة 1935 يقول فيه "تجتاز التعليم الثانوي في مصر أزمة منذ عهد بعيد، وقد شعرت بذلك وزارة المعارف، كما شعر به كل من يتصلون بهذا النوع من التعليم أو يتأثرون به. ولقد حاولت الوزارة مرة بعد أخرى علاج هذه الأزمة بتعديل نظام الدراسة الثانوية في صور مختلفة من حيث عدد السنين الدراسية، أو عدد مواد التعليم بما فيها اللغات الأجنبية، أو من حيث المناهج، أو مواد الامتحان، أو نسبة النجاح. والعجيب أن الوزارة لم تتجه في جميع التجارب السابقة إلا إلى الناحية العلمية، تاركة الناحية التهذيبية كأنها ليست جزءاً هاماً من عمل وزارة المعارف، وعاملاً قوياً من عوامل التربية الصحيحة." ويمضي معالي أحمد نجيب الهلالي بك في تقريره قائلاً " وأساس العلة في رأينا، هو الإدارة التعليمية، هو في طريقة الإشراف على المدارس، هو بعبارة صريحة في وزارة المعارف. . . . . فإن وزارة المعارف قد ركزت في يدها كل ما يختص بالتعليم، تركيزاً ألغى شخصية المدارس إلغاء، وأعجز القائمين على أمر التعليم من نظار ومدرسين عن إحداث أي أثر في تكييف التعليم أو توجيه التربية، فاستحالت المدارس صورة منكررة متشابهة، وانعدم بذلك الطابع الشخصي الذي ينبغي أن تطبع به كل مدرسة في حدود

بيئتها الخاصة وأساتذتها وناظرها وتلاميذها . وكما غلّ هذا التركيز يد النظار والمدرسين، كذلك غلّ يد الوزارة نفسها عن العناية بالمسائل الفنية عناية كافية مثمرة . وإذا كان زمن الوزارة مشغولاً بأصغر الشئون المدرسية من عقوبات التلاميذ، ومواظبتهم، وإعادة قيدهم، واعتماد جداول الدروس لم يبق منه إلا القليل للتفرغ للشئون الفنية ودراسة السياسة العليا للتعليم". ترى هل تغير الوضع من 1935 وحتى 2006[9] ؟ أليست الصورة واحدة ؟ الفرق الوحيد والأهم أنه في سنة 1935 وجد وزير المعارف في ذلك الوقت الشجاعة للاعتراف بالخطأ ومسئولية الوزارة التي يرأسها عن النتائج السلبية للنظام التعليمي، أما الآن فلم يوجد بعد الوزير الذي يكرر نهج الهلالي بك !

ولا تختلف حال الجامعات المصرية الآن عن حال مدارس المحروسة، ويكاد ينطبق عليها ذات التشخيص الذي أوضحه الهلالي بك، فالجامعات كلها صور متكررة متشابهة تفتقد الاستقلال الأكاديمي والمالي والإداري، وتترزح تحت سيطرة مركزية من وزارة التعليم العالي وتعاني من افتقاد مقومات الجامعة العصرية . إن مراجعة أوضاع التعليم في مصر وإطلاق مبادرة حقيقية تقوم على دراسة الواقع وتمثل تجارب الدول التي سبقتنا في تطوير نظمها التعليمية وتحقيق طفرات هائلة فيه هي الأساس في تفعيل كافة المحاور في انطلاقة الديمقراطية نحو مستقبل أفضل وأحسن لمصر،وليس في ظني أننا نحتاج إلى المزيد من المؤتمرات وورش العمل ، وإنما نحن نحتاج إلى إرادة سياسية ديمقراطية تنزع عن المنظومة التعليمية السمة المركزية وتكرس إدارة اقتصادية واعية للموارد المخصصة للتعليم وتشرك المجتمع المدني في مسئوليات تطوير التعليم وتحمل أعباءه المالية والتقنية . وفي مقدمة الإصلاحات المقترحة في هذا السبيل توحيد إدارة المنظومة الوطنية للتعليم في وزارة واحدة تهتم بالاستراتيجيات والسياسات التعليمية العامة، وترك الحرية للإدارات التعليمية في المحليات لإدارة شئون المدارس أيضاً على أساس لا يهدر

[9] لا يزال الوضع على ما هو عليه في 2008 بل يمكن أن يكون قد ازداد سوءاً، ونحن في 2025 .

مسئولية إدارة المدرسة والقائمين عليها . وبنفس المنطق لن يستقيم حال الجامعات الحكومية إلا إذا تحررت من الإدارة البيروقراطية لوزارة التعليم العالي وتباين اتجاهاتها مع قدوم كل وزير جديد، إن الجامعات ينبغي أن تحصل على استقلالها المالي والإداري والأكاديمي وتخضع في إدارتها وتقييم أعمالها لمعايير الاعتماد العالمية.

وبالضرورة لا بد من إلغاء هيمنة الدولة على تعيين رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية بها وترك ذلك لعملية اختيار ديمقراطية يرضاها أعضاء الأسرة الجامعية ويتحملون مسئولية اختيارهم . ناهيك عن رفع يد الأجهزة الأمنية عن التدخل في أمور الجامعات وإطلاق حرية العمل الطلابي الديمقراطي من غير ممارسات قمعية.

اللهم ألا قد بلغت، اللهم فاشهد.

مبارك الذي كان – موقع الدكتور علي السلمي!

2. الواقع المصري الحزين

ينسم الواقع المصري بالتأزم والاحتقان على مختلف المستويات وعلى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتستغرق قضايا الحاض المتأزم طاقات الشعب والقوى السياسية المختلفة وهم جميعاً يشعرون بقلة الحيلة وعدم القدرة على التأثير في الموقف الحاض للمحروسة حيث تنفرد الدولة ممثلة في الرئيس باتخاذ القرارات في كافة الموضوعات من دون أي محاولة للاستماع إلى الآراء والاعتراضات الصادرة عن مختلف القوى السياسية، ومن دون الالتفات إلى تصاعد الرفض الشعبي للسياسات والقرارات الحكومية التي تتصدر الحكومة لتحمل مسئولياتها وهي في الأساس التزام بتوجيهات رئاسية أو تلقى قبول وموافقة الرئيس.

يشهد الواقع أن الحكومة منشغلة بتسيير الأمور حسب رؤيتها القاصرة والمنحصرة في حدود أفكار الوزراء من رجال الأعمال ومن يمثلونهم من لوبي رجال الأعمال الذين يتزايد نفوذهم وتأثيرهم في القرار الحكومي. وتعمد الحكومة إلى سياسة جباية تستهدف إطفاء الحرائق باستلاب المواطنين من أكبر نسبة ممكنة من دخولهم في شكل زيادات مستمرة في أسعار السلع والخدمات الأساسية وذلك للتخلص من أعباء الدعم بطريق غير مباشر بعد أن اكتشفت الحكومة صعوبة اتخاذ قرار صريح بإلغائه.

في الواقع المصري الحزين

يسيطر الحزب الوطني الديمقراطي على الحكومة ويفرض رؤية لجنة السياسات التي تعبر في الأساس عن توجهات لا تلقى القبول الشعبي وترفضها جميع القوي السياسية الوطنية. وفي الواقع المصري الحزين، يسيطر رجل أعمال على الحزب الحاكم ويدير أعمال مجلس الشعب وفي نفس الوقت يتحكم في صناعة أساسية يثير البعض أنها تخضع لممارسات احتكارية.

في الواقع المصري الحزين

تفقد مصر عشرات من أبنائها يفقدون حياتهم غرقاً وهم في محاولاتهم البحث عن فرص للحياة خارج مصر بعد أن ضاقت بهم السبل فيها. كما تفقد مصر مئات من أبنائها يموتون تحت أنقاض المباني المنهارة من بين ملايين المباني القابلة للانهيار حسب تقديرات المسئولين.

في الواقع المصري الحزين

تصادر الدولة حقوق المصريين في العمل السياسي المتحرر من سطوة الأجهزة الأمنية، وترى الأحزاب السياسية – عدا حزب الوفد – عاجزة تماماً عن أي فعل وتتحصن في حدود مقارها الحزبية أو في حدود الأعداد القليلة التي تقرأ الصحف الصادرة عن بعض تلك الأحزاب. وفي الواقع المصري الحزين، تعاني معظم الأحزاب من حجم العضوية المحدود وقلة مواردها المالية وضعف مصداقيتها لدى الجماهير، خاصة ما يتردد عن احتواء الحكومة والحزب الوطني لأغلب تلك الأحزاب لاستكمال الشكل الديمقراطي وإثبات وجود تعددية حزبية.

في الواقع المصري الحزين

يواجه المصريون هجمة شرسة من الدولة وإعلامها الرسمي ومؤسساتها الصحفية سعياً وراء تقليص أعدادهم بدعوى خطورة المشكلة السكانية التي تلتهم – كما تدعي الدولة – عوائد التنمية. كما يشهد المصريون انسحاب الدولة من مجالات الخدمات الأساسية والتراجع عن التزاماتها بتوفير فرص العمل وتحسين توزيع الثروة وكفالة تكافؤ الفرص، كل ذلك بدعوى أنها تفتح الأبواب أمام القطاع الخاص لتحمل مسئولية قيادة التنمية الاقتصادية بزعم أنه أكثر كفاءة من الإدارة الحكومية أو القطاع العام.

في الواقع المصري الحزين

يفقد المصريون آلاف الساعات من أعمارهم وهم يصطفون في صفوف طويلة لساعات يتقاتلون من أجل الحصول على رغيف الخبز، وهم يضطرون للتجمهر والاعتصام وقطع الطرق الرئيسية احتجاجاً على تغول السلطة الحكومية وصعوبة الحصول على مياه الشرب والخبز. وفي الواقع المصري الحزين، يفقد المصريون حياتهم في مستشفيات الدولة التي تفتقر إلى المقومات الصحية السليمة وتتهاوى مرافقها لحد انقطاع التيار الكهربائي عنها لساعات طويلة تتوقف خلالها أجهزة حيوية توفر فرص الحياة لمرضى وأطفال مبتسرين.

في الواقع المصري الحزين

يواجه أساتذة الجامعات موقفاً مستفزاً إذ تشترط الدولة أن يتم توقيع تعاقد بين كل منهم وبين جامعته يلتزم فيه بأداء واجباته الأكاديمية والبحثية ومنها إعداد إجابات نموذجية لأسئلة الاختبارات حتى يمكنهم الحصول على حافز يستعينون به على مواجهة تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، في الوقت الذي تعفي فيه الدولة المحتكرين من سداد غرامة عقوبة على أخطاءهم في حق المجتمع وتسمح لهم بالحصول على مليارات الجنيهات نتيجة احتكارهم لسلع حيوية من دون مساءلة[10].

في الواقع المصري الحزين

يشهد المصريون تصاعد التحديات الخارجية وتضاؤل الدور المصري في مواجهة القوة الإسرائيلية المتزايدة والمسيطرة في المنطقة بالتكامل مع السياسة الأمريكية الساعية إلى تأكيد السيطرة على ثروات

[10] إمعاناً في حماية المحتكرين تمت إضافة المادة 26 إلى قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لفرض عقوبة الغرامة على من يبلغ عن ممارسات احتكارية، وتصل الغرامة إلى 150 مليون جنيه!

ومقدرات المنطقة، كما يشهدون محروسهم تسنجدي الشقيقات العربيات وتحصل على مليون طن قمح منحة من رئيس دولة الإمارات!!!

https://youtu.be/GfnBOUljGQM?si=dCnCD38lpl_K9DJT

https://youtu.be/CutUSvlOwsA?si=pf-7aMgL5Wv_GHkm

والنتيجة الأساسية للواقع المصري

أن الجميع منشغلون بمشكلات اليوم والفترة القصيرة، والكل - عدا سلطة الحكم - غير قادرين على التأثير ويتخذون موقف الدفاع عن مصالح ذاتية محدودة. والحقيقة المحزنة، أن مصر المحروسة تفتقد رؤية مستقبلية ترسم طريق التقدم والمعيشة الكريمة لأبنائها تضاهي ما تحصل عليه مواطنو دول كانت مصر تسبقها حضارة ونمواً بمراحل واستطاعت تلك الدول الناهضة أن تنتقل إلى مصاف الدول الأكثر نمواً بينما

المحروسة تتراجع وتدخل ضمن مجموعة الدول التي تحصل على نصيبها من لحوم الأضاحي التي توزعها المملكة العربية السعودية على فقراء العالم بعد انتهاء موسم الحج كل عام.

إن المحروسة تشكو عدم وضوح صورة المستقبل، وافتقاد التوجهات الإستراتيجية لضمان أمن ونماء وتقدم الوطن وسعادة أبنائه.

https://youtu.be/6wytxZMahq0?si=0eRyiQlKgudVvZ0d

https://youtu.be/_ckAb9AzVuU?si=J8fURzRjLhslsLzw

https://youtu.be/7KcXTa8HliM?si=oydpevgldnwop9Zb

https://youtu.be/gdFgF_IedUQ?si=C8knJ-j1y9bqByJW

https://youtu.be/43AUQ8u2y00?si=WLK2WrCeHZCZhCeS

https://youtu.be/Z45bIIZy7io?si=_VJnuGb0WZdliEEL

https://youtu.be/gMWnrNhVsM4?si=74nyYvu0GRE9ne4B

https://youtu.be/6KA-kLHMyEo?si=wuLFYNk4ZRSEupZY

3. مصر في حاجة إلى مشروع رؤية مستقبلية

مستقبل مصر قضية مصيرية لا يهتم بها أحد من أصحاب السلطة ورجال الحكم المشغولين بالحاضر وتأمينه أكثر من انشغالهم بالمستقبل وكيف يصنع. وهي قضية مصيرية تبحث عمن يوليها عنايته وتجمع الشعب بكافة قواه السياسية والمجتمعية حول مشروع نهضوي متكامل يرسم صورة المستقبل.

ومستقبل مصر قضية تتعدى مجرد التنظير ووضع الأطر الفكرية والسيناريوهات والدراسات المستقبلية، فهي قضية تبحث عن قيادة شعبية قادرة على تطوير رؤية واضحة ومتكاملة عن مصر المستقبل وترسم الطريق لتحقيقها.

وبذلك، فإن مستقبل مصر مشروع وطني تتجاهله الدولة[11]، ومطلوب أن يتبناه شعب مصر لتكوين رؤية واضحة لمستقبل مصر يشارك في تحديدها فئات المجتمع جميعاً يقودهم ويوجه مسيرتهم المفكرون وأصحاب الرأي والخبرة والشخصيات العامة ذات الاعتبار من أبناء مصر المجددين والحريصين على مصالحها.

وعلى من يتصدى للعمل من أجل المشاركة في صياغة المستقبل المصري، أن يتعامل مع كافة العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والثقافية التي تتكامل جميعاً لصنع مجتمع متكامل ومتماسك يتيح لأعضائه كافة الحقوق وفرص المشاركة في صنع الحياة وتقدمها، وتحملهم بواجباتهم ومسئولياتهم.

إن مشروعاً متكاملاً وجاداً لصنع المستقبل المصري بعقول وأيدي أبناء المحروسة لابد أن تشمل عناصره تطوير نظام الحكم ومؤسساته على هدى من دستور جديد تحدد المبادئ الأساسية للمجتمع وينظم

---

[11] أعلن يوم 18 أغسطس 2008 أن رئيس الوزراء اجتمع باللجنة التي تعمل على إعداد رؤية لمستقبل مصر في 2030، ولكن تجري هذه اللجنة أعمالها في طي الكتمان إلا من وثيقة نشرت على موقع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء عن دور مؤسسات المجتمع المدني في رؤية مصر 2030.

علاقات السلطات التشريعية، والقضائية، والتنفيذية ويقيم التوازن بينها مع المحافظة على استقلال كل منها وضمان عدم تغوّل السلطة التنفيذية على السلطتين القضائية والتشريعية. كما تحدد الدستور الجديد دور الدولة وعلاقتها بمؤسسات المجتمع المختلفة ويوضح التزاماتها الأساسية نحو المواطنين.

إن مشروعاً جاداً لصنع مستقبل مصر ينبغي أن يتصدى لتحديد الهوية الاقتصادية لمصر، ويوضح الملامح الرئيسة للنظام الاقتصادي ومؤسساته، وأسس توزيع الأدوار بين قطاعات الاقتصاد الوطني [القطاع العام، القطاع الوطني الخاص، القطاع المشترك مع مؤسسات أجنبية، مؤسسات الاستثمار الأجنبي]، كما يبين أسس وآليات إدارة الاقتصاد الوطني بما يحقق مصالح المواطنين ويقيم العدل في توزيع الثروات والمشاركة في التمتع بنتائج وآثار الأداء الاقتصادي للمجتمع.

وسيكون من أهم عناصر مشروع مصر المستقبل، تطوير أسس وآليات جديدة ومتجددة أسس وآليات إعادة هيكلة نظم ومؤسسات التعليم قبل الجامعي والجامعي والعالي الحكومية والخاصة والأهلية، ونظم ومؤسسات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية. وكذلك لا بد من تطوير أسس وآليات إعادة هيكلة نظم ومؤسسات الخدمات الطبية والعلاجية الحكومية والخاصة والأهلية ونظام التأمين الصحي، وأسس وآليات إعادة هيكلة نظم ومؤسسات التنمية الثقافية والرياضية وتنمية الشباب.

كذلك تعتبر من ركائز صنع المستقبل المصري أن تتوفر أسس وآليات إقامة العدالة الاجتماعية، وتوفير الفرص المتكافئة لأبناء المحروسة للمشاركة في العمل الوطني والاستفادة من ثمار التقدم والنمو الاقتصادي. وسيكون ذلك محوراً مهماً في تطوير الواقع المصري والانتقال إلى صيغة للحكم المحلي يطلق قدرات وطاقات الشعب المصري من دون الانحصار في أسر الإدارة الحكومية المركزية.

وإذا كان تراجع تأثير مصر في الساحة الدولية مصدراً من مصادر القلق العام بين المصريين، فإن تطوير أسس وآليات إدارة العلاقات الخارجية مع دول العالم على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية والثقافية سيكون رافداً محورياً في مشروع مستقبل مصر.

وعلى طريق صنع المستقبل، أقدم هذه الخواطر.

مصر . . . التي نريد

مصر التي نريد – علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي

الفصل الثالث

الانطلاق إلى المستقبل والخروج من الواقع المصري الحزين!

1. تمهيد

للانطلاق إلى المستقبل، لا بد من التخلص من خطايا الحاضر وسلبياته.

للانطلاق إلى المستقبل، لا بد من التحلل من أسر المفاهيم الضيقة والسياسات العقيمة والنظم الفاشلة والعناصر الفاسدة في المجتمع.

للانطلاق نحو المستقبل، لا بد من تعميق مفاهيم وقيم التقدم، وترسيخ مفاهيم العدالة والمواطنة.

للانطلاق نحو المستقبل، لا بد من تعميق العلم والبحث العلمي والتقنية باعتبارهم أسس بناء المجتمع العصري الذي يعيش الحاضر بكفاءة ويستوعب متطلبات الدخول إلى المستقبل.

للانطلاق إلى المستقبل، لا بد من إعمال الديمقراطية وحرية الاختيار وموضوعية المحاسبة والمساءلة.

للانطلاق إلى المستقبل، لا بد من استخدام وتفعيل منهجيات الإدارة الإستراتيجية على كل المستويات.

للانطلاق إلى المستقبل، لا بد من الخروج من الماضي.

الحلم – موقع الدكتور علي السلمي

2. اعتذار لمصر!

كنت – ولا أزال – مقتنعاً بأن الله سبحانه وتعالى هو الذي تحمي المحروسة رغم كل ما يصيبها من أذى وضرر على أيادي أبنائها حكاماً ومحكومين. كذلك كنت – وما أزال – مقتنعاً بأن ما يصيب مصر المحروسة من أضرار على أيدي أبنائها هو أشد فتكاً وضراوة مما يصيبها به أعداؤها، وأن حماية المحروسة من عدوان أبنائها عليها له الأولوية على حمايتها من أعدائها عملاً بالقول المأثور "اللهم احمني من أصدقائي، أما أعدائي فأنا كفيل بهم".

إن ما نسببه نحن المصريون للمحروسة من أضرار يلزمنا بأن نقدم لها اعتذاراً واجباً يتمثل في الاعتراف بخطايانا في حقها، والتزامنا بالعمل على تصحيح تلك الخطايا والتوبة عنها . وسوف أبدأ من الآخر، فكلنا يتأذى لما تحدث لأشقائنا الفلسطينيين في غزة الجريحة والضفة الغربية المستباحة، وكلنا في نفس الوقت نتحسس على ضعفنا وهوان أمرنا إذ لا نستطيع أن نمد للأشقاء يد العون والمساعدة، ولا نستطيع أن نمنع عنهم غائلة العدوان الصهيوني الغاشم ولا التآمر الأمريكي السافر. وتنظر إلينا المحروسة باكية تندب أبنائها الذين كانوا مصدراً لفخارها ودعامة لعزها وحماة لاستقلالها عبر قرون طويلة.

فعذراً لك يا محروسة عن عجز أبنائك وعدم قدرتهم
على إعلاء رايتك وتكريم اسمك أمام العالم.

وتتسنم المأساة أو الملهاة، ويرى أبناء المحروسة أنفسهم عاجزين عن حماية حدود بلادهم – ليس من اختراق أبناء غزة لها كما قد يتبادر إلى أذهان الكثيرين، ولكن من عدوان إسرائيل ومؤامراتها ضد مصر في الأساس – إذ يتوجب على أبناء المحروسة استئذان العدو الصهيوني كي يسمح لهم بزيادة بضع مئات محدودة من جنودهم في سيناء، ويقرأ المصريون بكل أسى أن وزيرة خارجية الكيان الصهيوني لا تمانع في تلك الزيادة، بينما يأبى رئيس وزراء إسرائيل الغاصبة ويقف الأمر عند ذلك الحد. كما يعجز أبناء

المحروسة عن فرض قرار بفتح معبر رفح أمام الفلسطينيين – طالما تحصلون على تأشيرات دخول وفق القواعد المتعارف عليها دولياً – لأن ذلك القرار معلق على موافقة إسرائيل. فعذراً لك يا محروسة عن هوان شأن أبنائك وعجزهم عن حمايتك والارتفاع إلى مستوى يناسب عظمتك وقدرك وأنت التي كرمك الله سبحانه وتعالى وذكر اسمك خمس مرات في قرآنه الكريم من دون بلاد الأرض جميعاً.

ذكور علي السلمي – مقاومة أسطورية لاستعادة فلسطين الأبية – توثيق وتبع – موقع الذكور علي السلمي

https://youtu.be/1ioDXJ00s_8?si=VSWk_I_HUfiAnewx

تاريخ الفيديو مايو 2025

وتدمع عينا المحروسة وهي تشهد ما لحق بأبنائها من هوان وضياع كرامة نتيجة تفريطهم في حقوقهم واستكانتهم إلى استلاب سلطانهم. فمصر التي علمت العالم العربي والأفريقي والإسلامي وجاب المعلمون من أبنائها تلك الدول ينشئون المدارس والجامعات ويديرونها ويمدونها بالعلم والمعرفة وينيرون الطرق أمام شعوبها، ترى جامعاتها الآن غير معترف بها في كثير من تلك الدول، وحملة الماجستير والدكتوراه من خريجي تلك الجامعات منكرون لا يستطيعون الحصول على وظائف هيئات التدريس في الجامعات العربية لأنهم تخرجوا من جامعات مصرية، والمعلمون المصريون يستبدل بهم من هم أقل منهم شأناً وعلماً طالما هم من خريجي الجامعات الأجنبية. فعذراً لك يا محروسة.

ومصر التي كانت مستشفياتها قبلة العرب والأفارقة والمسلمين، وكان صيت أطبائها يملأ العالم العربي والإفريقي والإسلامي، أصبح أبناؤها الآن ينسولون العلاج المتقدم في مستشفيات ومراكز طبية عالية

التجهيز التقني في دول عربية شقيقة، ويتقدم إعلامي مصري ذائع الصيت عبر برنامجه اليومي في إحدى الفضائيات المملوكة لأشقاء عرب إلى ملك دولة عربية شقيقة بنداء أن يوافق على علاج صحفي مصري لا يتوفر علاجه في المحروسة بينما مستشفيات الشقيقة العربية مؤهلة لذلك. وترى المحروسة حاكماً عربياً لشقيقة عربية - ناشئة بكل المعايير قياساً إلى تاريخ مصر وإمكانياتها - يتبرع بعدة ملايين من الدولارات لعلاج كتّاب مصر ومفكريها دون أن تبدو حمرة الخجل على وجه مسئول مصري واحد اعترافاً بالفشل والتقصير في حق المصريين واعتذاراً عن إهدار كرامة المحروسة وأبنائها .

فعذراً لك يا محروسة

وانظر إلى ما يفعله الحكام من أبناء المحروسة في إخوانهم المحكومين إذ أعادوهم إلى ما كانوا عليه من فقر وجهل ومرض كان القضاء عليهم أحد مبررات حركة ضباط يوليو 1952 . إن مأساة الصفوف المتراصة للمصريين أمام المخابز التي تنتج الخبز المدعم - بأموالهم - لساعات طوال وما يعانونه من عنت وإرهاق - ناهيك عن إهدار الكرامة والحط من الإنسانية - هي حالة موجعة يهان فيها المصريون ليل نهار في وقت أصبح فيه الحصول على رغيف الخبز المطابق للمواصفات والصالح للاستهلاك الآدمي مسألة مفروغ منها ولا تثير أدنى تفكير في معظم دول العالم التي سبقتنا مصر بآلاف السنوات في كل مناحي الحياة .

وتعجز مصر عن تنظيم أسلوب بسيط وكفء لاستخراج شهادات ميلاد مواليد أبنائها بطريقة آلية وتضطرهم العبقرية الإدارية المنطلقة من القريحة الذكية للوقوف في صفوف تنافس صفوف رغيف الخبز لأيام طويلة استجداء لتلك الشهادات كي يعودوا بها مرة أخرى إلى عبقرية إدارية أخرى في مكاتب التموين لقيد هؤلاء المواليد في بطاقات التموين التي تفضلت الحكومة الذكية بالإعلان عن عودتها للعمل مرة أخرى. ويسمع أبناء المحروسة الوزير المختص والمسئول عن صفوف شهادات الميلاد لا ينحرج حين سأله محاورة في برنامج على إحدى الفضائيات من القول إنه لا يعرف منطقة في إمبابة بالجيزة اسمها نكلا ! تلك

حال المحروسة وهي التي كانت الرائدة في التنظيم والإدارة والتي نقلت عنها كل الدول العربية نظمها الإدارية في الحكومة وقطاعات الأعمال ومجالات النشاط المجتمعي، والتي شغل أبناؤها أهم المناصب الإدارية في تلك الدول – ولا يزال الكثيرون منهم يشغلون مواقع متقدمة ليس فقط في العالم العربي بل وفي الولايات المتحدة وكندا وأوروبا وأستراليا .

فعذراً لك يا محروسة

ويستمر مسلسل إساءات المصريين لوطنهم الغالي فهم يهدرون كل مبادئ السلوك المجتمعي الحضاري، وتراهم يهدرون الأرض الزراعية الغالية ويحولونها إلى مبان عشوائية للفقراء منهم، بينما ينشئ الأثرياء من أبناء المحروسة على الأرض الزراعية قصوراً ومنتجعات يمرحون فيها بينما تضطر حكومة المحروسة إلى استيراد القمح والذرة والحبوب ومتطلبات غذاء المصريين، ويصل الأمر إلى تفكير رئيس وزراء سابق إلى استئجار أراض زراعية في كندا لزراعتها قمحاً لحساب مصر ! ! !

ويمرح المصريون في شوارعها التي اختفت منها الأرصفة التي احتلتها السيارات وأكشاك بيع السجائر والمرطبات، ويعبر المصريون الطرق حتى السريعة منها من أي مكان يريدون ضاربين بعرض الحائط كافة متطلبات السلامة ومعرضين أنفسهم وغيرهم لحوادث قاتلة. ويتعمد كثير من قادة السيارات من أبناء المحروسة – ومنهم قادة سيارات حكومية - أن تختصروا الطريق ويقودون سياراتهم عكس الاتجاه. وتحزن المحروسة على عشرات من أبنائها لقوا حتفهم نتيجة صدام مروع على طريق الكريمات بسبب انعدام الرؤية صباح يوم حزين وبالأساس نتيجة انعدام المسئولية لمسئولي المرور الذي كان يجب عليهم إغلاق الطريق لحين انحسار الضباب وهو إجراء كما تعلمون يسير !

والمصريون بناة الأهرام – الذي كان لفترة وجيزة مضت أحد عجائب الدنيا السبعة – يبنون مبان عشوائية في كل مكان، ويهدرون قواعد الأمن والسلامة في مبانيهم، وتنهار تلك المباني على رؤوس ساكنيها،

وبينما يقدر المسئولون عدد المباني القابلة للانهيار واجبة الإزالة في مدينة الإسكندرية وحدها بما يقرب من مليون مبنى، فإن ما شاده المصريون العظماء من آلاف السنين لا يزال يقف شامخاً من دون أن تحمى وجوه بناة مصر المعاصرة خجلاً مما يفعلونه بوطنهم. ولا أظننا غافلين عن المناطق العشوائية التي يرع أبناء المحروسة في زرعها في كل مكان، وأحالوا مصر إلى مجتمع عشوائي يمكن أن تحصل على جائزة عالمية في الانفلات المعماري والقبح المعماري، ولا تجد حكومات المحروسة حرجاً في تقنين أوضاع تلك العشوائيات – بدلاً من إزالتها – وتمدها بالتيار الكهربائي وخدمات الهاتف والمياه وغيرها، من دون أن تعتذر لمواطنيها عن فشلها في تأمين السكن الصحي والإدارة المجتمعية السليمة الكفيلة بضمان بيئة صحية تعادل ما يشاهده المصريون على شاشات التليفزيون!

وتبلغ إساءات المصريين للمحروسة مداها حين نشاهد ما يفعلونه حين تخرجون من سليبتهم في المجال السياسي ويقررون المشاركة في إنشاء الأحزاب السياسية أو الانتماء لعضويتها. فالمصريون بارعون في تحويل أحزابهم السياسية إلى ساحات حرب يتصارعون فيها على المناصب، ويتسابقون على ابتكار الأساليب التي تحاول كل منهم استثمارها ليتمكن من السيطرة على الحزب وتحويله إلى مجال لمجده الشخصي وزعامته النادرة التي لم يرد لها مثيل في تاريخ البلاد. وتتشغل قيادات معظم أحزاب المحروسة بخلافاتها المستمرة، وبأن ليتهم يختلفون على قضايا إستراتيجية أو رؤى مختلفة لمسيرة الحزب والبلاد، بل هم يتنازعون بعضهم البعض على الكراسي – قاتلها الله وقاتل المتحلقين حولها والساعين إليها والمتمسكين بها –، وتشهد المحروسة نشاط قادة أحزابها في ساحات المحاكم وأروقة النيابة العامة بأكثر مما تراهم بين مواطنيهم في القرى والنجوع والمناطق العشوائية يتعرفون على مشكلاتهم ويحاولون – ولو بكلمات المساندة – مساعدتهم على الخروج مما يعانونه من فقر وهم. لا ترى المحروسة قادة أحزابها السياسية كبيرها وصغيرها في عمل مجتمعي يسعى إلى تدعيم الديمقراطية التي ينشدق بها الجميع، ولا تكريس

المواطنة وهي حق يراد به باطل في أغلب الأحيان. ترى قادة أحزاب في المحروسة يسعون للحصول على مقعد في مجلس الشورى بلا انتخاب ولكن بطريق التعيين بقرار من رئيس الجمهورية الذين يعارضون حكومته، وتراهم حريصون على الظهور في الفضائيات يتحدثون عن حرية التعبير التي لا يتيحونها لأعضاء أحزابهم، ويفرطون في تمجيد الشرعية التي يقتلونها بالتهجم على مقار أحزابهم للاستيلاء عليها بالقوة، وتراهم يرفضون كل ما تقدمه حكومة المحروسة الذكية من توجهات – وهم محقون في هذا في أغلب الأحيان – ولكنهم لا يقدمون بديلاً أو يقترحون ما يصلحون به شطط التفكير الحكومي كما في قضية الدعم مثلاً.

ويتفنن وزراء في حكومات المحروسة في ابتكار كل ما يعقد حياة أبنائها ويبدد طاقاتهم فيما لا طائل من ورائه. فهذا وزير تخصص في بيع أصول المحروسة[12] تحت عباءة ما يسمى برنامج إدارة الأصول ولا أحد يدري أسباب البيع وما يتحقق عنه من عوائد حار حتى الجهاز المركزي للمحاسبات في رصدها وتبين مصيرها. ووزير ثان[13]، لا تنتهي مشكلاته مع زملاءه أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الحكومية ويسود التوتر لقاءه مع فريق منهم أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية ويهدد بإلغاء اللقاء إن هم استمروا في نقدهم ومعارضتهم لمقترحاته. ورئيس وزراء[14] أسبق أغرق المحروسة في وهم ما أسماه المشروعات العملاقة ثم يتضح أن العملقة كانت فقط في استنزاف موارد البلاد بلا عائد. ورئيس وزراء

[12] دكتور محمود محي الدين وزير الاستثمار

[13] دكتور هاني هلال وزير التعليم العالي

[14] دكتور كمال الجنزوري

سابق[15] اقترح حيلة لطيفة للاستيلاء على فوائض أموال التأمينات الاجتماعية باقتراح المبادلة بها شركات وأصول عينية تتنازل عنها الدولة للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية مقابل الأموال التي استولت عليها من فوائضها المودعة في بنك الاستثمار القومي، ثم حين تعرضت تلك الفكرة للنقد واضطرت الحكومة إلى إنكارها، جاء وزير آخر[16] ونجح في حل المشكلة بالكامل بضم وزارة التأمينات إلى وزارة المالية وإصدار صك على الحكومة تعترف فيه بالمديونية وكفى الله المؤمنين القتال. هل رأى أحد منكم في أي مجتمع معاصر ما تحدث على أرض المحروسة الآن، الكل في غضب وإحباط واكتئاب. أعضاء هيئات التدريس بالجامعات يهددون بالاعتصام وقد سبقهم إلى ذلك فئات كثيرة من العمال وموظفي الدولة والمواطنين ممن احترقت مساكنهم العشوائية في قلعة الكبش وأخرجوا من موطنهم ولم يتم إسكانهم في مساكن بديلة كما وعدتهم الحكومة. الأطباء يهددون بالإضراب رغبة في تحسين رواتبهم، الصيادلة في خصام مع وزارة الصحة لإصدارها قرارات ضارة بهم كما يقولون. الصحف المسماة بالقومية تطعن في مصداقية ونزاهة الصحف المستقلة والحزبية والخاصة، وتلك الأخيرة لا تعوزها الأدلة والأمثلة لرد الصاع صاعين لصحف الحكومة وإعلامها. الناس في المحروسة باتوا متنازعين متخاصمين حتى مع أنفسهم.

https://youtu.be/FriloEljL1M?si=Rxx_ujOKSLnrS4Qv

[15] دكتور عاطف عبيـــــــد

[16] دكتور يوسف بطرس غـــالي

https://youtu.be/XA7tAa9SwUg?si=KaG66vcKHF9iR-hV

https://youtu.be/P7Tn_ZT3Lo4?si=PB8Y1QJE_XHEuBVe

https://youtu.be/xQQcn1bbPVU?si=q07VQHfNqhkED02s

https://youtu.be/KY1xcHeSHF8?si=b26upTKtbZM-H3Zv

يا محروسة

لك اعتذار مني ومن كل مصري مخلص لك معترف بفضلك، والأمر لله من قبل ومن بعد تحميك من أولادك، أما أعداؤك فأنت – بعون الله – كفيلة بهم وما حرب رمضان 1973 عنا ببعيد.

https://youtu.be/7RjLXSzXBwM?si=IcQyElgaBYqTvlr0

https://youtu.be/8XivmF9oqK8?si=CtBxctmNpapKrnyk

3. مشروع وثيقة فكرية للتوافق الوطني من أجل مصر المستقبـــــل[17]

مقدمة

إن الوطن يواجه أزمة خطيرة تهدد حاضره ومستقبله نتيجة ما يسوده من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية متردية، وافتقاد للديمقراطية والعدالة وسيطرة الحزب الواحد والرأي الأوحد للحاكم على مقدرات البلاد.

وفي الوقت الذي تتعاظم فيه المشكلات الداخلية ويتنامى الشعور بتباعد خطوات الإصلاح الدستوري وتباطؤ نظام الحكم في تنفيذ وعوده بالإصلاح، فإن مصر قد شهدت تمرير تعديلات دستورية شملت 34 مادة تم تعديلها وفق رأي نظام الحكم وبغض النظر عن الرفض الشعبي العام لتوجهاتها.

كما أن استمرار اعتماد مصر على المساعدات الاقتصادية الأجنبية والقروض الخارجية تجعل الوطن كله رهناً بمشيئة المانحين وسطوة المقرضين.

وأن ما يجري على أرض الواقع المصري من محاولات لما يسمى الإصلاح والتطوير إن هي إلا محاولات جزئية لا تصل إلى عمق الهيكل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ولا تنطلق من رؤية شاملة توافقت عليها الأمة، مما يؤكد خطورة التغافل عن حقائق العصر ومحاولة الإفلات من الضغط الشعبي ومطالبته بالتغيير.

إن مصر تعاني من مشكلات وتناقضات داخلية خطيرة ويتطلع شعبها إلى التغيير والإصلاح في جميع جوانب ومجالات الحياة والحكم والمجتمع، كما تواجه اختباراً مصيرياً ينشأ من ضرورة التعامل مع متغيرات وقوى

---

[17] كانت هذه الورقة مساهمة مني مع مجموعة "وثيقة مستقبل مصر"، لتكون نقطة البدء في حوار اتصل لفترة ثمانية أشهر حتى تم بلورة الوثيقة والتي تم نشرها في شهر يوليو 2008.

العصر الجديد من ناحية، وحتمية المحافظة على القيم والخصوصية ومقومات حضارتها الذاتية من ناحية أخرى.

إننا إن لم نبادر إلى تطوير أوضاعنا في مصر وفق مصالحنا وأهدافنا الوطنية وتوجهاتنا القومية وفي إطار قيمنا والموروث الثقافي والاجتماعي، فسوف نواجه بموقف تفرض علينا فيه أنماطاً من الإصلاح المزعوم لتغيير هياكلنا السياسية والاجتماعية ونظمنا وقيمنا الثقافية وخطابنا الإعلامي والديني وفق رغبات وأهواء أساطين العولمة وممثلي الاستعمار الجديد، ونصبح بذلك مسخاً مشوهاً يفقد هويته وينزلق إلى مصاف التابعين.

مبررات القلق على المستقبل المصري

يشعر المصريون بالقلق الشديد مما أصاب الموقف المصري من ضعف وانحسار وتدني على المستويين العربي والدولي وما لحق القرار المصري من تخاذل في مواجهة ما يتعرض له الوطن والعالم العربي كله من تهديدات خارجية مصدرها العدو الإسرائيلي ومن تحمونه في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وما يعاني منه العالم العربي من انقسامات واختلافات في معظم شئون التعامل مع العالم الخارجي، والتباعد عن محاولة رأب الصدع العربي وتباين مواقف الحكومات العربية من قضايا التغيير والتطوير والإصلاح المجتمعي الشامل.

كل ذلك فضلاً عن عدم القدرة المصرية في التخفيف مما يعانيه الأشقاء في فلسطين والعراق من عدوان باغ وهجمة استيطانية استعمارية غاشمة واحتلال أمريكي وبريطاني ومداراة أوروبية مشبوهة.

كما أن الموقف المصري المحابي للهجمة الأمريكية الأوروبية على المشروع النووي الإيراني والمتغافل عن خطورة التهديد النووي الإسرائيلي والموافق على تمييع المشروع النووي المصري في الاستخدامات

السلمية يؤكد ضرورة التغيير الجذري في هياكل وآليات وقواعد صنع القرار الوطني في مصر ويقضي على احتكار السلطة وديمومتها لفئة دون غيرها من المصريين.

ولا بد من الاعتراف أنه برغم ما أصاب الوطن من أضرار ومشكلات نتيجة الأطماع الخارجية والضغوط والهجمات الأجنبية الطامعة في موارده والتي شكل الاستعمار ان القديم والجديد أهم مصادرها، إلا أن الأوضاع الداخلية والمشكلات الذاتية لنظام الحكم منذ 1952 كانت من العوامل المساعدة في تكريس التخلف الاقتصادي والتراجع الثقافي والحرمان من الحريات السياسية وتهيئة الظروف المساعدة على استشراء الفساد وتزايد قوة المفسدين.

إن مصر تعاني من قضايا ومشكلات خطيرة تعوق تقدمها – بل وتهدد كيانها وبقاءها – .

التطوير الوطني سبيل البقاء

إن السبيل الوحيد لنهضة مصر واستعادة مكانها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها، لن يكون إلا بإحداث تغيير شامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية معتمدة على المقومات والقيم المصرية الأصيلة، والمواكبة الإيجابية لحركة العصر سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً من خلال نظام حكم ديمقراطي أساسه التعددية الحزبية وديمقراطية الحكم وتداول السلطة والمشاركة الكاملة لكافة طوائف الشعب في اختيار ممثليه وحق الشعب الكامل في محاسبة ومساءلة القائمين بالحكم.

إن التحول من الحالة الراهنة إلى حالة أفضل بالمقاييس المعاصرة هو التزام وطني وقومي وضرورة بقاء، ويصبح التطوير الوطني حتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لمجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب مع الحفاظ على الهوية والقيم المصرية القائمة على المواطنة والتعايش والتآخي بين المصريين مسلمين ومسيحيين.

إن التطوير الوطني يقوم على تدعيم دولة المؤسسات ونظام الحكم القائم على مفهوم متكامل للديمقراطية في إطارها القائم على تعميق دولة المؤسسات وحكم القانون وتداول السلطة.

ركائز التطوير الوطني

إن الركائز الحقيقية للتطوير الوطني في مصر هي قيام دولة المؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون وخضوع الجميع لحكمه العادل من دون استثناء، والاعتماد على المنهج العلمي في رصد المشكلات المجتمعية والبحث عن أسبابها وتدبر أساليب علاجها وتغليب منطق العلم في تخطيط وتوجيه أمور المجتمع واتخاذ القرارات، وتحرير المواطن من الخوف والتعرض لأساليب القمع البوليسية ، وضمان وتأكيد تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في شغل المناصب العامة وفي عضوية المجالس المنتخبة، وحرية ممارسة الحقوق النقابية والانتماء إلى الأحزاب السياسية، فضلاً عن حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية في حماية الشريعة الإسلامية لغير المسلمين منهم، و الجدية في معالجة شئون الوطن من منظور علمي ، والإصرار والمصابرة والمرابطة لحين تحقيق الأهداف، ثم المساءلة والمحاسبة عن النتائج.

مقومات التطوير الوطني

يتطلب تحقيق "التطوير الوطني" المنشود توفر المقومات الأساسية التالية:

1. الاتفاق على أن هدف التطوير الوطني هو إحداث نقلة نوعية شاملة في كافة مرافق الحياة ومجالاتها تنتقل بالمواطنين إلى الأحسن والأفضل بالمعايير العالمية والنظرة الديمقراطية، وأن مضمون عملية التطوير الوطني يتبلور في كونها " إعادة صياغة شاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب حركة المواطنين أفراداً وجماعات في سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة في مجتمعاتهم، وأكثر تقبلاً لفكر التطوير الوطني

ومعطياته، ومن ثم تكون الفرص أكبر لتحقيق ما يصبو إليه شعبنا من تحرر اقتصادي وسياسي وتطور اجتماعي وتقني".

2. الاتفاق على مبدأ الرجوع إلى القاعدة الشعبية في جميع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصيرية، وضرورة موافقة الأغلبية الصحيحة للناخبين في استفتاءات الرأي حين اتخاذ قرارات مصيرية حتى لا ينفرد الحاكم أو السلطة التنفيذية بتلك القرارات رغماً عن إرادة أصحاب الشأن.
3. الاتفاق على ضرورة البحث الموضوعي الصادق والتحليل الأمين للأوضاع والتقييم العادل لتأثير المتغيرات المختلفة الداخلية والخارجية على مجمل الحالة المصرية. إن المصارحة الوطنية والمكاشفة بالعيوب والأخطاء والممارسات غير الديمقراطية هي خطوات رئيسة في إعادة صياغة هياكل المجتمع ومؤسساته على أسس صحيحة.
4. الاتفاق على أن إعداد دستور جديد لمصر هو ركن أساس في عملية التطوير الوطني الشامل، وأن انتخاب جمعية وطنية لوضع الدستور الجديد شرط ضروري للاطمئنان إلى صدوره عن توافق وطني يأخذ كل التوجهات والآراء في الاعتبار.
5. الاتفاق على ضرورة فصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات واستفتاء الرأي العام عن السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة الداخلية ووزارة العدل، وأن تقوم على تلك الشئون هيئة وطنية منتخبة مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية وعن رئاسة الدولة، وأن ينص على ذلك في الدستور الجديد على أن تنظم طريقة تشكيلها وأسلوب عملها بقانون خاص.
6. الاتفاق على مبدأ عدم جواز تملك السلطة التنفيذية لوسائل الإعلام والمؤسسات الصحفية وإلغاء سيطرة ما يسمى المجلس الأعلى للصحافة على أمور إنشاء الصحف والترخيص لها، وأن تنظم هذه الأمور بقانون على أسس تكرس الديمقراطية وحرية التعبير.

7. الاتفاق على أن التطوير الوطني الشامل يقتضي إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة المركزية وبين مستويات الإدارة المحلية وذلك بتفعيل نظام قوي للحكم المحلي يكرس اللامركزية الإدارية ويقوم على أسس الانتخاب الديمقراطي للمحافظين وأعضاء المجالس المحلية على اختلاف مستوياتها. كما يتضمن ذلك تفعيل نظام للتشريع والتمويل المحليين وتفعيل نظام الموظف المحلي.
8. الاتفاق على أن التطوير الوطني يتضمن ضرورة الاندماج في عالم اليوم والتفاعل الإيجابي مع نماذج التطوير الوطني وآلياته في المجتمعات الأخرى، والتحوط ضد ما لا يفيد في تلك المجتمعات؟ ومن ثم ضرورة تنمية وتطوير قدرات الوطن التنافسية وتطويع نظمه الاقتصادية والسياسية لنوائم معطيات العالم الجديد من دون التخلي عن الثوابت المصرية.
9. الاعتراف بأن إحداث التطوير الوطني هو عملية بناء شاملة تتطلب اعتماد مفاهيم وتقنيات التخطيط الإستراتيجي المتكامل القائم على منهجية إدارية سليمة تتبنى مفاهيم "الإدارة الإستراتيجية" التي تسعى إلى استثمار الفرص في المناخ المحيط وتجنب مخاطره ومهدداته، كما تعمل على حشد الموارد والإمكانيات وتوظيفها لتحقيق الأهداف المجتمعية في التطوير الوطني.
10. الإيمان بأن وسيلة التطوير الوطني الجوهرية هي المشاركة الفاعلة من كل مواطن على أرض الوطن وأن يبدأ كل مصري في إحداث التغيير والسعي إلى تفعيله وتحقيق غاياته، ومن ثم يتطلب الأمر فتح أبواب المشاركة المجتمعية الكاملة في جهود التطوير الوطني في مختلف المجالات بحيث يشارك المواطنون جميعاً أفراداً وجماعات في تغيير أساليب العمل والأداء في كافة المواقع والمجالات الحياتية وفق برامج وخطط تشارك في إعدادها وتنسق تنفيذها أجهزة الحكومة المختصة ومؤسسات المجتمع المدني جميعاً، وبالتالي إزاحة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسياسية التي تحول بين المواطنين وبين ممارسة حقوقهم السياسية ووجباتهم الانتخابية الكاملة.

11. ضرورة تحديد المسئولية عن قيادة التطوير الوطني على كافة المستويات والأصعدة، وأهمية الاتفاق المجتمعي على معايير وأساليب اختيار هؤلاء القادة، وأسس ووسائل محاسبتهم ومساءلتهم عن نتائج قيادتهم. إن الاختيار الديمقراطي الحر للقادة في كل المواقع وعلى كل المستويات – ولفترات محددة لا تقبل التمديد – سيكون دعامة حقيقية لنجاح جهود التطوير الوطني.

12. الاتفاق على تحقيق العدالة في توزيع الدخل وعوائد التقدم والتنمية كي تعم المواطنين جميعاً، وتجنب تكرار مشكلات تاريخية حين تستحوذ فئة قليلة على النصيب الأكبر من الدخل الوطني والثروة في مصر.

إن المطلب الحيوي والحتمي لإنقاذ المحروسة

هو توافق وطني على ضرورة التطوير الديمقراطي الشامل

باعتباره السبيل الوحيد لإحداث التغيير الذي يرنو إليه المصريون.

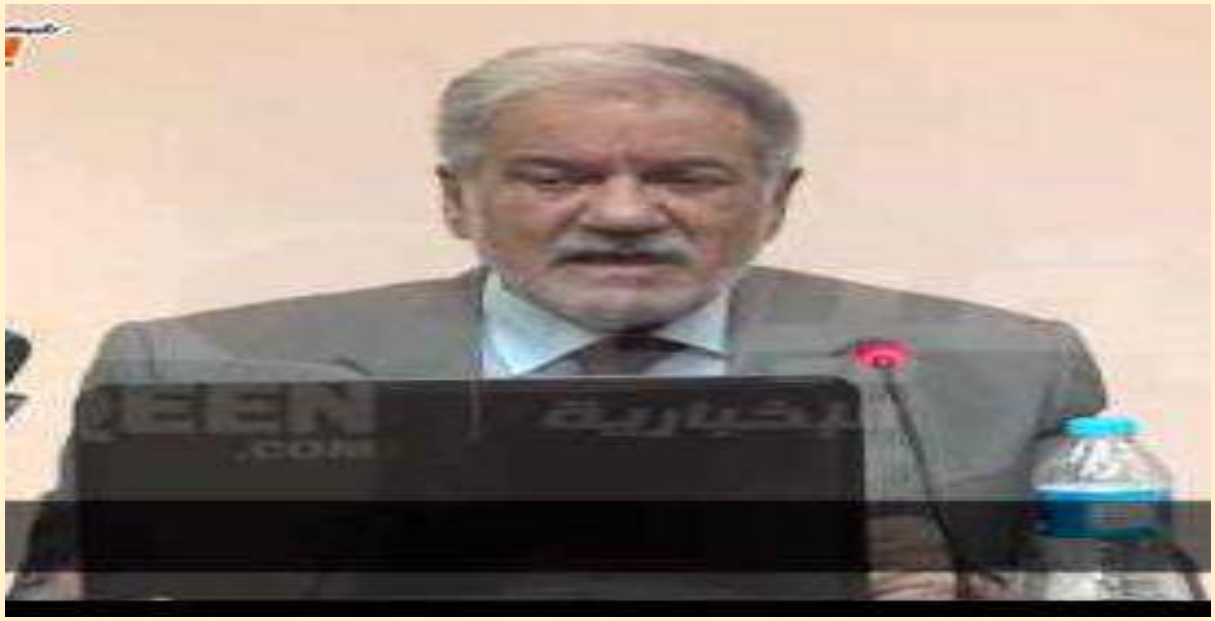

الحلم المصري – موقع الدكتور علي السلمي

4. مبادئ أساسية لتحقيق تطوير الوطن

إن نجاح الوطن في اجتياز مأزقه الحالي والارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة حقيقة إنما يتوقف على الالتزام الوطني بالمبادئ التالية:

1. مبدأ المساواة بين جميع أبناء الوطن في الحقوق والواجبات، وأن الجميع أمام القانون سواء، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير يقصد بها تمييز فرد أو أفراد أو طائفة أو حرمان آخرين أو التضييق عليهم في الفرص والحقوق الدستورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين.
2. مبدأ تداول السلطة باعتباره الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديمقراطية.
3. مبدأ حرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.
4. مبدأ الاقتناع بإمكانية حل المشكلات والتغلب على الصعوبات باستثمار العلم الحديث والفكر المتجدد والانفتاح وعدم الانحصار في صندوق مغلق!
5. مبدأ الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة بصور وأساليب الانتخاب من أصحاب المصلحة، وتجنب أسلوب التعيين الفوقي من السلطة المركزية.
6. مبدأ المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.
7. مبدأ الاستخدام الذكي للتقنيات المتجددة في التغلب على مشكلات نقص الموارد الوطنية وبناء وتأكيد القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.

8. مبدأ قبول الآخر والتعامل معه بندية وإيجابية، وضرورة تأكيد القدرات الذاتية للوطن وتحويل الاعتماد على المساعدات والقروض الأجنبية إلى نظم أكثر فعالية تقوم على المشاركة والندية بديلاً عن المنح والاستجداء.
9. مبدأ تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
10. مبدأ تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها ومشاركاتها في الحياة العامة.
11. مبدأ تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل مبدأ " الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية.
12. مبدأ المشاركة في تصميم وإدارة وتفعيل برامج التطوير الوطني بين الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة والهيئات على كافة المستويات وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني على اختلافها والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية الأسر والتجمعات العائلية والمواطنون جميعاً .

وثيقة مستقبل مصر

وثيقة مستقبل مصر
مكتبة مبارك يونيو 2009

لقراءة الوثيقة اضغط علامة P

علي السلمي – مصر وتحديات المستقبل – موقع الدكتور علي السلمي

دكتور علي السلمي" -مصر المستقبل - "موقع الدكتور علي السلمي

5. واحترق مجلس الشورى

https://youtu.be/lgk8vLF99KY?si=Cr8Z_U6T38KAuVYv

صدمت مصر عصر يوم التاسع عشر من أغسطس 2008 بنشوب حريق هائل دمر ليس فقط مبنى مجلس الشورى، ولكنه دمر كذلك مصداقية الحكومة الذكية وما سبقها من حكومات غير ذكية تولت حكم البلاد منذ يوليو 1952 .

إن مثل ذلك الحريق يهدد مجلس الوزراء ذاته – أقصد المبنى وليس المعنى –وجميع المباني الحكومية في منطقة قصر العيني والتي تضم عدداً معتبراً من مباني الوزارات والهيئات والأجهزة الحكومية، فضلاً عن جميع المباني العامة في أنحاء المحروسة كلها . فقد ثبت – ما هو معروف ولكن مسكوت عنه – أن جميع تلك المباني معرضة لأخطار الحريق والانهيار وغيرها من الكوارث الناجمة عن انعدام الصيانة وعدم توفر مقومات الأمن والسلامة التي تشترطها القوانين وتوجب على جميع المنشآت – إلا الحكومية – ضرورة الالتزام بها .

إن انهيار مبنى مجلس الشورى يثير مجموعة من القضايا المهمة الواجب تحليلها والتصدي لها بالتخطيط الواعي والتنفيذ الدقيق. من تلك القضايا الخسارة المادية المتمثلة في نفقات إعادة البناء والترميم والتأثيث والتجهيز والتي يقدرها بعض الخبراء بما لا يقل عن 30 مليون جنيه، فضلاً عن الارتفاع في النفقات نتيجة التوجيه الرئاسي بضرورة إعادة تشغيل المبنى قبل دورة الانعقاد الجديدة في نوفمبر المقبل، فالكل يعلم أن الإسراع في التنفيذ وضغط الوقت تنعكس في شكل زيادة مضطردة في التكاليف! أضف إلى ذلك تكلفة استيعاب 1000 من العاملين بالمجلس في مباني الهيئات والجهات الحكومية المختلفة الواقعة في نفس المنطقة كما صرح بهذا رئيس الوزراء عقب اجتماعه بمحافظ القاهرة يوم الخميس الماضي.

مطلوب مراجعة شاملة ووقفة حازمة

وثمة قضية أخرى، وهي ضرورة المراجعة الشاملة والعاجلة لكافة المباني العامة في طول البلاد وعرضها، وإعداد برنامج عاجل للصيانة اللازمة لتلك المباني وتجهيزها بوسائل الإطفاء والإنذار من الحريق، والإسراع في تنفيذ ذلك البرنامج ووضعه تحت الإشراف الدقيق من جانب مجموعات هندسية مختصة، وتحميل المحافظين مسئولية متابعة التنفيذ والتحقق من سلامته وأنه ليس مجرد تحسينات شكلية لا تتعامل مع مصادر الخطر الكامنة في تلك المباني وما حولها. ولا شك أن عنصراً مهماً في تلك المراجعة هو التأكد من مناسبة المباني لطبيعة العمل، فكثير من الأجهزة الحكومية والمدارس العامة تحتل مبان أثرية مهمة وقصوراً كانت في يوم من الأيام فاخرة، وكمثال لا يعلم الكثيرون من أبناء المحروسة أن معهد الصحراء بالمطرية تحتل قصر الأمير يوسف كمال وقد تدهورت حالة القصر نتيجة سوء الاستخدام، فقاعة الطعام مثلاً تحولت إلى مكتب مدير المعهد وتم تدمير الحدائق المحيطة بالقصر وانتشرت به المباني العشوائية من دون تخطيط وتلاؤم مع نمطه المعماري. والأمر يتطلب وقفة حازمة لاسترداد تلك المباني

والقصور الأثرية وترميمها وإزالة آثار العدوان عليها وإعدادها كمزارات سياحية ومتاحف مهمة، والبحث عن بدائل مناسبة لتسكين الهيئات التي تحتلها .

ويمتد أثر حريق مجلس الشورى ليلفت الانتباه إلى قضية الصيانة في ذاتها ومدى الإهمال والتغافل عنها في معظم المنشآت الحكومية من مباني الوزارات والهيئات والمصالح والأجهزة الحكومية المختلفة والمرافق العامة الحيوية كمحطات مياه الشرب والصرف الصحي والكباري ووحدات النقل العامة والمدارس والجامعات والمستشفيات ومحطات مترو الأنفاق والمساجد والفنادق ودور السينما والمراكز التجارية المزدحمة دائماً وغيرها من الأصول المادية التي تمثل ثروات الشعب المهددة جميعها بأخطار الحريق والتصدع والانهيار نتيجة غياب الصيانة الدورية والصيانة المانعة أو الوقائية.

إن معظم المباني الحكومية تعاني من سوء حالة شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي الأمر الذي يمثل مصادر دائمة للخطر، فضلاً عن الاستنزاف غير المخطط للمياه والكهرباء. وقد أخبرني المهندس صلاح حسب الله وزير الإسكان الأسبق أنه أجرى تجربة على مبنى المجمع لقياس حجم استهلاك المياه في أيام الأسبوع المختلفة ليكتشف أن معدل الاستهلاك أيام الجمعة – الإجازة الرسمية – يقل عن متوسط الاستهلاك في أيام العمل بنسبة لا تكاد تصل إلى 10% بما يعني أن الشبكات الداخلية مهترأة وتتسرب منها المياه وتهدر ملايين الأمتار المكعبة من المياه من دون استفادة بالإضافة إلى ما تسببه تلك المياه المتسربة من أضرار للمبنى ذاته. وأتصور أن تلك الحالة شائعة في جميع المباني الحكومية أو أغلبها .

وبمناسبة حريق مجلس الشورى يتكرر نفس الأسلوب في التعامل مع الحدث، إذ يتبرى المسئولون والخبراء والمتخصصون ليدلوا بالتصريحات الصحفية وأمام كاميرات القنوات الفضائية متحدثين عن "إدارة الأزمة" وخطط التعامل مع تلك الحوادث لمنع تكرارها وغير ذلك مما يفتح الله به عليهم. ثم تخفت المظاهرة

وينصرف الناس إلى ممارسة حياتهم كأن شيئاً لم تحدث حتى تقع الكارثة الجديدة ويبدأ المهرجان الخطابي من جديد.

ولعلنا جميعاً نذكر أن حريقاً شب في مكتبة الإسكندرية في ديسمبر 2002 أدى لإصابة 29 شخصاً باختناق من جراء استنشاق الدخان وقيل وقتها أن سبب الحريق هو تماس كهربائي، وفي نفس العام انهار جزء من قبة مسجد عمر مكرم الذي يقع في وسط القاهرة وقريباً من مبنى مجلس الشورى المحترق، وقيل وقتها إن قسماً آخر من سقف نفس المسجد انهار قبل سنتين، ولحسن الحظ لم يكن المصلون في المكان.

https://youtu.be/AOEAJddrwBk?si=Tc8OoASD9PB85cdZ

وفي نفس العام اندلع حريق كبير في قلعة صلاح الدين الأيوبي،

https://youtu.be/bmlDIdbwnH4?si=1zGXin4qPmu3YZLq

أحد أهم المواقع الأثرية في مصر. وقال الوزير فاروق حسني وقتها إن الحريق كان محدودا في مكان للمخزين، وإنه لم تحدث أضرار لأي من الآثار القيمة برغم أن أكثر من خمسين سيارة إطفاء شاركت في إخماد الحريق!

وجاء في الأنباء أنه خلال 2008 شب حريق بمبنى دار القضاء العالي، كذلك دمر حريق آخر 40 محلا ومخزنا تجاريا في سوق الحمزاوي بمنطقة الأزهر حيث بدأ الحريق في مخزن عطارة بمنزل مجاور لمسجد السلطان الأشرق وسط منطقة أثرية تبدأ بمسجد السلطان الأشرف برسباى وتنتهي بمسجد الشيخ على المطهر الذي ينتمي للعصر العثماني ويمتلئ المنطقة بالعديد من الآثار الفاطمية والمملوكية والعثمانية، بالإضافة إلى سراديب أثرية تحت الأرض مغلقة منذ مئات السنين. كما شب حريق في مبنى كلية الفنون الجميلة بجامعة المنيا، كما أننا نذكر الحريق الذي شب في إحدى كليات جامعة الزقازيق العام الماضي وأصيبت الطالبات بالذعر فاندفعن خارج المدرج الذي كن به وأدى ذلك إلى إصابة العديد منهن. كما نذكر حادثة حريق

قطار الصعيد الشهيرة التي وقعت عام 2004 وقيل وقتها أن سببه إشعال أحد الركاب موقداً يعمل بالبوتاجاز لعمل الشاي.

https://youtu.be/URI3iDDkvqU?si=p2OTMU7FXQ_ftosi

نشب هذا الحريق منذ 12 عام

والمؤسف في الأمر أن جميع المؤسسات العامة والخاصة التي تقع بها تلك الحوادث لا يوجد بها خطة معدة مسبقاً للتعامل في ظروف الأزمة. ففي جميع المؤسسات المتقدمة في دول العالم المنحض يتم إعداد خطة طوارئ لتحديد أساليب التعامل وقت وقوع أزمة مثل الحريق أو الانفجار أو التعرض لحادث تخريبي وغيرها من الحوادث المحتملة، وتكون تلك الخطة معلنة ومعروفة لكافة العاملين بالمؤسسة، وتحدد ما يجب عمله في حالة وقوع الحدث وتعين المسئولين عن إدارة الأزمة وتحدد مسئوليات وصلاحيات كل منهم، وتبين التجهيزات اللازمة للتعامل مع الحوادث المختلفة، ويصير تدريب العاملين على تنفيذ الخطة من خلال تمرينات محاكاة. بل ويتم إعلام الجمهور من المترددين على تلك المؤسسات بخطة الطوارئ وما يجب عليهم عمله إذا صادف وجودهم بمباني المؤسسة وقوع حادث ما.

6. مشروع عاصمة جديدة لمصر في 2050

كان الدكتور أحمد نظيف قد أعلن في مستهل العام الحالي أن الحكومة أتمت دراسة لإنشاء عاصمة جديدة لمصر، وكان جمال مبارك قد أعلن قبل ذلك بقليل أنه تم إعداد مخطط للقاهرة في 2050 . وبمجرد إعلان رئيس الوزراء عن مشروع العاصمة الجديدة حتى بادر الرئيس مبارك برفض الموضوع جملة وتفصيلاً باعتبار أنه ليس في قائمة أولويات الدولة وأنه لا تتوفر الموارد اللازمة لذلك. ومن ثم فقد توقف الحديث عن هذه الفكرة وطوى النسيان اقتراحات مشروع القاهرة 2050 .

ولكن حريق مجلس الشورى لا بد أن يعيد تلك المقترحات إلى دائرة الضوء. وقد أصدر مركز الدراسات المستقبلية التابع لمركز معلومات مجلس الوزراء دراسة في أغسطس من العام الماضي عن "القاهرة 2050 وعاصمة جديدة لمصر" جاء في توصياتها أهمية إنشاء عاصمة جديدة لمصر نظراً لما أصاب القاهرة من تضخم وتلوث وما تعانيه من ازدحام ومشكلات النكدس المروري وغير ذلك من سلبيات. كما رشحت الدراسة موقع العاصمة الجديدة في "منطقة تتوسط مصر، تشمل الظهير الصحراوي للوادي بالمنيا وشمال أسيوط، وهي تشكل مثلثاً رؤوسه المنيا وأسيوط والواحات البحرية، مع ترجيح الهضبة شرق المنيا المطلة على النيل لموقع العاصمة الجديدة" .

القاهرة ٢٠٥٠

إستراتيجية التنمية العمرانية لإقليم القاهرة الكبرى *

مقدمة

تم تكليف الهيئة العامة للتخطيط العمراني عام ٢٠٠٨ بإعداد الرؤية المستقبلية والمخطط الاستراتيجي بعيد المدى لإقليم القاهرة الكبرى حتى ٢٠٥٠ .

يهدف إلى رفع مستوى معيشة المواطن بها وزيادة القدرة التنافسية للعاصمة المصرية مع وضع حلول للمشاكل القائمة.

تعاونت عدة جهات دولية ومحلية في إعداد المشروع وتمت الاستعانة بالخبرات العالمية والدولية والمحلية لتوفير الدعم الفني والإداري ومتابعة المشروع.

الجهات الدولية

* الحكومة اليابانية ممثلة من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA).

الجهات المحلية

* مركز معلومات مجلس الوزراء.
* مشاركة شباب جامعات الإقليم (كليات العمارة والتخطيط الحكومية والخاصة).
* التنسيق مع كافة الوزارات المعنية (البيئة، الصناعة، التجارة، الطاقة، هيئة الطيران المدني.....)
* المحافظات الخمسة المعنية في مشروع المخطط الاستراتيجي بعيد المدى للقاهرة الكبرى.
* تمت الاستعانة بأكثر من ١٠٠ خبير واستشاري محلي

https://youtu.be/URI3iDDkvqU?si=Tg6CvoAcOFUrNCSV

كانت هذة محاضرة ألقاها دكتور مصطفى مدبولي رئيس الهيئة العامة للخطيط العمراني 2011

وهو الآن رئيس مجلس الوزراء الذي في عهده تم إغلاق ملف القاهرة 2050 وتم بناء العاصمة الإدارية الجديدة

https://youtu.be/7wYUf9MYP2o?si=Xm8A33_LqryYT51R

والسؤال الآن وبعد حريق مجلس الشورى وما ينذر به من كوارث مستقبلية، ألم تحن الوقت لإعادة فكرة العاصمة الجديدة إلى دائرة الضوء واتخاذ قرار إستراتيجي في هذه القضية الحيوية، خاصة وقد أوضحت الدراسة نماذج لدول أخرى سبقتنا في الانتقال إلى عواصم جديدة منها البرازيل التي انتقلت عاصمتها من ريو دي جينيرو إلى برازيليا الداخلية، والهند التي انتقلت عاصمتها من كلكتا إلى نيودلهي وباكستان التي أنشئت عاصمة جديدة هي إسلام أباد .

إن الوقت يمضي بسرعة والسنوات تمر وحال القاهرة ومبانيها ومرافقها يزداد سوءاً، وقد تكون تكلفة إنشاء عاصمة جديدة ونقل المؤسسات الحكومية كلها إليها أقل من تكاليف إعادة بناء ما تحترق وينهار

منها وترميم وصيانة المباني القائمة. وسيكون من الطبيعي دراسة كيفية الاستفادة مما هو قائم من أبنية في القاهرة بعد إنشاء العاصمة الجديدة وكيفية استثمارها لأغراض اقتصادية وسياحية وجمالية. وإن لم يكن إنشاء عاصمة جديدة وارداً، فعلى الأقل لا بد من العودة إلى مشروع نقل الوزارات خارج منطقة وسط البلد الذي يتكرر الحديث عنه منذ سنوات طويلة من دون أن يرى النور

والحقيقة أن ما تعانيه القاهرة هو صورة مكبرة لما تحدث في مختلف محافظات مصر المحروسة، فالإهمال والتقادم وانعدام الصيانة ونقص الاستعداد للتعامل مع الأزمات هي كلها سمات مشتركة بين كافة مؤسسات المحروسة العامة وكثير من المؤسسات الخاصة أيضاً، الأمر الذي يحتاج إلى وقفة شجاعة للتقييم وتحديد الأخطاء والمهددات ووضع الخطط لعلاجها وتنفيذها لحسم حماية لحاضر المحروسة ومستقبلها، وكذلك محاسبة المسئولين عن التقصير والإهمال مهما كانت مراكزهم!

إن احتراق مجلس الشورى وبالطريقة التي تمت بها الحريق وأسلوب التعامل مع الأزمة إنما هي نذر بما ستواجهه المحروسة من مصائب وكوارث طالما استمر الحكم على ما هو عليه. إن المحروسة مهددة من كل جانب، والحكومة وحزبها والنظام السياسي كله غير ملتفت إلى تلك الحقيقة. الكل يماري ويجادل ويحاول إقناع نفسه قبل إقناع المصريين أن كل شيء تمام، وبمنطق "كله تمام يا ريس" و"برقبتي يا ريس" والذي كانت نكسة 1967 نتيجة له، فإن الأسلوب ذاته هو السائد، وطالما أن مجلس الشورى سيعاد بناءه على نفقة الدولة وخلال ثلاثة أشهر فقط، فلا مشكلة!

ومرة أخرى، الاعتذار للمحروسة واجب.

مصـــــر

وتحديات إدارة التنمية

منظور إداري

دكتور علي السلمي

2021

مصـــــر وتحديات إدارة التنمية

الفصل الرابع

الحكومة الذكية، بين الوعود الفارغة والشفافية المفقودة!!

1. مقدمة

كثيرة هي تلك الظروف والأوضاع في مصر المحروسة التي تثير الغضب وتدعو إلى الاكتئاب والإحباط وتدفع المصريين لترديد المقولة المنسوبة ظلماً إلى الزعيم سعد زغلول " مفيش فايدة" !

وفي مقدمة تلك الأسباب الداعية إلى الغضب والقنوط هو غياب الشفافية وتعمد الحكومة الذكية التعتيم على الموضوعات ثم مفاجئة الناس بقرارات تصيبهم بمشكلات وتسبب لهم من الإزعاج أكثر مما تعود عليهم بفائدة، اللهم إلا فئة قليلة من أصحاب الحظوة الذين يستفيدون عادة من تلك القرارات !

الوعود الفارغة

وإذ يتابع المصريون ما تحفل به صحف الحكومة من أنباء عن مشروعات واتفاقيات وإنجازات حتى يتخيل الواحد منهم أنه يعيش في جنة الله على الأرض. مئات المصانع تقام ومئات المشروعات تفتتح، ومئات آلاف فرص العمل تتيحها تلك المصانع والمشروعات، والإصلاح يأخذ مجراه في كل مجال ومكان بالمحروسة. فليس في الإمكان أبدع مما هو كائن، وليس هناك مجال للشكوى والتذمر. واسمحوا لي أن أستعير كلمات صلاح جاهين التي تغنت بها سعاد حسني رحمها الله الاتنين "الدنيا ربيع والجو بديع، قفل لي على كل المواضيع" !

واسمحوا لي أن أعرض عينات من تلك التصريحات والأقوال التي يرسلها حكام المحروسة بلا حساب، ولا يراجعهم أحد فيما قالوا، ولا تجري متابعة هل تحقق تنفيذ تلك الوعود والأماني أم أنها أصبحت في طي النسيان.

في الأهرام يوم 16 ديسمبر 2004 أدلى دكتور مفيد شهاب – وكان وقتها وزيراً للتعليم العالي والدولة للبحث العلمي – بتصريحات أكد فيها " أن الدولة تولي اهتماماً كبيراً بتنمية جنوب الوادي لإحداث تنمية شاملة ومستدامة تهدف تحقيق أفضل استفادة من الموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة". وأتوجه

بالسؤال لكل المصريين هل شهد منكم أحد أي دليل على نتائج هذا الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة لجنوب الوادي؟ هل تمت تنمية شاملة أو حتى جزئية؟ هل تمت تنمية مستدامة أو حتى وقتية؟ وأنا أعرف كما يعرف كل مصري الإجابة عن تلك الأسئلة وهي لا. وعلى سبيل المثال فإن محافظات جنوب الوادي هي أفقر المحافظات في المحروسة برغم الوعود المتكررة بالاهتمام بضخ الاستثمارات هناك وتقديم حوافز لرجال الأعمال للتوسع في مشروعات استثمارية بالصعيد. ومع ذلك لا شيء يتم.

وفي الأهرام أيضاً بتاريخ 12 إبريل 2006 نقرأ خبراً يقول إن المجالس القومية المتخصصة برئاسة كمال الشاذلي تطالب باستراتيجية للهندسة الوراثية واستخدامها في النبات لتوفير الغذاء اللازم للمواطنين. كما تطالب المجالس بوضع خطة علمية لتعظيم الاستفادة من الكائنات الدقيقة في مجال إنتاج اللقاحات لحماية الثروة الحيوانية. ويضيف الخبر أن وزير الزراعة أمين أباظة شهد اجتماع المجالس الذي جاءت فيه هذه المطالبات! ومرة أخرى نسأل هل تم شيء مما طالبت به المجالس التي أشار بيان 30 مارس 1968 إلى فكرتها، ثم نص دستور 1971 في الفصل الثالث من الباب الخامس في فرعه الرابع مادة 164 على ما يلي: "تنشأ مجالس متخصصة على المستوى القومي تعاون في رسم السياسة العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومي، وتكون هذه المجالس تابعة لرئيس الجمهورية وتحدد تشكيل كل منها واختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية"، والتي صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 2418 لسنة 1971 بإنشائها وتحديد اختصاصاتها، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 615 لسنة 1974 ليحل محل القرار 2418 متضمناً النص على إنشاء المجالس وتحديد اختصاصاتها، كما صدرت بعد ذلك قرارات تشكيل المجالس القومية الأربعة:

1. المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا
2. المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية
3. المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام

4. المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعيـــة

طبعاً كما يتوقع الجميع، لا يلتفت أحد في الدولة إلى تلك المجالس وتقاريرها ومطالباتها، ويعتبر الوزراء حضورهم لاجتماعاتها نوع من إبتعاد صلتها حتى إذا تركوا مناصبهم الوزارية يجدون فيها ملاذاً يبعدهم عن الجلوس في البيت أو في النادي بلا عمل.

وعن المصانع الجديدة وتجديد وتحديث المصانع القائمة فحدث ولا حرج، فالصحف مزدحمة بالتصريحات الوردية والملونة بكل اشتقاقات اللون الأحمر الفاتح – لون الزهور أو ما يسميه المصريون "بمبي" ومنهم صلاح جاهين في أغنيته السابق الإشارة إليها –، ففي الأهرام يوم 7 مارس 2004 خبر عن 252 مصنعاً يجري إنشاؤها في مدينة العاشر من رمضان بتكلفة استثمارية 957 مليون جنيه وتتيح 9 آلاف فرصة عمل. وفي الأهرام أيضاً يوم 11 إبريل 2006 خبر عن اجتماع برئاسة رئيس الوزراء لبحث خطة توفير 900 مليون جنيه لإصلاح مصانع الغزل في كفر الدوار ضمن منظومة شاملة للنهوض بكفر الدوار! ولعل القارئ الكريم يلاحظ إسراف المسئولين والكبار منهم على سبيل التحديد في استخدام الألفاظ من نوع " شاملة، منظومة، مستدامة، تعظيم وغيرها من تعبيرات الفخامة والتجلي ولكنها لا تتحقق أبداً على أرض الواقع. وأتصور أن المجموعة الوزارية التي انعقدت في 2006 لتدبير المبلغ لم تفلح حتى الآن بدليل أن مصانع الغزل في كفر الدوار أصبحت في حال مندن لدرجة أن وزارة الاستثمار بدأت في بيع مساحات الأراضي المحيطة بتلك المصانع للمستثمرين الأجانب ليقيموا فيها مصانع للغزل ومنهم المصنع التركي الذي تم افتتاحه منذ فترة وجيزة وبحضور وزيرا الاستثمار والتجارة والصناعة، ويبدو أن أي منهما لم يتذكر حكاية الـ 900 مليون جنيه وهو هناك يقص شريط المصنع التركي.

أما عن الاتجاه إلى التعامل مع الأسواق الواعدة في إفريقيا فقد كان موضع اهتمام غير عادي من الحكومة التي رأس د. أحمد نظيف اجتماعاً وزارياً موسعاً يوم 3 يناير 2005 للنظر في إعداد أول استراتيجية

متكاملة للتواجد المصري في إفريقيا، وتطرق البحث إلى منح تيسيرات لشركات المقاولات المصرية لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية في إفريقيا، وإنشاء مشروعات سياحية مشتركة في كينيا وأوغندا وزيادة خطوط النقل البحري لنقل الصادرات المصرية إلى دول إفريقيا . وأعتقد أنني لست في حاجة إلى توضيح أن أكثر من ثلاث سنوات ونصف قد مضت على هذا الاجتماع ولم نسمع شيئاً جديداً عن تفاصيل تلك الإستراتيجية ولا شهدنا آثارها إن كانت قد وضعت فعلاً !

وفضلاً عن كل ما سبق، فإن الحكومة لا تكتفي بإرسال الكلام على عواهنه وترك أنبوب الوعود الوزارية مفتوحاً تتدفق منه التصريحات بلا حسيب أو رقيب، ولكنها أيضاً لا تقرأ ولا تسمع لما يقوله عقلاء هذا المجتمع ومفكروه . أقرأ اقتراحاً رائعاً للأستاذ أحمد رجب في ½ كلمة يوم 3 يناير 2005 يقترح فيه أن تخفض الحكومة ضريبة المبيعات على السلع التي ترتفع أسعارها بنفس نسبة ارتفاع الأسعار، وينطبق هذا على السلع الحيوية التي تحتاجها ملايين المصريين محدودي الدخل. ولنا أن نتصور كيف أن مثل هذا الاقتراح سوف يحقق للناس نوعاً من التعادل بين دخولهم الثابتة وبين نفقات المعيشة المتصاعدة، وسيكون الخفض في الضريبة بمثابة دعم نقدي مباشر يختلف عن الحكومة مشكلة احتساب الدعم النقدي وطريقة توصيله للمستحقين حال قررت التحول عن الدعم النوعي .

أما عن مشروعات الإصلاح السياسي والاقتصادي فالحديث لا ينقطع، ولا تمل قيادات الحزب الحاكم من تكرار القول بأن هذه الموضوعات تتصدر أولويات مؤتمرات الحزب ومجلس سياساته ولا نرى في أرض الواقع أي دليل على تحقق هذه الدعاوى، اللهم إلا إذا كان الحزب يعتبر التعديلات الدستورية التي تمت في 2007 هي من قبيل تلك الإصلاحات الموعودة . والحديث عن الإصلاح السياسي لا ينقطع منذ بدأت الضغوط الخارجية – والأمريكية خاصة – تتصاعد من أجل فرض الديمقراطية في مصر، فنقرأ في أهرام 20 يونيو 2004 أن صفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي يصرح بأن موضوعات الإصلاح

السياسي سنكون في مقدمة ما يبحثه مؤتمر الحزب لذلك العام وتشمل قضية الحوار الوطني ونتائجه، مشروع قانون الانتخاب الجديد، ومشروع قانون الأحزاب ومشروع قانون ممارسة الحقوق السياسية، ووثيقة المواطنة وميثاق الشرف الذي طالب به الرئيس مبارك الأحزاب السياسية، وقوانين الأحوال الشخصية، ومشروع قانون إلغاء حبس الصحفيين. وقل نفس الشيء على سيل من الموضوعات الاقتصادية التي تضمنها جدول أعمال المؤتمر المشار إليه، وكذا كل ما تلاه من مؤتمرات في السنوات بعد 2004 وحتى المؤتمر المتوقع في نوفمبر القادم 2008، والنتيجة يشهد عليها حال المحروسة. . . . سلسلة من الأصفار الكبيرة

إن الوعود الحكومية لا ينقطع تدفقها من أفواه الوزراء وكذا رجال الحزب الوطني، ويكفي أن نطالع كمية الملصقات التي امتلأت بها شوارع المحروسة أيام انعقاد المؤتمر القومي الثاني للسكان وما حفلت به من وعود من نوع "لما نخكم عقلنا . نشبع كلنا" إلى آخر هذه السلسلة من الشعارات الفارغة التي لا يليق إليها مصري عاقل!

الشفافية المفقودة

وإذا كنا نحاول صنع مستقبل مصر اعتذاراً لها عما سببناه لها من مشكلات وما ارتكبناه في حقها من سلبيات، يجب علينا البحث عن إجابات لمجموعة من الأسئلة تلح على خاطري، وأعترف أنني حتى الآن لم أجد إجابات شافية أستطيع الاعتماد عليها وإقناع نفسي بها، ناهيك عن محاولة إقناع الآخرين من زملائي في الوطن الحزين. . . مصر، كل ذلك بسبب الشفافية المفقودة في تعاملات الحكومة الذكية مع مواطنيها، وبرغم أن كلمة "الشفافية" أصبحت من أكثر الكلمات تردداً على ألسنة المسئولين وتصريحات الكبار في هذا البلد الطيب!

ويدرك المصريون أن إهدار المال العام وتبديد ثروة الوطن هو هواية الحكومات المصرية منذ يوليو 1952، فالمشروعات تبدأ ثم لا تنتهي وملايين الجنيهات تنفق في مغامرات اقتصادية وسياسية وزيارات خارجية ومؤتمرات ومؤسسات صحفية لا تتحدث إلا باسم الحكومة والحاكم. ومن المعتاد في المحروسة ألا تجد أي من المسئولين يعقب على ما ينشره الجهاز المركزي للمحاسبات في هذه الشئون، ومنها ما نشر عن تقرير الجهاز حول مشروع فوسفات الوادي الجديد – أبو طرطور والذي أهدرت فيه تسعة مليارات ومائة مليون جنيه عبر 29 عاماً أي بمعدل 310 ملايين من الجنيهات سنوياً، وأكد الجهاز " أن هذا المشروع يعتبر مثلاً بارزاً لإهدار المال العام على مدى 29 عاماً نتيجة سوء التخطيط والقصور الشديد في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والأخطاء الجسيمة في التصميم والتشغيل والتنفيذ وما صاحب ذلك من تضارب في سياسات الوزارات والهيئات المعنية دون تحقيق أي من الأهداف المرجوة. كل ذلك فضلاً عن انخفاض جودة فوسفات هضبة أبو طرطور مقارنة بالدول المجاورة مما تطلب إنشاء مصنع لتركيزه فأدى ذلك إلى رفع تكلفة طن الخنام بنحو 50%". ويلاحظ أن الخبر المنشور عن هذا التقرير كان بتاريخ 25 أغسطس 2004 بينما التقرير يعرض نتائج أعمال المشروع في 2002/2001 والتي حقق فيها إيرادات بلغت أربعة ملايين جنيه مقابل مصروفات 124 مليون جنيه.

وحتى نجد إجابات شافية مقنعة، فإن مستقبل مصر مهدد بأن يكون امتداداً لما نحن فيه ولن يكون المستقبل أفضل من الحاضر وبالقطع لن يصل إلى مستوى ماضي مصر المجيد. ولمساعدة الحكومة الذكية في تذكر الموضوعات التي وعدتنا بها والقضايا التي كانت محل اهتمامها واهتمام المصريين ثم اختفت من عناوين الصحف وامتنع الكلام عنها، نقدم لها عينة من الأسئلة التي تشغل بال المصريين وتثير قلقهم على حاضر البلاد ومستقبلها، لعل الحكومة أو مسئول فيها يشفي غليل المصريين إلى المعرفة والفهم!

السؤال الأول – أين السندات الدولارية؟

أين ذهبت حصيلة مجموعتي السندات الدولارية التي تم طرحها في 2001 بواسطة حكومة دكتور عاطف عبيد في السوق العالمي بقيمة إجمالية 1.5 مليار دولار. وقد بلغت قيمة المجموعة الأولى سندات قيمتها مليار دولار لمدة 10 سنوات بسعر فائدة 8.75%، وشملت المجموعة الثانية سندات قيمتها 500 مليار دولار لمدة 5 سنوات بسعر فائدة 7.6%؟ لقد بذل وزير المالية في ذلك الوقت دكتور مدحت حسنين جهداً غير عادي في سبيل إقناع مجلس الشعب بالموافقة على هذا الطرح، وحين سأل عن مبررات الاقتراض من السوق العالمي بهذا القدر الكبير، كانت حجته أن هذا يمثل اختباراً لثقة السوق العالمي في الاقتصاد المصري.

وفي أكثر من مناسبة، كررت هذا التساؤل، أين ذهبت تلك المليارات وكيف يمكن تبرير الخسارة التي نتجت عن الفرق بين سعر الفائدة المدفوع والعائد المتحصل من استثمار الأموال المقترضة في أذون الخزانة الأمريكية. ويضيف د. إبراهيم العيسوي في كتابه الموسوعي عن "الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً" أنه " مما يعقد الأمر بالنسبة لهذه السندات الدولارية أنها لا تقبل السداد المعجل، حيث أن من شروطها عدم إمكان استردادها قبل حلول أجلها"[18].

والغريب أن أعضاء مجلس الشعب الموقرين لم يلتفتوا بعد إلى هذه القضية، ولم يتقدم أحدهم أو بعضهم بطلب إحاطة أو سؤال أو استجواب لرئيس الوزراء أو إلى وزير المالية لمحاسبة أيهما أو كليهما فيما استخدمت تلك الدولارات وكم بلغت تكلفة هذا القرض الغريب بسعر فائدة 8% في وقت كانت –

[18] العيسوي، إبراهيم، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً، تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام 1974 وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل، منتدى العالم الثالث، مشروع مص 2020، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2007، ص386.

ولا تزال - الفائدة على الدولار الأمريكي مدينة لا تتجاوز 2%، وكذلك في وقت تتباهى فيه الحكومة بتراكم رصيد من الدولارات الأمريكية في البنك المركزي يتجاوز العشرين مليار دولار!

ولم أجد إجابة في كل مرة طرحت التساؤل سواء في مقالات عدة نشرتها على فترات مختلفة أو في لقاءات ومنتديات ولقاءات نقاشية مختلفة. وفي جميع الأحوال، لم يكلف أحد من المعنيين بالأمر نفسه عناء الإجابة. ولا أزال في الانتظار!!

السؤال الثاني – أين نتائج التحقيق في ملف الممارسات الاحتكارية في سوق الحديد؟

يتساءل الناس في المحروسة و- وأنا منهم ومعهم - عن مصير التحقيق الذي طلبه وزير التجارة والصناعة من جهاز منع الاحتكار وحماية المنافسة لبحث قضية الاحتكار في صناعة الحديد؟

ويثير السؤال شجون المصريين حين تعرض لهم قصة السلوك الاحتكاري لبعض رجال الأعمال الذين ناسبوا الحكومة - مع الاعتذار لأغنية الراحل عبد المنعم مدبولي الشهيرة في مسرحية ريا وسكينة -، فقد ظهر على الساحة الاقتصادية المصرية وفي غفلة من الزمن من يسيطر على أهم وأكبر شركات إنتاج الحديد في البلاد بعد أن تمكن من الاستحواذ على شركة الدخيلة التي بدأت مشروعاً مشتركاً بين المال العام والجانب الياباني، وذلك بطريقة غير مفهومة - بالنسبة لي على الأقل -.

والغريب أن في مصر قانوناً صدر بعد معاناة طويلة برقم 3 لسنة 2005 باسم قانون "حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية"، وأنشئ بموجب المادة رقم 11 منه جهاز تحمل ذات اسم القانون يمارس مهاماً محددة هي:

1. تلقي الطلبات باتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والأمر باتخاذ هذه الإجراءات بالنسبة لحالات الاتفاقات والممارسات الضارة بالمنافسة، وذلك طبقا للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

2. تلقي الإخطارات من الأشخاص، فور اكتسابها أي أصول أو حقوق ملكية أو انتفاع أو أسهم، أو إقامة اتحادات أو اندماجات أو دمج، أو الجمع بين إدارة شخصين أو أكثر. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون ميعاد وبيانات الإخطار والمستندات التي تجب إرفاقها به وإجراءات تقديمه.
3. إعداد قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة عن النشاط الاقتصادي وتحديثها وتطويرها بصورة دائمة بما يخدم عمل الجهاز في كافة المجالات المرتبطة بحماية المنافسة. وإنشاء قاعدة بيانات وإجراء الدراسات والبحوث اللازمة لكشف الحالات الضارة بالمنافسة.
4. اتخاذ التدابير المنصوص عليها في المادة (20) من هذا القانون.
5. إبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بتنظيم المنافسة.
6. التنسيق مع الأجهزة النظيرة في الدول الأخرى بالنسبة للأمور ذات الاهتمام المشترك.
7. تنظيم برامج تدريبية وتثقيفية تهدف النوعية بأحكام هذا القانون ومبادئ السوق الحرة بوجه عام.
8. إصدار نشرة دورية تتضمن القرارات والتوصيات والإجراءات والتدابير التي يتخذها الجهاز وغير ذلك مما يتصل بشئونه.
9. إعداد تقرير سنوي عن أنشطة الجهاز وخطته المستقبلية ومقترحاته ليعرض على الوزير المختص بعد اعتماده من مجلس الإدارة، وترسل نسخة منه إلى مجلسي الشعب والشورى.

والغريب في هذا القانون أنه يجعل مهمة حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية خارج نطاق اختصاص الجهاز المنشأ وفقاً له، ويرمي بمسئولية تلك الحماية وذلك المنع على المحتكرين أنفسهم بالدرجة الأولى، ثم على المواطنين المتضررين مما يعتقدون أنه تقييد للمنافسة أو ممارسة احتكارية.

إن القانون يخص جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية – المفترض أن يكون إيجابياً في رصد حالات تقييد المنافسة وممارسة الاحتكار – في دور سلبي هو تلقي الطلبات باتخاذ إجراءات

التقصي والبحث وجمع الاستدلالات عن حالات تقييد المنافسة وممارسة الاحتكار، ثم الأمر باتخاذ إجراءات حددها القانون إن اتضح للجهاز صحة ما جاء بتلك الطلبات. والمعنى، أنه إن لم يتلق الجهاز إخطاراً بطلب فحص حالة معينة، لن يبادر الجهاز بذاته بفحص تلك الحالة من حيث شدة تقييدها للمنافسة ووضح نزعتها الاحتكارية.

كذلك لن يتحرك الجهاز من تلقاء ذاته – مهما حدث من حالات استحواذ أو اكتساب أي أصول أو حقوق ملكية أو انتفاع أو أسهم، أو إقامة اتحادات أو اندماجات أو دمج شركات، أو الجمع بين إدارة شخصين أو أكثر والتي حددها القانون باعتبارها مؤشرات على إمكانية حدوث تقييد للمنافسة أو ممارسة الاحتكار.

ويلاحظ أنه على الرغم من أن القانون قد حدد في مادته الرابعة أن السيطرة على سوق معنية – والتي تقوم على عنصري المنتجات محل الاعتبار أو "المعنية" والنطاق الجغرافي – تتحقق في حالة قدرة الشخص الذي تزيد حصته على 25% من تلك السوق على إحداث تأثير فعال على الأسعار أو حجم المعروض منها دون أن تكون لمنافسيه القدرة على الحد من ذلك، إلا أنه ورغم أن أحد أهم منتجي الحديد في مصر يعلن صراحة في إعلانات تبث على قنوات التليفزيون أنه يسيطر على 39% من السوق المصري، ولكن بسبب أن القانون لم تخول جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية صلاحية تقصي تلك الممارسات إلا بناء على طلب يتلقاه الجهاز، وبرغم أن وزير التجارة والصناعة طلب من الجهاز فحص ملف هذا المنتج، إلا أنه وبعد مرور أكثر من عام على ذلك الطلب، لم يصدر الجهاز تقريره في هذا الشأن. من جانب آخر، لم نسمع شيئاً عن نتيجة التحقيق في البلاغ الذي تقدم به النائب مصطفى بكري إلى النائب العام السابق يتهم فيه أحمد عز باحتكار ما يزيد عن 50% من صناعة الحديد في مصر!

وحتى لو صدر قرار من مجلس الجهاز يثبت مخالفة الشخص بشأنه طلب إجراء التقصي والبحث، أو الشخص مقدم الإخطار بشأن اكتسابه أصول أو حقوق ملكية أو انتفاع أو أسهم، أو إقامة اتحادات أو اندماجات. . إلى آخر الأمور المنصوص عنها في الفقرة 2 من المادة 11 من القانون، أي ثبوت وجود حالة تقييد للمنافسة أو حدوث ممارسة احتكارية، فإن أقصى ما يستطيعه الجهاز هو – وحسب المادة رقم 20 من القانون – تكليف المخالف بتعديل أوضاعه وإزالة المخالفة فوراً، أو خلال فترة زمنية تحددها مجلس إدارة الجهاز وإلا وقع الاتفاق أو التعاقد المخالف للمادتين [6،7] من القانون باطلاً. ومن الغريب أن القانون جعل سلطة الجهاز في إزالة المخالفات ووقف الممارسات المحظورة – سواء فوراً أو بعد الفترة الزمنية التي تحددها مجلس إدارة الجهاز – جوازية وليست وجوبية.

ومن أخطر ما جاء في هذا القانون أنه حظر رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها بالنسبة للأفعال المخالفة للقانون إلا بطلب كتابي من رئيس الوزراء بصفته الوزير المختص حسب القانون [أو من يفوضه]. ولا شك ن هذا القيد يقلل كثيراً من احتمالات تفعيل القانون في حالات ثبوت المخالفات حيث يكون رئيس الوزراء مقيداً باعتبارات حزبية وتوجيهات سيادية عليا قد تغل يده عن ممارسة هذه السلطة.

من جانب آخر، وعلى الرغم من أن المادة رقم 10 من القانون تجيز لمجلس الوزراء تحديد سعر بيع منتج أساسي أو أكثر لفترة زمنية محددة بعد أخذ رأي الجهاز، إلا أن مجلس الوزراء لم يلجأ لاستخدام هذا الحق رغم الارتفاع المتصاعد في أسعار حديد التسليح والأسمنت بغير مقتضى حسب رأي الخبراء، وعلى الرغم من التأثيرات الضارة لذلك الارتفاع على مجمل صناعة التشييد والبناء والتنمية العقارية، ومن ثم التأثير السالب على مجمل حركة الاقتصاد الوطني.

ومن المفيد الإشارة إلى أن مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والذي يتكون من خمسة عشر عضواً يضم في عضويته أعضاء ممن لهم مصالح تتنافى مع الحياد المفترض فيمن يقوم

على الفصل في قضايا مهمة مثل تحديد ما إذا كانت هناك شبهة تقييد للمنافسة أو ممارسات احتكارية. ذلك أن تشكيل المجلس يضم ثلاثة من المتخصصين وذوي الخبرة من دون أن يشترط عدم اتصالهم بمصالح عمل أو تقديم استشارات أو غير ذلك بمجالات الأعمال التي تقع في نطاق القانون، كما يضم ثلاثة أعضاء يمثلون منظمات لرجال الأعمال وهي الاتحاد العام للغرف التجارية واتحاد الصناعات المصرية واتحاد البنوك، وثلاثة أعضاء آخرين يمثلون الاتحاد العام للجمعيات الأهلية والاتحاد العام لحماية المستهلك والاتحاد العام لعمال مصر. وباستثناء ممثل الاتحاد العام لحماية المستهلك، فإن الأعضاء الآخرين يمكن أن تكون لهم ارتباطات أو مصالح مع بعض أو كل قطاعات الأعمال التي تحتمل أن تطرح أمام المجلس قضايا تخص بعض الأشخاص فيها . وعلى الرغم من أن الفقرة الثانية من المادة رقم 12 من القانون تعتبر نوعاً من والتحوط ضد احتمالات تناقض المصالح بين أعضاء المجلس، فقد قررت أنه "لا يجوز لأي عضو في المجلس أن يشارك في المداولات أو التصويت في حالة معروضة على المجلس يكون له فيها مصلحة أو بينه وبين أحد أطرافها صلة قرابة إلى الدرجة الرابعة أو يكون قد مثل أو يمثل أحد الأطراف، إلا أن هذا القيد ليس كافياً حيث يستطيع العضو ذو المصلحة الاتصال بالأعضاء الآخرين ومحاولة التأثير عليهم وإن انسحب من حضور الجلسات التي تنظر فيها حالة له بها صلة.

وثمة ملاحظة أخيرة في أمر قد غفل عنه القانون، فعلى حين حظرت المادة رقم 16 على العاملين بالجهاز القيام بأي عمل، لمدة عامين من تاريخ تركهم للخدمة، لدى الأشخاص الذين خضعوا للفحص أو الخاضعين له في ذلك التاريخ – وهذا أمر جيد –، إلا أنه كان من الضروري النص أيضاً على أنه يجب مضي عامين على الأقل قبل استخدام من سبق له العمل لدى أي من الأشخاص السابق خضوعهم للفحص أو الخاضعين له. وفي حالة خضوع شخص للفحص يتعين على جميع العاملين بالجهاز تقديم إقرار بأنه لم يسبق لهم العمل لدى هذا الشخص أو أي من شركاءه أو الجهات التي له بها مصلحة. وفي حالة ثبوت عدم

صحة الإقرار المقدم من أحد العاملين يتعين إلغاء خدمته فوراً واتخاذ الإجراءات القانونية التي تحددها لائحة العاملين بالجهاز باعتباره قدم معلومات غير صحيحة تعرض مصالح الجهاز ومصداقيته للخطر.

013316.pdf

ما زال القانون الصادر عام 2005 هو الساري حتى الآن

https://youtu.be/e6UrdJs_hh4?si=Xs9CVPsjJCDyVoBy

السؤال الثالث – ما الحقيقة في قضية الشركة القابضة للتجارة

أصبحت كلمة الشفافية من أكثر الكلمات تردداً في الخطاب الرسمي والإعلامي في مصر خلال السنوات القليلة الماضية، وصار الناس يتساءلون عن معنى تلك الشفافية التي يتغنى بها المسئولون ليل نهار من دون أن يتبين المواطنون أي دليل يؤيد ما يذهب إليه الرسميون في تصريحاتهم. وبذلك أصبحت الشفافية هي الحاضر الغائب، وكثير ممن يرددونها يشبهون إلى حد كبير " شاهد ما شافش حاجة" !

وفي ظل غياب الشفافية بمعناها الحقيقي، تتردد أسئلة كثيرة تبحث عن إجابات من دون أن يبدو في الأفق أن تلك الإجابات ستكون متاحة بشكل أو آخر. ولنبدأ من الآخر، فقد كان قرار رئيس مجلس الوزراء بدمج الشركة القابضة للتجارة بما لها وما عليها في الشركة القابضة للتشييد والتعمير نموذجاً واضحاً لغياب الشفافية، كما زاد الأمر غموضاً أن القرار المشار إليه تضمن تعيين هادي فهمي رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للتجارة مستشاراً بوزارة الاستثمار لشئون الأنشطة الرياضية والاجتماعية كما جاء في بعض المتابعات الصحفية للموضوع.

وتبدو غرابة الموضوع في المبررات التي أوردها بيان لوزارة الاستثمار أشارت إليه صحيفة الأهرام في عددها الصادر يوم 2 فبراير الحالي حيث ذكرت أن قرار الدمج يهدف إلى "تحقيق الاستقرار المالي للشركات التابعة للشركة القابضة للتجارة وأوضاع العاملين بها". ولم توضح المصادر التي استندت إليها الصحيفة كيف يتحقق الاستقرار للشركات الأربعة عشر التي تم توزيعها على عدد من الشركات القابضة وكيف يشعر العاملون بتلك الشركات بالاستقرار وهم ينقلون إلى تبعية شركات قابضة ليس لها أدنى صلة بمجالات نشاط الشركات التي يعملون بها. فقد تم نقل شركات تجارة التجزئة وهي بيع المصنوعات المصرية، والأزياء الحديثة "بنزايون"، وبيوت الأزياء الراقية "هانو"، والملابس والمنتجات الاستهلاكية "صيداوي" إلى الشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما! فهل يستطيع أحد أن يوضح لنا ما علاقة شركة قابضة تعمل في مجالات السياحة والفنادق والسينما بتجارة الملابس والمستلزمات المنزلية؟ ناهيك عن أن تلك الشركة القابضة ذاتها تعاني من تناقض في تشكيلها إذ ما علاقة السينما بالسياحة والفنادق؟ كما تم نقل شركات مصر للتجارة الخارجية، ومصر للاستيراد والتصدير، ومصر لتجارة السيارات، والنصر للتصدير والاستيراد، والتجارية للأخشاب إلى الشركة القابضة للنقل البحري والبري! ومرة أخرى ما علاقة شركة

النقل البحري والبري بشركات التجارة الخارجية اللهم إلا كونها تستخدم سفنها في نقل البضائع المصدرة أو المستوردة علماً بما آل إليه أسطول النقل البحري من ضعف وضمور.

ولعلنا نذكر أن الشركة القابضة للتجارة التي تم التخلص منها بهذا القرار كانت محلاً للهجوم الشديد بسبب الأسلوب الذي تم به بيع شركة عمر أفندي إلى مستثمر سعودي وما شاب تلك الصفقة من أقاويل واتهامات، وما نشأ عن ذلك البيع من مشكلات مع العاملين الذين تضرروا من إجبارهم – على حد شكواهم – على طلب المعاش المبكر رغماً عن إرادتهم. كما تتردد معلومات خطيرة عن وقائع غير سليمة شابت بيع شركة النوبارية للبذور "نوباسيد" إلى مستثمر سعودي آخر ولا تزال تلك القضية محل تحقيقات تجريها النيابة العامة نتيجة مخالفات شابت عملية البيع وما ترتب عليها من إهدار المال العام واستخدام توكيلات منتهية للاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية من أصحابها الذين سبق للشركة بيعها لهم قبل خصخصتها وتسليمها للمستثمر السعودي.

وتثير هذه القضية موضوعاً أهم ينبغي التوقف عنده وهو أسلوب الدولة في التعامل مع شركات قطاع الأعمال العام. فعلى حين تطلق الحكومة تعبير " برنامج إدارة أصول الدولة" على عملية الخصخصة، نجد أن الحقيقة هي أنه برنامج لبيع أصول الدولة وليس إدارتها. ولقد تنكرت الدولة للفلسفة الأساسية التي أعلنتها حين أصدرت القانون رقم 203 لسنة 1991 بخصوص إنشاء الشركات القابضة وتفعيل ما أسمته تحرير شركات قطاع الأعمال العام وإخراجها من تحت سيطرة الإدارة الحكومية كي تنطلق في ممارسة أنشطتها وفق آليات السوق وباستخدام مفاهيم الإدارة ومعايير التقييم المتبعة في شركات القطاع الخاص. ويوم صدر ذلك القانون تم إنشاء سبعة عشرة شركة قابضة توزعت بينها ما يقرب من ثلاثمائة وعشرين شركة تابعة، وتضمن القانون مبادئ مهمة في تحرير تلك الشركات وتخليصها

من نمط الإدارة الحكومية أو فلسفة القطاع العام التقليدية. ثم توالت التعديلات على هيكل الشركات القابضة فتم دمجها في عشر شركات فقط وانتهت الآن إلى ثمان بعد إلغاء الشركة القابضة للتجارة.

ويبدو في الخطاب الرسمي محاولة واضحة لتبرير ما حدث للشركة القابضة للتجارة بأنه نتيجة للخسائر المتراكمة التي أصابت تلك الشركة وكثير من شركاتها التابعة. والسؤال المنطقي ألم يكن من الأفضل قبل اتخاذ قرار الإدماج أن تبحث أسباب الخسائر وهل تعود إلى مشكلات إدارية وتنظيمية أم هي نتيجة لأوضاع السوق ومتغيراته؟ وبفرض أن تلك الخسائر كانت بسبب ضعف الإدارة ألم يكن القرار الأنسب هو حل مجلس إدارة تلك الشركة القابضة وتعيين مجلس آخر يتمتع رئيسه وأعضاءه بالخبرة والقدرة الإدارية والتقنية بقدر أعلى من سابقه؟ وهل نقل الشركات التابعة للشركة القابضة للتجارة إلى شركات قابضة أخرى لا علاقة لها بطبيعة أعمال تلك الشركات هو الحل المناسب لوقف خسائرها وتحويلها إلى شركات رابحة؟

ومن الغريب أن قرار إدماج الشركة القابضة للتجارة في الشركة القابضة للتشييد والتعمير استند إلى تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي ترفضها الحكومة ويعارضها وزير المالية على سبيل المثال ويرى أن رئيس الجهاز ممثل للبنك الدولي كما قال في مجلس الشعب معقباً على تقرير الدكتور جودت الملط الذي أوضح سلبيات الحكومة وخطاياها من خلال عرض ملاحظات الجهاز على الحساب الختامي لموازنة الدولة. فقد أشارت صحيفة الأهرام أن البيان المنسوب إلى وزارة الاستثمار ذكر " أن الجهاز المركزي للمحاسبات أصدر تقريراً متحفظاً للعام الثاني على التوالي على القوائم المالية ونتائج الأعمال عن العام المالي 2007/2006 وعلى الرغم من قيام الحكومة بضخ مبلغ 1.1 مليار جنيه لتسوية مديونيات الشركات التابعة للشركة القابضة للتجارة" . ولا بد لنا من أن نتساءل عن السبب في الانتظار عامين قبل أن تتحرك الحكومة لاتخاذ إجراء لوقف نزيف الخسائر؟ وما أسباب ضخ تلك الأموال لتسوية مديونيات شركات تعلم

الحكومة أنها خاسرة؟ ألم يكن القرار الأنسب هو تصفية تلك الشركات بدلاً من تركها تحقق مزيداً من الخسائر ثم تحميلها على عاتق شركات قابضة أخرى من دون توضيح ما هي الإجراءات التي ستتخذها تلك الشركات القابضة في سبيل علاج مشكلات تلك الشركات الخاسرة وتحسين أدائها وتحويلها من الخسارة إلى الربح؟

وما يثير الدهشة أن الموقع الرسمي لهيئة الاستعلامات على شبكة الإنترنت نشر تصريحات لمصدر مسئول في وزارة الاستثمار أن شركات قطاع الأعمال العام حققت أرباحاً صافية قدرها 93. مليار جنيه في العام 2007/2006 وذلك بزيادة قدرها 133% من أرباح 2006/2005 والتي بلغت 1.6 مليار جنيه. وكان هذا التصريح يوم 1 فبراير 2008 أي قبل يوم واحد فقط من إعلان قرار دمج الشركة القابضة للتجارة! وجاء في نفس الخبر أن 112 شركة تابعة قد حققت أرباحاً بلغت 5.9 مليار جنيه بينما حققت 51 شركة خسائر قدرها 2.79 مليار جنيه. وقد أوضح البيان المنسوب إلى وزارة الاستثمار أن الشركات الأربعة عشر التابعة للشركة القابضة للتجارة قد حققت خسائر في العام المالي 2007/2006 بلغت 150 مليون جنيه أي بنسبة 3.5% من إجمالي خسائر ذلك العام، فلماذا اقتصر قرار الدمج وإعادة التوزيع عليها فقط ولم تتخذ إجراءات مماثلة بالنسبة لباقي الشركات الخاسرة والتي تتحمل وزر خسائر قدرها 2.64 مليار جنيه؟

وقد أوضح البيان المنسوب إلى وزارة الاستثمار في تبرير قرار دمج الشركة القابضة للتجارة أن أغلب شركاتها التابعة ما تزال تعاني من ضعف قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والعاجلة مع استمرار تراجع مؤشرات السيولة وتضخم أرصدة المخزون وتواضع نشاط التحصيل لأرصدة العملاء إلى جانب مشكلة الخسائر التراكمية. فهل يعقل أن يكون القرار لمعالجة تلك المشكلات والأمراض هو نقل تبعيتها إلى شركات قابضة أخرى؟

إن قطاع الأعمال العام يمثل ركيزة مهمة في بناء الاقتصاد الوطني ينبغي أن تتوفر له مستويات متعالية من الكفاءة الإدارية والقدرة التنافسية بما يسمح له بالمساهمة بفعالية في إنتاج القيمة المضافة لتعظيم الناتج القومي الإجمالي. إن قطاع الأعمال العام يمكنه إذا أحسنت إدارته أن يعمل على تحقيق التوازن في الأسواق وكبح جماح القطاع الخاص المنفلت والحد من نزعاته الاحتكارية. ويدعونا هذا الاقتناع إلى اقتراح مراجعة أوضاع ذلك القطاع وإعادة هيكلته على نحو يعود به إلى الشكل الأفضل الذي كانت عليه أوضاع القطاع العام في بداية نشأته أواخر الخمسينيات من القرن الماضي حين قامت " المؤسسة الاقتصادية" باعتبارها شركة قابضة تملك حصص الحكومة في الشركات التي تم تصيرها أو إخضاعها للحراسة بعد عدوان 1956 وكانت تقوم بدور المالك وإدارة محفظة الاستثمارات الحكومية من دون تدخل في شئون الشركات التي كانت كلها خاضعة لقانون الشركات المساهمة رقم 26 لسنة 1954 والمعمول به في ذلك الوقت. ولذا نقترح إعادة هيكلة قطاع الأعمال العام بدمج الشركات القابضة القائمة حالياً في شركة قابضة واحدة تتبعها جميع الشركات التي يتقرر إبقاؤها في نطاق الملكية العامة، وكذا المساهمات العامة في شركات مشتركة. وتقوم تلك الشركة القابضة الوحيدة بإدارة محفظة الاستثمارات المتمثلة في أسهم الشركات التابعة والحصص المملوكة في الشركات المشتركة، وتضع خطة للتعامل في هذه الأسهم وفق اعتبارات اقتصادية واستثمارية تتوافق مع توجهات خطتها الاستثمارية العامة. وحيث تتحصر مسئوليات الشركة القابضة في القيام بدور المالك يتم فصل الإدارة عن الملكية وتجري تحرير شركات قطاع الأعمال العام بحيث يكون لكل شركة حرية تامة في تنظيم أوضاعها وترتيب آليات العمل بها وتحديد نظمها الإدارية والفنية والتسويقية، ومباشرة كافة الاختصاصات المعتادة للإدارة المحترفة في شركات الأعمال بغض النظر عن كونها مملوكة للدولة، ويتطلب تفعيل إعادة الهيكلة إلغاء القانون رقم 203 لسنة 1991 المنظم لشركات قطاع الأعمال العام وتنظيم تلك الشركات

وفق قانون الشركات سواء قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981 أو قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 وبالتالي تعتبر شركات قطاع الأعمال العام هي ضمن القطاع خاص تخضع لذات القواعد والمعايير وتعامل ذات المعاملة التي تتعامل بها الدولة مع الشركات الخاصة من دون أي تمييز. كما تتعرض للدمج والتصفية وتخفيض رأس المال أو زيادته وفق قرارات جمعياتها العامة المشكلة حسب القانون. وفضلاً عن كونها شركات قطاع خاص لها مراجع حسابات قانوني خاص، فكون الدولة تملك حصة في رأس مالها تزيد عن 25% تخضعها أيضاً لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.

وفي الوضع المقترح سوف تستخدم الشركة القابضة سلطاتها النابعة من حقوق الملكية لدفع شركاتها النابعة إلى تطوير هياكلها التنظيمية ونظم العمل بها وفق الاعتبارات الإدارية المتقدمة، وتنشيط الوظائف الإستراتيجية بالتركيز على مفاهيم التخطيط الاستراتيجي وتخطيط التسويق وتنمية الموارد البشرية وتطوير العلاقات مع العملاء، والسعي إلى اكتشاف وتنمية وتوظيف قدراتها التنافسية. كما تعاون الشركة القابضة شركاتها النابعة في تصويب هياكلها التمويلية وتوفير مصادر متجددة للتمويل وفق المعايير المالية السليمة.

وسوف تهتم الشركة القابضة الجديدة بتقييم أداء شركاتها النابعة بشكل مستمر وذلك بإعمال قواعد ومعايير تقييم الأداء المعتمدة عالمياً، ويتم محاسبة الإدارة بها على أساس النتائج المتحققة. وفي ضوء نتائج الأداء ومستويات الرخية المتحققة وتقييم قدرات الشركات على المنافسة والتطور ومواجهة المتغيرات التقنية وتطورات الأسواق، تتخذ الشركة القابضة قرارات استراتيجية بالإبقاء على الشركات الناجحة ومعالجة أوضاع الشركات الأقل كفاءة سواء ببيعها أو تصفيتها أو إعادة هيكلتها حسب الأحوال. وفي جميع الأحوال ستكون تلك الشركة القابضة وسيلة مهمة نحو تحقيق غاية توسيع قاعدة الملكية في تلك

الشركات الوطنية من خلال طرح أسهمها للاكتتاب العام للمواطنين المصريين سواء من العاملين بتلك الشركات أو غيرهم، على أن تستثمر الشركة القابضة حصيلة الاكتتاب العام في تكوين شركات جديدة أو إحداث التوسعات اللازمة في الشركات القائمة.

ولعلي أختتم هذا التساؤل بدعوة أشدد عليها أن تطرح الدولة سياستها نحو قطاع الأعمال العام بشفافية كاملة للنقاش العام وأن يتم استفتاء الشعب في أسلوب التصرف في تلك الشركات حيث هو المالك الوحيد صاحب الحق في اتخاذ القرار بشأنها.

السؤال الرابع – أين الحقيقة في قضية أجريوم ومن هم المساهمون بال 10% الباقية؟

كانت أول إشارة إلى موضوع أجريوم في خبر نشر بالصحف – ومنها الأهرام يوم 17 مارس 2006 التي أنقل عنها المعلومات عن هذا المشروع – وبه تصريحات لوزير البترول سامح فهمي أنه تم توقيع عقد إنشاء شركة ستتولى إنتاج 1.2 مليون طن سنوياً من سماد اليوريا، وسيقام المصنع على مساحة 600 ألف متر مربع على أرض الرحاب بمدينة دمياط، وتبلغ استثمارات المشروع 850 مليون دولار تتوزع على النحو التالي – حسب تصريحات الوزير – الجانب المصري [من دون تسمية] 40%، الشركة المصرية للبتروكيماويات 24%، شركة جاسكو 9%، أجريوم الكندية 17% . ومجموع تلك المساهمات 90% فأين ال 10% الباقية؟ سؤال لم يرد عليه أحد أبداً.

ولم يلتفت الكثيرون – وأنا منهم – إلى هذا النبأ، إذ أننا نقرأ يومياً عن عشرات بل ومئات وآلاف الشركات التي تجري تأسيسها ولم يكن هناك من سبب واضح يدعو إلى الانتباه إلى هذه الشركة بالذات. إلى أن اتضحت لجماهير دمياط وأبناء رأس البر الصورة الحقيقة وبدأ الحديث عن الآثار البيئية السالبة للمشروع وبدأت الحركة الشعبية ضده كما هو معروف وذلك في شهر إبريل من عام 2008 أي بعد عامين من أول حديث نشر عنه.

ولا تزال أصداء قضية هذا المصنع تتردد وتتصاعد على المستوى الشعبي في مصر كلها وبصفة خاصة في دمياط. ويثير العجب في تلك القضية أن إقامة المصنع قد تمت بموافقة الدولة وأجهزتها المتخصصة والتي كانت حريصة بأن تكتشف الأضرار والكوارث التي سيأتي بها المصنع لتلك المنطقة السياحية المهمة. وبرغم كل الاعتراض الشعبي المتصاعد والغضب المتفجر عند عامة الناس، تخرج علينا رئيس الوزراء بتصريح يثير العجب والاستغراب حين يقول إن التوافق الشعبي شرط لإتمام المشروع! هكذا يتناسى رئيس الوزراء اليمين الذي أقسمه عند توليه منصبه أن يحافظ على مصالح الوطن والمواطنين، ويهدر رئيس الوزراء كل التقارير العلمية والمعلومات التقنية التي تؤكد مضار إنتاج اليوريا والتلوث البيئي المؤكد من إنشاء المصنع في تلك المنطقة، ويعلق الأمر كله على التوافق الشعبي. هل يعني التوافق الشعبي أن تتغاضى الحكومة عن مسئولياتها في حماية الناس وحماية البيئة وإعمال القانون والعلم في كافة مشروعاتها أو ما توافق عليه من مشروعات لمستثمرين مصريين أو أجانب؟ وكيف يمكن أن يتحقق التوافق الشعبي ورئيس الشركة الكندية يصرح بعد مقابلته لرئيس الوزراء أن الشركة سوف تبذل جهداً أكبر في توضيح الأمر للناس وإقناعهم بجدوى المشروع؟ هل يترك رئيس الوزراء المواطنين فريسة لحملات العلاقات العامة والإعلام الموجه المدفوع الثمن، ويرى أن خضوعهم للضغوط المتزايدة عليهم هو من قبيل التوافق الشعبي؟

إن قضية أجريوم وغيرها توضح الأضرار التي تنشأ عما يتخذه بعض الوزراء والمسئولين الكبار من قرارات وتصرفات مضادة لرغبات الناس وصادمة لآمالهم في الحياة الحرة الكريمة. وفي الماضي القريب كانت هناك مشكلات نشأت عن مثل تلك القرارات والتصرفات منها مشكلة جزيرة القرصاية وما كان تخطط لها من تدبير لإخراج أهلها منها تمهيداً – كما تردد – من تجهيزها لصالح الاستثمار السياحي الذي يقوم عليه مجموعة من رجال الأعمال القريبين من الحكم. وكذلك ما يتردد من مواقف تهدد بتسليم

أرض الضبعة إلى فئة مماثلة من أصحاب الحظوة لاستثمارها سياحياً وعمرانياً على حساب المشروع النووي المصري الذي أعلن رئيس الجمهورية الالتزام به باعتباره ضرورة حياة لمصر. ويكتب الأستاذ سعيد عبد الخالق على مدى أيام مستمرة عن مشروع تحويل طريق القاهرة – الإسكندرية الصحراوي إلى طريق حر وما يشوب هذا المشروع من احتمالات وجود مصالح شخصية لبعض الوزراء الذين تمتلك شركات لهم فيها مصالح أراض على ذلك الطريق واستفادتهم بالتالي من تطويره. وتثار مشكلات كبرى ينفعل لها الرأي العام وتثور ثائرة المواطنين المدافعين عن ثرواتهم المتمثلة في شركات قطاع الأعمال العام والتي تباع بأقل من قيمتها بلا مبرر أو سبب معلوم كما حدث عند بيع شركة عمر أفندي وما سبقها من بيع شركة المراجل وغيرها، وما ينتظر أن تحدث الشهر عند بيع بنك القاهرة ليلحق ببنك الإسكندرية. في جميع تلك الحالات كانت هناك قرارات مهمة اتخذها وزراء ومسئولون كبار بغير اهتمام كاف بالرأي العام ولا محاولة للتوضيح والإقناع من جانبهم.

وبعد يمكن تلخيص الموقف في أن الحكومة تعمل على كسب الوقت واستثمار الخاصية الفريدة للشعب المصري الكريم وهي سرعة النسيان والملل السريع. فمن ناحية سوف ينسرب الملل إلى نفوس أبناء دمياط ومواطني رأس البر، فهم لن يستمروا على حالة التوتر والترقب والانفعال الناتجة من المتابعة المستمرة لتطورات قضية أجريوم. فمجلس الشعب نفض يده من القضية باعتبارها اختصاص الحكومة وهو اكتفى بإصدار توصية عامة خفيفة غير محددة الملامح قالت بنقل المصنع من موقعه الحالي من دون أي إضافة. ولجنة تقصي الحقائق نفضت يدها هي الأخرى بتقديم تقريرها إلى مجلس الشعب الذي ترتب عليه صدور التوصية سالفة الذكر. ومحافظ دمياط فضل الصمت وعدم فتح مجالات النقاش والجدل مع النائب رجب هلال حميدة الذي فجر موقفاً جديداً باتهامه المحافظ وأصحاب المصالحة في رفع قيمة الأرض التي يملكونها حول موقع المصنع ووجه اتهاماً مباشراً للمحافظ بأنه وراء تضليل الشعب الدمياطي ودفعه إلى

معارضة مشروع مصنع أجريوم. والناشطون في المجتمع المدني المعارضون لمشروع مصنع أجريوم قد فتر حماسهم ووقعوا في الشرك الحكومي المعتاد الذي برعت في إيقاع معارضيها فيه، وهو الصمت الحكومي والتعتيم على ما يجري من مفاوضات مع الشركة الكندية، وفي الحقيقة قد لا يكون هناك أي مفاوضات بالمعنى الصحيح، ولكنها تسريبات لمعلومات تساعد على تأكيد حالة التراخي والسأم من القضية، ومن ثم تتاح الفرصة للحكومة للانقضاض وفرض الأمر الواقع الذي أصبح الكثير من المصريين يتوقعونه، بل وأصبحوا مهيئين لقبوله، وهو أن مصنع أجريوم سيقام في موقعه في رأس البر!!!

وما تزال الحقيقة غائبة في موضوع أجريوم

لقد أصبح موضوع مصنع أجريوم للسماد المقرر إقامته في دمياط أو تحديداً في رأس البر من الأمور المثيرة للعجب في مصر المحروسة، ولا نكاد نصل إلى نقطة نعتبرها نهاية للمشكلة إلا وتبرز مشكلات جديدة. فبعد معارضة متواصلة من أهالي دمياط ورأس البر للمشروع يباركها محافظ دمياط أدت إلى تصدي مجلس الشعب للقضية بتكليف لجنة من أعضائه لتقصي حقائق المشروع استعانت بآراء اثنين من كبار علماء البيئة في مصر لهما سمعتهما الدولية المشهودة، وبعد أن اقتنع أعضاء مجلس الشعب بما جاء في تقرير اللجنة أصدر توصية غير محددة بنقل المصنع خارج محافظة دمياط. واحتفل الدماطي بما اعتبروه نصراً لقضيتهم، وبدأ أبناء المحافظات المرشحة لنقل المصنع إليها في الاستعداد لشن حركة مقاومة مشابهة لحركة أبناء دمياط. ولكن الأمر لم يهدأ، إذ تردد الأنباء مرة أخرى عن حلول مختلفة للمشكلة وافق عليها نواب مجلس الشعب عن دمياط. وبدأ أهالي دمياط يستعدون مرة أخرى للمعركة حين خرج أحد نواب مجلس الشعب ليعلن في لقاء مع مقدم برنامج 90 دقيقة على قناة المحور الأسبوع الماضي اتهاماً صريحاً لمحافظ دمياط بأنه وراء هذه الضجة لمعارضة مشروع أجريوم، وأنه – أي المحافظ – سبق له أن وافق على مشروع مماثل لشركة هندية كان سيعتمد على تقنيات متقادمة ومعدات مستهلكة ولكن هذا

المشروع رفض من وزارة البترول ومن الشركة القابضة للكيماويات الأمر الذي أثار حفيظة المحافظ وجعله راغباً في إفشال مشروع أجريوم الذي حظي بموافقة وزارة البترول وتدخل فيه الشركة القابضة شريكاً بنسبة 40% .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل راجت الشائعات عن أن القضية لا تتصل بتهديدات بيئية ولا تلويث لهواء رأس البر، بل القضية في الأساس صراع من أجل الأرض والرغبة في تسقيعها من خلال إثارة هذه الزوبعة، والأخطر من ذلك أن البعض يربط بين قضية أجريوم وبين أرض الضبعة التي يثور حولها صراع، إذ يرون أن رفض مشروع أجريوم تجنباً لآثاره الضارة على البيئة في منطقة آهلة بالسكان ولها بعدها السياحي سيكون سابقة مهمة ومبرراً يعتمد عليه في المطالبة بنقل المشروع النووي من الضبعة نحجة أخطاره البيئية المحتملة على كامل منطقة الساحل الشمالي واحتمالات تنميتها سياحياً، ومن ثم تخلو أرض الضبعة للاستثمار السياحي ! والآن أين الحقيقة؟

https://youtu.be/-jTKsZ2hHos?si=QgEL055XC0-T9bi6

التطورات الجديدة في قضية أجريوم تؤكد سياسة الحكومة في التعتيم والتغييب

لعل التطورات الأخيرة التي شهدها شهر أغسطس 2008 في قضية أجريوم توفر لنا المثال الواضح والدليل الأكيد أن الحكومة قد اختصت نفسها بصفة الذكاء وافترضت أن المصريين محرومون منه بدرجة كاملة. فقد ظلت الحكومة – وعلى مدى شهور منذ أثيرت الاعتراضات الجماهيرية في دمياط ضد مشروع أجريوم – تلتزم الصمت المريب إلا من تصريحات بين حين وآخر تردد التزامها بتوجيهات الرئيس أن المشروع لن يقام إلا بالتوافق الشعبي وموافقة أهل دمياط. ثم سمحت الحكومة بتسريب أنباء عن مفاوضات تجري مع الشركة الكندية للوصول إلى حل للمشكلة من دون أن يصدر توضيح حكومي رسمي عن طبيعة تلك المفاوضات والبدائل التي تجري التفاوض حولها ! واستمرت الحكومة الذكية توصية مجلس الشعب الصادرة يوم 19 يونيو الماضي بنقل المصنع، بأن أوحت للناس أن مفاوضاتها مع أجريوم الكندية لا تدور حول مبدأ نقل المصنع فذلك أمر محسوم، بل هي تتفاوض مع الشركة على أمور تتعلق بالتعويضات التي تطالب بها الشركة وما تطرحه الحكومة من أفكار في هذا الشأن.

ثم كان يوم الثلاثاء الخامس من أغسطس، فقد فاجأت الحكومة الناس في مصر، وفي مقدمتهم أهل دمياط، بنبأ أوردته الإذاعة في نشراتها الإخبارية أن المجلس الأعلى للطاقة، وبعد الديباجة المعتادة من الاستجابة لتوجيهات السيد الرئيس واتفاقاً مع توصية مجلس الشعب، واستجابة لمطالب أهل رأس البر، فقد تقرر " إلغاء مشروع شركة أجريوم المصرية الذي كان من المزمع إقامته بمنطقة رأس البر" . ويلاحظ حرص البيان الحكومي على تجنب ذكر اسم الشركة الكندية صاحبة ال 60% من المشروع الذي تقرر إلغاءه، وركز البيان على أن الذي تم إلغاءه هو مشروع شركة أجريوم "المصرية" .

وفي اللغة فإن كلمة إلغاء تعني إحالة الأمر إلى العدم بمعنى انعدام وجوده، ولكن حكومتنا الذكية استخدمت تعبير الإلغاء بطريقة عجيبة، فقد جاء في البيان الصادر عن المجلس الأعلى للطاقة " وقرر

المجلس قيام شركة "موبكو" المصرية بإتمام الاتفاق الذي تم التفاوض عليه مع شركة أجريوم المصرية للاستحواذ على أسهم الأخيرة، وتنفيذ الخطط الخاصة بالشركة على الأرض المخصصة لها بالمنطقة الصناعية العامة غرب القناة الملاحية بما تحقق مزايا فنية واقتصادية كبيرة لمصر".

إن أكثر الناس ذكاء وقدرة على فك الطلاسم والألغاز سوف يقف حائراً معدوم الحيلة أمام هذه الفزورة الذكية. . . . المشروع يلغى وفي ذات البيان سيقام بواسطة شركة "موبكو" المصرية التي سوف تشتري أسهم شركة " أجريوم المصرية" التي تساهم فيها "موبكو المصرية" بنسبة 24% . هل فهمتم أي شيء؟ هل يستطيع أي متحدث رسمي باسم الحكومة أن يشرح لنا من اشترى من؟ ومن هي " الأخيرة" التي سوف تستحوذ موبكو على أسهمها ؟ وما هو الاتفاق الذي تم التفاوض عليه؟ ومن تفاوض مع من؟ هل أجريوم المصرية تفاوضت مع أجريوم الكندية؟ أم أن أجريوم المصرية تفاوضت مع نفسها ؟ هل ينكرم د. أحمد نظيف بتوضيح القصة للرأي العام حيث يذكر لنا بدقة معنى عبارة " وبناء على ما تم الاتفاق عليه مع المستثمرين وبعد التفاوض معهم" التي جاءت في حيثيات قرار المجلس الأعلى للطاقة بإلغاء المشروع ! هل يوضح لنا السيد رئيس الوزراء ما هي قيمة الاتفاق الذي توصلت إليه الحكومة مع أجريوم "المصرية" أو " الكندية"؟ هل تضمن الاتفاق تعويض أجريوم – أياً ما كانت عن مبلغ 280 مليون دولار أمريكي تدعي الشركة الكندية أنها استثمرتها في مصر مضافاً إليها ما يعادل 45 مليون دولار أمريكي فروق في أسعار الغاز الطبيعي؟ وهل تضمن الاتفاق تعويض الشركة الكندية عن الأرباح المستقبلية التي ضاعت عليها نتيجة "إلغاء" المشروع، خاصة مع الارتفاع الكبير في قيمة مبيعاتها وأرباحها من مشروعاتها الأخرى في العالم؟ وهل وافقت الحكومة على تعويض الشركة الكندية عن تكلفة الانخفاض في سعر أسهمها بواقع 6.83 دولار نتيجة إلغاء مشروعها في مصر؟

ومما يثير الفضول أن نفهم كيف ارتضت الشركة الكندية التنازل عن مشروعها في مصر وهو المفترض أن يكون أكبر مشاريعها ربحية حيث كان سيقام في منطقة حرة معفاة من الضرائب، وكان سيحصل على الغاز الطبيعي وهو مكون أساسي في إنتاج اليوريا بثمن بخس من الحكومة المصرية لا يتجاوز دولار لكل مليون وحدة حرارية، وكان من المقدر أن منتجات ذلك المصنع ستكون أقل تكلفة في العالم، ولما كانت أجريوم الدولية ستشتري كل الإنتاج لتصديره للخارج فقد كانت أجريوم الكندية هي المستفيد الأول من ارتفاع أسعار منتجات اليوريا في العالم.

وعلى الجانب الآخر، هل طالبت الحكومة المصرية في مفاوضاتها مع أجريوم بتعويضات للمصريين الذين تضرروا من جراء ما قامت به الشركة فعلاً حين شرعت في إنشاء المصنع الملغى، وما أصاب البيئة هناك من أضرار؟

ودعونا من كل ذلك، ولنقرأ مرة أخرى فقرة خطيرة في بيان المجلس الأعلى للطاقة الذي يقول " استجابة لتوصيات لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس الشعب بتاريخ 2008/6/19، والتي أوصت بنقل المشروع إلى منطقة صناعية أخرى، والتي أكدت في ذات الوقت على سلامة الإجراءات الحكومية، وعدم وجود مخالفات أو تجاوزات في النواحي الإدارية أو الإجرائية أو المالية الخاصة بالمشروع، وأقرت بأن المشروع ذو فائدة اقتصادية وعائد كبير على الوطن، وأن الدراسات البيئية كاملة وآمنة. ثم يلقي البيان قنبلة حين يوضح أنه" . . .تقرر إلغاء مشروع أجريوم إدراكاً لأهمية الطبيعة السياحية الخاصة لمنطقة رأس البر، باعتبارها تحتل موقعاً فريداً على مستوى مصر والعالم، فضلاً عن وجودها في منطقة التقاء فم النيل بالبحر المتوسط" . بالله عليكم كيف يكون المشروع ذو فائدة اقتصادية كبيرة لمصر، وأنه ليس هناك أي مخالفات أو تجاوزات، وأن الدراسات البيئية كاملة وآمنة، ثم يقرر إلغاءه؟ ألم تكشف الجهات التي وافقت على مشروع المصنع في موقعه الذي أثار كل تلك الضجة تعلم أن لرأس البر طبيعة سياحية خاصة؟

كيف لم يشبه القائمون بالدراسات البيئية الكاملة والآمنة أن رأس البر التي وافقوا على إقامة المصنع بها "تحتل موقعاً فريداً على مستوى مصر والعالم"؟ لماذا راوغت الحكومة فترة طويلة في محاولة إقناع الناس في دمياط – وفي بر مصر كلها – أن المشروع سليم ولا تأثير له على البيئة، ثم تأتي اليوم لتقرر نقله "إدراكاً لأهمية الطبيعة السياحية لرأس البر"؟

وإذا كان إلغاء المشروع على الطريقة الحكومية الذكية بنقله من شرق القناة الملاحية إلى غربها – وهي مسافة لا تتعدى مائتين متر في أحسن الافتراضات حسب ما قاله لي الوزير حسب الله الكفراوي – سوف "تحقق مزايا فنية واقتصادية كبيرة لمصر"، فلماذا وافقت الحكومة ابتداء على إهدار تلك المزايا بالتصريح بإقامة المصنع شرق القناة الملاحية؟ ألا يجب أن يتحمل مسئولية إهدار تلك المزايا هؤلاء الذين أصدروا الموافقات وأنهوا الإجراءات التي شهدت لجنة تقصي الحقائق بمجلس الشعب أنها سليمة وليس بها أي مخالفات أو تجاوزات وفي مقدمتهم السادة رئيس الوزراء ووزراء البترول والري والموارد المائية و. وزير البيئة؟

وقضية أخرى أراها على جانب كبير من الأهمية أغفل توضيحها بيان المجلس الأعلى للطاقة وهي إذا كانت شركة "موبكو" المصرية تمتلك من الخبرة والقدرة والملاءة المالية ما يؤهلها لكي تتولى تنفيذ المشروع بعد نقله إلى الأرض المخصصة لها غرب القناة الملاحية، فلماذا كانت الاستجابة إلى مشروع الشركة الكندية في المقام الأول؟ وإذا كانت الشركة المصرية تستطيع بمثل تلك السهولة تنفيذ مشروع استغرق شهوراً طويلة من الإعداد والدراسات من شركة كندية كبرى لها باع طويل في تلك الصناعة، فلماذا لم تكلف موبكو بالمشروع، ولماذا ساهمت في الأساس في إقامة أجريوم المصرية بنسبة 23% من رأسمالها؟ وبالمناسبة هل يوضح لنا أي من المسئولين العارفين ببواطن الأمور من هم المساهمين المصريين من القطاع الخاص الذين يملكون الـ16% الباقية من رأس مال أجريوم المصرية؟

مرة أخرى، تغيب الحقائق وتنعدم الشفافية وتثور الشائعات حول صفقة الاتفاق مع أجريوم لإلغاء مشروعها في رأس البر، ولم يوضح لنا حد ما هي التكلفة المالية التي تحملتها مصر نتيجة هذه القصة من أولها ؟ وما هي قيمة الأسهم التي تقرر أن تشتريها "موبكو" عند استحواذها على "أجريوم المصرية" ؟ وهل ستتحمل "موبكو" التعويضات التي تم الاتفاق عليها مع أجريوم المصرية أم ستتحملها جهات حكومية أخرى وما هي تلك الجهات؟ وإذا أردت أن ألعب لعبة الذكي التي تلعبها الحكومة معنا، فإني أتوجه بالسؤال التالي، هل سيعود إلى موبكو نسبة 24 % مما سوف تحصل عليه " أجريوم المصرية" من تعويضات باعتبارها تملك 24% من أسهم تلك "الأخيرة" ؟ وهل سيستفيد المساهمون من القطاع الخاص في "أجريوم المصرية" بقيمة التعويضات التي ستحصل عليها الشركة بنسبة 16% من رأسمالها ؟ ومرة أخرى أسأل من هم هؤلاء الشركاء المصريين؟

ألم أقل لكم إن القضية كلها لعبة ذكاء، ولكن للأسف لكل ذكي هناك من هو أذكى منه، والمصريون بلا منازع هم من أذكى شعوب العالم ! ! !

السؤال الخامس – ما هو بالضبط دور جمال مبارك[19]؟

يبدو غريباً دور جمال مبارك أمين لجنة السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي – الذي يحكم البلاد منذ قامت حركة ضباط يوليو 1952 ولكن تحت أسماء مختلفة. فأمين السياسات يمارس دوراً حزبياً وهو الأمين العام المساعد للحزب، ولكنه في نفس الوقت يقوم بدور له صفة العمل الحكومي التنفيذي حين

[19] نشرت صحف الجمعة 21 أغسطس أنباء المؤتمر الذي عقده سيف الإسلام القذافي ابن العقيد القذافي حاكم ليبيا والذي أعلن فيه انسحابه من الحياة السياسية [الابن وليس الأب] الليبية وذلك للقضاء على دعاوى وشائعات التوريث التي تلاحقه. وقد علق الكثيرون في مصر داعين جمال مبارك لاتخاذ نفس القرار!

تجوب القرى ويعقد اللقاءات الجماهيرية لا ليتحدث عن برامج وأنشطة الحزب، ولكن ليعلن قرارات وتوجهات وإجراءات من المفروض أنها اختصاص رئيس الوزراء ووزراءه !

والمثال على اختلاط الدور الحزبي والتنفيذي لجمال مبارك ذلك الحوار الذي أجرته معه مجلة " السياسة الدولية" الفرنسية بصفته الأمين العام المساعد للحزب الوطني الديمقراطي وأمين لجنة السياسات بالحزب ،ونشرت صحيفة الأهرام ترجمته إلى العربية يوم الخميس الحادي والثلاثين من يوليو الماضي جاء فيه أن الفقر هو عامل مساعد للقوى الأصولية التي تعمل على عدم استقرار البلاد، ويقول " هدفنا العمل على تحسين ورفع المستوى المعيشي للمصريين، وللوصول إلى ذلك نتحرك على ثلاث جبهات، الأولى تحييد إدخال مصر في منظومة الاقتصاد العالمي، والثانية تقليص دور الدولة، وأخيراً إعطاء مساحة أوسع للقطاع الخاص" . واسمحوا لي – بصفتي مصرياً يتأثر بتلك السياسات وآثارها سلباً أو إيجاباً – أن أشكك في جدوى تلك السياسات التي تعتبر تطبيقاً مباشراً للوصفة المعروفة ب " توافق واشنطن" والتي روجت لها مجموعة من الاقتصاديين قرب نهاية الثمانينات من القرن الماضي على رأسهم جون ويليامسون وتتضمن عشرة توصيات باعتبارها " وصفة معيارية" للإصلاح الاقتصادي للدول النامية التي تعاني من تدهور أوضاعها الاقتصادية. وقد تبنت تلك الوصفة منظمات دولية منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية. وقد شاعت تلك الوصايا العشر باسم " وصفة البنك الدولي" . والمعلوم أن عدداً من الدول جربت تطبيق جرعات من تلك الوصايا العشر وكانت النتائج دائماً سالبة ونخص عنها حالات من عدم الاستقرار وانتقدها الاقتصادي الحاصل على جائزة نوبل جوزيف ستيجلتز باعتبارها تمثل "أصولية السوق" تعبيراً عن جسامة الخطر الذي يصيب المواطنين جراء تطبيق تلك الوصفات التي تضعهم تحت رحمة غلاة الرأسماليين وأقطاب القطاع الخاص ! وتدور الوصايا العشر التي قامت عليها فلسفة "توافق واشنطن" حول القضايا المحورية الثلاثة التي ذكرها جمال مبارك: تحرير التجارة الدولية والانخراط في

الاقتصاد العالمي، إتباع اقتصاديات السوق والخصخصة وإطلاق العنان للقطاع الخاص ليقود مسيرة التنمية الاقتصادية بديلاً عن القطاع العام الذي كان دستور 1971 يعتبره "قائد التنمية"، تخفيض الإنفاق العام ومنع الاستثمارات الحكومية وانسحاب الدولة من مسئولياتها في مجالات التعليم والصحة والتأمين الصحي وغيرها من الخدمات العامة الأساسية التي تحتاجها الفقراء ومحدودي الدخل، وتركها كلها للقطاع الخاص. كذلك تشمل وصايا "توافق واشنطن" تحرير قطاعات الاتصالات والخدمات المالية وفتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي ليدخل قطاعات مهمة في الاقتصاد الوطني لأي دولة مثل القطاع المصرفي وخدمات التعليم والصحة والتشييد والبناء وصناعات مواد البناء.

ولا شك أن مناقشة ما جاء في حوار جمال مبارك هي أمر ضروري وواجب وطني، فأنا أزعم أنه لا يوجد اتفق وطني عام على قبول تلك الاختيارات التي عبر عنها سيادته باعتبارها سياسات اتخذت وتجري تطبيقها، وما على المواطنين إلا أن ينتظروا ليروا نتائجها. لم تطرح للاستفتاء العام والحوار الوطني الجاد سياسات الخصخصة وإطلاق الفرص للقطاع الخاص وتخلي الدولة عن مسئولياتها في تخطيط وتوجيه التنمية الاقتصادية وإدارة منظومة الخدمات العامة وخلق وتفعيل شبكة الضمان الاجتماعي. وإذا كان أمين لجنة السياسات يرى أن الحزب والحكومة - بالتالي- سيكون عليه بعد عامين " واجب الإعلان والمحاسبة أمام الناخبين، فهل ستتحسن منذ اليوم وحتى ذلك التاريخ حياة المصريين، هل حققنا الإصلاحات التي وعدنا بها، لو تم هذا فسوف نكون راضين ونكمل المسيرة في هذا الاتجاه. ولو كانت النتيجة غير ذلك فعلينا أن نكون شرفاء أمام أنفسنا وأمام الرأي العام ونعترف بفشلنا".

ولو أن جمال مبارك لم يوضح ما العمل في حالة اتضاح فشل السياسات وعدم تحقق النتائج، إلا أنني أصارحه بكل الوضوح أنه ليس عليه وعلى الحزب والحكومة الانتظار حتى عام 2010 لمعرفة النتيجة، فهي معروفة منذ بدأ تطبيق سياسات توافق واشنطن، الفقر، الغلاء، تردي الخدمات، اتساع نطاق

الفساد، اختلاط السلطة بالمال، وتغول رجال الأعمال القريبين من السلطة، زيادة البطالة، انتشار اليأس بين الجميع. كل تلك النتائج واضحة وضوح الشمس ولا تحتاج لمزيد وقت حتى يتبينها أصحاب تلك السياسات، والاعتراف بالفشل فضيلة كبرى.

https://youtu.be/efOPYqTn_Mg?si=SyOvbq2v9eVT3saY

ولعلي أختم تلك المصارحة الغاضبة، بكلمات كتبها أستاذ الجيل عميد الأدب العربي دكتور طه حسين ونشرت عام 1947، كتب يقول في مقال عنوانه "جوع وأحاديث" "كانت رائعة خطبة العرش التي ألقاها رئيس الوزراء في البرلمان، صورت لنا الحياة المصرية كأحسن ما تكون حياة الأمم: حكومة جادة لا تنام ولا تنيم، وشعب عامل لا يريح ولا يستريح! وقد رضيت الحكومة عن نفسها فأثنت على نفسها ورضي البرلمان عن الحكومة فصفق للحكومة، وسمع الشعب للحكومة تقول والبرلمان يصفق، فرفع الأكتاف وهز الرؤوس، وترك الخلق للخالق. . . .»!

السؤال السادس – متى تتنبه حكومة ذكور نظيف إلى الملفات المفتوحة؟

عندما يغيب المصري عن وطنه حتى لأيام قليلة لا يستطيع أن يمنع نفسه من التفكير في شئونه وقضاياه، يفرح لما يتحقق من نجاحات وإنجازات، ويغص الألم قلبه لما يتعرض له من مشكلات وتحديات. وأثناء فترة غياب لم تزد عن عشرة أيام كنت خلالها أتابع أحوال المحروسة، ثم بعد العودة راجعت الصحف الصادرة في تلك الفترة فهالني أن كثيراً من القضايا التي يعاني منها المصريون لا تزال بلا حسم. وفي ظني أن بقاء تلك الأمور على تلك الحال من اللاحركة تشابه إلى حد كبير ما كانت عليه حالنا أيام فترة اللاحرب واللاسلم التي تم إنهاؤها بحرب رمضان المجيدة في 1973، وبالتالي فنحن على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي في حاجة ماسة إلى إعادة هيكلة كاملة لأمورنا تعادل في تأثيرها زلزال حرب أكتوبر الرائعة.

وفي سرد سريع لأهم تلك القضايا نجد في مقدمتها مشكلة طوابير الخبز وعجز الحكومة حتى الآن عن إيجاد حل لها. وبرغم أن مثل تلك الأمور قد أضحت بالنسبة لدول العالم المتقدم والنامي على حد سواء من ذكريات الماضي ولم نعد نجد دولة متحضرة يشكو مواطنوها من صعوبة الحصول على رغيف الخبز في عصر التقنية والعلم والعولمة، إلا أن مصر المحروسة لا تزال تعاني من تلك المشكلة ولا نزال نقرأ النصائح للمسئولين عن ابتكاراتهم لحلها وأن ما تخططون له من فصل الإنتاج عن التوزيع ماض في طريقه وأن على المواطنين الانتظار حتى تكتمل تلك الخطط وتظهر آثارها. متى.. لا يعلم إلا الله سبحانه وتعالى!

إن الحكومة لا تريد الاعتراف أن معالجة المشكلات الجماهيرية لا يتأتى من حلول مكتبية وتجارب يقوم بها بيروقراطيون تنقصهم الحنكة السياسية والحس الاجتماعي المرهف. إن رغيف الخبز بالنسبة للمصري هو أساس حياة لا يمكنه العيش بدونه، ومن ثم لا يمكن الاعتماد في إنتاجه وتوزيعه

على المخابز البلدية غير المؤهلة والتي تفتقد أبسط معايير الجودة، فضلاً عن تواجدها في أماكن تهدد بمخاطر كبيرة لافتقادها معايير وإمكانيات الأمان الصناعي. وقد يكون من المفيد دراسة تكوين شركة مساهمة كبرى لتقوم بإنشاء سلسلة من المخابز الحديثة تنتشر في جميع المحافظات لإنتاج الرغيف المدعم وفقاً للمواصفات الصحيحة [بالإضافة إلى المنتجات الأخرى من الحلوى والخبز الفاخر غير المدعم]، وينتم في نفس الوقت إحياء دور المجمعات الاستهلاكية وتخصيصها لتوزيع الرغيف المدعم. وتتولى الحكومة من خلال الشركة المقترحة تطوير المخابز البلدية خاصة في المناطق الريفية والنائية كي تستطيع المساهمة فقط في إنتاج الرغيف الشعبي – المدعم – فضلاً عما تقوم به من خدمات أخرى للمواطنين.

ثم أقرأ تصريحات وردت في كلمة وزير التجارة والصناعة أمام مؤتمر دافوس يقول فيها " أن تفاوت مستويات الدخل للمواطنين مسئولة بالدرجة الأولى عن ضعف معدلات النمو، وتراجع معدل الاستثمار واهتزاز الثقة بالأسواق، وأنه يمكن أن يؤدي إلى توترات اجتماعية وسياسية". ورغم أن الوزير أشار إلى بعض محاولات جزئية لعلاج الاختلال في توزيع الدخول والثروات بين المواطنين بزيادة الضرائب العقارية على العقارات الكبيرة مرتفعة القيمة ورفع الحد الأدنى للمعاشات، إلا أنه لم يوضح أن هناك ثمة استراتيجية وطنية شاملة لوضع الأسس الصحيحة والمستقرة لعدالة التوزيع وضمانات تحقيقها. ويكفي أن أشير إلى ما طرحه المهندس حسب الله الكفراوي في حديثه إلى جريدة الوفد بتاريخ 24 يناير 2008 وما أشار إليه من نهم الكبار وتصارعهم على نهب أموال مصر. ولعل ما يثير الأسى أن نقرأ تلك التصريحات وما سبقها من إعلان مساعد وزير العدل لشئون جهاز الكسب غير المشروع أن الجهاز قام خلال العام القضائي الماضي بإبلاغ النيابة العامة ضد المتهربين من تقديم إقرار الذمة المالية وعددهم 1655 موظفاً عاماً بالحكومة و4385 ممولاً و549 عضواً سابقاً بمجلس الشعب و22 بمجلس الشورى. ولكن ما لم يشمله تصريح السيد مساعد الوزير هو هل انتهت النيابة العامة إلى نتائج ما في

تحقيقاتها حول تلك البلاغات؟ كذلك لم نقرأ تعليقاً ما من أي مسئول حكومي يوضح ما اتخذته الحكومة من إجراءات للتعامل مع ظاهرة الكسب غير المشروع ومدى تحققها من سد الثغرات التي ينفذ منها هؤلاء المكتسبين للثروات غير المشروعة من تعاملاتهم مع الحكومة؟ وقد تناولت الصحف وخاصة جريدة الوفد قضية شراء بعض رجال الأعمال وكبار المسئولين لملايين الأمتار من أراضي الدولة بأسعار تكاد تكون رمزية ثم ينتظرون سنوات كي يتم " تسقيعها" وتكوين ثروات هائلة من فروق الأسعار، ورغم أن الجريدة أشارت إلى توجيه الرئيس مبارك بضرورة حسم هذه المسألة ومطالبته أمثال هؤلاء برد فروق الأسعار إلى الدولة، فإن أحداً من المسئولين في الحكومة لم يتفضل بتوضيح الأمر للناس ويطمئنهم أن أموال الدولة – وهي في الأصل أموالهم – تدار بطريقة سليمة وليست نهباً لكل من يستطيع اغتراف ما يريده منها !

وعلى نفس الوتيرة لا تزال الشكوى تتصاعد من ارتفاع الأسعار وتم إحالة المسئولين عن شركات الأسمنت إلى المحاكمة بقرار من النائب العام لاتهامهم بالتواطؤ لرفع الأسعار والإضرار بمصالح المواطنين، وفي الوقت نفسه تشهد أسعار الحديد ارتفاعات متوالية ونسمع نغمة تشير إلى إلصاق التهمة بوكلاء إحدى أكبر الشركات المنتجة بأنهم هم وراء رفع الأسعار. وفي جميع الأحوال نرى الدولة غائبة عن حسم القضية واتخاذ أي إجراءات من شأنها ضبط الأسواق وممارسة مسئولياتها الدستورية في تحقيق العدالة الاجتماعية. ولا نزال نقرأ العناوين المكررة والمعتادة من أن مجلس الوزراء حدد في اجتماعه يوم الثلاثاء 22 يناير خمسة محاور لتعامل الحكومة مع ظاهرة ارتفاع الأسعار، ثم تبدأ الأسطوانة غير المفهومة من نوع " اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل آليات السوق بالشكل السليم" من دون أن يشرح لنا أحد ما هي تلك الآليات التي سيتم تفعيلها ولا ما هو الشكل السليم لها، وإذا كان مجلس الوزراء يعلم تلك الآليات

والإجراءات اللازمة لتفعيلها فلماذا ينتظر حتى الآن ولماذا لم يتم تفعيلها من قبل أن تكوي الأسعار المواطنين محدودي ومعدومي الدخل بنيرانها المتصاعدة ؟

ولا يزال ملف الاحتكار في صناعة الحديد يثير الكثير من الملاحظات التي استغلق فهمها على كثير من أهل المحروسة، فجهاز منع الاحتكار يدرس الملف منذ أكثر من سنة، ثم يعلن أن تقريره سينشر في نهاية ديسمبر الماضي، ويعود فيعلن أن التقرير ليس جاهزاً بعد. وتتسرب أنباء أو تصريحات على لسان رئيسة الجهاز أنه لا توجد شبهة احتكارية، ثم تسارع بنفي تلك التصريحات وتقول إن الموضوع لا يزال أمام مجلس إدارة الجهاز. ويقرأ الناس عن استقالة بعض أعضاء المجلس. وحتى الآن لا نعلم إلا حقيقة واحدة هي استمرار ارتفاع أسعار الحديد من دون توقف !

وقد تكررت دعوات كثير من المختصين والدارسين للاقتصاد أنه ينبغي زيادة الحد الأدنى للأجور والمعاشات بما يسمح بمواجهة الارتفاعات الهائلة في نفقات المعيشة عبر السنوات الماضية والتي شهدت معدلات مستمرة من التضخم، وكذا ضرورة إيجاد آليات واضحة لربط مستويات الأجور مع حركة الأسعار من ناحية ومع معدلات الإنتاجية من ناحية أخرى حتى يتحقق للمواطنين الذين يمثل العمل مصدر دخلهم الوحيد نصيب من ناتج جهدهم في تحسين الإنتاج ورفع الإنتاجية في الجهات التي يعملون بها . كذلك ينبغي مراجعة مستويات المعاشات بصفة مستمرة لضمان توافقها مع التطورات في نفقات المعيشة. ولعل قضية معاشات أعضاء هيئات التدريس بالجامعات وتدني ما يحصلون عليه خاصة من تجاوز منهم السبعين عاماً تعتبر نموذجاً صارخاً على الفجوة الرهيبة بين الدخول ونفقات المعيشة. وحتى الآن لم نسمع من الحكومة ما يشير إلى أنها تتعامل بالجدية اللازمة مع هذا الموضوع مع كل ما يترتب على التأخير في علاجه من تداعيات اجتماعية وسياسية. ولا يزال الأطباء ونقابتهم في حالة استنفار دائم يطالبون بتحسين مرتباتهم وإصدار كادر خاص بهم، وكذلك يصرخ موظفو الشهر العقاري ويهددون بالاعتصام،

وأساتذة الجامعات يهلون الحكومة أياماً لتعلن عن مشروعها بتحسين رواتبهم، وأعضاء في مجلس الشورى يطالبون برفع الحد الأدنى للأجور إلى 600 جنيهاً على الأقل. الكل يصرخ وينادي وينذر والدولة لا تجد ما تقدمه لهم سوى تصريح للرئيس أن " الموارد لا تسمح بزيادة الرواتب" ! والسؤال وماذا يفعل هؤلاء الذين لا تكفي رواتبهم لتوفير الحد الأدنى من الحياة الآدمية ؟

وتأتي المواجهة بين الجهاز المركزي للمحاسبات والحكومة أمام مجلس الشعب نموذجاً صارخاً لأسلوب الحكومة في تجاهل القضايا الكبرى والاعتماد على ميزة النسيان التي منحها الله سبحانه وتعالى للمصريين كي يستطيعوا تحمل الحياة في المحروسة التي تحكمها الحزب الوطني الديمقراطي منذ ثلاثين عاماً . ! فالجهاز المركزي للمحاسبات يقدم تقريراً سنوياً إلى مجلس الشعب يعرض فيه ملاحظاته حول الحساب الختامي للميزانية العامة للدولة عن العام المنصرم. كما يصدر الجهاز تقارير حول مختلف الموضوعات المتصلة بالمشروعات القومية الكبرى، ومتابعة الأداء الاقتصادي العام، ومتابعة وتقويم المديونية الخارجية لمصر ، ومتابعة وتقويم الدين العام الداخلي ،و متابعة وتقويم نتائج المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي من خلال ميزان المدفوعات، ومتابعة وتقويم سياسة الاستثمارات العامة و الخاصة للدولة خلال سنوات الخطة الخمسية، وتقويم الإطار التفصيلي للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومتابعة وتقويم اتفاقيات القروض والمنح المبرمة مع منظمات التمويل الدولية والإقليمية الجاري استخدامها . كما تختص الجهاز بمتابعة وتقويم أداء سوق الأوراق المالية وكذلك متابعة وتقويم حركات أسعار أهم السلع الاستهلاكية والخدمات، وما يتعلق بوحدات الموازنة العامة للدولة، وأنشطة القطاع المالي والمصرفي.

وبصفة عامة فإن الجهاز الذي يتبع رئيس الجمهورية مطالب وفق قانونه أن يقدم تقاريره عن تلك الموضوعات المهمة إلى رئيس الجمهورية وإلى مجلس الشعب، ومن ثم فإن ما قام به رئيس الجهاز من

عرض ملاحظات الجهاز كان تنفيذاً لواجباته وأضاء لمسئولياته التي نص عليها القانون. ومن عجب أن الحكومة استثارها تقرير د. جوت الملط وراح وزير المالية يهاجمه بضراوة بينما نجد نفس الحكومة لا تستطيع أن تعلق على التقارير التي تصدرها السفارة الأمريكية ولا غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة، كما لا تعلق على ما تصدره المنظمات الدولية من تقارير تتناول أوضاع الاقتصاد المصري وشئون مصر الداخلية. بل نرى وزراء مصر يسارعون للمشاركة في منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس ويعتبرونه منبراً لطرح آراءهم وتصوراتهم ويتقبلون المناقشات والمداخلات بصدر رحب في الوقت الذي تضيق فيه صدورهم بما يوجه إليهم من ملاحظات من رئيس جهاز ينبع رئيس الجمهورية ويؤدي واجبه امتثالا للقانون. ودائماً في مثل هذه المواقف لابد من تذكر الكلمة الشهيرة لشاعر الشعب صلاح جاهين. . . . "وعجبي!".

ويستمر تقرير اللجنة الخاصة بمجلس الشعب عن حادث غرق العبارة السلام 98 – والذي راح ضحيته أكثر من 1000 من أبناء المحروسة – محفوظاً في أدراج مجلس الشعب ولم يطرح للمناقشة في المجلس. ثم يتحدثون بعد ذلك عن الشفافية واحترام حق المواطنين في معرفة الحقائق وتجري إعداد قانون تيسير الحصول على المعلومات. فأي تناقض هذا، ولا عزاء في تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات إن كان مجلس الشعب لا يناقش تقارير لجانه التي شكلها من أعضاءه أنفسهم!

واستمراراً لمصادر الألم للمصريين، لا تزال أنباء انتشار أنفلونزا الطيور تتوالى والحكومة – والحق يقال والناس أيضاً – يتعاملون معها باعتبارها أحد عناصر الأمة المصرية، فلا تلحظ أي إجراءات غير عادية للوقاية منها أو الحد من تأثيراتها، ويستقبل الناس بهدوء غير عادي أنباء احتمالات توطنها في مصر وإمكانيات تحور الفيروس المسبب لها ومن ثم انتقال العدوى من البشر المصابين إلى غيرهم من أبناء المحروسة. وتستمر العشوائيات في التزايد وتتوالى صور المواطنين وهم يعايشون الطيور والحيوانات في

بيوت تفتقر إلى أدنى المقومات الصحية، ويمارسون حياتهم بالأكل والشرب من الباعة الجائلين وعرباتهم التي يعرضون عليها ألوان الطعام الشعبي الرخيص وبغض النظر عن أي شروط للصحة أو النظافة. ويسلك الناس في كثير من مناطق المحروسة طرقاً تلوثت بكل أنواع الملوثات من روث البهائم ومياه الصرف الصحي ومخلفات المقاهي وأكوام هائلة من القمامة لا تجد من يرفعها . وتلك الصورة التي أعرضها ليست من وحي الخيال أو من ألوان الدراما السوداء ولكنها هي الصورة التي يشاهدها – على سبيل المثال وليس الحصر – أي عابر للطريق الزراعي القادم من بني سويف في طريقه إلى الجيزة ماراً بمدن العياط والحوامدية والبدرشين وغيرها من مدن محافظة الجيزة الزاهرة، فما بالكم بما وراء الطريق الزراعي !

وفي خضم كل تلك الملفات المثيرة للأسى والشجن، يلمع نور على استحياء يضيف بسمة إلى شفاه المصريين ويتيح لهم جرعة قصيرة من السرور والانشراح بفوز المنتخب الوطني لكرة القدم على فريق الكاميرون في أول مبارياته في مسابقة كأس الأمم الإفريقية ومن قبله بأيام فوز المنتخب الوطني لكرة اليد بالبطولة الإفريقية منتزعاً إياها من الفريق التونسي حامل اللقب. وأنا أكتب هذه الكلمات عصر السبت 26 يناير وأمسك قلبي بيدي خوفاً من مفاجآت منتخبنا الوطني حيث يلعب مساء اليوم ضد السودان وربنا يستر !

https://youtu.be/8U9MPJKK_PE?si=jwm56qt0rr8smpGw

السؤال السابع – حكومة الأزمات . . . ومتى تتنبه إلى ضرورة التخطيط الاستراتيجي ؟

تعيش مصر والغالبية الساحقة من أبنائها سلسلة متصلة من الأزمات الطاحنة التي لا تترك لهم فرصة لالتقاط الأنفاس وممارسة حياة طبيعية كما خلق الله في أغلب بلاد العالم، وكما كان المصريون أنفسهم في فترات من تاريخ المحروسة مضت بلا أمل في أن تعود، وبرغم شعارات " العبور إلى المستقبل" و" الانطلاقة الثانية إلى المستقبل" و" بلدنا بتقدم بينا" وغير ذلك من نتاج الفكر الجديد للحزب القديم الذي تحكم مصر منذ أكثر من ثلاثين عاما . تعيش مصر أزمات متواترة كل منها كفيل بإهدار طاقات الملايين من مواطني المحروسة، وتبديد ملايين الساعات التي يقضيها المصريون في بحث لاهث عن رغيف الخبز أو استخراج شهادات الميلاد الإلكترونية أو تسجيل أبنائهم في بطاقات التموين أو انتظاراً لوصول جنامين أبنائهم الغرقى في العبارات والقطارات، أو في قوارب الموت التي يهرب بها الأبناء إلى سواحل إيطاليا واليونان وغيرها من بلاد العالم طلباً للعمل والرزق وليس طمعاً في الثروة كما وصفهم فضيلة المفتي .

إن الدولة بكل أجهزتها وقياداتها وعلى قمتها السيد رئيس الجمهورية منشغلة ومستغرقة في بحث أزمات اليوم الآنية وهي بذلك تنشغل بقضايا المدى متناهي القصر، ومن ثم لا يتوفر لها الوقت أو القدرة للاهتمام بالمستقبل وقضايا التطوير الاستراتيجي على المدى البعيد . إن تلك المشكلات الآنية هي نتاج فشل الدولة وعجزها عن تحقيق ما تعد به من تنمية. ومن المحزن أن ينصرف وقت رئيس الدولة وقياداتها ومجلس وزرائها لبحث مشكلة طوابير الخبز ومتابعة تطور هذه الطوابير على مدى الساعة، وبدلاً من أن تعرض الحكومة على الرئيس تقارير منجزاتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومدى التقدم نحو المستقبل، نراها تعرض عليه تقريراً أسبوعياً عن حالة طوابير الخبز . وقبل شهور قليلة كانت المشكلة الصارخة هي عدم توفر مياه الشرب في كثير من المحافظات واعتصام مئات المواطنين وقطعهم الطرق الرئيسية مطالبين في حقهم بتوفير ماء صالح للشرب يصلهم بانتظام وبطريقة آدمية تناسب عصر

الانطلاق إلى المستقبل. وإن لم تتنه المشكلة فقد خفتت الأصوات وتراجعت القضية من عناوين الصفحات الرئيسية للصحف انتظاراً لموجة جديدة من الاحتجاجات والاعتصام مع بواكير الصيف القادم.

وتتفاقم الأسعار ويشكو الناس من الغلاء الفاحش الذي يلتهم دخولهم المتواضعة وتحرمهم من الحصول على ما يقيمون به أودهم، ويسمعون الرأي الحكومي أن الغلاء ظاهرة عالمية وأن معدلات التضخم تحت السيطرة، ويطالعون أنباء أن الحكومة تفكر في زيادة الحد الأدنى للأجور ثم ينفض السامر ولا تتحقق أياً من الوعود ويواصل الغلاء مسيرته الصاعدة وتنفلت أسعار الحديد والأسمنت ومواد البناء، كما تلتهب أسعار المواد الغذائية، وتواصل معدلات البطالة الارتفاع وينتظر المصريون المؤتمر القادم للحزب الوطني الديمقراطي ليعلموا نسبة ما تحقق من البرنامج الانتخابي للرئيس.

إن ثلاثين عاماً متصلة من حكم الحزب الوطني الديمقراطي قد فشلت في إقامة اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني. إن النظام الاقتصادي الحالي – وعبر الثلاثين عاماً الماضية – لم ينجه بالأساس إلى حماية مصالح المواطنين وتنمية فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. في نفس الوقت نجد الواقع الاقتصادي يتيح الفرص للاحتكارات أن تظهر وتقوى، ويمنح النصيب الأكبر من الدخل القومي لأصحاب رأس المال.

وعلى نفس المنوال، نرى أجهزة الدولة في مختلف القطاعات معنية بالأساس بمشكلات الوقت الحاضر – التي هي تراكمات الفشل وسوء الإدارة الممتد من الماضي –، فوزارة التربية والتعليم لا تزال تناضل من أجل إيجاد نظام للثانوية العامة رغم سنوات طوال مضت على تجارب غير موفقة في هذا المجال، ولا تزال تراوح نفس المكان الذي كان فيه أحمد نجيب الهلالي باشا حين كان وزيراً للمعارف في أوائل الثلاثينات

من القرن الماضي وألقى محاضرة في جمعية المعلمين موضحاً مشكلات نظام الثانوية العامة آنذاك ومقترحاً لها الحلول المناسبة لزمانه.

ولا تزال وزارة التعليم العالي تفكر في رؤية جديدة لتطوير التعليم الجامعي وتجاهد في وقف مسيرة أعضاء هيئات التدريس المطالبين بتحسين رواتبهم، وتسعى إلى الحد من أعداد الطلاب الراغبين في الالتحاق بالجامعات بما يؤدي إليه ذلك من زيادة أعداد العاطلين غير المتعلمين فضلاً عن المتعلمين منهم. ووزارة الصحة تلهث وراء تشغيل مستشفيات أقيمت بملايين الجنيهات ولكنها لم تدخل حيز التشغيل لأسباب بيروقراطية وإدارة متدنية، ووزارة الداخلية لا تزال تصارع فوضى المرور في شوارع وطرق مدن المحروسة وفيما بين المحافظات وهي تفقد في هذا المجال عشرات من جنودها وضباطها شهداء الفوضى المرورية القاتلة جنباً إلى جنب آلاف من إخوانهم المصريين. وطبعاً وزارة التضامن الاجتماعي منشغلة بتغيير اسم عيد الأم ليصبح عيد الأسرة، وإلى جانب ذلك لا بأس من بعض زيارات ليلية في جنح الظلام يقوم بها وزير التضامن للاطمئنان على سلامة الطوابير أمام المخابز المغلقة أو منافذ التوزيع غير العاملة.

ووزارة الزراعة لا تزال تبحث في أسلوب لزيادة إنتاج القمح، ومن حسن الحظ أنها اتجهت للتفكير في زراعته على الأرض الحدودية مع السودان بدلاً من استجرار أراض في كندا لزراعتها قمحاً كما اقترح وزير سابق للتموين في مصر المحروسة. ويزداد الموقف تأزماً حين نرى الدولة تلجأ إلى القوات المسلحة للمساهمة في حل أزمة طوابير الخبز وللتعويض عن فشل الإدارة المدنية. وإن كان جهد القوات المسلحة مشكوراً وملموساً في هذا المجال وغيره من مجالات الخدمة الوطنية، إلا أننا نربأ بقواتنا المسلحة أن تشغل عن مهامها الأصيلة بقضايا وقتية لا ترقى إلى مستوى دورها في حماية الوطن والدفاع عن ترابه.

إن ما تعانيه البلاد الآن من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وتعليمية متتالية ومستمرة، وما ينتج عنها من تصدعات في البنية الأساسية للمجتمع، هي نتاج لغياب استراتيجية وطنية واضحة ومتماسكة

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية في إطار ديمقراطية سياسية واضحة تمارس فيها الدولة مسئولياتها في التخطيط للتنمية وتوفير مقوماتها ومراقبة تنفيذها، وضمان تكافؤ الفرص الاقتصادية والعدالة الاجتماعية للغالبية من المواطنين محدودي الدخل.

إن ضمور الديمقراطية السياسية قد ينجم عنه بالضرورة تقلص مساحة الديمقراطية الاقتصادية وبذلك ينتقل النظام الاقتصادي إلى الموضوعية والشفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين. وبذلك فشل النظام الاقتصادي في معالجة عيوب وثغرات برنامج الخصخصة الحالي وما أدى إليه من تفريط في مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو تفادي ما يثار حول عملياته من شكوك نتيجة عدم إتباع إجراءات واضحة ومعايير صادقة في التقييم. كما فشل النظام الاقتصادي الديمقراطي في مواجهة حالات الاحتكار وتغول قلة من رجال الأعمال الذين تحتكرون قطاعات إنتاجية مهمة وحيوية، وما يؤدي إليه ذلك من مخاطر تهدد حرية المنافسة وحقوق المستهلكين.

ولقد كان العمل بآليات السوق والتحول إلى نظام الاقتصاد الحر هو نوع من الحق يراد به باطل، فليست الحرية الاقتصادية وإطلاق فرص العمل لمبادرات القطاع الخاص أن يجري إطلاق قوى السوق من دون مراعاة للأبعاد الاجتماعية وتنصل الدولة من مسئوليتها عن رعاية المواطنين وضمان حد معقول لهم من الرفاهة الاجتماعية والأمان الاقتصادي باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقيين في كل ما يجري في الوطن.

إن إطلاق العمل بمنطق الاقتصاد الحر وتوجهات النظام الرأسمالي من دون ضوابط العدالة الاجتماعية يهدد بأخطار وخيمة إذ أن إتباع اقتصاديات السوق وتحميل القطاع الخاص المسئولية الأساس في تنفيذ خطة التنمية لا يعني انسحاب الدولة من " إدارة الاقتصاد الوطني" وفقاً لاستراتيجية وطنية شاملة ينم في ضوءها وضع خطة وطنية للتنمية تنسق أدوار مختلف اللاعبين في الساحة الاقتصادية. إن الإستراتيجية

الوطنية للتنمية الاقتصادية ينبغي أن تحسم قضية تأكيد دور الدولة ومسئوليتها في قيادة العمل التنموي وتحدد أسس ومعايير توزيع مسئوليات التنمية بين أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام، وبين القطاع الخاص الوطني والأجنبي، والقطاع الأهلي بما تحقق التكامل بين تلك القطاعات المحورية من دون تفريط في مسئولية الدولة في نهاية المطاف عن مستوى التنمية المستهدف والالتزام بتحقيق مستوى المعيشة اللائق للمواطنين.

وبنفس قدر التردي في الأداء الاقتصادي من زاوية القدرة على الوفاء باحتياجات الجماهير، فإن قطاعات العمل الوطني المختلفة في التعليم والصحة والنقل وكافة الخدمات تشهد حالات مماثلة من سوء الأداء وضعف الإنجاز يتبدى في تراجع مواقع المؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والعلاجية عن مستويات الأداء المقبولة دولياً والتي نجحت كثير من البلدان العربية والأفريقية والآسيوية النامية في تجاوزها .

ولقد عانينا نحن في مصر من النقيضين، الأول، أسلوب التخطيط المركزي وإدارة المجتمع بالقرارات الحكومية وحجب مؤسسات المجتمع عن المشاركة الفاعلة في إدارة التنمية بكل ما ترتب على ذلك من انغلاق وتدهور في الكفاءة الاقتصادية وتضخم في البيروقراطية بالقطاع العام وشل قدرات مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الأهلي. والنقيض الآخر هو أسلوب اللا تخطيط وإطلاق المجال بلا روابط ولا معايير بدعوى تطبيق آليات السوق وما يصاحبه من تخلي الدولة عن مسئولياتها الأساسية في قيادة وتوجيه التنمية المجتمعية الشاملة.

إن معالجة أزمات المجتمع المصري الحالية والانطلاق إلى رؤية مستقبلية أفضل تحتم ضرورة التزام الدولة بمنطق التخطيط الاستراتيجي لتحديد أهداف وغايات التنمية وترتيب الأولويات وبيان الأهمية النسبية لقطاعات المجتمع المختلفة والمساهمة المستهدفة لكل منها في تحقيق التنمية الشاملة. إن بناء المجتمع المتقدم

والاقتصاد الوطني القوي ومجتمع العدالة الاجتماعية لا يتحقق بقرارات متفرقة وفق ضغوط الأزمات والرغبة في إطفاء الحرائق، ولكنه يتم بالالتزام باستراتيجية وطنية للتنمية الشاملة تنظر للمستقبل وترسم طريق الوصول إليه ببنيي مفاهيم عصرية وعادلة لاعادة هيكلة مؤسسات المجتمع بما تحقق زيادة الإنتاج من السلع والخدمات وتخلق فرص العمل الحقيقية، ويعالج مشكلة تضخم الدين المحلي العام والدين الخارجي وتحقق عدالة توزيع الدخول والثروة بين المواطنين.

إن استراتيجية التنمية الوطنية الشاملة المأمولة ينبغي أن تكون حاسمة في المجال الاقتصادي بتحديد الغايات والأهداف الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية متمثلة في معدل نمو مستهدف للناتج القومي الإجمالي، وبيان قطاعات الاقتصاد الوطني المستهدف تنميتها ومجالات الاستثمار الأفضل في كل منها، وتحديد الأهمية النسبية لكل قطاع ودوره المستهدف في تحقيق الناتج القومي الإجمالي. وتترجم الإستراتيجية في خطط وآليات لتنمية الموارد الوطنية من مصادر الثروة الطبيعية وأسس استثمارها ومعايير ترشيد استخدامها والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة فيها. كما تهتم الإستراتيجية بتصميم خطط وآليات لتنمية المدخرات المحلية وتعظيم مساهمات الاستثمار الوطني في مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا خطط وآليات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه ناحية المشروعات الأكثر جدوى في تحقيق أهداف وغايات التنمية الوطنية الشاملة.

كذلك ينبغي أن تتضمن استراتيجية التنمية الوطنية الشاملة اختيارات واضحة لضمان تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ورفع مستويات الخدمات العامة وتأكيد حقوق المواطنين في الحرية والعدالة والمعرفة والمشاركة في اختيار السياسات والقيادات على مختلف المستويات. وإذا كانت وزارة التخطيط قد تم إلغاؤها في التعديل الوزاري الأخير لحكومة د. أحمد نظيف وأعيد تعيين وزير التخطيط بمسمى وزير الدولة للتنمية الاقتصادية، فإن الواقع يشهد بأنه لا تخطيط تم ولا تنمية اقتصادية تحققت. وليست

القضية الآن هي الحديث عن وزارات وهياكل إدارية وأجهزة بيروقراطية تنشأ وتلغى، ولكن الأهم هو مضمون العمل الذي تقوم به تلك الوزارات وما تنجزه من نتائج ملموسة على أرض الواقع. إن إحياء دور التخطيط الاستراتيجي على مستوى الدولة هو المطلب الأساس الآن لتجنب الاستمرار في سياسات إطفاء الحرائق وعلاج الأزمات بأساليب وقتية قد تنجح في التخفيف من مظاهرها، ولكنها بالقطع تفشل في القضاء على جذورها وأسبابها الحقيقية.

إن المواطن المصري يريد أن يطمأن ليس فقط إلى يومه وحاضره، بل في الأساس يريد الاطمئنان إلى المستقبل له ولأولاده وأحفاده، وتأمين حصوله على الخدمات الأساسية ومستوى المعيشة اللائق بإنسان القرن الحادي والعشرين. ومن ثم يكون على الدولة الالتزام بأهداف محددة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين، ووضع الأطر والبرامج المحققة لتنمية فرص العمل، وعدالة توزيع الدخل والثروة، والمشاركة في اتخاذ القرارات ضماناً لتوجه جهود ومشروعات التنمية فيما تحقق مصالحهم، وتأمين الاستقلال الوطني وتنمية الاعتماد على الذات.

إننا حين نؤكد على أهمية وظيفة التخطيط الاستراتيجي كأساس لإدارة الاقتصاد الوطني، ندرك تماماً أننا لا نريد الارتداد إلى عصر التخطيط المركزي والسيطرة البيروقراطية على الاقتصاد الوطني وتسيير الحياة الاقتصادية بالقرارات الإدارية، وإنما نحن نتجه إلى المعنى الحقيقي للتخطيط كونه يوضح الإطار العام لحركة الاقتصاد الوطني والتوجهات الإستراتيجية للتنمية من دون التدخل في حرية الاستثمار والمبادرات الخاصة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، وكذلك تحرير شركات قطاع الأعمال العام وغيرها من المؤسسات الاقتصادية التي قد تمتلكها الدولة بالكامل أو بالمشاركة مع القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي وإخضاعها للتعامل وفق آليات السوق. كما ندرك أن التخطيط المقصود هو من النوع

التأشيري مع ترك آليات وقوى السوق تتفاعل بحرية لتحديد الاختيارات وترشد المستثمرين إلى القرارات المناسبة في إطار التوجهات الإستراتيجية الوطنية.

من جانب آخر، نرى ضرورة الأخذ بالتطورات العالمية في استخدام مؤشر التقدم الحقيقي Genuine Progress Indicator (GPI) والذي يقصد إلى بيان القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي التي لا يظهرها مؤشر الناتج المحلي الإجمالي GDP التقليدي وذلك بالأخذ في الاعتبار معدلات الجريمة والانهيار الأسري، معدلات استهلاك الموارد الوطنية، تكلفة التلوث وتدمير البيئة طويل الأجل، قصر العمر الافتراضي للمرافق العامة، وغير ذلك من مؤشرات تدل على جودة الحياة في المجتمع.

إن أحد فروع علم الإدارة الحديث هو ما يسمى " إدارة الأزمات"، ولكن الأصل في الأزمة أنها طارئة وغير مستمرة، كما أنها تنشأ نتيجة لمتغيرات قد يصعب التنبؤ بها . ولكن حين تتحول الأزمات إلى نمط حياة، وتنشأ تحت سمع وبصر المسئولين، فإن التعامل معها يتحول من نطاق علم الإدارة إلى مجال الكوميديا السوداء.

https://youtu.be/FkVwDklMxdc?si=N37qgk7iOnAkUAPk

السؤال الثامن – متى تختزل الحكومة ذاكرة المصريين؟

دعيت للمشاركة في حلقة من برنامج حواري في قناة فضائية، وكان السؤال المطروح للنقاش هو لماذا لا يشعر أغلبية المصريين بنتائج النمو الاقتصادي الذي تشير إليه الأرقام الصادرة عن الحكومة والمنظمات الدولية التي تبشر بما حققه الاقتصاد المصري من تقدم وانطلاق؟ وكانت إجابتي في جزئية منها أن النمو الاقتصادي ونتائجه تمثل وليمة هائلة بها كل ما تشتهي الأنفس مما لذ وطاب من الطعام والشراب فضلاً عن صنوف الترفيه والتسلية والهدايا القيمة. ولكن هذه الوليمة اقتصرت على عدد معدود من علية القوم المقربين من أصحاب الوليمة، أما باقي الأهل والأصدقاء والمعارف والجيران فلم تتم دعوتهم إليها. وهكذا أعتقد أن النسبة الأكبر من الشعب المصري لم تدع إلى وليمة النمو الاقتصادي ولم تنل نصيبها من عوائده. وأكثفت الحكومة – كعادتها – بالحديث عن مذاق الطعام وروعة الشراب وكيف كان الحفل رائعا، والشعب المسكين يتلمظ محاولاً أن يستشعر مذاق تلك الأطعمة ويتخيل نفسه مستمتعاً بها. ويستيقظ المصري من حلمه على الواقع المرير الذي يعيشه، وتغط الحكومة في نوم لذيذ متأكدة من الشعب – كعادته – سوف ينسى كل ما روجته من أحلام ودعاوى الشمية والانطلاق والعبور نحو المستقبل.

وفي الحقيقة فقد ذكرتني تلك المشاهد بمهارة الحكومة – ليست فقط الحكومة الحالية ولكن كل الحكومات السابقة – في الاستفادة من قدرة الشعب المصري على النسيان. فالناس مهمومة بيومها ومشاكله، ومتوجسة خيفة من الغد الذي لا تدري ماذا سيحمله لهم من مشكلات ومآس تضاف إلى ما يعانون منه فعلاً، ولذلك هم ينسون – أو يتناسون – بسرعة كل ما فات، وتصبح الحكومة الذكية هي الوحيدة المستفيدة من ضعف ذاكرة المصريين.

وقد رأيت أن أخالف القاعدة، وأن أتحدث في ذاكرتي عن مجموعة من المواقف والأحداث والوعود والتطمينات التي روجت لها حكومتنا الذكية – ومن سبقها من حكومات لم تكن توصف بالذكية – وقررت أن أطرح بعض الموضوعات التي هللت لها الحكومة وأجهزة الإعلام الرسمي فترات ثم طواها النسيان لعلها تتذكر أنها لا تزال مطالبة بتقديم توضيح وتفسير لما تحقق منها وما فشل، ولماذا ؟

فقد روجت حكومة سابقة لفكرة " المشروعات العملاقة"، وتعلقت بتقديم مشروع توشكي ووصفته بالسد العالي الجديد، وراحت تشرح حجم التغيير الذي سيحدثه هذا المشروع العملاق في الحياة المصرية وكيف أنه سيحيل الصحراء إلى جنة وارفة الظلال وأن المصريين سيهجرون مدنهم وقراهم ويسارعون إلى العمل والإقامة في جنة توشكي التي تبلغ درجة الحرارة فيها ما يقارب 50 درجة في أغلب أوقات السنة، وكيف أن إنتاج توشكي سوف يصدر مباشرة من مطارها إلى دول أوربا التي تنتظر خضرواتها وفواكهها على أحر من الجمر. بل لقد اصطنعت صحف الحكومة صورة تبدو فيها زراعات القمح وارفة مزدهرة في وقت من السنة لم يكن القمح ينبت فيه أبداً وذلك وفق شهادة عالم الهندسة الوراثية الأشهر المغفور له د. أحمد مستجير حين رأي الصورة. والسؤال أتقدم به إلى وزير الري المسئول الأول الذي عاصر هذا المشروع منذ بدايته حتى اليوم، كم أنفق على توشكي وما العائد من هذا المشروع، ومتى تتحقق الوعود التي قدمتها الحكومة للرئيس والشعب من استثمار مبالغ يقال إنها تجاوزت ثمانية مليارات من الجنيهات؟ ولعلني أذكر من نسي أن جريدة الوفد تناولت هذا المشروع بالتحليل وقت إطلاقه وطالبت مراراً بأن تكشف الحكومة وقتها عن دراسات الجدوى الخاصة به من دون طائل، ونجحت خطة الحكومة وطوى النسيان هذا الموضوع وأصبحت توشكي محلاً لزيارات رسمية يقوم بها الرئيس كل فترة وحتى هذه الزيارات تباعدت في السنوات الأخيرة.

أما الموضوع الثاني فقد ذكرني به الحديث الدائر الآن عن نجاح مصر في استقطاب عشرة مليارات من الدولارات من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2006، والسؤال يعود بالذاكرة إلى عام 2002 حين انعقد مؤتمر المانحين في شرم الشيخ لبحث احتياجات مصر من مصادر التمويل لمواجهة الصعاب الاقتصادية الناشئة في ذلك الوقت عن الركود العالمي الكبير في أعقاب حادث تفجير مبنى التجارة العالمي في نيويورك في 11 سبتمبر 2001 . وقد أعلن د. عاطف عبيد رئيس الوزراء في ذلك الوقت أن المانحين رصدوا مبلغ 10.3 مليار دولار لمساعدة مصر خلال الثلاث سنوات 2002-2004، منها دفعة عاجلة 2.1 مليار دولار تصرف فوراً في نفس العام 2002 مما يستلزم أن يكون هناك إطاراً موثوق به للاقتصاد الكلي. وقد صاحب ذلك المؤتمر - لمن يذكر من المصريين المشهورين بسرعة النسيان - جلبة وضجيج وارتسمت الابتسامات العريضة على وجوه كبار المسئولين احتفالاً بذلك النصر الكبير. والسؤال هل وصلت تلك المليارات العشرة من الدولارات؟ وإذا كانت وصلت فيم استخدمت؟ وكيف لم نشعر بها في أي مجال من مجالات حياتنا التي تذخر بالمشكلات البيئية وتدهور البنية الأساسية حتى خرج الناس في مظاهرات يبحثون عن مياه الشرب التي ندر وجودها في مناطق كثيرة من مصر المحروسة؟

وطالما نتذكر المليارات من الجنيهات، يكون من المناسب أن نسأل رئيس الحكومة عن مصير المليارات الخمس من الجنيهات التي خصصت من حصيلة بيع رخصة المحمول الثالثة لتطوير السكك الحديدية؟ وهل تم التصرف فيها، ومتى يتحقق التطوير المستهدف؟ ومتى يشعر الناس في مصر أن القطارات والجرارات والمحطات والسيمافورات وورش الإصلاح وغيرها من مرافق الهيئة القومية لسكك حديد مصر قد تطورت؟ وإذا كانت المليارات الخمس قد تم استخدامها أو على الأقل تحددت وجهات التصرف فيها، فماذا عن المنح الليبية والقطرية لشراء جرارات للقطارات؟ وكم من تلك المليارات استنفذ في الدراسات التي كلفت بها بيوت استشارية عالمية؟ وبالمناسبة أين الاستثمارات التي أعلن أنها

آتية من دولة الإمارات العربية المتحدة وتبلغ ما يقرب من أربعمائة مليون جنيهاً للاستثمار في مجالات النقل؟

ولما كان الشيء بالشيء يذكر، فقد قيل إن المؤتمر التاسع[20] للحزب الوطني الديمقراطي سيخصص لبحث قضايا تحسين الحياة في مصر وخاصة الصعيد، لذا أسأل رئيس الحكومة هل تم إنفاق مبلغ أملياري جنيه من حصيلة بيع رخصة المحمول الثالثة لتطوير الصعيد؟ وهل تم إنشاء الشركة الكبرى لتنمية الصعيد التي أعلن عن قيامها أثناء زيارة مسئول كبير بالحزب الوطني للصعيد؟

وقبل أن ننتقل من مجال المليارات من الجنيهات لبحث مسائل أخرى، فقد بدأت تلمع في الذاكرة فكرة أن أسأل هل انتهت الحكومة إلى نتيجة ما في محاسبة المؤسسات الصحفية القومية عن المليارات الست أو السبع المدينة بها للحكومة عن ضرائب وتأمينات تراخت تلك المؤسسات في سدادها للدولة، فضلاً عن خسائر التشغيل المتراكمة؟ ويذكرنا قرار الجهاز المركزي للمحاسبات بإلزام الصحف المستقلة والخاصة والحزبية بتقديم ميزانياتها للجهاز بغرض مراجعتها - تنفيذاً لقانون صدر منذ أكثر من عشر سنوات ولم يتم تطبيقه - أن نضيف تساؤلاً آخر عن نتيجة فحص الجهاز لميزانيات وحسابات تلك المؤسسات القومية وما ترتب على ما قد يكون قد كشفت عنه المراجعة من مخالفات؟ وما هي معايير التقييم التي تعتمد عليها الدولة في الاستمرار في تمويل تلك الصحف خاصة بعد ما قيل عن اتجاهها لتطبيق نظام موازنة البرامج والأداء التي تربط بين الاعتماد في الموازنة وبين نتائج محددة ينبغي إنجازها؟

وعلى صعيد مقارب، أتذكر الآن أن الحكومة في عام 2000 ممثلة في وزارة التعليم العالي كانت قد بدأت خطة طموحة لتطوير التعليم الجامعي وشكلت لجنة من خيرة عقول المصريين لوضع تلك الخطة التي عرضت في المؤتمر القومي الأول لتطوير التعليم الجامعي والعالي في شهر إبريل من عام 2002 وانتهى

[20] من المقرر عقد هذا المؤتمر في نوفمبر 2008

المؤتمر إلى إقرار الخطة وما تضمنته من مشروعات للتطوير بلغت خمسة وعشرين مشروعاً شملت كافة مجالات منظومة التعليم الجامعي. ثم تغير الوزير وجاء وزير آخر بدأ المسيرة من أولها وكاد يصل إلى خطة أخرى لتطوير التعليم العالي والجامعي في عام 2005 إلا أن تغييراً وزارياً طاله هو الآخر وجاء وزير ثالث بدأ في إعداد رؤيته لتطوير التعليم الجامعي وأصدر منها المسودة الأولى والثانية وعرضها على الجامعات والرأي العام لمناقشتها ووافق عليها فريق واعترض فريق آخر، ثم ساد صمت عميق ودخلت قصة تطوير التعليم الجامعي في زوايا النسيان، وأسدل الستار على مشروع القانون الجديد للتعليم الجامعي. ولما كان المصريون ينسون بسرعة فقد طلعت عليهم الحكومة بفكرة البرامج التعليمية المميزة بمصروفات في الجامعات الحكومية، وبدأت مشروعاً لإنشاء كليات المتميزين بمصروفات أيضاً، وفات على الحكومة أن تذكر للمصريين أين مشروعها لإنشاء جامعة للتعليم من بعد تستخدم أحدث تقنيات التعليم الإلكتروني، وأن توضح أين مشروع إنشاء الجامعة الأهلية، كما فات على الحكومة أن تتذكر أين هيئة ضمان جودة التعليم التي صدر قانونها منذ أكثر من عامين ولم ترَ النور حتى الآن!

وفي سياق متصل، فقد عقدت الحكومة من خلال وزارة الدولة للبحث العلمي المؤتمر الأول لتطوير منظومة البحث العلمي في شهر مايو عام 2005، وكان الهدف أيضاً تطوير البحث العلمي باعتباره قاطرة التنمية في العالم الحديث. واستمر المؤتمر ثلاثة أيام انتهى خلالها من إقرار استراتيجية البحث العلمي وعشرات المشروعات التي تناولت كافة عناصر المنظومة الوطنية للبحث العلمي بالتحديث والتطوير. وتشكلت لجان لتنفيذ توصيات المؤتمر وتفعيل المشروعات التي وافق عليها أكثر من ألف من العلماء والباحثين تصوروا أن المسألة حقيقية في تلك المرة. ومع أول تغيير وزاري ترك الوزير صاحب المؤتمر موقعه وأسدل الوزير الجديد الستار على ما سبقه وبدأت رحلة البحث عن استراتيجية جديدة لتطوير البحث العلمي اعتماداً على أن المصريين شعب ينسى بسهولة! وفي ذات المجال، فقد نسي المصريون

مشروع د. أحمد زويل لإنشاء جامعة تكنولوجية عالمية، ذلك المشروع الذي باركه رئيس الجمهورية وطنطنت له صحف الحكومة، ثم سرعان ما نسيه الجميع وذهب د. زويل لتنفيذ مشروعه الحلم في دولة قطر الشقيقة!

وحيث أن الذاكرة بدأت تعود بقوة، فقد تزاحمت الأسئلة ولم يعد أمامي سوى أن أسردها بسرعة في كلمات قصيرة لعلها تحرك ذاكرة الحكومة. وأبدأ بالسؤال عن مشروع نقل مقار الوزارات من مواقعها الحالية في وسط القاهرة والانتقال بها إلى مدينة 6 أكتوبر أو مواقع أخرى خارج نطاق الكتلة السكانية الرئيسية بالقاهرة[21]؟ وثمة سؤال آخر أقدمه إلى وزير الثقافة الذي يستعد لمعركة منصب المدير العام لمنظمة اليونسكو – هل ما يزال يذكر تمثال رمسيس الذي مضى على نقله من موقعه في ميدان باب الحديد – رمسيس سابقاً – أكثر من عام؟ وهل قمت بزيارة الفرعون الكبير المحبوس في قفصه الحديدي في أرض مشروع المتحف الكبير على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي وقد انطبق عليه القول " عزيز قوم ذل"؟ ومتى يبدأ العمل في هذا المتحف الكبير – ولا أقول متى ينتهي لأن ذلك علمه عند ربي؟

وأتوجه بسؤال إلى وزير التجارة والصناعة أو وزير الصناعة والتجارة – فلست أتذكر تماماً أي اللقبين هو الصحيح – هل ما يزال جهاز منع الاحتكار يبحث قضية الاحتكار في صناعة الحديد؟ وهل نتوقع أن يصدر تقرير ما عن هذا الموضوع في وقت قريب إن شاء الله؟ ولماذا لم تحيل الوزير قضية الحديد إلى النائب العام كما فعل مع شركات صناعة الأسمنت؟ كما أتوجه بسؤال إلى وزير الصحة عن أخبار أنفلونزا

[21] تجدد الحديث عن هذا المشروع بعد الحريق الكبير الذي أتى على مبنى مجلس الشورى بعد أن ظلت النيران مشتعلة أكثر من اثني عشرة ساعة يوم 19 أغسطس 2008.

الطيور وهل نتوقع هجمة جديدة لها مع قدوم الشتاء؟ وهل تم التوصل إلى قرار واضح بشأن نوعية الأمصال المستخدمة في علاجها: الصيني أم الفرنسي أم غيرهما؟

والتزاماً بأدب الحديث أختتم مجموعة الأسئلة التي أطلت على ذاكرتي بسؤالين أرفعهما إلى رئيس الوزراء، الأول متى تعلن نتائج التفاوض مع إسرائيل وغيرها من الدول المستوردة للغاز الطبيعي بغرض تصحيح سعر التصدير بما يتناسب مع الأسعار العالمية؟ والسؤال الأخير هل ما يزال الشعب المصري غير ناضج سياسياً كما صرح سيادته في أثناء زيارة قام بها للولايات المتحدة الأمريكية بعد فترة قصيرة من توليه منصبه الرفيع في 2004؟

وفي النهاية، أود أن أعتذر مقدماً عن أي خطأ ورد في هذا الطرح أو خلط في التواريخ أو في الأحداث أو في أسماء السادة أعضاء الحكومات الموقرين وذلك بسبب ضعف الذاكرة، فأنا مصري أنسى كما ينسى المصريون، والحمد لله على نعمة النسيان.

السؤال التاسع – متى تحترم الحكومة وعودها؟

يعيش المصريون هذه الأيام حلقة مستمرة من حلقات الوعود والأحلام الحكومية والشعارات الحزبية تصبها عليهم ليل نهار صحافة الحكومة وإعلامها الرسمي وذلك بمناسبة انعقاد المؤتمر التاسع للحزب صاحب الحكومة. فبعد الفكر الجديد والعبور إلى المستقبل والانطلاقة الثانية، ينعقد مؤتمر هذا العام تحت شعار " بلدنا بتتقدم بينا" مما يوحي أننا شعب هذا البلد الأمين محل اعتبار الحزب والحكومة، وذلك رغم أن الخطاب الرسمي للحكومة والحزب منذ فترة ليست قصيرة ينص على أننا نحن المصريون سبب الكارثة إذ أننا نلتهم عوائد التنمية التي تشقى الحكومة وحزبها – أو الحزب وحكومته لست أدري – في تحقيقها بشق الأنفس. إننا متهمون من الحزب والحكومة أننا سبب بلاء هذا الوطن، فنحن غير ناضجين سياسياً، ونحن عشوائيين نعتدي على أراضي الحكومة في "القرصاية" و" قلعة الكبش"

وغيرهما وتضطر قوات أمن الحكومة إلى هدم بيوتنا العشوائية وإلقاء احتلالنا لأراضيها تماماً كما نجحت في استعادة كامل التراب الوطني من المحتل الإسرائيلي.

وتتهمس الوعود والأحلام على الشعب المصري المسكين الذي يعاني الفقر والبطالة والمرض فضلاً عن الجهل، فما يقارب نصف المصريين يعيشون تحت خط الفقر [43.9%]، وما يقترب من 2.1 مليون مصري أي حوالي 10% من قوة العمل متعطلون وأغلبهم في فئة العمر الأزهى [25 – 29 سنة]، ويفتقر أغلب المصريين إلى خدمات العلاج الكافية ويعاني ما يقرب من 30% منهم من الأمية. ومع ذلك لا يزال المصريون يسمعون ويشاهدون سيلاً من الوعود والأماني من نوع: أولويتنا حماية الفقراء.. وهدفنا تطوير الصحة والتعليم والمواصلات!، سنأخذ بيد محدودي الدخل وسنعمل على تحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية [وهذا إقرار بأن هذه العدالة ليست قائمة حتى الآن أو غير كاملة]، المواطن البسيط في قمة أولويات الحزب الوطني، التصدي لمن يسعون للالتفاف على حقوق العمال وقانون العمل، الفلاح أساس المجتمع ويجب أن نحصل على تمويل يكفي لزراعاته ولتسويق محاصيله. جاءت تلك الوعود في صدر الصفحة الأولى لصحيفة الأهرام في أعدادها التي غطت بها وقائع مؤتمر الحزب الحاكم. وتضيف الأهرام خبراً مهماً أن وزير الإسكان قد صرح " أنه تم تشكيل مجموعة وزارية للخدمات الاجتماعية تستهدف مد الخدمات للأسر الأكثر فقراً من خلال مجموعة خدمات مثل توصيل التيار الكهربائي إلى المناطق التي تم فيها البناء بالمخالفة، وذلك قبل نهاية العام المقبل" وعلى حد قول العبقري الراحل صلاح جاهين " عجبي ! !" ألم تقتنن وزارة الكهرباء فعلاً عملية مد التيار الكهربائي للمساكن في المناطق العشوائية [التي يصفها وزير الإسكان بالمناطق التي تم البناء فيها بالمخالفة من باب التجميل]، وقد نشرت الصحف منذ شهور أنباء هذا التقنين وصور الآلاف من أصحاب المساكن العشوائية يقفون في صفوف أمام مكاتب شركات الكهرباء لإلغاء هذا التقنين. وهل تتوقف الخدمات التي تحتاجها الأسر الأكثر فقراً على

الكهرباء؟ وماذا عن فرص العمل، والتعليم والصحة والعلاج فضلاً عن المساكن ذاتها، التي لم يتمكن وزير الإسكان ومحافظ القاهرة من تدبير مساكن بديلة لمن هدمت قوات الأمن منازلهم في منطقة خلوان قيل إنهم استولوا على أراض الدولة من دون وجه حق.

أما موظفي الدرجة الثالثة فلهم أن يقفزوا فرحاً وبشراً إذ يبشرهم وزير المالية أن الزيادة في رواتبهم ستتخطى أكثر من 100% خلال ست سنوات – بالمناسبة لم تحدد الوزير ما هي تلك السنوات الست وهل بدأت أم لا –، والوزير يؤكد بذلك أن تلك الزيادة سوف تتخطى ما جاء في برنامج الرئيس الانتخابي المعلن في 2005 والذي مضى عليه عامان.

ولا يكاد المصريون يستبشرون خيراً من هذه الدفعة من صواريخ النصرتحات الملتهبة حماساً حتى يفاجئون وفي نفس المانشيت لنفس الصحيفة ونفس المتحدث بقنبلة تودي بأحلام اليقظة التي راودتهم في أن الغد سيكون أفضل، إذ يقرؤون النصريح القنبلة " الدعم يسترف مائة مليار جنيه من الموازنة العامة"!!! إن المعنى الوحيد الذي سيفهمه المصريون من ذلك النصريح أن هذا الدعم سوف تختفي وسيتركهم الحزب القائد فريسة سهلة لآليات السوق التي لا ترحم وغيلان التجار والمحتكرين. ويقرأ المصريون إن حكومة الحزب سوف تنفق مائة مليون جنيه في دراسة تهدف إلى تحديد من هم محدودي الدخل الذين ستوجه إليهم الدعم من خلال بطاقات ذكية ويقال إنه سيكون نقداً، وبهذا فإن الحكومة الذكية تفترض أمرين كلاهما مر، الأول أن محدودي الدخل الذين سيتم حصرهم سيظلون أبد الدهر على حالهم مما يفقدهم الأمل في أي تطور أو إصلاح لما يعانونه من بؤس وفقر ومحدودية في الدخل. أما الأمر الثاني، فإن اكتشفت الحكومة أن هؤلاء المحدودين قد تتغير أحوالهم وتخرجوا من قائمة الحكومة إما برحمة الله إذ يتوفاهم ويعفي الحكومة من مشكلاتهم – وهذا الاحتمال هو الأصدق – أو بفعل نجاح خطط التنمية وإعادة توزيع الدخل – وهو ما يعادل عشر إبليس في الجنة –، ففي

هذه الحالة سيصبح على الحكومة أن تنفق مائة مليون جنيه أخرى – أو مئات أخرى – لتحديث قاعدة بيانات المحدودين المزعجين.

وسوف تحتاج المصريون إلى قدر هائل من الصبر وضبط النفس للتعامل مع تلك التصرفات التي في ظاهرها الرحمة ولكنها تختفي في باطنها العذاب. إن صاحب تلك التصرفات لم تحدد بالضبط كيف سيكون المواطن البسيط في قمة أولويات الحزب الحاكم وهو في نفس الوقت يزايد على ما تمن به الحكومة من دعم لا يصل إلى هؤلاء المستحقين له. لم تحدد مسئولو الحزب وقادته ومسئولو حكومته من هم الذين يلتفون حول حقوق العمال وقانون العمل والذين يتظاهر ضدهم عمال الصناعة ويعتصمون ويضربون عن الطعام حتى ينالوا حقوقهم؟ لم يوضح الحزب ولا الحكومة كيف سيكون الفلاح أساس المجتمع وكيف سيحصل على ما يكفيه لتمويل زراعاته وتسويق محاصيله وهو يلقى الأمرين من حكومة ترفض شراء محصول القطن الذي بذل الفلاحون في سبيله كل غال، وتماطل في شراء محصول القمح وتفرض من الشروط ما يصيب الفلاح بعنت شديد. وكيف سيتم توفير هذا التمويل والأخبار تترى عن نية الحكومة في خصخصة بنك الائتمان الزراعي بعد أن سمحت للقائمين عليه بإهدار عشرات من ملايين الجنيهات لبناء مقر فخيم لمركزه الرئيسي في الدقي بجوار مقار وصروح وزارة الزراعة وهيئاتها، ثم تخطط لبيع ذلك المبنى لمستثمر غير معروف حتى الآن؟

ولا يزال الخطاب الحكومي والحزبي يندد بالمشكلة السكانية ويشجب سلوك المصريين المعيب أنهم يتزايدون، ويثير خطاب قيادي مهم في مؤتمر الحزب – نقلاً عن صحيفة الأهرام – إلى أن ثمة " قضية مهمة نطرحها هذا العام مجدداً، وهي قضية السكان والزيادة السكانية، وهي قضية لا بد من التعامل معها بواقعية لما تمثله من تحد كبير لعملية التنمية في السنوات المقبلة"!!! ألم أقل لكم أننا نحن المخطئون وأن علينا أن نبحث لنا عن بلد آخر حتى ينعم قادة الحزب الحاكم بآثار التنمية التي نسلبهم

إياها . يا سادة إن القضية ليست زيادة السكان، فقد انخفض معدل الزيادة الطبيعية في السكان عبر السنوات الماضية ووصل إلى أدنى مستوياته حيث بلغ في عام 2006 وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – وهو بالمناسبة جهاز حكومي مهمر- 1.9% بعد أن كان 2.8% في سنة 1980 . ويبدو معدل زيادة السكان أقل كثيراً من معدل النمو الاقتصادي الذي بشرتنا به الحكومة وهو 7.1 %، أي أن المشكلة ليست في زيادة عدد السكان ولكنها مشكلة سوء توزيع الدخل والثروة .

ولعلي أنبش في ذاكرة المصريين وأضيف إلى ما سبق شهادة مهمة تقول" إن النجاح الذي حققته جهود مصر في مواجهة ضغوط المشكلة السكانية والتي أسفرت في محصلتها النهائية عن انخفاض ملموس في معدل الزيادة السنوية للسكان يشكل نقطة تحول هامة في تاريخ مصر السكاني. فبعد أن ظل معدل النمو السكاني في مصر مستمرا في الارتفاع لأكثر من نصف قرن شهدت السنوات العشر الأخيرة اتجاها تنازليا واضحا في معدل النمو السكاني يؤكد أن تغيرا حقيقيا قد حدث في المجتمع المصري، فقد تغيرت القيم بفعل الآثار التراكمية للتطور الحضاري والاجتماعي".

هل تتذكر الحكومة وحزبها من صاحب هذه الشهادة المهمة التي هي في حقيقتها حكم بالبراءة للمصريين من تهمة اغتيال التنمية؟ إن صاحب الشهادة هو الرئيس محمد حسني مبارك في خطابه يوم الثلاثاء, 14يونيو 1994 في احتفال الأمم المتحدة بمنحه جائزة السكان العالمية لعام 1994. وقد استمر معدل زيادة السكان في التراجع من وقتها حتى اليوم، فإذا كانت الحكومة لا تزال مقتنعة بأن مصر لم تزل تعاني من مشكلة سكانية، فهي بحاجة إلى مراجعة ما قاله الرئيس أيضاً في تلك الشهادة التي أدلى بها أمام العالم، قال الرئيس" إن ما يؤكد نجاح الجهود المصرية هو أن الاتجاه التنازلي في معدل النمو السكاني يشير بوضوح إلي الانخفاض المتتابع في نسبة الزيادة السكانية في الريف والحضر علي حد سواء كما يؤكد أن نسبة الزيادة السكانية في مصر تتجه الآن إلي نمط معتدل يمكن أن يساعد علي احتواء

الآثار السلبية لضغوط المشكلة السكانية التي تلتهم عائد التنمية أولا بأول وتحول دون التقدم المنشود في مستويات حياة المجتمع وأفراده". لاحظ التعبير المهم الذي استخدمه الرئيس في تبرئته للسكان من التهام عائد التنمية والذي يؤكد أن نسبة الزيادة السكانية أصبحت نمطاً معتدلاً تحتوي الآثار السلبية لضغوط المشكلة السكانية. ولكن يبدو أن الحكومة هي الأخرى قد أصابها داء النسيان فلم تعد تتذكر تلك الأقوال المهمة للرئيس!

ويأتي الوعد المفاجأة التي اهتزت لها مصر كلها فرحاً وحبوراً حين أعلن الرئيس مبارك أن مصر "تدخل عصر الطاقة النووية" وأن إشارة البدء قد أعطيت لبدء برنامج لبناء عدد من المحطات النووية لتوليد الكهرباء، وأن الرئيس يترأس بنفسه المجلس الأعلى للطاقة النووية الذي صدر قرار بإعادة تشكيله. ويزيد الوزراء المختصون الأمر بهجة حين يعلنون أن تكلفة المحطة النووية تتراوح بين مليار ونصف ومليار دولار أمريكي، وأن إنشاء المحطة الواحدة يستغرق في المتوسط 8 – 9 سنوات. ويبشرنا وزير التنمية الاقتصادية أنه سيتم تخصيص اعتماد مالي لإنشاء محطة الطاقة النووية ضمن البرنامج المصري السلمي في خطة الحكومة للعام المالي المقبل 2009/2008 وأن موازنة العام الحالي تضمنت الاستثمارات الخاصة بدراسات أبحاث هذا المشروع [الأهرام 3 نوفمبر]. وكما ذكرت في مقال سابق أن المصريين يتصفون بضعف الذاكرة وينسون وعود الحكومة ومؤتمرات حزبها، أضيف اليوم أن الحكومة هي الأخرى تنسى. فقد نسيت الحكومة أنه قد صدر عن مجلس الوزراء في 15 مارس 1997 وثيقة مهمة قامت لها الدولة كلها ولم تقعد في وقت صدورها – ولكنها سرعان ما طواها وألقتها جانباً بمجرد تغيير رئيس الوزراء الذي أصدرها –. تلك هي وثيقة "مصر والقرن الحادي والعشرون" والتي جاء قسمها الثاني بعنوان " ملامح استراتيجية التنمية حتى عام 2017"، وصحيح أنه بعد تغيير د. كمال الجنزوري الذي أصدر تلك الوثيقة جاء بعده في 1999 رئيس وزراء سابق ثم تلاه في 2004 رئيس الوزراء

الحالي، وصحيح أن لكل منهم رؤيته، لكن أعتقد أن ما يصدر عن الدولة باعتباره استراتيجية للتنمية عبر 20 عاماً لا يمكن تجاهله وتنحيته جانباً لمجرد تغيير رئيس الوزراء إذا كنا حقيقة لا نزال نتذكر أننا في دولة مؤسسات! هذه الإستراتيجية الفخيمة – فقد طبعت على ورق مصقول فاخر وبالألوان – حين تحدثت عن الكهرباء في الصفحات 81-84 لم تأت على ذكر الطاقة النووية كمصدر لتوليد الطاقة الكهربائية، وإنما تحدثت عن المصادر المتاحة من البترول والغاز الطبيعي والتوسع في استغلال الطاقة الشمسية الحرارية وطاقة الرياح المتوفرتين على أرض مصر. والأعجب من هذا أنه نسب إلى الرئيس قوله في خطابه يوم 18 يوليو 1992 في الاحتفال بالعيد الخمسين لجامعة الإسكندرية " إن شراء مفاعلات نووية لإنتاج الكهرباء يمثل عبئاً اقتصادياً ضخماً على كاهل الميزانية مما يترتب عليه زيادة أعباء الديون التي تتحملها الأجيال القادمة علاوة على عدم توافر الفنيين والعمال اللازمين لتشغيل هذه المفاعلات وصعوبة احتواء أي حوادث تنتج عن تشغيلها كما حدث في مفاعل تشرنوبيل بالاتحاد السوفييتي". وللأمانة فقد بحثت عن أصل هذا الخطاب المنسوب إلى الرئيس في موقع رئاسة الجمهورية على شبكة الإنترنت فاكتشفت أن الأرشيف في موقع الرئاسة يضم خطب الرئيس حتى 1999، وكذلك حاولت البحث عن الخطاب في الموقع الرئيسي لهيئة الاستعلامات المصرية على شبكة الإنترنت فلم أجده إذ لا تحتوى أرشيف الهيئة إلا على خطابين اثنين للرئيس في عام 1992 ليس من بينهما هذا الخطاب الذي أشار إليه دكتور محمد منير مجاهد في صفحة رقم 215 من كتابه " مصادر الطاقة في مصر وآفاق تنميتها" الصادر في سنة 2002 عن منتدى العالم الثالث، مشروع مصر 2020 الذي كان يشرف عليه الراحل أ.د. إسماعيل صبري عبد الله.

وإذ أرجو الحكومة – وهي تتقافز فرحة متحمسة لتنفيذ توجيهات الرئيس المصاحبة لإعلانه بدء البرنامج النووي المصري – ألا تنسى في غمرة حماسها أن تحسم موضوع موقع المحطة النووية الأولى في الضبعة

وهل لا يزال هو الموقع المرشح فعلاً أم سيتم التنازل عنه وبدء مشوار البحث عن موقع آخر من جديد؟ كما أرجو الحكومة ألا تعامل المشروع النووي المصري بنفس معاملتها لمشروع توشكي. فقد زينت الحكومة وثيقة " مصر والقرن الواحد والعشرون " المشار إليها بكلمة السيد الرئيس محمد حسني مبارك في الحفل الذي أقيم بمناسبة البدء في تنفيذ "مشروع وادي النيل الجديد" في 9 يناير 1997 أي منذ عشرين عاماً وعشرة شهور ماضية. وأذكر الحكومة إن كانت قد نسيت ببعض ما قاله الرئيس في ذلك الخطاب " تبدأ مصر ملحمة جديدة من ملاحم العمل الوطني تصل الحاضر بالمستقبل في مشروع قومي عملاق يفتح آفاقاً جديدة في تاريخ العمل الوطني، ويغير كثيراً من المسلمات التي حصرت جهود التنمية في حدود الوادي القديم ويتيح الفرصة لخلق مجتمع عمراني جديد يزخر بعمل تنموي شامل يمتد من الزراعة إلى الصناعة والتعدين والسياحة في خطة متكاملة تزيد قدرة الوطن على تحقيق كفايته من الغذاء، وتتيح للمصريين فرصة الخروج من زحام الوادي الذي ضاق ذرعاً بكثافته السكانية العالية وتقدم نموذجاً متكاملاً لحياة جديدة على أرض مصر مع مطلع القرن الحادي والعشرين" . ويمضي الرئيس في قوله، "لا ينبغي أن نكرر في الوادي الجديد أخطاءنا القديمة التي أفسدت بيئة وادينا القديم ولا ينبغي أن نستسهل حلولاً مألوفة تتجاهل ظروف البيئة الجديدة وتتجاهل متطلبات واقع جديد يفرض رؤية مغايرة تلتزم نهجاً علمياً صارماً يأخذ بأحدث أساليب الإنتاج لتعظيم عائدنا القومي من هذا المشروع العملاق" . وأظن – وبعض الظن إثم – أن الحكومة قد تكون بسبيلها للوقوع في الأخطاء التي حذر الرئيس منها، إذ يبدو لي – وأرجو أن أكون مخطئاً – أن الحكومة لم تأخذ بنصيحة الرئيس حين تحدث في 1997 عن مشروع وادي النيل الجديد وقال:" لقد كان من المتعين علينا ونحن نضطلع بمشروع بهذا الحجم غير المسبوق أن نخضعه للدراسة المدققة المتأنية التي تبحث كل جوانب المشروع وتأخذ في اعتبارها كل الفروض والاحتمالات وتعطي الفرصة كاملة للاستماع إلى وجهات النظر المختلفة من علماء مصر وخبرائها، لا

تضيق بنقد أو ملاحظة وتهتدي بدراسات متعمقة أعدتها نخبة متميزة من علماء مصر خلال فترة لا تقل عن عشرين عاماً" ويضيف الرئيس كلمة مهمة وفاصلة " لقد مضى منذ زمن عهد اختيار المشروعات وإنجازها لأسباب سياسية لا تضع في حسابها رؤية الخبراء المختصين أو تقدر الحساب الاقتصادي للمشروع أو تتجاهل التقييم العلمي لجدواه . . . ". أرجو ألا تسارع الحكومة في اتخاذ خطوات تنفيذية مكلفة إلا بعد أن تأخذ آراء المختصين من غير أعضائها أو أعضاء الحزب الحاكم عملاً بنصيحة الرئيس التي أراها حتمية في هذه الظروف، خاصة مع ضخامة تكلفة إنشاء وتشغيل تلك المحطات، وأخذاً في الاعتبار أن جانباً مهماً مما تحقق في مجال تنمية طاقة الكهرباء في مصر خلال السنوات الماضية قد تم اعتماداً على قروض أجنبية من بنوك ومصادر تمويل أجنبية ودولية، ومن دول عربية وصناديق التمويل التابعة لها، وأن قطاع الكهرباء مدين ولسنوات قادمة بمئات الملايين من الدولارات قيمة تلك القروض وفوائدها

وفي زحمة استعادة كلمات للرئيس مضى عليها أكثر من عشرين عاماً، فقد نسيت أن أتساءل أين هو ذلك المشروع العملاق " وادي النيل الجديد"؟ وهل هو ما تم اختصاره إلى المشروع المعروف باسم مشروع توشكي؟ أم أنه مشروع آخر؟ وهل يا ترى تم إنجاز المشروع العملاق حسب وصف كلمة الرئيس له؟ لقد حاولت الحصول على معلومات حول مشروع وادي النيل الجديد الذي خصصت له استراتيجية التنمية حتى عام 2017 والوارد ذكرها في وثيقة "مصر والقرن الواحد والعشرين" ثلاثين صفحة من القسم الثالث بها وعرضت لمجالات التنمية الزراعية والصناعية والسياحية والعمرانية التي يشملها . وللأسف فقد تم اختزال هذا المشروع العملاق على موقع هيئة الاستعلامات المصرية فيما أسمته مشروع " الوادي الجديد"، بينما تعرض وزارة الموارد المائية والري في موقعها على شبكة الإنترنت معلومات عن مشروع " تنمية جنوب مصر" ومشروع توشكي بحيث يبدو أنهما مشروعان منفصلان. واكتفت وزارة الموارد المائية بذكر ما تم تنفيذه في مشروع توشكي وما تكلفه وتوقفت في ذلك عند

سنة 1999 وكأن الزمن توقف أو أن المشروع تم تنفيذه [بالمناسبة تقول الوزارة أن ما أنفق حتى 1999 يبلغ 1.9 مليار جنيه تقريبا]، ولكن من أهم ما ذكرته الوزارة هو التعريف بأصل اسم توشكي وأنه مكون من شقين "توش" وهو اسم نبات الغبيرة الطبي و"كي" أي موطن، إذن توشكي معناها "موطن نبات الغبيرة" ومع ذلك لم نجد ما نطلق عليه نفس الاسم إلا نوع من السجاير ! لقد قصدت من هذا العرض إلى تنشيط ذاكرة الحكومة والمصريين أيضاً لعلنا نكتشف طريقاً آخر لتحقيق النقلة المرجوة إلى عصر الطاقة النووية.

السؤال الحادي عشر – أيها المصريون.....ألا تتذكرون؟

إن الآلة الحكومية من وزارات وهيئات وأجهزة كانت في موقف الاستعداد انتظاراً لانتهاء الرئيس من إلقاء خطابه معلناً اختتام فعاليات المؤتمر التاسع للحزب منذ أيام قليلة. فقد انطلقت الحكومة بكل قوتها في عمل مذهل لتنفيذ توصيات المؤتمر من الألف إلى الياء- كما أكد الرئيس في حواره مع رئيس تحرير صحيفة المساء – بشكل يوحي بالخير العميم لكل المصريين بلا استثناء. والمتابع للإعلام الرسمي للدولة هذه الأيام لا يكاد يلتقط أنفاسه من سرعة الحركة والنشاط البادي على الساحة الوطنية، فرئيس الوزراء يعلن أن الاقتصاد المصري بدأ يسترد عافيته وأن نتائج الإصلاحات الاقتصادية سوف تظهر بلا تردد حيث " ارتفعت معدلات التنمية في كل المجالات". ومع تلك البشرى وعد رئيس الوزراء بأن يشعر المواطن المصري بعائد هذه الإصلاحات بعد أن تنتهي الحكومة من "تحديث البرامج التنفيذية والتشريعية لترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية للتنمية الاقتصادية". وقرر رئيس الوزراء في خطابه أمام مجلس الشورى في افتتاح دورته البرلمانية الجديدة أن ارتفاع الأسعار يقابله في الوقت نفسه ارتفاع في الدخول، وأن الحكومة تسعى وتأمل [لاحظ أن الحكومة لن تكتفي بالسعي ولكنها أيضاً تأمل] في أن يزيد معدل ارتفاع الدخول على معدل ارتفاع الأسعار في الفترة المقبلة، كما أعرب في أن يصل الدعم

لمستحقيه. والآن يا أيها المصريون لماذا هذه الشكوى من ارتفاع الأسعار طالما أن دخولكم ترتفع هي الأخرى؟ ولماذا أنتم هكذا تأكرين للجميل بينما الحكومة تسعى وتأمل في أن ترتفع دخولكم بمعدل يزيد على معدل ارتفاع الأسعار في الفترة المقبلة التي لم تحددها قرار السيد رئيس الوزراء ولكنها آتية إن شاء الله وكل آت قريب!

ويا محدودي الدخل ومستحقي الدعم أبشروا فقد خصتكم حكومة الحزب بعناية فائقة، فقد بدأت وزارة الدولة للتنمية الإدارية بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي تنفيذ مشروعين لتحديد من أنتم يا مستحقي الدعم. يتضمن المشروع الأول حسب تصريحات وزير التنمية الإدارية إنشاء قاعدة بيانات الأسرة الذي يتم على مرحلتين الأولى إدخال بيانات جميع مستحقي البطاقة التموينية وتنتهي هذه المرحلة أوائل مايو المقبل [أي بعد سبعة أشهر تقريباً]، والمرحلة الثانية تستغرق ثلاث سنوات [وليس أشهر] لإعداد البحث الاجتماعي الميداني لتحديد الأسر التي تحتاج إلى دعم سلعي ومادي. والمشروع الثاني إصدار البطاقات الذكية [التموينية] ل 11 مليون أسرة وهم المستفيدون من السلع التموينية التي سيبدأ الصرف بها اعتباراً من أول مارس المقبل في 8 محافظات هي بني سويف وبورسعيد والشرقية وسوهاج والمنوفية والأقصر والسويس، وحي المعادي بالقاهرة. والغريب في الأمر أن الحكومة تعلم أن هناك 11 مليون أسرة تستحق الدعم السلعي وتصرف السلع التموينية بالبطاقات فلماذا البحث الجديد الذي سيستغرق 3 سنوات لإعادة تحديد هؤلاء المستحقين مرة أخرى؟ وهل المحافظات السعيدة التي سيبدأ محدودو الدخل بها في صرف السلع التموينية بالبطاقات الذكية هي المحافظات الأكثر فقراً والتي كشف عنها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مؤخراً؟ لقد حدد الجهاز أفقر ألف قرية وأفقر قرية على الإطلاق التي وصلت نسبة الفقر فيها إلى 100% وهي قرية بمحافظة البحيرة، كما أكد الجهاز أن إجمالي الفقراء في الألف قرية الأكثر فقراً يبلغ 10.5 مليون مصري ومصرية وأن محافظات الصعيد لها نصيب الأسد

من هذا الفقر ومنها محافظة المنيا التي استأثرت وحدها ب 316 قرية من الألف الأكثر فقراً واحتلت بذلك الترتيب الثاني في نسبة الفقر. وتلك المعلومات معلنة في شهر أغسطس الماضي عن نتائج تعداد السكان لعام 2006، فلماذا تتجاهلها الحكومة وتبدأ من أول الطريق؟

وإذا كانت محافظة القاهرة عاصمة المحروسة لن يشملها مشروع البطاقات الذكية إلا حي المعادي – ربما لأن غالبية قاطنيه هم من الأمريكيين والأوروبيين والإسرائيليين الفقراء – فقد عوضها السيد محافظها بأنه سيتم [لاحظ حرف س الذي يسبق كلمة يتم!] وضع خطة عاجلة [لاحظ أيضاً كلمة عاجلة] لاستكمال تطوير المناطق العشوائية حيث تجري أعمال التطوير وفقاً للبرنامج المعد لهذا الغرض ولم يبق من المناطق العشوائية التي تضم 81 منطقة سوى 4 مناطق يجري الإعداد لاستكمالها حيث تم تطوير 68 وإزالة 13 منطقة وبذلك تكون القاهرة خالية من المناطق العشوائية غير المطورة. وكم كنت أتمنى أن يبين تصريح السيد محافظ القاهرة ما هي تلك المناطق الباقية من غير تطوير، كما يبين لنا ماهية التطوير الذي شمل 68 منطقة عشوائية. وأليس من حقنا نحن المصريين أن نعيش في عاصمة خالية من المناطق العشوائية أساساً؟ أم أنه من باب التقدم والتحديث أن تضم قاهرتنا مناطق عشوائية مطورة على وزن الرغيف المطور؟

ويبدو أن حي المعادي بشرق القاهرة على موعد مع التطوير والتحديث، فقد أعلن وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أنه سيتم [مرة أخرى يظهر الحرف الشهير س قبل يتم] البدء فوراً [هذه المرة أضيفت كلمة فوراً بدلاً من عاجلة التي استخدمها محافظ القاهرة] في تنفيذ المرحلة الأولى للمنطقة الاستثمارية الأولى للأعمال التكنولوجية والتي ستستخدم في تطوير صناعة مراكز الاتصال - "الكول سنتر" حسب توضيح الوزير لمن لا يعرف ما هي مراكز الاتصال- وسوف تنتهي هذه المرحلة خلال عام [لم يحدد الوزير متى يبدأ ومتى ينتهي ذلك العام] ولعله يقصد العام الحزبي قياساً إلى العام الهجري

والعام الميلادي والعام الجامعي، ومن ثم نتوقع أن تشتمل موضوعات المؤتمر العاشر للحزب على إفادة حول هذا الموضوع!

ونظراً لأن سكان مصر هم سبب البلاء والتخلف الذي تعانيه البلاد إذ يلتهمون عائد التنمية ولا يتركون منه شيئاً، فقد " بدأت جهات وهيئات الدولة المعنية بمواجهة مشكلة الزيادة السكانية وعلى رأسها المجلس القومي للسكان في تحديد خطة العمل والتحرك السريع [جديدة السريع وهي أفضل من العاجل والفوري] وفقاً لإستراتيجية السياسة السكانية التي تستند إلى أن مواجهة المشكلة تمثل توجهاً سليماً لحل المشكلات التي يواجهها مجتمعنا وذلك على ضوء توجيهات الرئيس حسني مبارك وبناء على ما طرحه في الجلسة الختامية للمؤتمر التاسع للحزب الوطني، حيث أكد ضرورة الاعتراف بأن الزيادة السكانية تلتهم أولاً بأول جانباً كبيراً من عوائد الإصلاح والتنمية". هل فهمتم شيئاً يا أيها المصريون الزائدون الملتهمون لعوائد التنمية؟ ذلك والله ما كتبه محمد جمال أبوزيد محرر الأهرام يوم 8 نوفمبر صفحة رقم 9 تحت عنوان " خطة تحرك سريع لمواجهة مشكلة الزيادة السكانية". والطريف أن المحرر أورد ما أكده اللواء خليفة فرغلي مقرر المجلس القومي للسكان رئيس اللجنة التنفيذية " أن الرئيس مبارك يضع هذه المشكلة ومواجهتها في أولويات الاهتمام باعتبار أن ذلك يمثل التوجه السليم لكل المشكلات التي يواجهها مجتمعنا لا سيما المشكلة الاقتصادية والواقع الاجتماعي الراهن. وقال إن هذا الاهتمام ركز على ضرورة تفعيل دور المجلس القومي للسكان واستعادة دوره في مواجهة المشكلة على المستوى المركزي ومستوى فروعه بالمحافظات". هل فهمتم شيئاً أيها المصريون؟ وهل وضح لكم الآن ما يدبر لكم أيها العشوائيون المتزايدون غير منضبطي الصحة الإنجابية؟ إن لم تكونوا قد فهمتم رغم كل ما التهمتموه من عوائد التنمية، فقد كشف اللواء مقرر المجلس القومي للتخلص منكم أيها السكان –عن عناصر الخطة التي ستعيد للمجلس الموقر دوره حيث قال حسب ما أورده محرر الأهرام

المشار إليه أن " الدكتور حاتم الجبلي وزير الصحة والسكان يولي اهتماماً كبيراً بتفعيل دور المجلس، حيث أصدر تعليماته بضرورة توفير وسائل تنظيم الأسرة خاصة بالمناطق العشوائية والريفية وتأهيل الأطباء والرائدات الريفيات القائمين على هذه الخدمة. . . مع توسيع خيارات وسائل تنظيم الأسرة المقدمة حالياً" . لا يملك الإنسان إذ يقرأ هذا الكلام إلا أن يجأر بالشكوى إلى الله فالشكوى لغير مذلة. ماذا تريد الحكومة وحزبها أن تفعل بالسكان في هذا البلد الطيب؟ هل يريدون التخلص منهم؟ ألا تعلم الحكومة أن هناك دولة عظيمة متطورة اسمها الصين تضارع الدول المتقدمة اقتصادياً في أوروبا وأمريكا وتنافس على صدارة الاقتصاد العالمي ويبلغ عدد سكانها ما يزيد عن مليار وربع إنسان نجحت في استثمار طاقاتهم وحققت نهم تفوقاً ملحوظاً في جميع المجالات وأصبح العالم يتوقع أنها ستكون القوة الاقتصادية الأولى في العالم في عام 2020 [حقيقة وليس هزلاً] . ألم تسمع الحكومة عن دولة بدأت مسيرتها للتنمية الاقتصادية مع مصر في ذات الفترة تقريباً وهي الهند التي يبلغ عدد سكانها أكثر من مليار إنسان، ومع ذلك فقد حققت الاكتفاء الذاتي في الغذاء وفي مقدمته القمح، وصنعت الطائرات وأصبحت تصدر ما تزيد قيمته عن 20 مليار دولار سنوياً من البرمجيات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات؟ وبالمناسبة فقد جاء ترتيب الصين متقدماً عن مصر في تقرير التنمية البشرية لعام 2006 إذ كان ترتيبها 81 من 177 دولة بينما جاءت مصر في المرتبة 111 . وبرغم الفارق الهائل في عدد السكان بين الهند ومصر وما يمكن تصوره من جهود خارقة تقوم بها الحكومة الهندية لتحسين مستويات الحياة لأبنائها، فقد جاءت الهند في الترتيب 126 وهو ليس بعيداً عن ترتيب مصر.

وقد شارك في سباق تنفيذ توصيات المؤتمر التاسع للحزب الوطني كافة الوزارات وتبارت جميعها في إطلاق التصريحات من عينة سوف يتم خلال الفترة المقبلة. والقارئ لصحافة الحكومة هذه الأيام يتساءل ألم تكن تلك الحكومة قائمة قبل انعقاد ذلك المؤتمر التاسع؟ ألم تأت هذه الحكومة إلى الحكم في العام

2004 وتقدمت بثلاثة بيانات إلى مجلس الشعب أفاضت فيها في شرح ما سوف تفعله لخدمة الوطن وأصحابه المصريين؟ أليس من حقنا أن نسأل فيم كانت جهود تلك الحكومة خلال سنوات أربع مضت – ناهيك عن كل حكومات الحزب التي سبقتها – ؟ أليس من واجب الحكومة أن تفسر لنا كيف استمر الفقر وتفاقم ليشمل أكثر من 20% من السكان حسب تصريح وزير التنمية الاقتصادية لصحيفة "الأهرام" الحكومية في 19 أغسطس 2007 حيث قال إن نسبة الفقراء في مصر تبلغ نحو 20 في المائة بما يعادل 14 مليون مصري، وإن 3 في المائة فقط منهم يعيشون تحت خط الفقر، مشيرا إلى أن الحكومة تعترف بوجود مشكلة الفقر ولا تتحرج منها وتسعى إلى قياس حجمها بأساليب علمية. أليس من حقنا أن نسأل الحكومة كيف نشأت العشوائيات واستمرت وتفاقمت عبر السنوات الماضية حتى وصلت إلى أهم أحياء القاهرة والجيزة وكافة محافظات مصر، ولماذا لم توضع خطط التحرك السريع والعاجل والفوري للقضاء على أسبابها وتأمين ظروف الحياة الكريمة لسكانها بدلاً من تشريدهم كما حدث لأهالي قلعة الكبش وعشوائيات حلوان وغيرها ؟ أليس من حقنا كمصريين أن نذكّر الحكومة أنها خصصت ما يزيد عن 800 مليون جنيه من أموال المنح والمعونات الأجنبية لتنفيذ مشروع أطلقت عليه اسم مشروع " شروق" لتطوير العشوائيات وكان ذلك في عهد حكومة د. عاطف صدقي رحمة الله عليه وقامت على تنفيذه وزارة التنمية الريفية التي شغلها في ذلك الوقت د. محمود شريف إن لم تكن الذاكرة قد خانتني؟ أليس من حق المصريين أن يتحفظوا في تقبل كل ما يطرح عليهم من أنباء اهتمام الدولة بهم وأنهم يحتلون المرتبة الأولى في اهتمام الحكومة، وهم في نفس الوقت يعانون الأمرين في الحصول على رغيف الخبز ويقفون صفوفاً متراصة أمام المخابز يكادون ينسولون الرغيف " المدعم"؟ ألا يتعجب المصريون وهم يقرؤون أخبار مئات الشباب الغرقى أمام سواحل إيطاليا وغيرهم ممن تم إنقاذهم أمام سواحل اليونان ويتابعون بكل الحسرة أنباء ما يلاقيه أبناءهم وإخوانهم من مهانة وسوء معاملة في دول شقيقة ذهبوا

إليها بحثاً عن فرصة العمل التي افتقدوها في وطنهم؟ لماذا يغامر الشاب المصري بحياته هرباً من المحروسة إذا كان يجد فيها مجرد الأمل في فرصة وليست الفرصة ذاتها؟ ألا يطالب المصريون حكومتهم وحزبها أن تكون تصريحات المسئولين أقل استفزازاً وأن تحترم عقولهم فيما تطرحه من آمال ووعود تقترب من مستوى الخيال؟

إن تلك التصريحات المتوالية التي شغلت صفحات كاملة من صحف الحكومة منذ انتهى مؤتمر الحزب الوطني هي التزام في عنق الحكومة ينبغي أن تقدم عنه حساباً شهرياً موثقاً بالأرقام الحقيقية ومدعوماً بالصوت والصورة حتى يتيقن المصريون أن ما يقال حق. لن يكتفي المصريون بالاستماع إلى رئيس الوزراء يصرح بأنه تم استخدام 76 مليار جنيه من حصيلة الخصخصة وبيع أصول الدولة في إقامة مشروعات، بل هم ينتظرون أن تسمى تلك المشروعات ويعرض عليهم ما خصص لكل منها من أموال وما تم تحقيقه من تطوير. لا يكفي أن تقول الحكومة أنه قد تم تخصيص 5 مليارات من الجنيهات لتطوير مرفق السكك الحديدية بينما المصريون يشاهدون بأعينهم ويعانون بأنفسهم حال القطارات والمحطات وتدني مستوى الخدمة في هذا المرفق الحيوي. لا يكفي المصريون أن يستمعوا إلى أهازيج الوزراء والمسئولين تزف لهم بشرى مؤشرات النمو الاقتصادي وشهادات المنظمات الدولية بقوة الاقتصاد المصري ونجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، ولكن المصريين يأملون في الحصول على عائد حقيقي لذلك النمو يتمثل في فرص عمل للمتعطلين منهم، ومسكن تحترم حقوق الإنسان وتحافظ على كرامته، وخدمات تعليمية وصحية وماء للشرب ومرافق للصرف الصحي والطرق والنقل تحترم آدميتهم وتعترف بأنهم أصحاب الحق الأصيل في هذا الوطن، وأنهم أساس نموه وتقدمه، وأنهم قد سئموا الخطاب الرسمي الذي يعيرهم ليل نهار بأنهم كارثة على الوطن!

لقد أورد الرئيس حسني مبارك عدداً من التساؤلات المهمة في خطابه أمام الجلسة الختامية للحزب الوطني، قال سيادته" طرحنا رؤية لمستقبل الوطن.. فما السبيل للإسراع بتحقيقها ؟ وقال سيادته" لجتاز مرحلة انتقالية على طريق الإصلاح.. فكيف نتغلب على تحدياتها ؟، وقال سيادته" اقتصادنا تجاوز سنوات الركود.. فأين نحن مما كنا عليه منذ 5 سنوات ؟، وقال سيادته" قطعنا شوطاً طويلا لخطوات واثقة.. فما هي خطواتنا المقبلة ؟، وقال سيادته" كيف نحقق عدالة توزيع ثمار التنمية.. وماذا عن تنمية سيناء والصعيد ؟، كما قال سيادته" كيف نرتقي بما نقدمه للمواطنين من خدمات ؟

وأتصور أن المعني بالإجابة عن تساؤلات الرئيس هما الحكومة والحزب الوطني وقد كان رموزهما حاضرين في تلك الجلسة ومشاركين بفعالية واضحة في التصفيق وإبداء التأييد الكامل لكل ما ذكره الرئيس. وكنت أتوقع بدلاً من ذلك السيل المنهمر من التصريحات الوردية، أن تقدم الحكومة والحزب برامج واضحة محددة التوقيت والتكلفة ومصادر التمويل وتقدير للعائد تجيب عن كل ما طالب به الرئيس في تساؤلاته المهمة. كنت أتصور أن تسارع وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية – التخطيط سابقاً – أن تعيد النظر في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعيد حساباتها وتطالب الوزارات المختلفة بمراجعة برامجها وخططها لاستيعاب طلبات الرئيس التي هي في الواقع ما يطالب به المصريون، وأن تتقدم الحكومة إلى مجلس الشعب بخطة معدلة تبين للناس ما سوف يتم تحقيقه لا أقول حتى 2011 بل حتى موعد المؤتمر القادم للحزب الوطني، على أن يتم الالتزام بتلك الخطة سواء بقيت الحكومة أم أصابها تغيير أو تعديل.

كذلك أتصور أن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وكافة القوى السياسية والمجتمعية مطالبة بألا تكتفي بالنقد والاعتراض على ما تقوله الحكومة وحزبها، بل تجب أن تعيد صياغة برامجها التي تطرحها في مواجهة التوجهات الحكومية لتوفير الإجابة الصحيحة عن تلك التساؤلات وغيرها مما يتصل

مباشرة بمستقبل المصريين وحقهم في تقرير مصير الوطن واختيار توجهاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ظل ديمقراطية صحيحة.

وأنتم أيها المصريون ألا تتذكروا كل ما قيل وما سيقال وتحاسبوا الحكومة والحزب وتثبتوا للجميع أنكم شعب لا ينسى.

ومزيد من الشفافية المفقودة!

شأن كل المصريين المهمومين بحال المحروسة ومستقبلها، قفزت إلى ذهني مجموعة تساؤلات لم أجد لها إجابات، ورحت أفحص جميع الصحف – خاصة الحكومية – والصادرة خلال الأسابيع الماضية باحثاً عن معلومات أو تصريحات لمسئول [وما أكثرها!] تشفي حاجتي لمعرفة ما يجري في بلدي فلم أجد، ولم يعد لي من سبيل سوى أن أطرح تلك التساؤلات في هذا المقال عسى أن تثير شهية بعض المسئولين إلى تصريح يقدم تفسيراً لما أعانيه – وملايين المصريين معي – من حيرة.

الاتحاد من أجل المتوسط

انعقدت في باريس يوم الأحد الماضي القمة المشتركة لقادة الاتحاد الأوروبي مع قادة دول جنوب المتوسط ومن بينها سوريا وإسرائيل وقادة دول شمال أفريقيا ما عدا العقيد القذافي لإعلان قيام الاتحاد من أجل المتوسط الذي تشارك مصر في رئاسته ممثلة لدول جنوب المتوسط، بينما تقوم فرنسا بدور الرئيس المشارك ممثلة لدول شمال المتوسط. والمثير للدهشة هو القدر المحدود من المعلومات المتاحة حول هذا الاتحاد الذي كان اسمه "الاتحاد المتوسطي" حين طرح الرئيس الفرنسي ساركوزي فكرته لأول مرة في فبراير 2007 ليكون اتحاداً لدول حوض البحر المتوسط تقوم بينها علاقات متعادلة وتتعامل في نطاقه على قدم المساواة، ثم تحول إلى "الاتحاد من أجل المتوسط" ليضم الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي إل 27 بكل ما حققته من تقدم اقتصادي وتقني وديمقراطي في إطار وحدة شبه كاملة من

خلال "الاتحاد الأورومتوسطي"، وفي نفس الوقت يضم مجموعة من دول جنوب المتوسط التي بينها من الخلافات والتناقضات أكثر كثيراً مما بينها من توافق. فضلاً عن ذلك فإن ما تعانيه دول جنوب المتوسط من تواضع معدلات التنمية ومستويات المعيشة وانحصار الحريات السياسية وغلبة النظم اللاديمقراطية يجعلها في الموقع الأضعف في علاقاتها مع دول شمال المتوسط والمجموعة الأوروبية.

ليست هناك معلومات واضحة عن أهداف هذا الاتحاد وأسباب تغيير اسمه، كما لا نعلم تفاصيل عن آليات إنشاءه أو أجهزته ومسئوليات الأعضاء وفرصهم في الاستفادة منه. وتقول بعض التحليلات أن هذا الاتحاد هو مشروع طرحه ساركوزي في الأساس لمحاولة استعادة الدور الفرنسي في المنطقة واعتباره بديلاً لعملية برشلونة التي بدأت منذ 1995 ولم تحقق المطلوب منها. كما يشير بعض المحللين أن ثمة خلافات فرنسية ألمانية كانت وراء تغيير مشروع الاتحاد المتوسطي لدول حوض البحر المتوسط فقط وتحويله إلى الصورة الحالية، من تلك الخلافات مناوئة فرنسا لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأورومتوسطي وهو الأمر الذي تشجعه ألمانيا والتي أصرت على انضمام مجموعة الدول ال27 أعضاء الاتحاد الأورومتوسطي جميعاً إلى الاتحاد الجديد ليكون ذلك وسيلة لإحياء عملية برشلونة، ولكي تشارك كل دول الاتحاد الأورومتوسطي – وليس فقط فرنسا صاحبة فكرة الاتحاد – في بحث وتقرير مشروعات الاتحاد الجديد ومصادر تمويلها بمراعاة مطالب دول أوروبا الشرقية التي انضمت إلى الاتحاد الأورومتوسطي ولها احتياجاتها الواضحة للحاقها التقدم الاقتصادي لمجموعة دول الاتحاد الأورومتوسطي في غرب أوروبا. أي أن هناك رغبة ألمانية صريحة في ألا يكون الاتحاد الجديد كياناً مستقلاً تخدم أحلام فرنسا في السيطرة والانفراد بالتأثير السياسي والثقافي والاقتصادي على منطقة حوض المتوسط، بل يؤسس منضوياً تحت لواء الاتحاد الأورومتوسطي وفي إطار سياساته المتوسطية.

وليس يعنينا كثيراً هذا الخلاف الألماني الفرنسي رغم أهميته وتداعياته، بل ما تخصنا هو كيف تم اتخاذ القرار المصري بالانضمام إلى هذا الاتحاد غير الواضح المعالم؟ على حد علمي -وأرجو أن أكون مخطئاً - لم تتم مناقشة هذا الموضوع في مجلس الشورى ولا في مجلس الشعب، ولم نسمع عن مناقشة جرت في مجلس الوزراء حول الاتحاد ومسئوليات مصر حال الانضمام إليه وما هي الفوائد والمزايا التي نتوقعها عن طريقه. لم نقرأ بياناً من وزارة الخارجية المصرية توضح أبعاد هذا الاتحاد ودور مصر فيه، وما هي تداعياته وتأثيراته على التزامات ومصالح مصر المقررة في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي دخلت حيز التنفيذ منذ ثلاث سنوات. وبالمناسبة لم نسمع أو نقرأ تقييماً لاتفاقية الشراكة تلك وما حققته لمصر من فوائد، ومدى ما يمكن تحقيقه أو تجنبه في اتفاقية الاتحاد من أجل المتوسط. بصفة عامة لم يطرح الموضوع على مختلف القوى الشعبية والسياسية لإبداء آراءها في قضية محورية تمس مصالح مصر في الحاضر والمستقبل وتؤثر في علاقاتها الخارجية بشكل مباشر.

بقدر ما أعلم مما هو منشور حول هذا الموضوع فإن الأمر الخص في قرار الرئيس وقبوله رئاسة الاتحاد بالمشاركة مع الرئيس الفرنسي لفترة العامين الأولين لقيام الاتحاد، تكون الرئاسة بعدهما بالتناوب واحد من دول شمال المتوسط وآخر من دول الجنوب. لم توضح الدولة المصرية قرارها بالانضمام إلى مشروع ساركوزي بالرغم من اعتراض ليبيا وإعلانها الانسحاب من المشروع وتحفظ الجزائر وتردد تركيا. وبنفس القدر من عدم الوضوح، لا نجد توضيحاً رسمياً لآثار هذا الاتحاد الجديد ودوره في جعل التطبيع مع إسرائيل أمراً واقعاً ستلتزم به الدول العربية جميعاً بحكم عضويتها للاتحاد الجديد والتزامها بسياساته! وفي الحقيقة فإن مقالة الأستاذ مكرم محمد أحمد في الأهرام يوم السبت 12 يوليو كانت هي التفسير الأوضح في غياب التفسير الرسمي!! إن الدولة المصرية مدعوة لتوضيح مواقفها واختياراتها من مثل تلك المشروعات، والأهم أن تتبع الطرق والوسائل الدستورية والديمقراطية قبل الموافقة عليها.

https://youtu.be/R42dGOPAsBs?si=uGCtL3vpSPOUUYv5

وشهد شاهد من أهلها

نشر في جريدة الأهرام منذ ما يقرب من أسبوعين مقالان للدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق ورئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس الشعب وعضو الحزب الوطني الديمقراطي كانت الرسالة الأساسية فيهما رفض الدكتور السعيد الواضح والصريح لبيع البنوك المصرية إلى بنوك أجنبية أو عربية، وتنبيه واضح عن خطورة سيطرة البنوك العربية والأجنبية على أكثر من 40% من الجهاز المصرفي المصري، وكيف أن تلك البنوك غير المصرية لا تهتم إلا بزيادة أرباحها من خلال التوسع في الائتمان الاستهلاكي والتباعد بشكل واضح عن تمويل مشروعات التنمية الأساسية في البلاد.

وأضاف الدكتور السعيد شهادة مهمة يوم الجمعة الماضي 11 يوليو في حوار أجرته معه محررة بالأهرام أوضح فيها معارضته للتعديلات التي اقترحها أحد عز على المادة 26 من قانون منع الممارسات الاحتكارية، وأكد عدم اقتناعه بتلك التعديلات وأنه لا يدافع عن تعديلات لا يؤمن بها، كما بين

دكتور السعيد أنه كان من الأوفق ألا يتقدم أحمد عز باقتراح تلك التعديلات، مشيراً في الوقت نفسه أنه لا يعتقد أن أحمد عز تقدم بتلك الاقتراحات من دون موافقة الحزب والحكومة!

ويقول دكتور السعيد في شهادته " وفي مصر حيث الممارسة الديمقراطية ما زالت وليدة، وحيث أن الشفافية غير مكتملة، فإن هناك تحيزاً قد تحدث من رجال الأعمال لمصالحهم الخاصة..."، وكان هذا في معرض تعقيبه على سؤال للمحررة بأن رجال الأعمال أصبحوا يشكلون الآن قوة مسيطرة على محركات التشريع داخل مجلس الشعب مما يشكل تعارضاً بين مصالح رجال الأعمال والمصلحة العامة للمجتمع.

ويلقي دكتور السعيد برأيه الواضح أن أسعار بيع الغاز المصري لإسرائيل وغيرها مدينة وأنه كان من الواجب أن يتضمن العقد نصاً للمراجعة الدورية لأسعار التصدير بما يواكب حركة الأسعار العالمية للغاز. ثم ينهي د. السعيد شهادته بقوله " ومع تقديري للاعتبارات التي أملت على الحكومة ضرورة فرض ضرائب جديدة، فإن هناك من يقول إنه قد يكون الأفضل التريث في إصدار الضرائب الجديدة وإرجاء ذلك لفترة معقولة من تاريخ إقرار العلاوة".

هل نتوقع يا ترى تفسيراً وتوضيحاً من مسئول حكومي في هذه الأمور التي أثارها دكتور السعيد وهو يعبر في ذلك عن آراء ومشاعر ملايين المصريين الذين يفزعهم ذلك النمو السرطاني لنفوذ حفنة من رجال الأعمال وسيطرتهم المتزايدة على مقدرات الوطن، وتزعجهم قرارات الجباية الحكومية التي تسلب ما تقرره لهم من علاوات ضئيلة لا تسمن ولا تغني من جوع في مواجهة موجات الغلاء والتضخم مع استمرار تفاقم حالة البطالة؟

والأسئلة لا نهاية لها . . .

لا تنتهي قائمة الأسئلة التي يبحث المصريون عن إجابات لها بلا طائل. وكل يوم تزداد قائمة الأسئلة التي هي في حقيقة الأمر دليل على غياب الشفافية، وازدواجية المعايير، وتراجع أفكار سيادة القانون، وسيطرة المصالح الشخصية للقلة من رجال الأعمال والسياسة الذين اجتمعت فيهم وتوثقت بينهم علاقات تجمع بين السلطة والثروة.

ولعلي أطرح عليكم مجرد عينة من تلك الأسئلة الحائرة . . .

1. اذا تم فيما أعلن عنه من تخصيص 5 مليار جنيه من حصيلة بيع رخصة شبكة المحمول الثالثة لتطوير السكك الحديدية؟
2. ماذا تم في تخصيص 2 مليار جنيه تنمية الصعيد؟
3. ماذا تم في ال 10 مليار جنيه التي وعدت الدول والجهات المانحة في مؤتمر شرم الشيخ عام 2004 بتقديمها لمصر؟
4. هل ما يزال الشعب المصري غير ناضج سياسياً كما صرح بذلك دكتور أحمد نظيف في زيارته الأولى لأمريكا بعد توليه منصب رئيس الوزراء؟
5. متى تعقد انتخابات المجالس المحلية التي كانت مقررة في أكتوبر 2006 وتم تأجيلها لحين الانتهاء من قانون جديد للإدارة المحلية[22]؟

[22] تمت الإجابة عن هذا السؤال وأجريت الانتخابات المحلية في 8 إبريل 2008 ونجح الحزب الوطني الديمقراطي بامتياز في منع كافة المرشحين من غير أعضاءه من الوصول إلى لجان الانتخاب، وكذا تم إقامة كل أشكال الموانع لإبعاد الناخبين عن تلك اللجان. وظهرت النتيجة كما كانت متوقعة طبعاً . . . الفوز الساحق بالأغلبية المطلقة للحزب الوطني الديمقراطي جداً!!!

6. ماذا تم في تحصيل ديون الدولة لدى المؤسسات الصحفية القومية والتي ذكر أنها تعدت إل 6 مليار جنيه؟ وما هي معايير التقييم التي تعتمد عليها الدولة في الاستمرار في تمويل تلك الصحف خاصة بعد ما قيل عن اتجاهها لتطبيق نظام موازنة البرامج والأداء التي تربط بين الاعتماد المدرج في الموازنة وبين نتائج محددة ينبغي إنجازها ؟
7. ما أخبار أنفلونزا الطيور وهل نتوقع هجمة جديدة لها مع قدوم الشتاء؟ وهل تم التوصل إلى قرار واضح بشأن نوعية الأمصال المستخدمة في علاجها: الصيني أم غير؟
8. ما هي الأسباب الحقيقة وراء تعديلات قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار؟
9. هل يعتقد المجلس القومي لحقوق الإنسان أن المشكلة هي عدم وعي المصريين بحقوقهم لذا ينظم حملة إعلامية على التليفزيون يقول لهم فيها حقك من حقك؟ وماذا لو صدق المصريون تلك الحملة وطالبوا بحقوقهم؟
10. هل يعتقد وزير التربية والتعليم حقيقة أن نظام الثانوية العامة يمثل وسيلة سليمة لبناء جيل ناهض في مصر؟ وأن الذين تحصلون على أعلى الدرجات فيه هم الأفضل حقيقة؟
11. هل يعتقد وزير التعليم العالي أن النظام الذي تحاول فرضه على أعضاء هيئات التدريس والمسمى زيادة الدخل بتحسين الأداء هو النظام السليم؟ وهل يعتقد بعد زيارته إلى كندا على رأس وفد مجلس الأعمال أن الجامعات الكندية حققت مستوياتها العلمية العالية بمثل هذا النظام؟
12. هل يمكن أن تخبرنا وزير التنمية الاقتصادية عن دخله الشهري وكيف يعيش لو كان دخله لا يتجاوز الرقم الذي أعلنه وهو 167 جنيها ؟
13. هل يستطيع رئيس الوزراء تبرير قراره بالموافقة على مشروع أجريوم من دون التأكد من استيفاء كافة الدراسات والضمانات التي تؤكد سلامة المشروع وعدم تأثيره سلباً على البيئة؟

14. هل يستطيع رئيس الوزراء أن يشرح لنا أسباب موافقته على تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل؟
15. ماذا نفعل حال نفاذ الثروة النفطية؟
16. هل لدينا مشروع وطني للتنمية الشاملة؟
17. لماذا لا يقدم رئيس الوزراء بياناً ختامياً كل فترة "كشف حساب" عما فعلته حكومته؟
18. هل توجد في الدولة جهة ترصد خطابات الرئيس وتوجيهاته وتحذيراته وتترجمها إلى برامج عمل؟ وإذا كان هذا موجود فكيف نبرر ما جاء في خطاب الرئيس في مؤتمر السكان أن سبق أن حذر من تفاقم المشكلة السكانية ولكن هذا التحذير لم تحقق نتيجة؟
19. هل يقرأ المسئولون الصحف المستقلة والحزبية أم يكتفون بقراءة الصحف المسماة بالقومية؟
20. هل يعلم أي من المصريين البالغ عددهم ما يقرب من 76 مليون إنسان ما اسم رئيس الوزراء القادم؟ أو اسم رئيس الجمهورية القادم؟ وهل سيعين نائب لرئيس الجمهورية؟

ملاحظات حول تقرير لجنة الشفافية والنزاهة[23]

جاء تشكيل اللجنة الدائمة للشفافية والنزاهة بوزارة التنمية الإدارية استجابة رسمية للاتجاه العام في معظم دول العالم وإتباعا للتوصيات التي جاءت في تقارير منظمات دولية مهتمة بشأن الفساد ومكافحته، وفي مقدمة تلك المنظمات " الأمم المتحدة" التي قامت بموجب قرار الجمعية العامة رقم 25 في الدورة الخامسة والخمسين باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة في 15 نوفمبر 2005 .

1. وقد جاء التقرير الثاني للجنة الشفافية والنزاهة المصرية الصادر في أغسطس 2008 أقرب إلى الدراسات الأكاديمية حيث تعرض لما أسماه في الفصل الأول " تشخيص الحالة الراهنة للشفافية

[23] بموجب قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم 86 لسنة 2007 تم تشكيل لجنة الشفافية والنزاهة بوزارة التنمية الإدارية، وأصدرت اللجنة تقريرها الثاني المعنون" "أولويات العمل وآلياته" في أغسطس 2008 .

والنزاهة في مصر"، وهو عنوان يوحي في قراءته الأولى أنه سيعرض تقريراً عن مستوى الشفافية والنزاهة ورصد حالات الفساد وتحليل أسبابها، ومن ثم تقديم توصيات للتعامل مع تلك الأسباب. إلا أن التقرير بدءاً من الفصل الأول اتجه إلى عرض أكاديمي تضمن شرح المنظومة التشريعية الوطنية الداعمة للشفافية والنزاهة في الجهاز الإداري بالدولة والتطورات والتغيرات التي لحقت بها" وانتهى من هذا العرض إلى نتيجة غاية في الغرابة بالقياس لما هو متواتر عن حالات الفساد ومداه في مصر المحروسة بحسب القضايا وتحقيقات النيابة العامة وجهاز المدعي العام الاشتراكي قبل إلغائه بناء على التعديلات الدستورية الأخيرة.

2. كانت النتيجة التي انتهى إليها الفصل الأول من التقرير" ما سبق يتضح أن لدى مصر إطاراً مؤسسياً شبه متكامل لمحاربة الفساد، كذلك ترسانة تشريعية متطورة من حيث التجريم والعقاب بما تحتاج فقط لمزيد من التعاون والتكامل والعمل المشترك بما تحقق الإرادة السياسية المنعقدة لمحاصرة الفساد الإداري والالتزام بأحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد"[24].

3. ونرى أن هذه النتيجة تؤدي إلى تسطيح قضية الفساد في مصر بدرجة غير مقبولة، إذ أن ترسانة القوانين وإن كانت شرطاً ضرورياً للتعامل مع مظاهر الفساد، إلا أنها ليست كافية لمكافحته والقضاء عليه. فالقوانين عادة تتعامل مع ظاهرة الفساد بعد حدوثها وظهورها واستشرائها، أما الأهم فهو التعامل مع منابع الفساد ومسبباته التي تتواجد وتنمو في الأساس في ظل النظام السياسي اللاديمقراطي الذي يعادي الشفافية بطبيعته، ويكرس التوجهات المركزية القائمة على تركيز السلطة والانفراد بحق اتخاذ القرارات، في نفس الوقت الذي لا تتوفر فيه آليات واضحة قابلة للتطبيق في شأن مساءلة ومحاسبة المسئولين في القمة السياسية للدولة.

[24] وزارة الدولة للتنمية الإدارية- لجنة الشفافية والنزاهة – التقرير الثاني "أولويات العمل وآلياته"- 15 أغسطس 2008، ص 15.

4. من ناحية ثانية، فقد أرجع التقرير ظهور الفساد في جزء كبير منه إلى إغفال تطبيق قواعد الحوكمة، وكذلك ينتشر الفساد – في رأي محرري التقرير – " بصورة أكبر عندما يتاح للمسئولين الحكوميين وغير الحكوميين سلطات واسعة بدون رقابة أو محاسبة"[25]، وأغفل التقرير حقيقة مهمة وهي استمرار المسئول في موقعه لفترات ممتدة بلا حدود مما يتيح له الانفراد بالسلطة والاستئثار بحق اتخاذ القرارات من دون شريك ولا معقب.
5. وفي رأي أصحاب التقرير أن أمثلة الفساد " تتراوح بين تقديم الرشاوى والاحتيال والتهرب من الضرائب إلى غسل الأموال وسوء تقدير السلع التجارية إلى الممارسات الأخرى والتي لا يمكن حصرها في هذا المجال"[26]. وفي ظني أن التقرير أغفل أهم صور الفساد في المجتمعات والدول النامية ومنها مصر بالدرجة الأولى وهي تبديد موارد الدولة في مشروعات غير مدروسة وتعريض أمن الدولة ومستقبلها للخطر نتيجة مغامرات سياسية غير مبررة تنطلق من رغبات الحاكم في تحقيق إنجازات وبطولات حتى ولو حساب مصالح الدولة والمواطنين. إن تصرفات الحاكم المطلق الذي يتمتع بسلطة وصلاحيات غير محدودة من دون أن تخضع لأي شكل من أشكال المساءلة والمحاسبة البرلمانية أو الشعبية هي في ظني المصدر الأكبر لبذور الفساد في المجتمع، حيث يلتف أصحاب المصالح والانتهازيون حول الحاكم يتملقونه ويزينون له أعماله ويمجدون قدراته وصفاته الزعامية، ومن خلال توثيق علاقاتهم به وتحزبه الحاكم وبطانته من كبار المسئولين يستطيعون تحقيق مزايا ومكاسب وثروات بطرق وأساليب غير مشروعة وبغض النظر عن ترسانة القوانين التي يتحدث عنها التقرير ويراها شبه متكاملة!

---

[25] المرجع السابق، ص 6.

[26] المرجع السابق، ص 6.

6. ومن الملاحظ على التقرير أنه تفادى تماماً التعامل مع قضية النظام السياسي ونظام الحكم ومسئولية الحكومة عن ظهور الفساد وانتشاره، فنرى تقديره لسياسات مواجهة الفساد " يرتبط بمسار وسلوكيات وليس فقط بقرار، وتتقاطع مع مؤسسات وجهات رسمية وغير رسمية عديدة، ويتولى فاعلون مختلفون في الأهداف والتوجهات وضع سياسات مكافحته، مما يتطلب ضرورة إشراك العديد من الجهات في التوجهات التي تعمل على وضع السياسات لمكافحته"[27]. وبرغم طول العبارة السابقة وعدم وضوح معناها فإن النتيجة المستفادة منها هي تمييع قضية الفساد ومكافحته بإسناد المهمة إلى جهات وأطراف عديدة وغير محددة. من ناحية أخرى، فإن هذا التقدير يؤكد ما ذهبنا إليه من تجاهل التقرير لتأثير النظام السياسي وسلطة الحكم والتي تعطي الفرص للفساد إذ يتحلق حولها المفسدون بزعم أنهم مناصرون للسياسات التي ينتهجها الحاكم ومؤيدون لبرامج حزبه الحاكم، ومن ثم تتاح لهم فرص التداخل مع سلطة الحكم وتختلط المال والسلطة السياسية بما يؤدي إلى أن تتميع الفروق بين مجال العمل الاقتصادي وأهداف الربح وتكوين الثروات وبين مجال العمل السياسي. وعادة تحصل هؤلاء المفسدون على حماية الحاكم المباشرة والصريحة وفي أكثر الأحيان تختلقون هم هذه الحماية وينسبون صدورها إلى الحاكم وتخضع المرؤوسون في مواقع العمل العام المختلفة لتلك الحماية، بل وقد يستفيد بعضهم منها ويساعد المفسدين على إنجاز أطماعهم محققين لأنفسهم بعض المزايا على الهامش.
7. ويرى التقرير أنه " إزاء ازدياد عدد المخالفات وانخفاض كفاءة إدارة الموارد كان لا بد من اتخاذ إجراءات وطنية تساهم في رفع أداء الجهاز الحكومي وتنظيم عمله من جهة، وتعيد بناء الثقة بينه

[27] المرجع السابق، ص 6.

وبين المواطن من جهة أخرى"[28]. ومرة أخرى، نرى أن ما ذهب إليه التقرير ليس كافياً، فليست القضية في الأساس هي انخفاض كفاءة الجهاز الحكومي – وإن كان ذلك أحد العوامل المشجعة على انتشار الفساد – إلا أن القضية الأساسية وفي المقام الأول هي تغول السلطة التنفيذية ومنحها بصلاحيات غير محدودة، في وقت تتضاءل فيه قدرة السلطة التشريعية في الرقابة على الحكومة ورئيس الجمهورية، وتعجز في أغلب الأحيان عن مباشرة دورها في المحاسبة. ويكفي أن نذكر أنفسنا بالعبارة الشهيرة التي ينهي بها رئيس مجلس الشعب مناقشة أي استجواب مقدم ضد وزير أو رئيس الوزراء " جاءني طلب موقع عليه من خمسة وعشرين عضواً بطلب الانتقال إلى جدول الأعمال"، وفوراً ترتفع الأيدي بإشارة من مايسترو الحزب في مجلس الشعب وتوافق الأغلبية على الانتقال إلى جدول الأعمال. من جانب آخر، فإن السطوة الأمنية كفيلة بوأد أي محاولات لجماعات الرفض السياسي وتجمعات المجتمع المدني لإبراز الأخطاء ومناقشة حالات الفساد. ولنا أن نتذكر مصير شباب 6 إبريل ومأساة الفتاة إسراء عبد الفتاح!

8. وقد استشهد التقرير بصدور مجموعة من القوانين الجديدة في مصر كدليل على استكمال المنظومة التشريعية الكفيلة بمكافحة الفساد، وذكر التقرير من بينها قانون منع الممارسات الاحتكارية. ويبدو أن معدي التقرير لم يتابعوا ما حدث في مجلس الشعب ليلة تم إضافة المادة رقم 26 إلى القانون والتي قضت بتجريم الإبلاغ عن الممارسات الاحتكارية وفرض غرامة تصل إلى 150 مليون جنيه وهي نصف قيمة الغرامة التي يتعرض لها المحتكر. ويعتبر ذلك في رأي الكثيرين – وأنا منهم – أن هذا التعديل هو قمة الفساد!

[28] المرجع السابق، ص 7.

9. وباستعراض باقي فصول التقرير نراها تتناول في طرح أقرب إلى الدراسات الأكاديمية الموضوعات التالية: الجهود الدولية في محاربة الفساد، النزاهة والشفافية في الجهاز الإداري المصري مع عرضاً لقضايا إعادة الهيكلة والإصلاح التشريعي. ثم يتناول التقرير في الفصل الثالث المناخ الاقتصادي الداعم للشفافية والنزاهة في وضع ومناقشة وإعلان الموازنة العامة للدولة. وفي الفصل الرابع يتحدث التقرير عن دور الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، ثم يعرض في الفصل الخامس ما قامت به اللجنة من أنشطة. ولخص أصحاب التقرير في الفصل السادس التوصيات التي وضعوا لها عنواناً فخماً هو "برنامج العمل الوطني لتحقيق الشفافية والنزاهة".

10. ملاحظات مهمة على اللجنة وتقريرها الثاني

11. إن تبعية اللجنة لوزارة الدولة للتنمية الإدارية ورئاسة الوزير لها من أهم نقاط الضعف التي تعوق عمل اللجنة وتحد من حريتها في التقصي والتحليل واقتراح أوجه العلاج اللازمة لمكافحة الفساد. وقد أوضح التقرير ذاته أن مثل هذه اللجنة ينبغي أن تكون مستقلة عن جهاز الدولة وتتمتع بالحرية والاستقلال، وأن تبعيتها للوزارة مخالف لنص المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي تشترط استقلال جهاز مكافحة الفساد عن الأجهزة الحكومية والسلطة التنفيذية "[29]

12. جاء تشكيل اللجنة في بدايته محصوراً في مجموعة مختارة من الأفراد بزعم أنهم يمثلون "منظمات المجتمع المدني [كلية الآداب جامعة القاهرة، مركز منتدى حوارات الإسكندرية، جريدة الأهرام]، بالإضافة إلى ممثل عن حزب الوفد ونقطة اتصال مع المنظمات الدولية ممثلة في مساعد وزير الخارجية للمنظمات الدولية. وقد جرى توسيع عضوية اللجنة من خلال ضم أعضاء بصفة الجهات التي يمثلونها وهم ممثل عن كل من الجهاز المركزي للمحاسبات، هيئة الرقابة الإدارية، المجلس القومي لحقوق

[29] المرجع السابق، ص 46.

الإنسان. كما تم ضم أربعة أعضاء بصفتهم الشخصية وممثلين عن الصحافة والإعلام. وباستثناء عدد محدود من أعضاء اللجنة، فإن أغلبية الأعضاء موظفين عموميين تخضعون في ممارستهم لمتطلبات عضويتهم في اللجنة لكثير من الضوابط والقيود المعلنة وغير المعلنة ليس أقلها رئاسة وزير الدولة للشئون الإدارية للجنة بما يعكسه ذلك من سيطرة الإطار الحكومي الرسمي على أعمالها.

13. على الرغم من المادة الثالثة من قرار تشكيل اللجنة أورد من اختصاصاتها " رصد حالات الفساد الإداري وجهود الجهات الحكومية وأداءها في مكافحة الفساد"[30]، إلا أن التقرير لم يتطرق إلى ذكر حالة فساد واحدة! وبدلاً من ذلك نجد التقرير يدافع عن الحكومة حين أشار إلى تناول الصحافة المستقلة والمعارضة لحالات الفساد حيث يوضح " وجود اتجاه كبير لتحميل الحكومة والنظام السياسي وحدهما المسئولية الأولى والمباشرة لتفشي ظاهرة الفساد دون التركيز على ضرورة تضافر كافة قوى المجتمع وعناصره في التصدي لهذه الظاهرة"[31] والحقيقة أن التقرير أغفل ذكر كيف يمكن كافة قوى المجتمع أن تتضافر في التصدي للفساد إذا كانت الحكومة والحزب الحاكم والنظام السياسي تحتكرون كل السلطة والصلاحية ويمنعون ممثلي تلك القوى المجتمعية من المشاركة في الحياة العامة بكل أشكال القيود والمعوقات التي توضع في سبيل تكوين الأحزاب وتقييد النقابات المهنية وفرض الحراسة على أغلبها، وتحييد النقابات العمالية، فضلاً عن كل الممارسات اللاديمقراطية في أعمال الانتخابات التشريعية والمحلية.

[30] المرجع السابق، المادة 3 بند رقم 5 ص 61.

[31] المرجع السابق، ص 45.

14. يزعم التقرير أنه يهدف إلى "تحليل حالة الفساد في مصر من خلال استعراض الأطر والجوانب القانونية والاقتصادية والاجتماعية وتقديم المقترحات للحد من هذه الظاهرة والآليات المناسبة لتنفيذها"[32]، إلا أنه اكتفى بذلك الاستعراض ولم يقدم تحليلاً وتوضيحاً لحالة الفساد وحجمه ومدى انتشاره وأسبابه وآثاره على الاقتصاد الوطني وعلى سلامة الوطن والسلام الاجتماعي. وحتى حين أورد مختصر لنتائج تقرير مؤشرات النزاهة العالمية لمصر عام 2007 والذي حصلت فيه مصر على تقدير ضعيف جداً في 15 مؤشر من إجمالي 29 مؤشراً وتقدير ضعيف في 9 مؤشرات وتقدير معتدل في 3 مؤشرات، بينما حصلت على تقدير قوي في مؤشر وحيد وقوية جداً في مؤشر وحيد وبتقدير عام ضعيف جداً، فلم يقدم التقرير أي محاولة لتفسير هذه التقديرات المتدنية[33]!

15. ركز التقرير في الفصل الثالث على المناخ الاقتصادي الداعم للشفافية والنزاهة في وضع ومناقشة وإعلان الموازنة العامة للدولة، ومع تقديرنا لأهمية الموازنة العامة كأداة لتخطيط الأداء الحكومي وضبط الإنفاق العام والإيرادات العامة، إلا أن اختيارها كمحور مهم في معالجة قضية الفساد لم يكن موفقاً. فكلنا يعلم أن الموازنة في مصر هي أداة حكومية صرف تتصرف فيها الحكومة كما تشاء ورغم أن التعديلات الدستورية التي جرت في عام 2007 قد قررت أنه تجوز لمجلس الشعب أن يعدل النفقات الواردة في مشروع الموازنة، عدا التي ترد تنفيذا لالتزام محدد على الدولة. وإذا ترتب

---

[32] المرجع السابق، ص 9.

[33] يبنى مؤشر النزاهة العالمية على أساس 6 مجموعات تتعامل جميعها مع الأوضاع السياسية والحريات السياسية ومدى المساءلة للسلطات الحكومية والتنفيذية والتشريعية والقضائية وعمليات الميزانية، والإدارة والخدمة المدنية وجوانب تتعلق بمكافحة الفساد وسيادة القانون. ويأتي ترتيب مصر المتدني دليلاً على الفشل العام وتأكيداً لما ذهبنا إليه من أهمية تأثير النظام السياسي في تشكيل الفساد وانتشاره أو القدرة على مواجهته ومكافحته.

على التعديل زيادة في النفقات وجب أن يتفق المجلس مع الحكومة على تدبير مصادر للإيرادات بما تحقق إعادة التوازن بينها وبين النفقات، فإن الأمر الواقع يؤكد أن القرار الأخير بشأن الموازنة هو قرار الحكومة والتي عادة ما تغير في الموازنة أثناء السنة المالية من دون الرجوع إلى مجلس الشعب.

16. وكان الأجدر بالتقرير أن يهتم بقضايا اقتصادية على أعلى درجة من الأهمية والخطورة في فتح الأبواب للفساد، منها قضايا الخصخصة وإصدار السندات الحكومية الدولارية [حسب ما تم في 2004]، واتفاقات تصدير الغاز الطبيعي والبترول، وترسية العقود الكبرى واستخدام المنح والمعونات الأجنبية وغيرها من القضايا التي تثار حولها كثير من التساؤلات، فضلاً عن قضايا تغيب فيها المعايير الموضوعية وأهمها تخصيص أراضي الدولة واشتباك مصالح رجال الأعمال الذين يتولون مناصب وزارية وقيادية في الحزب الحاكم.

ولعلي أختم ملاحظاتي عن تقرير لجنة الشفافية والنزاهة بملاحظتين أوردهما في إيجاز:

الملاحظة الأولى: أورد التقرير أن تشكيل اللجنة يعتبر إضافة للجهات الرقابية التي يمكن للمواطن توجيه شكواه إليها، وقد ورد للجنة 860 شكوى، ولكن لم يوضح التقرير ماذا كان مصير تلك الشكاوى!

الملاحظة الثانية: في رصده لأنشطة اللجنة وجهودها ذكر التقرير أن " قامت اللجنة بالتعاقد مع كلية الآداب بجامعة القاهرة إعداد دراسة حول "الأطر الحاكمة لاختيارات المصريين وسلوكياتهم: دراسة لقيم الفساد والشفافية والنزاهة"[34]. ولنا على هذا التعاقد تعقيب، إذ أن عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة التي جرى تعاقد اللجنة معها هو عضو باللجنة، فهل يستقيم ذلك التعاقد مع ضوابط الشفافية؟ كما أن اللجنة لم توضح في تقريرها قيمة هذا التعاقد المالية! وبنفس المنوال ذكر التقرير أن اللجنة وافقت على

[34] المرجع السابق، ص 52.

التعاون مع البنك الدولي من خلال مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في وضع وتطوير مؤشرات وطنية لرصد الفساد في مصر، بينما مدير المركز هو الآخر عضو باللجنة ! ألا يؤدي هذا التصرف من جانب اللجنة إلى التشكيك في مصداقيتها ومدى التزامها بضوابط الحوكمة والشفافية !

https://youtu.be/G6LLcPbfs1o?si=4C_fyW-0CCu70L80

https://youtu.be/y7seYtAt_qU?si=INMBSu2ztDda1e0Y

https://youtu.be/wbAqBsIXGwM?si=DFzT6FBwnpCTCiE4

https://youtu.be/fjpNu2_3bMI?si=7b2BY8xfRgq2QVcg

https://youtu.be/QdlfW1Oa-YA?si=TyTOTVfeywFcvm-L

https://youtu.be/ldc1dbRj0Ls?si=WEK2eojn-0oXDfVk

https://youtu.be/3mvRD6pR1UY?si=0ay2Wt7AZWc7-2op

https://youtu.be/4PktAJOFbrI?si=HUryg3vFck_3PSBj

https://youtu.be/qcGoZkH3yII?si=pr75wTDwqdZ7csUr

تحية واجبة لوطنية الرئيس الذي تنحى !

https://youtu.be/ObMWB7HVAp4?si=6qWSw1oQWrUHPi-h

ورغم بعض مواقف مشكورة،

لا نستطيع قول في أحوال مصر المحروسة إلا ترديد قول الحق سبحانة وتعالي:

الفصل السادس

غرائب المشهد السياسي المصري

1. مقدمة

تشهد المحروسة – على خلاف كثير من دول العالم التي في مثل حالها – تركيبة سياسية غريبة تتسم بالهدوء والسلبية إلى حد بعيد. وإذ تنتاب المشهد السياسي في بعض الفترات ما يشبه الصحوة في شكل وقفات احتجاجية يقوم بها أفراد بعض الطوائف مطالبين بحقوق ومطالب فئوية، إلا أنها لا تلبث أن تخمد جذوتها سريعاً إما نتيجة استجابة الدولة لتلك المطالب – كلها أو بعضها –، أو بتأثير الضغوط والتعاملات الأمنية التي تجهز على كثير من تلك الحركات بسهولة واضحة.

وتحاول في هذا الجزء التعرف على بعض سمات تفصح عن طبيعة الكيان السياسي المصري وما يعتمل في المشهد السياسي بالمحروسة من تفاعلات.

تجمد الحراك السياسي

أثار الإعلامي عمرو أديب في مقدمة إحدى حلقات برنامجه "القاهرة اليوم" تساؤلاً مهماً حيث أبدى اندهاشه من سكون الحركة السياسية في مصر وهدوء المشهد السياسي بعد حالة من الفوران أطلق عليها في فترة ماضية قريبة "الحراك السياسي" بدأت مع إعلان الرئيس مبارك دعوته لمجلس الشعب للنظر في تعديل المادة 76 من الدستور في فبراير 2005 وانتهت فجأة بعد أقل من عامين على بدايتها التي استبشر بها الكثيرون وعدوها بداية لحركة تغيير وطني شامل.

وحسب تعبير عمرو أديب فإن هناك جهة ما قد نجحت في "طبطبة" هذا الحراك السياسي! وبقدر أهمية التساؤل الذي طرحه، فإن أحداً لم يعلق عليه مما يؤكد حالة الخمود التي أصابت القوي السياسية في البلاد ويثبت أن الحراك السياسي قد أصيب بضربة قاصمة أفقدته القدرة على الحركة.

وأعتقد أن هذا المشهد السياسي اللامتحرك في مصر إنما هو نتاج طبيعي وأمر متوقع في ضوء المعطيات التي تعيشها مصر منذ سنوات طويلة. فقد تم تجميد وتلجيم وتحجيم مصادر الحركة السياسية والقوى القادرة

على تحريك المشهد السياسي في اتجاه تخالف ما استقر عليه الحال تحت حكم استمر أكثر من ربع قرن.

إن الأحزاب السياسية والتي يفترض أن تكون محركات النشاط والفعل السياسي في أي مجتمع قد صار تقييدها وتحويلها إلى أحزاب ورقية هامشية تنشأ بقرار من الحكومة التي يفترض في تلك الأحزاب أن تعارضها وتعمل على الوصول إلى السلطة بدلاً عنها، كما تعيش تلك الأحزاب المصطنعة على إعانات من الحكومة وتسعى إلى الحصول على رضاها أملاً في اختيار بعض رؤساءها ضمن الأعضاء المعينين بمجلسي الشعب والشورى.

ومن غريب صور المشهد السياسي المصري أن بعض رؤساء الأحزاب المعارضة لهم مساحات ثابتة في صحف الحكومة المعروفة باسم " الصحف القومية" وأن أغلب - إن لم يكن - جميع رؤساء الصحف الحزبية والمستقلة - أي المعارضة - ومحرريها يعملون أساساً في تلك المؤسسات الصحفية الحكومية ويتقاضون رواتبهم منها في نفس الوقت. وباستثناء حزب الوفد بتاريخه العريق - جنبه الله السوء وحماه مما يتهدده من خلافات -، فإن مشهد الأحزاب السياسية القائمة ينبئ بأنها كلها فاقدة القدرة على الحركة والتأثير وليس لها وجود حقيقي خارج مقارها، ولا يتجاوز هذا التأثير ما تنشره الصحف القليلة الانتشار التي تصدرها بعض تلك الأحزاب، فضلاً عما تعانيه معظم الأحزاب من صراعات وخلافات داخلية تهدر طاقاتها في منازعات لا طائل من ورائها بين المتصارعين على الرئاسة فيها .

وإذا تحدثنا عن القوى السياسية الأخرى تخلف الأحزاب المسماة بالمعارضة لن نجد سوى جماعة الإخوان المسلمون وهي ما تصر الحكومة على تسميتها " الجماعة المحظورة" رغم أن لها ثمانية وثمانين عضواً في مجلس الشعب لم تحدث وجودهم تأثيراً ملموساً في المشهد السياسي المصري، وانصرفوا إلى أداء رتيب لا يختلف كثيراً عن أداء باقي الأعضاء من الحزب الوطني، ولم يستطيعوا تقديم نموذج واضح لبرنامج وطني شامل يناهض ما تفرضه الحكومة وحزبها من توجهات لا يرضى عنها الشارع المصري وتصب في أغلبها

في غير صالح المواطنين البسطاء الذين يعانون الفقر والبطالة وسوء التغذية وتدني الخدمات التعليمية والصحية ويعيشون حياة تتسم بالعشوائية واللاآدمية. وحين اتجهت الجماعة إلى إعلان برنامج لحزب تنوي إنشاءه فقد أثارت شكوكاً وتساؤلات حول توجهاتها أكثر مما قدمت من إجابات وتوضيحات.

أما جماعات الرفض السياسي والتي انطلقت وفي مقدمتها حركة "كفاية" فقد أجهدها التعامل مع قوى الأمن في وقفاتها الاحتجاجية أمام نقابة الصحفيين وعلى درجات سلمها الشهير، واستنفذت طاقاتها هي وغيرها من الحركات مثل حركة 9 مارس لأساتذة الجامعات وحركة "لا لبيع مصر" و" مهندسون تحت الحراسة" " وشباب من أجل التغيير"، وانطفأت جذوة حماسها وتأثيرها بسرعة متوقعة في ظل القمع الحكومي والأمني لكل الأصوات المعارضة والقوى الواعدة بالقدرة على إحداث التغيير.

وعادة ما يتحقق الحراك السياسي نتيجة الضغط الشعبي المطالب بحقوقه والراغب في تطوير حياته والارتفاع بمستوى معيشته. ولكن الحال مع الشعب المصري هو على خلاف ذلك، فأغلب الناس في مصر المحروسة منشغلين بالبحث عن لقمة العيش يقفون ساعات طوال في صفوف متراصة التماساً لبعض الأرغفة من الخبز المدعم قبل أن تفي الدولة بوعدها وتحول هذا الدعم إلى ما تسميه الدعم النقدي، وما يدري أحد بعد ذلك ماذا سيكون عليه حال هؤلاء الذين يستكملون عشاءهم نوما حين ينطلق سعر رغيف الخبز ليصبح خمسة وعشرين قرشاً كما يبشرنا رئيس الوزراء الذي تباهى أنه وقف مرة في طابور العيش وهو وزير للاتصالات.

إن عمال مصر في شركات قطاع الأعمال محبطون مهددون بالخصخصة والمعاش المبكر الإجباري، وهم يعتصمون ويضربون طلباً لحقوقهم المالية ولا تحصلون عليها إلا بشق الأنفس وبعد معاناة مع الاعتصام والإضراب عن الطعام ناهيك عن التعاملات الأمنية المجحفة.

وفلاحو مصر يكابدون مشكلات التخلص من زراعات القطن والقمح التي لا تريد الحكومة استلامها منهم وإذا فعلت فبأسعار بخسة لا تعوضهم عما بذلوه من جهد ومال وتخبطهم وتدفعهم إلى التحول عن زراعة هذين المحصولين الأهم بالنسبة للاقتصاد المصري.

والمعلمون في مدارس المحروسة عانوا الأمرين حتى صدر كادر المرتبات الجديد الذي انتظروه طويلا ومع ذلك فلم تتحسن أحوال الغالبية العظمى منهم ولا يزالون يكافحون في اقتسام ما تحصل عليه أولياء أمور طلابهم من دخل يسير من خلال الإسراف في الدروس الخصوصية.

وأساتذة الجامعات المصرية يكشفون عن سوء أوضاعهم المالية - ناهيك عن تردي ظروف وإمكانيات الجامعات مما لا يسمح لهم بفرص للبحث العلمي والإبداع - ويهددون بالاعتصام والإضراب إن لم تلتزم الدولة بتحسين أوضاعهم المالية وتزيل ما أصاب شيوخهم من عنت وعسف نتيجة العبث بقانون تنظيم الجامعات وإهدار حقوق وكرامة من بلغ السبعين من عمره من الأساتذة بإقصائهم عن مجال التدريس وهم عمالقة العلم والفكر الذين يمثلون رأس المال الحقيقي للوطن.

وتبلغ الأزمة قمتها حين يضرب آلاف الموظفين في مصلحة الضرائب العقارية مطالبين بمساواتهم بزملائهم في مصلحة الضرائب ويصرون على نقل تبعيتهم الوظيفية من المحليات إلى وزارة المالية. وبعد شهور من الاحتجاجات والاعتصام الجزئي لجئوا إلى اعتصام مفتوح أمام مقر مصلحة الضرائب وعلى بعد خطوات من مقر مجلس الوزراء واستمر اعتصامهم عشرة أيام، ثم - وكالعادة - صدر التوجيه الرئاسي بالنظر في مطالبهم، وكان أن وعدهم وزير المالية بالاستجابة وأن مشكلتهم سوف تحل خلال عام، فأنهوا اعتصامهم إلى أجل محدد هو يوم 9 يناير حتى يتحققوا من صدق ما وعد به الوزير.

وكيف يثور المصريون أو يتحركوا على الساحة السياسية وهم مغرقون طوال الوقت بسيل من الإنتاج الإعلامي يصرف انتباههم عن قضاياهم ويلهيهم في أمور هامشية تستغرق ساعات طوال من أيامهم

ولياليهم يمضونها أمام أجهزة التليفزيون يشاهدون مسلسلات وأغان وبرامج أقل ما توصف به أنها لا تحترم عقولهم ولا تزيدهم إلا جهلاً وتسطيحاً. ويستوي في ذلك الإعلام الرسمي للدولة من صحف ومجلات وإذاعة وتليفزيون، والقنوات الفضائية المصرية والعربية التابعة لحفنة رجال الأعمال وذوي اللحى ممن يسمون أنفسهم دعاة.

إن ما يتعرض له المواطن المصري من وسائل الإعلام إلا النذر القليل يصرفه – سواء عن عمد أو بغير عمد – عن الاهتمام بقضايا مصيرية وأمور حيوية تتصل بحياته ومستقبله وشئون وطنه، ناهيك عن محاولة التفكير أو المشاركة فيما كان يسمى "الحراك السياسي".

وكيف يمكن للمصريين أن يشاركوا بفعالية في أمور وطنهم ويتفاعلوا بإيجابية مع حركات التغيير السياسي ومحاولات الحراك المجتمعي وهم يعيشون في ظل قانون الطوارئ منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً، وهم يشاهدون مواطنين أمثالهم من المدنيين تحاكمون أمام محاكم عسكرية وليس أمام قاضيهم الطبيعي، وهم أيضاً يسمعون عن آلاف المعتقلين السياسيين يمضون سنوات في معتقلات الحكومة من دون محاكمة وتختلف الأقوال في أعدادهم؟

وكيف يتفاعل المصريون مع مشكلات وطنهم ويشاركون في الحراك السياسي وهم يشاهدون ما يتعرض له قضاة مصر من تهديد واستفزاز من جانب الحكومة، ويتابعون ما انتهت إليه محاولات الحكومة المستمرة لإقصائهم عن المشاركة في تدعيم الديمقراطية وإلغاء إشرافهم على الانتخابات، كما يشاهدون أحد قضاة مصر يسحل على الأرض ويضرب بأحذية رجال الشرطة التي هي في خدمة الشعب!

ولعل أبلغ ما يصرف الناس في مصر عن العمل السياسي – فضلاً عن كل ما سبق – هو ما اعتادوا عليه من ممارسات السلطة في عمليات الانتخابات والاستفتاءات. فقد اعتادوا لسنوات طوال أن يقرؤوا نتائج الاستفتاءات الرئاسية التي لم يشارك أغلبهم فيها وكيف كانت تبلغ عادة ما يزيد عن 99% في معظم

الحالات. ثم يشهد المصريون ما يجري في الانتخابات التشريعية من تزوير وتدخل للأجهزة الأمنية ومرشاوى تقدمها الدولة لدعم مرشحي حزبها المختار، وكيف يهرول الحزب الحاكم لاستعادة أعضاءه الذين رفض ترشيحهم في الانتخابات فترشحوا كمستقلين وفازوا فيعود الحزب ليضمهم إليه بعد أن كان فصلهم وذلك حتى تتحقق له الأغلبية المرتجاة التي يتمناها ليحكم قبضته على البلاد والعباد.

ويشهد المصريون أحكام محكمة النقض تقضي ببطلان انتخاب مرشحي الحكومة في كثير من الدوائر ومع ذلك لا يلقي مجلس الشعب بالاً إلى تلك الأحكام ويستمر الأعضاء المطعون في صحة عضويتهم يمارسون دورهم في "الرقابة على السلطة التنفيذية"!!

ويأتي دور الحكومة الذكية في صرف اهتمام المصريين عن العمل السياسي بدءاً بتعطيل تعديل الدستور لسنوات طوال رغم إلحاح الناس جميعاً برغبتهم في دستور عصري يكفل الممارسة الديمقراطية ويحد من سلطات الحاكم ويجعله موضع مسائلة كما في دساتير العالم كلها، ثم تفاجئ المواطنين بتعديل 34 مادة في الدستور وفق هواها وبغض النظر عن كل الاعتراضات ووجهات النظر المخالفة لرغبتها، وتستمر في نهجها المعادي للديمقراطية بتعطيل إرادة الجماهير في انتخاب ممثليهم في المجالس المحلية الشعبية التي انتهت دورتها وذلك بتأجيل الانتخابات التي كانت مقررة في أكتوبر 2006 حتى جاء الوقت المناسب من وجهة نظر الحكومة فتم إجراء الانتخابات في شهر إبريل 2008 وانتهت بفوز ساحق كما هو متوقع لحزب الحكومة الوطني الديمقراطي، ثم توالت مسيرة وأد الديمقراطية بتعطيل انتخابات معظم النقابات المهنية العريقة ومصادرة حرية أعضاءها في انتخاب مجالس إدارتها ووضع تلك النقابات تحت الحراسة، وتواصل نهجها في منع طلاب الجامعات من ممارسة الديمقراطية وتتدخل في انتخابات اتحاداتهم بشطب أسماء المرشحين غير الموالين للسلطة وافتعال أزمات لتعطيل الانتخابات وتشكيل الاتحادات بقرارات

من عمداء الكليات من طلاب تابعين لحزب الحكومة – كل ذلك استكمالاً لضرب نوادي هيئات التدريس وتشكيل معظمها بقرارات إدارية.

وهي حكومة ليست فقط ذكية، بل هي أيضاً ظريفة تشغل الناس الآن بقضية الدعم وهل يبقى سلعياً أم يدفع نقداً، وبعد أن كانت الحكومة تقول إن الدعم يجب أن يذهب إلى مستحقيه، أصبح شعارها المرفوع اليوم "الدعم لمن يطلبه"، وبعد أن كان رئيس الوزراء يصف المصريين بأنهم غير ناضجين سياسياً أصبح اليوم يعتمد على مروءتهم في تنفيذ خطته لتوفير الدعم النقدي لمن يطلبه من أصحاب المروءة منهم.

وهي حكومة تصرح باستيراد "النوك توك" وسيلة النقل الشعبية التي يستخدمها الفقراء ثم تمنع الترخيص بتسييرها[35]، وهي تتشدق بتقدير وإشادة المنظمات الدولية بما حققه من إنجازات اقتصادية وكيف أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD دعت مصر لعضوية لجنة الاستثمارات بينما الحقيقة أن تلك المنظمة تجاهلت رغبة مصر في الانضمام لعضويتها ووجهت الدعوة لعضويتها من باريس في مايو الماضي إلى إسرائيل وأربعة دول أخرى هي شيلي، استونيا، روسيا وسلوفينيا والتي سوف تبدأ محادثات الانضمام إلى العضوية خلال الفترة القادمة كما أعلنت المنظمة على موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت بتاريخ 3 ديسمبر 2007، وكذلك أعلنت المنظمة أنها تبدي اهتماماً بتعميق العلاقات مع مجموعة دول أخرى مهمة هي البرازيل، الصين، الهند، اندونيسيا وجنوب أفريقيا بينما لم يرد ذكر مصر التي أشاع أحد كبار المسئولين في حكومتها الظريفة أنها ستدعى إلى عضوية المنظمة وأنه يعد دراسة لعرضها على الرئيس بشأن هذه العضوية وذلك على حد ما كتبه الصحفي مصباح قطب في صحيفة المصري اليوم منذ عدة أشهر، وعلى رأي العبقري صلاح جاهين . . . "وعجبي"!!!

---

[35] تم تقنين النوك توك والتصريح بترخيصه على أنه دراجة نارية وعلى أن يعمل داخل نطاقات محددة وذلك حسب تعديلات قانون المرور رقم 121 لسنة 2008.

أو ليس من الطبيعي بعد كل ذلك أن تهبط حرارة النقاش حول مشكلات الوطن ومستقبله وتخفت شدة الحراك السياسي من أجل التغيير الديمقراطي وقد انشغل المصريون – عدا الفئة القريبة من السلطة والموالين للنظام – بصراعهم اليومي ضد الغلاء الفاحش، ومحاولات الحكومة إخراجهم من أراضيهم وبيوتهم في المناطق التي يطمع كبار رجال الأعمال في الحصول عليها وتحويلها إلى مشروعات سياحية فاخرة؟

وكيف ينتبه المصريون إلى أمور السياسة وهم يغالبون مشكلات التعليم المتدني، والخدمات الصحية المتدهورة، والتهديد بخصخصة كل ما ضحوا من أجله عبر سنوات طوال وعدوا خلالها بالعزة والكرامة وكان نداء الحاكم إلى كل منهم أن " ارفع رأسك يا أخي فقد مضى عهد الاستغلال"، وشنف الإعلام الحكومي آذانهم وغسل أدمغتهم بأن القطاع العام هو ركيزة الاقتصاد الوطني وقاطرة التنمية.

واليوم يقال لهم عكس ذلك تماماً من نفس الإعلام الحكومي أن القطاع العام هو أس البلاء ينبغي التخلص منه، وأن التأمين الصحي وبال عليهم ينبغي أن يتحول إلى شركات خاصة، وأن التعليم الموازي والكليات المتميزة بمصروفات كاملة تضاهي ما تتقاضاه مؤسسات التعليم الخاص هو الحل لنهضة التعليم.

كيف يفكر المصريون في المستقبل وهم يعيشون حاضراً أقل ما يوصف به هو العشوائية في أجلى صورها؟

كيف يأمنون إلى مصداقية الحكم وهم يرون رجال الأعمال أصحاب المصالح الخاصة يتحكمون في أهم شئون الاقتصاد الوطني يديرونه وفق مصالحهم وأهوائهم، أليس رئيس لجنة الخطة والموازنة في مجلس الشعب هو من هؤلاء ومن المتهمين بالاحتكار حيث أحال وزير التجارة والصناعة ملف الصناعة التي يسيطر عليها إلى جهاز منع الاحتكار لدراسته منذ ما يقرب من عام تقريباً ولم يصدر الجهاز تقريره بعد؟

ألم تضع الدولة أمور الصحة والعلاج بين أيدي من يملكون المستشفيات الخاصة ويؤمنون بفكر القطاع الخاص بينما هم يتحدثون عن خدمات صحية وعلاجية مجانية للشعب المريض !!!!

الشاهد أن المصريين قد أنهكتهم المشكلات، وبددت الدولة طاقاتهم بما تثيره لهم من مخاطر ومهددات، وتستنفذ إمكانياتهم الفكرية في البحث عن سبل لضمان استمرارهم على قيد الحياة، فلم يعودوا قادرين على التفكير في أمور السياسة، ولا عادوا يهتمون بأمورها الآن ترفاً لا يملكون حتى التفكير فيه من أمثال الحرية والديمقراطية والمواطنة وسيادة القانون وتداول السلطة وغير ذلك من ثقافة الكلام وسفسطة تسلية الوقت تلوكها ألسنة النخبة من المثقفين والمنعايشين مع نظام الحكم يعارضونه بالكلام بينما ينتفعون بما يتيحه لهم من منح وعطايا !!!!!

هل نحن في حاجة إلى حوار وطني ؟

وفي وسط هذا المشهد السياسي تتعالى بين الحين والآخر صيحات تطالب بإجراء حوار وطني للاتفاق على صيغ أو توجهات للإصلاح، وتضع تلك الصيحات عادة نتيجة صدورها عن أحزاب أو قوى سياسية هامشية ليست بذات تأثير في المشهد السياسي العام ونتيجة لخبرة وتمرس الحزب الحاكم المسيطر على الحكم منذ 1952 تحت أسماء مختلفة، فقياداته متمرسة في وأد تلك الصيحات وتحويلها إلى ركام سرعان ما ينصرف عنه الناس وأولهم الداعون إلى ذلك الحوار . ولكن يظل السؤال قائماً هل نحن في حاجة إلى حوار وطني ؟

وحينما تتأزم الأوضاع في الوطن، ويبدو أن السياسات والإجراءات التي تنتهجها الحكومة تعبيراً عن توجهات الحزب الحاكم لم تحقق النتائج المرجوة، يصبح من الضروري البحث عن بدائل لتلك السياسات والإجراءات، ومن ثم يصبح محتماً الاستماع إلى وجهات النظر الأخرى والتوجهات الفكرية المختلفة لجماعات المجتمع المدني والأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية المختلفة .

وقد دعا حزب الوفد منذ فترة إلى حوار وطني[36] تشارك فيه كل القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وطوائف الشعب من أجل بحث مستقبل البلاد والتوافق على رؤية واضحة تحكم اختياراتنا الوطنية في كافة المجالات. كذلك دعا حزب الجبهة الديمقراطية إلى عقد مؤتمر لجميع القوى السياسية من أجل بحث قضية مصيرية وهي "مستقبل مصر بعد مبارك".

ولا شك أن هذا الحوار الوطني مطلوب وضروري كي يشارك الناس على اختلاف طوائفهم ومن خلال الأحزاب والتشكيلات النقابية وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني جميعها في تقرير مصير بلدهم. ولكن يظل الأمر مرهوناً بضرورة توفير الظروف الموضوعية والشروط الضرورية لإنجاح هذه التجربة في الممارسة الديمقراطية الشعبية بعيداً عن توجيهات وتدخلات السلطات الحاكمة التي سبق لها إفشال محاولات سابقة لما سمي مرة بالحوار القومي ومرة باسم الحوار بين الحزب الوطني الديمقراطي والأحزاب الأخرى.

شروط فعالية الحوار الوطني

وفي رأيي أن أهم الشروط الضرورية لتكون تجربة الحوار الوطني الجديد فعالة ومثمرة أن تتحدد تماماً وبكل وضوح الغاية من هذا الحوار والنتائج المستهدفة من عقده. إن مجرد بدأ حوار بين أطراف مختلفة ليس هو غاية المطلوب – وإن كان في حد ذاته أمراً طيباً يرطب أجواء العمل السياسي ويزيل ما بها من احتقان –، ولكن الأهم أن ينتهي هذا الحوار إلى نتائج ملموسة واضحة يمكن ترجمتها إلى أفعال على الساحة الوطنية تؤتي ثمارها في صالح الشعب بجميع طوائفه.

---

[36] تم تفعيل هذه الدعوة جزئياً بحوار تم بين قيادات أحزاب الوفد، التجمع، الناصري والجبهة الديمقراطية توصل المتحاورون بعده إلى وثيقة مشتركة احتوت المبادئ العامة التي تراها الأحزاب الأربعة أساساً للإصلاح المستهدف في البلاد.

والمنصور أن الغاية الرئيسة للحوار الوطني هي الوصول إلى توافق وطني حول أهم القضايا المصيرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يدور حولها الجدل طول الوقت وتتوزع وتنقسم بشأنها الآراء مما يهدر جانباً مهماً من الموارد والطاقات الوطنية فيما لا طائل من ورائه، ويثير الفتنة والشقاق في المجتمع. ولعل ما يقرب هذه الفكرة إلى الأذهان أن نسترجع موقف الشعب المصري بجميع فئاته واتجاهاته الفكرية والسياسية وراء الوفد المصري أيام الزعيم سعد زغلول والإصرار على مطلب الاستقلال التام وجلاء المستعمر البريطاني عن البلاد، وكذلك التفاف المصريين حول دعوة طلعت حرب لتمصير الاقتصاد الوطني وإنشاء بنك ومصر والدفاع عنه في مواجهة مؤامرات ومحاولات القضاء عليه. مثل هذه المواقف الوطنية هو ما نحلم به ونحب أن نسعى إليه من خلال تحريك القوى السياسية والمجتمعية وصهرها في حوار متصل ومنظم للوصول إلى حالة مماثلة من التوافق الوطني.

وقد عبر بعض المتابعين للشأن الوطني والمنشغلين بالعمل السياسي عن عدم تفاؤلهم بفكرة الحوار وتدني سقف التوقعات بالنسبة للنتائج التي يمكن التوصل إليها عبر هذا الحوار. وهم محقون في هذا التوجس - أو إن شئت قل التشاؤم - حيث تتسم الساحة السياسية في مصر بالتشرذم والتباعد والاختلاف حتى بين القوى التي يفترض أن تكون في خندق واحد نظراً لاشتراكها في توجهاتها الفكرية ومعتقداتها السياسية. كما تفتقر كثير من الأحزاب القائمة إلى القواعد الشعبية والقدرات التنظيمية والسمات المؤسسية التي تتيح لها الانخراط في مثل الحوار الوطني المستهدف متحررة من سيطرة قياداتها ورموزها التي لا تكاد تكون معروفة على المستوى الوطني.

كذلك فإن التنظيم النقابي مخترق ويقع تحت السيطرة الحكومية والأمنية وكثير من النقابات المهنية تحت الحراسة من سنوات وانتخابات مجالسها موقوفة، ونوادي هيئات التدريس بالجامعات تحت الحصار وأنشطتها مقيدة إلى بعيد بما يعبر عنه رأي وزير مسئول أنها مجرد أماكن لتناول القهوة والدردشة.

لذا فإنه ينبغي على الداعين للحوار الوطني الجديد السعي الجاد لحشد تلك الأحزاب والمنظمات المجتمعية والاقتراب منها وطرق أبوابها بشكل مستمر وبلا كلل وتيسير مشاركتها في الإعداد للحوار وفي فعالياته ضماناً لجديته وتعظيماً للنتائج التي يمكن تحقيقها من خلاله.

كما ينبغي أن يسبق بدء فعاليات الحوار الوطني مرحلة مهمة من الإعداد تقوم على محاولة تحقيق حد أدنى من التوافق والتصالح الفكري بين الأحزاب والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني المرشحة للمشاركة في الحوار، وذلك لإيجاد أرضية مشتركة ولغة حوار ومفردات سياسية مقبولة بينهم، مع ضرورة تمثل التجربة التي قادها الدكتور عزيز صدقي ولم تنجح في حشد تجمع من أحزاب المعارضة لتشكيل قائمة مشتركة من المرشحين في انتخابات مجلس الشعب الماضية 2005عام.

وثمة شرط ضروري يجب توفيره حتى يكون للحوار معنى وهو أن يشارك الحزب الحاكم فيه بجدية واقتناع – وهو أمر لا يضمن تحققه نظراً لما يمثله ذلك الحزب من حالة غير ديمقراطية تكرست عبر انفراده بالحكم لسنوات طويلة رغماً عن افتقاره إلى القاعدة الشعبية والممارسة الديمقراطية الصحيحة.

ولعل السعي لإشراك الحزب الحاكم في الحوار الوطني تحتاج إلى تكتل وضغط متواصل من أحزاب المعارضة الرئيسية والقوى السياسية الوطنية لبلورة رأي عام ضاغط يؤكد للحزب أن زمن انفراده بالساحة الوطنية قد انقضى وأنه مطالب بالمشاركة الديمقراطية في حوار وطني شامل كي يكون له مكان في مستقبل هذا البلد. وإن كنت أقدر هذا الرأي وأنا مقتنع بصعوبة تحقيق هذا التحول في فكر القائمين على الحزب الحاكم، فإن الخطاب الحزبي الذي يكرره رموزه من مجموعة أمانة السياسات يطرح صيغة توفيقية تقول بأن فريق الإصلاحيين في الحزب تحاول تحقيق الإصلاح والتطوير السياسي من داخل الحزب وباستثمار الجوانب الإيجابية فيه، وأن الحزب منذ 2002 يتجه ناحية الفكر الجديد ويقدم صورة للعمل الحزبي تختلف عما كان عليه الحزب قبل ذلك، والمعنى أنهم قادرون على تحقيق الإصلاح

والانطلاق نحو المستقبل بمفردهم من دون حاجة إلى إشراك أحزاب أو منظمات مجتمعية أخرى.

ويذكرنا هذا الحديث عن الإصلاح من داخل الحزب الوطني بنكتة "النقد في حدود الميثاق" التي شاعت في العهد الناصري بعد إصدار وثيقة "الميثاق الوطني" ودعوة المواطنين إلى ممارسة حقهم في النقد ولكن في حدود الميثاق.

إن الدعوة إلى حوار وطني يشارك فيه الحزب الوطني على قدم المساواة مع الأحزاب والقوى السياسية الأخرى تصطدم بترسانة الموانع والعقبات التي شيدها الحزب الحاكم وينخندق وراءها لمنع أي إصلاح أو تطوير مهما كان شكلياً تكريساً لسيطرته على الحكم وتحقيقاً لمنافع أعضاءه والتي تجب على دعاة الحوار الوطني حشد الرأي العام للمطالبة بالتخلص منها . وأذكر من تلك الموانع: المادة 76 من الدستور والتي تكاد تحرم الترشح لرئاسة الجمهورية إلا على من يرشحه الحزب الوطني، المادة 77 من الدستور والتي تبقي رئيس الجمهورية في منصبه بلا حدود، التعديلات الدستورية التي تم إقرارها بسرعة البرق وتم الاستفتاء عليها بسرعة أسرع من البرق وكانت أهم نتائجها إلغاء الإشراف القضائي[أو بمعنى أصح الإشراف الحقيقي الذي يثق به الشعب] على الانتخابات، تأجيل انتخابات المجالس المحلية لتقويت الفرصة على أي قوى سياسية غير الحزب الوطني ،سيطرة الحكومة على النقابات العمالية وتجفيف منابع النقابات المهنية العريقة بوضعها تحت الحراسة وحرمان أعضائها من انتخاب مجالسها الشرعية وتعطيل كافة الإجراءات القانونية التي يلجئون إليها، سيطرة رجال الأعمال على الحزب الحاكم ومجلس الشعب والحكومة والانحراف عن القانون والدستور كما اعترف بذلك الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب والدكتور مفيد شهاب تعليقاً على عدم إسقاط عضوية عضو المجلس عماد الجلده – بعد الحكم عليه بالسجن في قضية فساد – وقبول استقالته تحت ضغط أمين التنظيم بالحزب رجل الأعمال ورئيس لجنة الخطة والموازنة بالمجلس.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، هو هل يمنع الحوار الوطني إن لم يشارك فيه الحزب الوطني الديمقراطي؟ بالقطع يجب أن يتم الحوار سواء شارك فيه الحزب الحاكم أم لم يشارك، ولكن تبقى مسئولية الأحزاب والقوى المشاركة في الحوار متركزة في أمرين رئيسيين حال امتناع الحزب الحاكم عن المشاركة: الأمر الأول، تعرية موقف الحزب الحاكم أمام الرأي العام المصري وكشف الزور في ادعاءه الديمقراطية لمخالفته أبسط مظاهرها وهي الحوار والنقاش والاستماع إلى الرأي الآخر والانفتاح على المعارضة الوطنية. والأمر الثاني، إيجاد آليات لحشد الرأي العام الوطني وراء نتائج الحوار وما يصل إليه من توافق بين المتحاورين، وحرص الصفوف وتفعيل الطاقات الوطنية كلها من أجل إيجاد فرص تنفيذ ما يتوصل إليه الحوار من متطلبات لتطوير الواقع المصري وتيسير الانتقال إلى مستقبل أفضل.

وثمة قضية مهمة لابد أن ينتبه إليها الداعون إلى الحوار الوطني وهي الاتفاق فيما بينهم على أجندة الحوار أي الموضوعات والقضايا التي يجب أن يتطرق إليها المتحاورون. وفي ظني أن قائمة الموضوعات والقضايا لا نهائية، ولكن يجب لنجاح التجربة الاقتصار على القضايا المحورية والموضوعات الإستراتيجية ذات التأثير على مجمل الحالة المصرية.

ويأتي في مقدمة تلك القضايا المصيرية الاتفاق على شكل نظام الحكم وآليات تداول السلطة وفق قواعد ديمقراطية تحتكم فيها إلى صناديق الانتخابات الزجاجية وفق المعايير الديمقراطية المتعارف عليها في العالم المتقدم وتحت الإشراف الكامل لهيئة قضائية محايدة ومراقبين دوليين، وبعيداً عن تأثيرات وتدخلات السلطة التنفيذية. ويتبع ذلك ضرورة التوافق حول أسس وتوجهات التطوير السياسي والانفتاح الديمقراطي وإتاحة فرص المشاركة في العمل السياسي لجميع المصريين، وضرورة إلغاء القوانين والممارسات المقيدة للحريات وأعمال الاعتقالات للمعارضين من دون أحكام قضائية، بل واستمرار اعتقال من تصدر لهم أحكام بالبراءة والذين أنهوا فترات العقوبة المحكوم عليهم بها،

والتحول بمصر من دولة بوليسية إلى دولة ديمقراطية يسودها القانون وتحترم فيها الحريات العامة وحقوق الإنسان.

ويرتبط بقضية نظام الحكم ومدى الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية، مسألة الفصل الحقيق بين السلطات وضمان استقلال القضاء وعدم تدخل أو تغول السلطة التنفيذية في أعمال السلطتين القضائية والتشريعية.

وتمثل قضايا السياسة الخارجية لمصر وأسلوب وقواعد تحديد علاقاتها بدول العالم المختلفة واحدة من الموضوعات المطلوب مناقشتها بصراحة بهدف وضع الضوابط التي تحول دون انفراد رئيس الدولة برسم تلك السياسات الخارجية وضرورة خضوع قراراته السياسية الإستراتيجية لرقابة السلطة التشريعية، والعودة في الأمور المصيرية إلى الشعب من خلال الاستفتاءات الديمقراطية المنضبطة. ولا نبالغ إذا قلنا إن العلاقات المصرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تحتاج إلى مراجعة وفق ما تقضي به المصلحة الوطنية كما يراها جموع الشعب وأحزابه وقواه السياسية. كذلك لا بد من مناقشة القطيعة المصرية مع إيران ومدى اتفاقها مع المصلحة الوطنية.

كذلك من قضايا الوطن التي تجب أن يوليها الحوار الوطني مساحة مهمة ضرورة تحرير وإطلاق حركة منظمات المجتمع المدني ورفع القيود والتدخلات الحكومية والإجراءات الأمنية التي تشل قدرة تلك المنظمات على المساهمة الفاعلة في التخفيف من مشكلات الوطن والمشاركة الجادة في تقرير مصيره، وإطلاق فرص التعبير عن الرأي وإلغاء السيطرة الحكومية على منافذ ووسائل الإعلام ووقف محاكمة أصحاب الرأي وتعريضهم لأحكام بالسجن، فضلا عما يتعرضون له من تهديدات واعتداءات، وفي الأساس منع محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري وتأكيد المبدأ الدستوري في أن يمثل المواطنون أمام قاضيهم الطبيعي.

ومن قضايا مصر المصيرية ضرورة الاتفاق على أسلوب وآليات بناء اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية، ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني وحماية مصالح الغالبية من المواطنين والحفاظ على فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة، في نفس الوقت الذي يكافئ أصحاب الأعمال والمستثمرين على جهودهم وإبداعاتهم في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن وذلك على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة وكذا الأعباء الاقتصادية.

إن هدفاً رئيسيا للنظام الاقتصادي الديمقراطي المستهدف ينبغي أن يكون القضاء على الفقر وانتشال ما يقرب من نصف عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر. ويكون على المتحاورين أن يتجهوا بفكرهم إلى بحث أساليب القضاء على الفساد في شتى صوره وتجفيف منابعه في الأساس بالقضاء على تداخل وتزاوج السلطة السياسية والنظام الحاكم مع رجال – وسيدات – الأعمال.

وينبغي أن يوجه الحوار الوطني جانباً مهماً لقضية إعادة صياغة دور الدولة وتحديد مسئولياتها في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وكفالة الظروف والآليات والموارد اللازمة لضمان مستويات مقبولة – وفق المعايير الدولية – من الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المرافق العامة والإسكان التأمينات الاجتماعية ومكافحة البطالة وتوفير فرص التدريب وإعادة التأهيل لمساعدة المتعطلين على اكتساب المهارات التي تؤهلهم للحصول على فرص عمل منتجة. ومن المتصور أن يتوجه الحوار الوطني لتحليل عميق وموضوعي لمدى نجاح مصر في تحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة والتي أطلقتها الأمم المتحدة وتوافق العالم على أنها تمثل الحد الأدنى الواجب تحقيقه في الدول النامية.

كما أن إعادة صياغة المنظومة الوطنية للتعليم العام والجامعي هي من أهم الموضوعات التي تجب أن تحتل مكاناً متقدماً في أجندة الحوار الوطني من أجل إعادة القيمة العلمية والحضارية للمدرسة والجامعة وتأكيد استقلال الجامعات باعتبارها مؤسسات تربوية لبناء شخصية الإنسان في المقام الأول وتزويده بالعلم والمعرفة والقدرة على التفكير وحل المشكلات، وصقل مهاراته الفكرية والإبداعية.

وتعتبر إدارة الحوار الوطني قضية محورية يتوقف على كفاءتها وفعاليتها نجاح أو فشل التجربة، لذا فإن الداعين إلى تنظيم هذا الحوار ينبغي أن يتفقوا ابتداء على تشكيل مجموعة عمل تضع استراتيجية الحوار وبرامجه وآلياته وأساليب إدارته بما يضمن تحقيق الغاية منه. ومن المنصور أن الحوار لن يكون في شكل مؤتمر لمدة محدودة ثم ينفض، بل أتصوره عملية ممتدة على مدى فترة زمنية وعلى مستويات ومراحل متكاملة، وباستخدام آليات وتقنيات الاتصالات والمعلومات لضمان مشاركة حاشدة ليس فقط من الحضور في جلسات الحوار ومنتدياته، ولكن من كل المواطنين والمؤسسات المجتمعية ذات العلاقة من خلال المداخلات في القنوات الفضائية وشبكة الإنترنت ووسائل الإعلام التي تتعاون في تقديم حلقات الحوار ونتائجه إلى الشعب المصري.

وثمة قضية أخيرة، وهي أن تحدد رعاة الحوار والداعين إليه المخرجات التي تجب التوصل إليها، وفي ظني أنهم لن يكتفوا بمجرد سرد العيوب والأخطاء والمشكلات التي تعاني منها مصر، ولكن سوف ينطلقون إلى إنتاج مخرجات قابلة للتطبيق تم التوافق عليها وفي مقدمتها مشروع دستور جديد، مجموعة القوانين الأساسية المكملة للدستور وقوانين جديدة بدلاً من ترسانة القوانين سيئة السمعة، استراتيجيات واضحة للتطوير السياسي الشامل ومشروعات قوانين ديمقراطية لممارسة الحقوق السياسية وتيسير إنشاء الأحزاب ودعم التعددية الحزبية، استراتيجية متكاملة تحدد الهوية الاقتصادية للبلاد وتضع الحناص

الأساسية لتنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، مشروعات قوانين لتنظيم مؤسسات المجتمع المدني تحقق لها الانطلاق وترفع عنها القيود الأمنية والتدخلات الحكومية، استراتيجيات واضحة لتطوير التعليم والبحث العلمي وجعل العلم أساس القرار الوطني على كافة المستويات وبما تحقق تطلعات المصريين في مستقبل أفضل.

الاشتغال بالوسائل عن الغايات . . . . مشكلة مصرية مزمنة

" . . الأمة المصرية مريضة منذ كان الاحتلال البريطاني، بمرض يفسد عليها حياتها كلها، ولن تستقل الحياة الخصبة المنتجة إلا إذا برئت من هذا المرض، وهو الاشتغال بالوسائل عن الغايات، وبالظواهر عن الحقائق" . جاءت هذه العبارة ضمن مقال كتبه عميد الأدب العربي الدكتور طه حسين بعنوان " الأمة المصرية مريضة" يعود تاريخه إلى عام 1947 وتضمنه كتاب صدر في عام 1952 بعنوان " بين بين" جمع فيه عدة مقالات تدور حول الأدب والسياسة والقضايا الاجتماعية، تبدو وبرغم انقضاء ما يقرب من ستين عاماً على كتابتها وكأنها تصف مشاكل المحروسة وقضاياها اليوم ونحن في 2008 .

وتقوم الفكرة الأساسية في مقال الدكتور طه حسين على أن مصر وبتأثير جهود محمد علي وإسماعيل قد تحقق لها بعض ما حققته أوروبا من العدل الاجتماعي والسياسي، ولكنها انشغلت بمظاهر التقدم عن غاياته، ففقدت معناها وأفرغت من مضامينها . يقول د .طه حسين وكأنه يقرأ حالنا اليوم " في أوروبا وزارات منظمة فيجب أن تكون في مصر وزارات منظمة لتصبح مصر كأوروبا، سواء أعملت الوزارات المصرية كما تعمل الوزارات الأوروبية، أم اكتفت بوجودها ليعرف العالم أن مصر ليست أقل من أوروبا تقدماً ولا رقيا" . وأقرأ قوله " وفي أوروبا دساتير مكتوبة تنظم ما للشعب من حقوق وما عليه من واجبات فيجب أن يكون لمصر دستور مكتوب، ينظم ما للمصريين من حقوق وما عليهم من واجبات. وليس ضرورياً أن ينفذ الدستور في مصر على وجهه ولا أن تحترم الحريات التي يكفلها

للناس، ولا أن تجري الحياة البرلمانية نقية من كل شائبة، مبرأة من كل عيب، ولا أن يذهب الشعب إلى حيث ينتخب ممثليه حراً آمناً على ضميره من أن يعبث به الترغيب أو الترهيب، ولا أن يؤدي النواب والشيوخ واجباتهم في مراقبة الحكومة ومحاسبتها أحراراً آمنين على ضمائرهم ومصالحهم القريبة والبعيدة. . . ". ويضيف عميد الأدب العربي قوله" وقد يكون من الظريف أن نلاحظ أننا حين ننمدح بالدستور لا ننمدح بأنه يمنعنا بالحرية والعدل والمساواة حقاً، وإنما ننمدح بأنه كأحدث الدساتير الأوروبية. أمرنا في الدستور كأمرنا في الأزياء وفي أزياء السيدات بنوع خاص". ! ! !

أردت بهذه الاستعارة من مقال الدكتور طه حسين أن أدلل على حقيقة ما نعيشه في مصر من وهم كبير. نحن نصف نظامنا بالدستوري، ونتعت أسلوب الحكم بالديمقراطية وينسمى الحزب الحاكم بالوطني الديمقراطي، ولدينا تعددية حزبية، وتجرى انتخابات تشريعية ورئاسية ومحلية، ولدينا مجلس للوزراء وآخر للمحافظين، وعندنا جامعات وأكاديمية للبحث العلمي ومراكز للبحوث، وغير ذلك كله من مقومات الأمم المتقدمة. ولكننا وقفنا بكل تلك الأمور عند مستوى المظاهر وأكتفينا بها كغايات بينما الأصل فيها أنها وسائل تستعين بها الأمم الناهضة على تحقيق أهداف وغايات لم ولن نبلغها طالما استمر هذا النهج في التفكير المصري سائداً بين الحكام ويرتضيه المحكومون أيضاً.

وتأكيداً لما عبر عنه دكتور طه حسين من أننا أمة انشغلت بالوسائل عن الغايات، دعونا نتأمل الموقف المصري الراهن إذ تعيش مصر هذه الأيام تجربة عجيبة لا أظن أن بلداً آخر في عصرنا هذا قد مر بمثلها. ففي خلال الشهور القليلة الماضية شهدت البلاد أكبر عدد من مواقف الاعتصام والإضرابات والوقفات الاحتجاجية من مختلف طوائف الشعب. العمال والأطباء والمعلمون وموظفو الدولة وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات والناس الطيبين في رأس البر وأهل البرلس وملايين المصريين البسطاء الباحثين عن رغيف الخبز أو مياه الشرب، كلهم تظاهروا واعتصموا واحتجوا على ما يلاقونه من عنت وإرهاق في

سبيل تدبير أمور معيشتهم. وطلاب الثانوية العامة وأسرهم انضموا هم أيضاً إلى قائمة المحتجين الغاضبين على ما يعانونه من اختبارات صعبة يعجز الكثيرون منهم عن حلها، والكل يجأر بالشكوى من فساد في إدارة الاختبارات تتسرب معه الأسئلة وأجوبتها إلى فئة محظوظة منهم، وتعقد اللجان الخاصة لمن لا يشكون مرضاً ولكن تتيسر لهم ولذويهم السلطة الكافية للحصول على امتيازات تؤهلهم لنجاح لا يستحقونه. كل ذلك والدولة تصدر البيانات عن التقدم الذي تم تحقيقه وتبرز إشادة المنظمات الدولية بالتجربة الشموية في مصر، وتتصدر الصحف المسماة بالقومية عناوين ملفتة عن الإنجازات التي تعلن عنها الحكومة ولا يرى الشعب آثارها.

وفي الوقت الذي ينوء فيه الشعب تحت وطأة الغلاء والتضخم وانتشار البطالة وتدني مستويات الحياة، تعمل الحكومة بكل همة ونشاط في استصدار قوانين بالغة الأهمية لاستكمال الشكل غير عابئة بتداعيات هذه القوانين وتأثيراتها السلبية على حياة الناس وما يمكن أن يترتب عليها من تصاعد الغضب الشعبي. وفي خلال أيام قليلة نجحت الحكومة في تمرير قراراتها والحصول على مباركة مجلس الشعب لرفع أسعار البنزين والسولار وزيادة رسوم تسجيل السيارات وزيادة أسعار السجائر وإلغاء الإعفاء الضريبي على المؤسسات التعليمية الخاصة وكذا على مشروعات الاستثمار في المناطق الحرة. ثم نجحت الحكومة في تمرير قانون الضريبة العقارية، ومن قبله قانون المرور ثم قانون الطفل، وأخيراً تم مسخ قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وإصداره بشكل يخالف المشروع الذي تقدمت به الحكومة نفسها وذلك نتيجة سطوة وتأثير أمين التنظيم بالحزب الوطني الديمقراطي والمسيطر الأكبر على صناعة الحديد التي لا يزال جهاز منع الاحتكار يبحث في ملف ممارساته والمحال إليه من وزير التجارة والصناعة منذ أكثر من عام مضى ولم يصدر تقريره حتى الآن. إن الشكل عند الحكومة أهم من المضمون، وكما في دول العالم المتقدم قانون لمنع الممارسات الاحتكارية فيجب أن يكون لنا أيضاً قانون مماثل

وبغض النظر عن الفروق الهائلة في المضامين والغايات، ألم يقل دكتور طه حسين أننا أمة أصبحت الوسائل عندها هي الغايات.

ويمكن تفسير هذه الحالة غير المسبوقة من تسارع الأزمات التي تتعرض لها البلاد وارتفاع معدل الشقاء لملايين المواطنين إلى اهتزاز الأداء الحكومي وافتقاد الرؤية الشاملة والمتكاملة بين وزراء الحكومة الذكية، وتغول أساطين الحزب الوطني الديمقراطي على سلطة الحكومة ونفاذ سلطان كبار رجال الحزب على القرار الحكومي من دون أن تكون هناك فرصة لمحاسبتهم أو حتى مساءلتهم على ما يفعلون. ولعله من الغريب أن نرصد في مأساة تعديل قانون منع الاحتكار، أن وزير التجارة والصناعة – مقدم مشروع التعديل – لم يكن حاضراً في أثناء مناقشة المشروع، كما لم يكن رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب حاضراً في الجلسة الحاسمة التي تم فيها إلغاء النص الخاص بإعفاء من يبلغ عن ممارسات احتكارية من العقوبة، ولا الجلسة التالية بعدها بأقل من 48 ساعة والتي تم فيها تعديل المادة بفرض نصف العقوبة المقررة قانوناً [أي مبلغ 50 ألف جنيه كحد أدنى أو 150 مليون جنيه في الحد الأقصى]على من يبلغ عن تلك الممارسات الاحتكارية. ورغم ما أثارته هذه التعديلات من لغط فقد تم تمرير التعديل الذي طلبه أحمد عز ! ومن الغريب أننا لم نسمع رأي رئيس الوزراء فيما تحدث وذلك تصديقاً لمقولة دكتور طه حسين إذ يكفي أن يكون عندنا رئيس لمجلس الوزراء ولكن ليس من الضروري أن يقوم بما يقوم به رؤساء مجالس الوزراء في دول العالم الناهضة ! ! !

وفي الوقت الذي شهدت مصر فيه إقرار تمديد العمل بقانون الطوارئ لمدة عامين أو لحين إصدار قانون الإرهاب أيهما أسبق، وفي الوقت الذي كنا نتوقع أن يمارس المجلس القومي لحقوق الإنسان دوره ويعلن رأيه صراحة في استمرار العمل بقانون الطوارئ لمدة متصلة بلغت حتى الآن سبعة وعشرين عاما، إلا أن المجلس الموقر يطلع علينا – من دون مناسبة واضحة – بحملة إعلانية تقول كلاماً كثيراً لا يرسخ في

الذاكرة منه إلا ما يأتي في خِتام الإعلان حين يؤكد لكل مصري، بغض النظر عن لونه وعقيدته وصفاته المختلفة التي يعددها الإعلان، أن "حقك . . . من حقك"! كلام جميل يؤكد وصف دكتور طه حسين من انشغالنا بالوسائل عن الغايات، فيكفي أن يكون لدينا مجلس قومي لحقوق الإنسان، ولكن ليس من الضروري أن ينهض هذا المجلس بدوره في حماية حقوق الإنسان. وأتوجه بالسؤال إلى رئيس المجلس دكتور بطرس غالي ونائب الرئيس دكتور أحمد كمال أبو المجد، ماذا لو صدق المصريون هذا الشعار وطالبوا بتفعيله؟ ماذا تحدث لو صدق المصريون أن حقهم من حقهم وعليهم أن تحصلوا على تلك الحقوق، ومنها مثلاً حقهم في اختيار من تحكمونهم من رئيس وزراء ووزراء ومحافظين؟ ماذا لو طالب المصريون عملاً بنصيحة المجلس القومي لحقوق الإنسان في أن يتوقف اعتقال الناس، وتمتثع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية؟ ماذا لو قرر المصريون أن من حقهم التعبير عن آرائهم في مختلف شئون الوطن، وأن من حقهم المشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس مصالحهم ومستقبلهم وقرروا رفض تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل؟ ماذا لو قرر المصريون سحب الثقة من وزير الثقافة الذي يسعى للفوز بمنصب مدير عام اليونسكو من خلال استرضاء إسرائيل وإعلانه عدم ممانعته في زيارتها ويصرح أن ذلك يتم بموافقة الدولة – وهو يعني الرئيس –؟ بمعنى آخر، ماذا تحدث لو أراد المصريون مخالفة مقولة دكتور طه حسين فيهم وقرروا الاشتغال بالغايات عن الوسائل؟

وفي الوقت الذي يثجر فيه المصريون غضباً وهم يشهدون كل فترة غرق عشرات من أبنائهم وهم تحاولون الهجرة بطرق غير شرعية إلى بلاد أوروبية هرباً من سوء الأحوال، لا نكاد نرى أو نسمع عن إجراء اتخذته الدولة للتخفيف من تلك الأوضاع السيئة أو إتاحة فرص العمل المنتجة لهؤلاء الشباب. بل يطلع علينا وزير التنمية الاقتصادية بإحصاءات لا ندري كيف يعدها تبشرنا بأن نسبة الفقراء في مصر قد انخفضت وأن من تحصل على دخل شهري 167 جنيهاً لا يعتبر في عداد الفقراء! وفي الوقت الذي تهاجر فيه

مصر في منظمة العمل الدولية نتيجة ممارساتها غير الديمقراطية وتقييدها لحرية العمل النقابي وتدخلاتها المستمرة في النقابات العمالية والمهنية، وبدلاً من محاولة جادة لتحسين وجه البلاد أمام تلك المنظمة الدولية وغيرها، يتقدم اثنان من نواب الشعب أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي بمشروع قانون لمسخ نقابة المحامين وإهدار سلطة جمعيتها العمومية وإخضاعها لرغبات الحكومة من خلال تشكيل لجنة مؤقتة لإدارتها لمدة عام لحين إجراء انتخابات جديدة ! ! الجميع في المحروسة منشغلون بالوسائل عن الغايات. يكفي أن يصدر وزير التنمية الاقتصادية بيانات ويعقد مؤتمرات صحفية يزركش بها وجه الحكومة ويصور حالة غير واقعية لمستوى المعيشة في البلاد، المهم الوسائل وليست الغايات. ويكفي أن يسافر وفد برئاسة وزيرة القوى العاملة إلى اجتماعات منظمة العمل الدولية وإثبات الحضور، وليس المهم بعد ذلك ما هي النتائج!

وبنفس القدر من الخطورة تهتم الدولة في مصر بالوسائل من دون أن تبدي اهتماماً مماثلاً بالغايات والنتائج المستهدفة. وليس هذا الموقف بجديد، فقد قامت حركة الضباط الأحرار في يوليو 1952 وأعلنت عن أهدافها الستة الشهيرة، ولكن عبر مسيرة طويلة امتدت حتى اليوم فقد الخص الاهتمام في الوسائل وأهدرت الغايات. وكان التأميم وإنشاء القطاع العام وتعيين خريجي الجامعات والمعاهد في الجهاز الإداري للدولة وشركات القطاع العام وغير ذلك من ممارسات الحكم لسنوات طويلة، كلها كانت وسائل اقتصرت الدولة عليها ولم تهتم بتحقيق الغايات من ورائها . وحتى حينما انقلب نظام الحكم على العهد الناصري بعد تولي الرئيس السادات، فقد تم الانقلاب على كافة الوسائل التي لجأ إليها نظام عبد الناصر واتجهت الدولة إلى سياسة الانفتاح بدلاً عن الانغلاق الاقتصادي، وفتحت الطريق أمام القطاع الخاص ليقود حركة الاقتصاد الوطني بدلاً من القطاع العام الذي نص دستور 1971 وما قبله من دساتير يوليو على أنه قائد التنمية، وتوسعت الدولة في تطبيق الخصخصة وتسريح العاملين في القطاع العام

تحت شعار المعاش المبكر، إلى غير ذلك من الممارسات التي اتجهت تماماً وجهة مخالفة للعصر الناصري.

وفي جميع تلك الممارسات توقفت الدولة وأجهزتها عند مستوى الوسائل وانشغلت بها عن الغايات!

واستمراراً لنهج التفكير والممارسة القائم على الاشتغال بالوسائل دون الغايات أطرح ثلاثة أسئلة فقط أرجو أن أجد لها إجابات: السؤال الأول، ما مصير المجلس الأعلى للبحث العلمي الذي تشكل مؤخراً ويضم بين أعضاءه أحمد زويل ومجدي يعقوب وعقد اجتماعاً وحيداً منذ أشهر؟ والسؤال الثاني، أين نتائج وتوصيات المؤتمر القومي لإعادة هيكلة منظومة البحث العلمي والذي انعقد عام 2005؟ والسؤال الثالث، ما مصير توصيات المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسة القبول بالجامعات والذي طرح فيه الرئيس أحد عشر محوراً تشكل استراتيجية كاملة لهيكلة الثانوية العامة؟

وأختم مستعيراً ما قاله دكتور طه حسين في ختام مقاله" . . . . لا سبيل إلى الإصلاح حتى يقر في نفوس المصريين عامة، وفي نفوس القادة والساسة خاصة، أن الاستقلال والدستور ونظم الحكم والوزارات والمصالح [وأضيف من عندي والمؤتمرات] . . . كل هذه وسائل لا تقصد لنفسها، وإنما تتخذ أدوات لشيء آخر هو الذي يجب أن نفكر فيه، ونحرص عليه، وهو سعادة الشعب، أو على أقل تقدير تخفيف ما يلقى الشعب من الشقاء"! رحم الله طه حسين وحمى مصر من انشغال أبنائها بالوسائل وإهدارهم للغايات.

الاستبعاد . . . سمة النظام المصري

تم إجراء الانتخابات المحلية أوائل شهر إبريل 2008 بعد أن تأجلت عن موعدها الطبيعي في أكتوبر 2006 بدعوى إعداد قانون الإرهاب والذي لم يصدر بعد وبذلك تمت الانتخابات في ظل حالة وقانون الطوارئ. ومنذ الإعلان عن فتح باب قبول طلبات الترشح لتلك الانتخابات فقد عمت الشكوى من جانب الراغبين في الترشح – من أحزاب المعارضة وجماعة الإخوان المسلمين – من عمليات التضييق الشديدة التي يلاقونها حيث امتنع على الكثيرين منهم تقديم أوراق الترشيح، كما طال الاعتقال عدداً

كبيراً من الراغبين في الترشح حسب ما أوردته الصحف الأمر الذي حدا بالمتحدث باسم البيت الأبيض الأمريكي – حامي حمى الديمقراطية في مصر والعالم – أن يصرح بمدى قلق صاحب البيت الأبيض مما يتعرض له المرشحون لتلك الانتخابات من مضايقات أمنية تهدد سلامتها ومصداقيتها .

وبالنسبة لنا في مصر، فليس الأمر بجديد، إذ نحن نعاني من سياسة الاستبعاد السياسي التي ابتكرها نظام يوليو 1952 منذ بداياته وسار عليها نظام الحكم حتى اليوم. فقد انطلقت حركة الاستبعاد السياسي بدعوة الأحزاب السياسية لتطهير أنفسها، وقبل أن يتاح لتلك الأحزاب الفرصة للتطهر مما كان يغضب أصحاب يوليو، كان قرار إلغاءها قد صدر في 18 يناير 1953 ومن بعد ذلك نشأت حالة الاستبعاد السياسي الكاملة حين انفرد نظام الحكم بالأمر من خلال إنشاء هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي وصولاً إلى الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم منذ ثلاثين عاماً . وجميع تلك التنظيمات قامت على فكرة الحكم الشمولي والتنظيم الأوحد الذي يرفض كافة القوى الوطنية غير الموالية لنظام الحكم ويستبعدها من دائرة المشاركة السياسية فضلاً عن تقييد تحركاتها وإخضاعها للعديد من القيود الأمنية والقانونية التي تصل إلى حالات من التجميد [حزب العمل المجمد منذ صدور قرار لجنة الأحزاب بتجميده وإيقاف جريدته " الشعب " في 20 مايو 2000]، واستمرار رفض الترخيص لاثني عشر حزباً ما تزال قضاياهم منظورة أمام محكمة الأحزاب. وتتمثل قمة سياسة الاستبعاد السياسي في تشكيل لجنة شئون الأحزاب التي يتم اختيار أعضاءها من بين وزراء الحكومة والمقربين من الحزب الوطني الحاكم.

وقد شهدت بدايات مرحلة ما بعد يوليو 1952 صوراً مختلفة للاستبعاد السياسي المخطط من الدولة كان في قمتها قرارات العزل السياسي القاضية بمنع أفراد من الشعب من ممارسة حقوقهم السياسية فلا يترشحون ولا ينتخبون وذلك بمزاعم أنهم إقطاعيون أو مفسدون وصدرت ضدهم أحكام من محاكم استثنائية مثل محكمة الثورة ومحكمة الغدر. كما لجأت الدولة إلى إلغاء الأحزاب السياسية وإقصاء

القوى الوطنية المختلفة من الممارسة السياسية والمشاركة في انتخابات حرة وشفافة، وبذلك توالت في مصر سلسلة الانتخابات النيابية التي كانت دائماً محلاً للتدخلات الإدارية ولم تسلم أياً منها – باستثناء انتخابات 1976 التي تمت في عهد وزارة ممدوح سالم وانتخابات عام 2000 التي خضعت للإشراف القضائي التام – من النقد والتجريح بتهم التزوير والتلاعب بالنتائج لصالح مرشحي التنظيم السياسي الحكومي. وقد شهدت على تلك الحالة الأحكام الصادرة عن محكمة النقض بإلغاء نتائج الانتخابات في مئات الدوائر.

وتتوالى مظاهر سياسة الاستبعاد السياسي منذ بدايات نظام يوليو حين تكرست المفارقة بين أهل الثقة وأهل الخبرة. فقد عمد نظام الحكم إلى استبعاد غير الموالين له من شغل المناصب المهمة في مرافق الدولة والقطاع العام مهما كانوا على خبرة ودراية وبغض النظر عن كونهم الأصلح، واستبدل بهم المقربون من الحكم ممن أطلق عليهم صفة " أهل الثقة" برغم أن أغلبهم لم يكونوا صالحين لشغل الوظائف التي عهد بها إليهم. وانتشر أهل الثقة في كافة الوزارات والهيئات الحكومية ووحدات الحكم المحلي ومؤسسات وشركات القطاع العام، وعين منهم الوزراء والمحافظون والسفراء من غير أعضاء السلك الدبلوماسي. كما عهد إليهم برئاسة المؤسسات الصحفية وأجهزة الإعلام وغيرها من هيئات وأجهزة ومراكز الدولة. وفي جميع الأحوال تم استبعاد الخبراء وذوي الاختصاص وأهدرت قيم العلم والخبرة والتخصص. ولا تزال مقولة أهل الثقة هي الحاكمة لاختيار المعينين في مجلسي الشعب والشورى، وتعيين رؤساء الجامعات والمراكز العلمية والبحثية ومختلف أجهزة الدولة حيث يكون لتقييم الولاء السياسي والبعد عن القوى السياسية المعارضة أو غير الموالية للنظام تأثير مهم في قرار التعيين. وليس من المصادفة أن تكون جميع تلك التعيينات من سلطة رئيس الجمهورية إلا في النذر القليل من الحالات التي فوض فيها رئيس الوزراء بسلطة اتخاذ القرار مع الاستئناس بالضرورة برأي الأجهزة المختصة.

وبرغم التحول إلى نظام التعددية السياسية والسماح بتشكيل أحزاب سياسية، إلا أن البدايات كانت أحزاب نشأت في إطار السلطة السياسية للدولة حين قرر الرئيس السادات في عام 1974 تفكيك الحزب الواحد الذي أقامه عبد الناصر فقسمه إلى ثلاثة أجنحة أو منابر، وبعد عامين حول هذه المنابر إلى أحزاب فأنشأ حزب مصر العربي الاشتراكي وكان هو حزب الحكومة وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ممثلا لليسار، وحزب الأحرار ممثلا للتيار الليبرالي. وفي يونيو 1977 وقع السادات على أول قانون مصري لتنظيم الأحزاب السياسية بعد الاستقلال (القانون رقم 40 لسنة 1977)، وفي 1978 أعلن إنشاء الحزب الوطني الديمقراطي فهرع إليه أعضاء حزب الحكومة تاركين حزب مصر العربي الاشتراكي الذي كان يرأسه ممدوح سالم رئيس الوزراء آنذاك.

وظلت حالة التعددية الحزبية منذ بدايتها في 1976 وحتى الآن في نطاق الرؤية الحكومية القائمة على الاستبعاد المخطط لأية قوة سياسية تنذر بأن تكتسب شعبية تناوئ سلطة الحزب الحاكم أو تهدد سيطرته الكاملة على المشهد السياسي المصري. ولا تزال قوى سياسية كثيرة موجودة على الساحة مستبعدة ومحظور عليها العمل السياسي الشرعي المعلن. واستثناء من ذلك جاء الإعلان عن قيام حزب الوفد الجديد بعد عودة التعددية الحزبية وكان أول حزب يطلب السماح له بالعمل ويبادر بالتقدم بطلبه في يناير 1978، وبالرغم من الحملة الحكومية ضد طلب الحزب ونعته بأنه من الأحزاب القديمة التي أفسدت الحياة السياسية في مصر قبل يوليو 1952، فقد حصل الوفد على موافقة لجنة الأحزاب لتأسيسه في 4 فبراير 1978، إلا أن استمرار الحملة الحكومية ضده، والتحذير من أنه سوف يضر التجربة الحزبية الجديدة، دفعت قادته إلى إعلان "تجميد" الحزب طواعية، بعدما أدرك زعيمه فؤاد سراج الدين أن المقصود هو تجربة حزبية مستأنسة، فتم تجميد الوفد في الثاني من يونيو 1978، أي بعد قرابة خمسة أشهر فقط من تأسيسه. وقد اعتقل زعيم الوفد ضمن حملة اعتقالات سبتمبر 1980 الشهيرة، ثم أطلق سراحه مع

كافة المعتقلين بعد تولي الرئيس مبارك الرئاسة. وفي تلك الفترة أعلن حزب الوفد عودته إلى العمل السياسي، بيد أن هيئة قضايا الدولة رفعت دعوى قضائية بعدم جواز عودة الوفد، على اعتبار أن الحزب حل نفسه، وطعن الوفد في الحكم قائلاً إنه جمد نفسه ولم تحل الحزب، فقررت محكمة القضاء الإداري رفض دعوى الحكومة، والحكم بشرعية عودة الوفد، ليعود إلى ممارسة نشاطه السياسي بشكل رسمي في عام 1983.

وتتعدد مظاهر الاستبعاد السياسي الرسمي ومنها حجب المصريين عن المشاركة في القرارات السياسية والاقتصادية الكبرى. إن قرارات مصيرية مثل زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر 1977 لم يكن للمصريين فيها رأي ولا حتى من خلال ممثليهم المفترضين في مجلس الشعب، وذلك على الرغم من الأهمية البالغة لتلك الزيارة وما تلاها من تطورات سياسية لا تزال آثارها قائمة حتى اليوم. كما لم يكن للمصريين رأي في اختيار سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي عرفها بعض الاقتصاديين ب "سياسة الانفتاح سادح مداح"، ولا كان للمصريين رأي في سياسة الخصخصة وما يترتب عليها من تفريط في ثرواتهم وممتلكاتهم. وبنفس منطق الاستبعاد لم تتم مناقشة اتفاقية الكويز ولا اتفاقيات تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل على مجلس الشعب، ولا تزال الحكومة تصم آذانها عن المناقشات الدائرة حول هذه الاتفاقية الأخيرة وأضرارها والمطلب الشعبي المتصاعد لإلغائها.

والمصريون لم تختاروا رؤساء الجمهورية الثلاثة على مدى خمسين عاماً في انتخابات حرة من بين مرشحين متعددين، ولم يتح لهم ذلك إلا بعد تعديل المادة 76 في فبراير 2005 وبقرار منفرد من الرئيس مبارك والتي بمقتضاها ألغي نظام الاستفتاء واستبدل به نظام الانتخاب المباشر وجرت وفقاً له أول انتخابات لرئيس الجمهورية في سبتمبر 2005. كما لا يشارك المصريون في اختيار رئيس وزرائهم ولا الوزراء والمحافظين رغم اتصال أعمالهم وقراراتهم وما يتوفر لهم من خبرات بأمور الناس الحياتية ومستقبلهم،

كذلك ليس للمصريين رأي في استبقاء أي من هؤلاء إذا أجاد وأحسن في عمله، كما لا يؤخذ رأيهم ولا يستجاب لرغباتهم في إبعاد ومساءلة المخطئين منهم مهما طال بهم الزمن في مواقعهم.

وبنفس القدر من الاستبعاد السياسي كان تمرير التعديلات الدستورية في مايو 2007 برغم الاعتراضات التي أبديت من كافة طوائف الشعب وقواه السياسية. وبلغت قمة الاستبعاد السياسي ما جاء به تعديل المادة 76 من الدستور – وهي أطول مادة في دستور أي دولة في العالم – حين جعلت الترشح لمنصب رئيس الجمهورية مستحيلاً إلا لمن تختاره الحزب الوطني الديمقراطي. وللتذكرة فقط تنص تلك المادة على أن يؤيد المتقدم للترشيح مائتان وخمسون عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات، على ألا يقل عدد المؤيدين عن خمسة وسبعين من أعضاء مجلس الشعب وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشورى، وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبي محلي للمحافظة من أربع عشرة محافظة على الأقل، وللأحزاب السياسية التي مضى على تأسيسها خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح، واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها في أخر انتخابات على نسبة 5% على الأقل من مقاعد المنتخبين في كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى، أن ترشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئتها العليا وفقا لنظامها الأساسي متى مضى على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل..، ومن الواضح أن الحزب الوحيد الذي يستوفي هذه الشروط التعجيزية هو حزب الحكومة.

وتتوالى مشاهد الاستبعاد السياسي الرسمي حين يمنع كتاب مرموقين من الكتابة في صحف الحكومة المسماة بالقومية ولا يستثني من ذلك حتى المقربون من الحكم، وأصبح تعبير "المقالات الممنوعة" رائجاً في تلك الصحف. كما يمنع غير الموالين للحكم من الظهور على شاشات تليفزيون الدولة الذي يفترض أن يكون ملكاً للشعب وليس الحكومة. والنقابات المهنية أغلبها مجمدة النشاط بوضعها تحت الحراسة

ومنع أعضاءها من انتخاب مجالس إداراتها وبرغم حصول بعضها على أحكام قضائية لتنم ذلك. ونوادي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات تعاني من العزل وتقييد الحركة، وكذلك طلاب الجامعات يمنع عليهم "الاشتغال بالسياسة" إلا لطلاب الحزب الوطني الديمقراطي.

تلك الحالة المستمرة من الاستبعاد السياسي الرسمي أنتجت حالة خطيرة من الاستبعاد الطوعي من جانب المواطنين حين قررت الغالبية منهم الامتناع عن عضوية الأحزاب السياسية إذ لا تتعدى أرقام العضوية الفعلية في أغلب الأحزاب القائمة بضع آلاف معدودة لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة – ويستثنى من ذلك حزب الوفد إذ يقترب عدد أعضاءه من الأربعين ألف عضو. وحتى الحزب الوطني الديمقراطي بكل ما يملكه من سيطرة وإمكانيات واستخدامه سلطة الدولة وإمكانياتها لا يوجد بيان رسمي بعدد أعضاءه على موقعه بشبكة الإنترنت. وكذلك لا تشارك الأغلبية من المصريين في الانتخابات البرلمانية ولا الاستفتاءات وتتوقف نسبة المشاركين منهم في أحسن الحالات بما لا يتجاوز **25%** من إجمالي من لهم حق الانتخاب.

وتفاقمت حالة الاستبعاد السياسي الطوعي أو الابتعاد من جانب المصريين فانصرف الناس إلى متابعة مباريات كرة القدم وانشغلوا بمتابعة قنوات فضائية تدغدغ عواطفهم الدينية بعيداً عن أي رقابة علمية من جهات الاختصاص، كما تقوقع الكثيرون منهم على مشكلاتهم وأصبحت قضايا المحروسة لا تهمهم من قريب أو بعيد، وبات الشباب منهم يسعى للانعتاق من أسر الوطن هارباً إلى المجهول بحثاً عن مصير أفضل لا يجده في وطنه.

وقد أفرزت حالة الاستبعاد السياسي الرسمي والطوعي حالة من الاستبعاد الاجتماعي التي كشفت عن بنية اجتماعية متدنية لا تتمثل فقط في حالات الفقر الشديدة وتدني القدرات الفردية لأبناء المحروسة، بل تتجاوزها إلى حالات فجة من انعدام المساواة بين الناس واختلال مراكزهم النسبية على أصعدة الإنتاج،

والاستهلاك، والتفاعل الاجتماعي. إن المواطنين في مصر يعيشون حالة من الاستبعاد أو الحرمان أو الإقصاء عن المشاركة المجتمعية والتي تعبر عن درجة عالية من عدم تكافؤ الفرصة وقصور العدالة الاجتماعية.

ومن غرائب اللغة العربية أن تغيير موقع الحرف ع في كلمة استبعاد تحيلها إلى استعباد وهو الوصف الحقيقي لما يعانيه أبناء المحروسة.

طوابير الخبز وظاهرة الاستبعاد الاجتماعي

تناولنا ظاهرة الاستبعاد السياسي الرسمي أو القهري وما نتج عنها من الاستبعاد السياسي الطوعي الذي ألزم المصريون أنفسهم به، وما يعنيه ذلك من خلو الساحة السياسية من التفاعل بين قوى مختلفة تتحقق من خلاله أهداف الوطن في التقدم والتنمية والعدالة والمساواة.

ونستكمل الحديث عن ظاهرة مؤكبة ومتأثرة بمشكلة الاستبعاد السياسي هي ما تعارف علماء الاجتماع على تسميته بالاستبعاد الاجتماعي، وهو انسحاب طوائف مجتمعية من الحياة العامة وابتداع كل طائفة لنفسها عالماً خاصاً ابتعاداً بنفسها عن مستويات ونظم وتفاعلات اجتماعية تراها متدنية ولا تتناسب مع تطلعاتها وإمكانياتها، وذلك هو الاستبعاد الطوعي أو الإرادي عند القمة. كما قد تحدث الاستبعاد الاجتماعي القهري حين يعمل المجتمع على استبعاد القابعين في القاع ويعزلهم قسراً عن المشاركة في الحياة العامة بتأثير انعدام تكافؤ الفرص وضعف آليات تحقيق المساواة الاجتماعية. ومن صور الاستبعاد الاجتماعي الشهيرة إضعاف الطبقة الوسطى أو اختفاءها تماماً من الهيكل الاجتماعي.

وفي مصر تظهر ملامح ونتائج الاستبعاد الاجتماعي بصور جلية ومتعددة في كافة مجالات الحياة ومعظم مرافق المجتمع المعاصر. وحسب عنوان هذا المقال، تمثل ظاهرة طوابير الخبز سمة أساسية للاستبعاد الاجتماعي حيث يصطف فيها المصريون المهمشون الباحثون عن رغيف مدعم يستطيعون تحمل ثمنه برغم

سوء مواصفاته، فهم غير قادرين على شراء أنواع الخبز الأغلى ثمناً والتي تباع في محال لا يترددون عليها بل لا توجد في مناطق سكناهم أصلاً. إن عدم قدرة ملايين المصريين تأمين احتياجاتهم الضرورية من الخبز، الذي يمثل عنصراً أساسياً في غذائهم، هو قمة استبعادهم من النظام الاجتماعي العام وهو تعبير عن انعدام تكافؤ الفرص حتى في الحصول على ضروريات الحياة.

وتبدو مظاهر الاستبعاد الاجتماعي القهري الذي يمارس ضد الغالبية من المصريين في سوء توزيع الثروة حيث تدل الإحصائيات التي أوردها دكتور إبراهيم العيسوي في كتابه الموسوعي "الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً"[37] على أن أغنى 20% من السكان حصلوا في العام 2005/2004 على 44.8% من الدخل القومي، بينما كان نصيب أفقر 20% من السكان في نفس السنة 8.3% من الدخل، كما تدل الإحصائيات على أن نصيب الأجور في الناتج المحلي الإجمالي لا يزيد في نفس السنة عن 21% بينما تحصل عوائد التملك [أي نصيب أصحاب رأس المال] على 79% من الناتج المحلي الإجمالي، ونعتقد أن الحال لم يتحسن كثيراً في الوقت الحالي وبرغم ما تعلنه الدولة من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على مصر، فعوائد التنمية تتجه إلى أصحاب الدخول الأعلى ولا يصل تأثيرها إلى غالبية المصريين كما اعترف بذلك وزراء المجموعة الاقتصادية بالحكومة في أكثر من مناسبة.

ونستطيع بالطبع أن نتصور حال هؤلاء الأفقر في المجتمع ونمط الحياة التي يعيشونها في ظل فقر مدقع وبطالة تضرب الملايين منهم. فقد انتشرت ظاهرة المناطق العشوائية التي يتراوح عددها بين 900 منطقة يسكنها 6 مليون مصري في بعض التقديرات وفي تقدير آخر تبلغ 1034 منطقة يعيش بها 20 مليون مواطن بنسبة

[37] العيسوي، إبراهيم، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاما، المكتبة الأكاديمية، منشورات منتدى العالم الثالث، مشروع مصر2020، القاهرة، 2006

27% تقريباً من سكان المحروسة. ويوجد بالقاهرة فقط 79 منطقة عشوائية والقليوبية بها 60، بينما توجد 49 منطقة في أسيوط و46 في بني سويف و40 في الإسكندرية.

ويعود انتشار المناطق العشوائية إلى عوامل متعددة تساعد جميعها في تكريس ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي حيث ينقوقع سكانها على أنفسهم وينعزلهم فعلياً عن مسار الحياة الاجتماعية التي يشاهدونها على شاشات التليفزيون. من تلك العوامل الزيادة الطبيعية في أعداد السكان التي لا تقابلها زيادات مخططة في أنشطة التخطيط العمراني والتنمية البيئية المتكافئة مع مطالب هؤلاء السكان. كذلك فإنه نتيجة عدم توازن جهود التنمية وحرمان مناطق الصعيد في الأساس من مشروعات تنموية قادرة على خلق فرص العمل لملايين المواطنين بها، ينجه أبناء تلك المناطق المحرومة للهجرة إلى المناطق الحضرية بحثاً عن فرص عمل ومصادر للدخل مما يؤدى إلى نشأة تجمعات سكانية عشوائية تتسم بجميع مظاهر الفقر وسوء الحالة البيئية. ومع استمرار عجزهم عن الحصول على فرص عمل حقيقية ومع تدفق أقاربهم وأصدقائهم، تتفاقم الأوضاع المعيشية في تلك المناطق العشوائية وتشهد حالات من النمو السرطاني، وفي الوقت ذاته يستمر تغافل الدولة عن تطويرها وتوفير الحد الأدنى من الخدمات بها.

ومما ساعد على تفاقم أزمة المناطق العشوائية تراجع دور الدولة في السنوات الأخيرة عن الاستثمار في مشروعات الإسكان الاقتصادي والمتوسط واتجاه شركات التشييد والإسكان الخاصة إلى التوسع في مشروعات الإسكان الفاخر وإنشاء المنتجعات التي تخاطب الشرائح الأغنى في المجتمع متجاهلة تماماً الطلب على الإسكان من شرائح المجتمع الأكثر فقراً. وقد ساهمت الزيادات المستمرة في أسعار مواد البناء في إفشال مشروعات روجت لها الحكومة مثل ابني بيتك وكذا مشروعات إسكان الشباب التي وعدنا بها برنامج الرئيس الانتخابي والتي يعجز الكثيرون من طالبيها عن تحمل تكلفتها.

وفي رأي كثير من دارسي مشكلة العشوائيات في مصر، فإن سياسة الدولة تجاهها قد تمثلت أساساً في التجاهل والتغاضي عن نشأتها واستمرارها ونموها الذي ساعد على تسارعه انتشار الفساد في الإدارات المحلية المختصة. كذلك اتسمت ردود أفعال الدولة حيال بعض تلك المناطق بالقسوة والعنف غير المبررين إذ تعمد على فترات إلى إزالة بعض مساكن في تلك المناطق من دون تدبير السكن البديل للقاطنين بها مما يحيل مأساتهم من العشوائية إلى التشرد، وما أزمة أهل كفر العلو في حلوان أو منطقة قلعة الكبش ببعيدة.

وتتجلى سياسة الاستبعاد الاجتماعي القهري بأوضح صورها فيما تلاقيه أجزاء مهمة من الوطن من تغافل وتجاهل من الدولة. وأعني بذلك سيناء التي طال هجرها وتقاعست الدولة عن تنميتها ودمجها في نسيج الوطن منذ تحريرها من الاحتلال الإسرائيلي. فقد تراجعت الدولة عن تنفيذ مشروعات تنمية سيناء وظل أهلها مستبعدون من السياق الوطني العام حتى تفجرت مشكلاتهم في الأشهر الأخيرة وشاهدنا ملامح أزمة كبرى تتراكم عوامل اشتعالها، ولا يزال التعامل الأمني هو السبيل الوحيد الذي تتبعه الدولة في معالجة تلك الأزمة. وكذلك الحال بالنسبة لصعيد مصر.

وإلى جانب حالات الاستبعاد الاجتماعي التي تفرضها عشوائية المكان، هناك حالات أخرى للاستبعاد تفرضها عشوائية السياسات والقرارات الحكومية. إن كثيراً من المصريين مستبعدون من الالتحاق بكليات الشرطة والكليات العسكرية بدعوى عدم الملائمة الاجتماعية. وكذلك تستبعد وزارة الخارجية من التعيين بها من يتم تصويرهم على أنهم من أصول اجتماعية متواضعة، والمثال الأقرب والمعلن لتلك السياسة هو حالة الشاب المتفوق الذي منع من التعيين في الوزارة لتواضع حالته الاجتماعية فانتحر بإلقاء نفسه من أعلى كوبري قص النيل منذ سنوات قليلة. وكذلك الشأن بالنسبة لوظائف النيابة

العامة والهيئات القضائية التي يتم فرز المتقدمين إليها ليس فقط على أساس التفوق العلمي والسمات الشخصية، بل أيضاً على أساس الأصل والمكانة الاجتماعية.

وتتوالى مظاهر الاستبعاد الاجتماعي القهري، فنرى وزارة المالية تخصص مبنى فاخراً تتم فيه معاملة كبار الممولين ضريبياً رغم أن نسبة المتهربين بينهم أعلى من غيرهم من صغار ومتوسطي الممولين. وتخصص هيئة ميناء القاهرة الجوي خدمة مميزة للقادرين على سداد الرسوم فيتم استقبالهم في صالونات مميزة ويتولى موظفو العلاقات العامة إنهاء إجراءات الجوازات واستلام الحقائب نيابة عنهم، بينما آلاف القادمين أو المغادرين من أبناء المحروسة غير القادرين على سداد تلك الرسوم يواجهون أشد العناء في إنجاز معاملاتهم خاصة في أيام الذروة حين يعود المصريون العاملون في الخارج أو في فترات الحج والعمرة.

وفي سنوات ما قبل يوليو 1952 كان المصريون على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية يسعون إلى إلحاق أبنائهم في مدارس الحكومة التي كانت توصف بالمدارس الأميرية نظراً لتميزها وتفوقها، وكانت المدارس الأهلية "الخاصة" هي الملجأ للتلاميذ الأقل تفوقاً الذين ترفضهم المدارس الحكومية. أما الآن، وبفضل عوامل الاستبعاد الاجتماعي اتجه الموسرون إلى إلحاق أبنائهم بمدارس خاصة توصف بأنها مدارس لغات، أو مدارس دولية يعلمون الأبناء فيها بلغة أجنبية، بينما ينحشر أبناء الفقراء من المصريين في مدارس الدولة التي أصبحت تفتقد للكثير من مقومات التعليم وتعاني أكثرها من سوء حال المباني وفقر الخدمات. وقد طال التمييز الاجتماعي التعليم الجامعي واتجهت الدولة مؤخراً إلى ابتداع ما أطلق عليه البرامج المتميزة وتسعى كذلك إلى إنشاء كليات متميزة تتوفر لها إمكانيات لا تتوفر للبرامج التعليمية والكليات العادية في جامعات المحروسة، وذلك لقاء بضعة آلاف من الجنيهات يدفعها القادرون لأبنائهم لتجنيبهم الاختلاط بأبناء الناس العاديين من فقراء مصر والكادحين من أبنائها.

إن مظاهر الاستبعاد الاجتماعي القهري أصبحت شائعة وواضحة في مختلف مجالات الحياة المصرية المعاصرة. إن المصريين ذوي الدخول المرتفعة يستطيعون الحصول على الخدمات الحكومية فورياً ومن دون معاناة لقاء سداد رسوم إضافية، وقد بدأت تلك الظاهرة منذ سنوات بعيدة حين كان الحصول على تليفون أرضي يقتضي الانتظار لسنوات بينما كان يمكن الحصول عليه فوراً بسداد رسم إضافي. ويستطيع المصري القادر أن تحصل على جواز سفر جديد بعد ساعة من تقديم طلبه إذا سدد رسم الجواز الفوري، وعلى المصري غير القادر أن ينتظر حتى تحصل على الجواز بعد يوم أو أكثر.

والمصريون الذي يتعاملون مع مرفق السكك الحديدية أعلم الناس بحالة الاستبعاد الاجتماعي المتمثلة في سوء مستوى عربات الدرجتين الثانية والثالثة على جميع الخطوط، بينما يتمتع ركاب الدرجة الأولى والممتازة بخدمات أفضل لعل أوضحها أن العربات مكيفة الهواء ونوافذها الزجاجية سليمة.

وقد طال التمييز والاستبعاد الاجتماعي المدن المصرية ذاتها فأصبحت تنقسم إلى درجات، فهناك مدن المستوى الأول التي تلقى كل العناية وأخرى مهمشة ومهملة. فحين يزور المصري مدينة شرم الشيخ مثلاً يشعر بأنه قد انتقل إلى دولة أخرى غير مصر التي يعرفها، أما إذا قرر زيارة أي مدينة أخرى في صعيد مصر ولتكن أقربها إلى القاهرة مثل الفيوم أو بني سويف، أو في الدلتا مثل بنها أو طنطا فلا شك أنه سوف يصدم من الفرق الهائل بين المدينتين. وعلى مستوى المدينة الواحدة تلحظ فروقاً هائلة بين أحيائها، ففي القاهرة لا يكاد المصري يصدق أن شارع العروبة مثلاً ينتمي إلى ذات المدينة التي بها شارع الفجالة أو شارع جسر السويس. ولا يمكن لمواطن مصري في الجيزة أن يصدق أن صفط اللبن أو ناهيا أو الوراق تنتمي إلى ذات المحافظة التي بها شارع الجيزة أو شارع النيل. وحتى في المدن التي كانت تسمى بالجديدة، لا يستطيع المصري أن يدرك سر الاهتمام ببعض الأحياء كالحي المتميز أو الحي الأول بمدينة السادس

من أكتوبر في الوقت الذي تعاني فيه أحياء أخرى بذات المدينة من الفوضى والعشوائية وسوء حال المباني والخدمات.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن الاستبعاد الاجتماعي القهري يطال الفقراء ومحدودي الدخل والفرص، بينما يتجه الموسرون وعلية القوم إلى حالات من الاستبعاد الطوعي. فنرى المصريين أصحاب الدخول والفرص الأعلى في المجتمع يتباعدون عن باقي المصريين بالسكنى في تجمعات سكنية تحوطها الأسوار العالية ويقوم على حراستها رجال أمن يعملون لدى شركات أمن خاصة. وتراهم يقيمون العوازل بينهم وبين باقي أفراد الشعب، فهم في المصايف يعمدون إلى إنشاء ما يسمى شواطئ خاصة تحوطها الأسوار ويمنع غير أعضاءها من ارتيادها. وهم يذهبون إلى أقصى الساحل الشمالي للإقامة في فيلات وقصور فارهة في مارينا وغيرها من المنتجعات السياحية. وكما رأينا فهم يتأون بأبنائهم عن المدارس والجامعات الحكومية ويلجئون إلى المدارس الخاصة والجامعات الأجنبية. ونرى الكثيرين من هؤلاء يسعون للحصول على جنسيات دول أخرى لأبنائهم حتى يضمنوا لهم مستقبلاً أفضل خارج المحروسة.

إن جانباً مهماً من ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي ينشأ ويزداد تأثيره مع انصراف الدولة عن القيام بدورها الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة، وفي تخليها عن دورها المحوري بإقامة العدل الاجتماعي ورعاية غير القادرين. وفي مصر، فقد بدأت تلك السياسات التباعدية تتجلى مع بدء برامج الإصلاح الاقتصادي وفق منهج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومع التوجه إلى تكريس اقتصاد السوق والتخلص من القطاع العام ووضع مسئولية التنمية الاقتصادية في أيدي القطاع الخاص. ونحن نشاهد ونتابع الآن محاولات الدولة للتخلص من مسئوليتها في دعم غير القادرين بزعم أن مخصصات الدعم تذهب إلى غير مستحقيه. ونرى الدولة تسعى إلى غسل أيديها من مسئولية التأمين الصحي بتحويل هيئة التامين الصحي إلى شركة قابضة تمهيداً لتكوين شركات خاصة تتولى

مسئوليات إدارة وتشغيل مستشفيات التأمين الصحي بكل ما يترتب على ذلك من ارتفاع تكلفة العلاج وإخراج طوائف مهمة من المصريين غير القادرين من مظلة التأمين الصحي. كما نشهد حالات قبض الدولة يدها عن زيادة رواتب أساتذة الجامعات والأطباء والمعلمين وكثير من موظفي الحكومة الذين يعانون من ارتفاع تكلفة الحياة مع ضمور وتراخي نظم الخدمات الصحية والتعليمية والبيئية التي تقدمها الدولة لهم.

إن مظاهر الاستبعاد الاجتماعي تحمل معها أخطاراً جسيمة تهدد أمن الوطن ومستقبله، وتتطلب كما يقول أ.د. محمد الجوهري في مقدمة ترجمته لكتاب "الاستبعاد الاجتماعي" الصادر عن سلسلة عالم المعرفة [العدد 344] ضرورة "توفير مقاييس دقيقة وجيدة، وتطبيقها تطبيقاً أميناً ومستمراً، والالتزام بقدر من الإفصاح العلمي والسياسي يتسم بالجرأة والشفافية".

إن مصر في سعيها إلى تحسين أوضاع الحياة فيها ورفع مستوى المعيشة للملايين من فقرائها لا تملك رفاهية الاستمرار في تجاهل مظاهر الاستبعاد الاجتماعي وأسبابه والعوامل المساعدة على تفاقمه. إن الدولة وحزبها الحاكم، وكافة القوى الوطنية مدعوة وبقوة لدراسة تلك الظاهرة الخطيرة وطرح الأفكار والحلول للتغلب عليها تجنباً لمخاطر وتهديدات لا يعلم مداها إلا الله.

الحكم الرشيد... هو الطريق إلى القضاء على ظاهرة الاستبعاد

طرحت في المقالين السابقين إشكالية الاستبعاد في مصر بشقيه السياسي والاجتماعي. ويتضح من تدارس هذه الظاهرة أن المجتمع المصري ينقسم - على الأقل - إلى مجتمعين متباعدين ومتناقضين وغير متوازنين. فالفقراء والمهمشون سياسياً تجري استبعادهم من حركة الحياة الاقتصادية والسياسية ولا يكون لهم وزن ولا صوت في اتخاذ القرارات المصيرية التي تمس حاضرهم ومستقبلهم، ولا تصل إليهم عوائد ما يسمعون عنه من أخبار النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المتدفقة على البلاد، ولا

يشعرون بأي تأثير في حياتهم البائسة انعكاساً لما يردده المسئولون في حكومتهم الذكية عن تقدير الجهات الدولية وإشادتها بقوة الاقتصاد المصري.

ولا تقع المصائب والكوارث إلا على هذا الفريق المهمش المطحون، فالمئات من أفراده يموتون حرقاً في كوارث القطارات، وغرقاً في كوارث العبارات، ودفناً تحت أنقاض البيوت المنهارة، وتتزف دماؤهم على أسفلت الطرق غير المنضبطة في حوادث مرور فوضوي. وعلى حين ترتفع أسعار كل شيء في مصر، إلا الإنسان المصري من هذا الفريق البائس المستبعد، فثمنه رخيص لا يكاد يساوي ثمن طلقة رصاص تطلقها عليه بارجة أمريكية تعبر قناة السويس من دون اعتبار لكونه صاحب تلك القناة حفرها أجداده بأظافرهم واستردها إخوانه بدمائهم ومات محمد فؤاد عفيفي بعد أن تلقى دفعتين من الرصاص من مسافة قدرت بين 20 و30 ياردة من مقدمة السفينة الأمريكية حسب رواية الأهرام نقلاً عن بيان أصدرته السفارة الأمريكية في القاهرة. وكان المقابل معاش استثنائي من وزارة التضامن الاجتماعي – لم تحدد الصحيفة مقداره – وآخر من محافظة السويس يبلغ 900 جنيهاً لإعالة زوجته وطفليه وأمه بما لا يصل إلى قيمة وجبة عشاء فاخرة يلتهمها أحد رجال الأعمال المنتفعين باتفاقية الكويز مع إسرائيل، وهذا هو ثمن المصري في 2008 !

وعلى الجانب الآخر من خارطة المجتمع، يوجد الأثرياء والناعمين بخيرات مصر وثرواتها من رجال الأعمال وأهل الثقة المقربون من الحكم والمتمتعون بالسلطة والثروة والجاه. هؤلاء يعيشون في الفيلات والقصور والمنتجعات، ولا يضطرون للوقوف في طوابير الخبز ولا تحتاجون لإضافة أسماء أولادهم إلى بطاقات التموين، وبذلك لا يقفون لأيام متتالية في الطوابير للوصول إلى مكاتب السجل المدني لاستخراج شهادات الميلاد الإلكترونية حسب أوامر قراقوش العصر الجديد. وأعضاء هذا الفريق الناعم الهانئ هم الذين يرفعون أسعار كل شيء في مصر ويحققون أرباحاً خيالية وثروات هائلة نتيجة احتكارهم

لأهم الصناعات، وتعاملاتهم الميسرة مع الدولة مما يتيح لهم الحصول على ملايين الأمتار من أراضي المحروسة بأخس الأثمان يبيعونها بعد ذلك بمليارات الجنيهات، كما تحصلون على مليارات أخرى من الجنيهات قروضاً من بنوك المحروسة بأيسر الشروط، ثم ينعثرون عن السداد وتهب الحكومة لمساندتهم والتخفيف من وقع النعش على ثرواتهم. هم المتعاملون مع إسرائيل تصديراً واستيراداً، وهم المستفيدون من تصدير منتجاتهم إلى أمريكا بدون رسوم جمركية بفضل الـ 11% من المكونات الإسرائيلية الداخلة في منتجاتهم، وهم الذي سيصدرون الغاز الطبيعي إلى إسرائيل!

إن مصر المنقسمة إلى مصرين اثنين لا يمكن أن تكون إلا ساحة للفوضى الاجتماعية والشاحن السياسي وانعدام العدل والمساواة. إن وطناً هكذا ينقسم أبناؤه لا يستقيم معه الحديث عن "المواطنة"، ولا يصمد فيه أي حديث عن رعاية محدودي الدخل والانحياز إلى الفقراء كما تتغنى أبواق الحزب الوطني الديمقراطي وحكومته الذكية.

إن مستقبل مصر يتوقف بدرجة كلية على إلغاء هذا الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وإعادة هيكلة المجتمع كي يندمج أفراده وطوائفه - اندماجاً حقيقياً ومستداماً - في نسيج وطني متكامل ومتراص ينعم أفراده بالحرية بأجلي معانيها، ويتمتعون بالفرص المتكافئة والعدالة الاجتماعية، ويشاركون مشاركة كاملة ومسئولة في إدارة شئون بلادهم على أسس من التعددية السياسية الحقيقية وتداول السلطة وسيادة القانون والمحاسبية والشفافية.

ولقد حققت دول أخرى تلك المعادلة الصعبة، وأنقذت مجتمعاتها من أحلك أوضاع الاستبعاد والاستذلال التي كانت شعوبهم تعاني منها على أيدي القلة المتحكمة سواء كانت من مواطني نفس الدولة أو كانت من سلطة استعمار وحكم أجنبي. ولعلنا نستفيد من طرح النموذج الأوضح في العصر الحديث لدولة استطاعت أن تنتقل من جحيم العنصرية والفصل العنصري للمواطنين الأفارقة أصحاب البلاد إلى

دولة ديمقراطية تكاد تصل إلى مستويات الدول المتقدمة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. دعونا نتأمل ما حدث في جنوب إفريقيا، والتي كانت تحكم بواسطة الأقلية البيضاء منذ 1948 وحتى 1994 وسادت فيها سياسة صارخة للتمييز والفصل العنصري تم بموجبها حرمان الأغلبية أصحاب البلاد الأصليين من جميع حقوقهم السياسية وعزلهم في مناطق سكنية مغلقة عليهم ووسائل نقل خاصة بهم لا تختلطون بالبيض. وبفضل جهود الوطنيين الأفارقة لم يكن أمام حكومة الأقلية إلا الانصياع والتخلي عن الحكم لتبدأ مسيرة الديمقراطية وليعود البطل الوطني نيلسون مانديلا من منفاه ويتسلم حكم البلاد في 1994 لمدة واحدة فقط حيث ترك الرئاسة في 1999 وجرى انتخاب نائبه مبيكي رئيساً والذي أعيد انتخابه مرة ثانية وأخيرة في 2004. ومنذ بداية الحكم الديمقراطي جرت 3 انتخابات برلمانية ومحلية شهد لها المجتمع الدولي.

وقد اهتمت الحكومة الوطنية في جنوب أفريقيا بإصلاح ما أفسدته سنوات الحكم العنصري وعمدت إلى تطبيق حزمة من السياسات والبرامج الاجتماعية منها نظام للضمان الاجتماعي الذي بدأ تطبيقه في العام 2000 وتحصل بمقتضاه أكثر من 12 مليون مواطن – من إجمالي يقترب من 49 مليون – على دخل شهري مما يؤدي إلى التخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة. ونتيجة لتحسن مستوى الدخل زادت نسبة إنفاق المواطنين السود لتصل في 2006/2005 إلى 44.3 % من إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات، وقد صاحب هذا انخفاض نسبة السكان البيض من 10.1% إلى 9.2% في نفس الفترة. ورغم أن فجوة الفقر لا تزال واضحة حيث تحصل أغنى 10% من السكان على 50% من الدخل وتحصل أفقر 40% على أقل من 7% من الدخل، إلا أن إدراك الحكومة لتلك المشكلة يدفعها إلى الإصرار على تنفيذ سياسات وبرامج اجتماعية لعلاجها. وما يؤكد سلامة السياسة الاجتماعية في تلك الدولة الأفريقية أن نصيب الأجور يبلغ 64.4% من إجمالي الدخل الوطني. وتقدم حكومة جنوب أفريقيا منحاً لمساعدة

العجزة وغير القادرين، كما تمنح الأسر مساعدات لإعالة أطفالها، ويعلن وزير المالية أن هذه المساعدات لإعالة الأطفال ستمتد لتشمل الأبناء حتى سن الخامسة عشر ابتداء من يناير 2009. وفي مقابل الحصول على تلك الإعانات تدرس الحكومة فرض بعض المعايير التي من شأنها تأكيد التحول الاجتماعي في البلاد نحو الأفضل، ومنها مثلاً التزام الأسر بانتظام أبنائها في المدارس، والالتزام بمواعيد التطعيم ضد الأمراض. ومن المهم التأكيد أن تلك الإعانات تتماشى مع معدلات التضخم وزيادات الأسعار حتى لا تفقد قيمتها. وتحصل المواطن الجنوب إفريقي على معاش التقاعد عند سن 65 والذي تم تخفيضه هذا العام إلى 63 سنة، ثم سيخفض إلى 61 سنة في عام 2009 وإلى 60 سنة في العام 2010 ليتساوى الرجال والنساء في هذا الحق. ويعتبر تأمين المعاش الاجتماعي للمواطنين هو أهم برامج الحكومة لمعالجة الفقر. وتتعاون الحكومة والمؤسسات غير الحكومية وقطاعات الأعمال في تنفيذ تلك البرامج الاجتماعية. وكانت نتيجة تلك الجهود لمكافحة الفقر أن الدخل الحقيقي للمواطن الجنوب أفريقي زاد في المتوسط بنسبة 22% عما كان عليه في 1999.

ولا يتوقف سعي حكومة جنوب أفريقيا في معالجة الفقر على منح المساعدات المالية، ولكنها تستثمر أيضاً في زيادة فرص المواطنين للحصول على عمل منتج من خلال التدريب ورفع الكفاءة وتنمية المهارات. فالحكومة تدرك أن معالجة الفقر لا تتم إلا من خلال منهج متكامل يتعامل مع كافة مصادره وأسبابه وبأسلوب متوازن. ويأتي اهتمام حكومة جنوب أفريقيا بعلاج مشكلة العشوائيات التي يقطنها المواطنون السود دليلاً على سياسة اجتماعية متوازنة، فهي تسعى إلى توفير مساكن مناسبة للتخلص من العشوائيات بحلول عام 2014، حيث تخطط الدولة لتسليم 500.000 وحدة سكنية سنوياً بدلاً من 300.000. ولتيسير الحصول على تلك المساكن الجديدة تراعي الحكومة أن تكون تكلفتها في متناول الفقراء وذلك من خلال اتفاقات تم عقدها مع البنوك الرئيسية في البلاد. وتسعى الحكومة إلى

إصدار قانون الإسكان الاجتماعي الذي ينص على دعم كافة أشكال الأماكن المستأجرة وذلك للمساعدة في القضاء على عشوائيات السكن.

وتتعدد صور الدعم الاجتماعي لمواطني جنوب أفريقيا من إتاحة الفرص للتعليم بالمدارس إلى برامج الرعاية الصحية وإزالة القمامة والمخلفات، ومشروعات الإنارة وتوصيل الكهرباء لكافة المناطق، وتحسين الطرق ووسائل المواصلات العامة، وتطوير خدمات الاتصالات. كل ذلك تحقق مستويات أفضل من إدماج المواطنين في المجتمع والقضاء على حالات الإبعاد ألقسري الذي عانوا منه أيام الفصل العنصري. وفي ذات الوقت حقق الحكم الديمقراطي فرصاً أفضل للمواطنين السود في المشاركة السياسية من خلال التعددية الحزبية والانتخابات الشفافة.

إن تأمل تجربة جنوب أفريقيا التي لم تتعد أربعة عشر عاماً والتي تكررت في دول أخرى مثل الأرجنتين والمكسيك وفي فترات زمنية محدودة، تجعلنا نعيد اكتشاف الطريق للقضاء على حالات الاستبعاد السياسي والاجتماعي في مص. إن الطريق واضح وضوح الشمس ويتلخص في كلمات الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، حقوق الإنسان، الشفافية، والمحاسبية. وقد أجملت الممارسات العالمية الحديثة تلك الكلمات في تعبير واحد ولكنه فاصل وقاطع وحاسم، ذلك هو تعبير " الحكم الرشيد" وقوامه مشاركة المواطنين في حكم أنفسهم وحقهم في عضوية الأحزاب والجمعيات وغيرها من المنظمات المجتمعية وكذا حقهم في التعبير وإبداء الرأي من دون خوف أو تردد.

ويتضمن مفهوم "الحكم الرشيد" كذلك مبدأ سيادة القانون وخضوع الكافة لحكمه، والشفافية ووضوح القرارات وأسبابها ونتائجها، والحق في المعرفة والحصول على المعلومات للجميع، واستجابة الحاكم لرغبات المواطنين والانصياع لطلباتهم وسرعة الاستجابة لشكاواهم والعمل على تلافي أسبابها، والسعي لإحداث التوافق بين فئات المجتمع ونبذ آليات الاستبعاد والتفريق والانحياز لفئات دون أخرى.

ومن السمات البارزة في نظم " الحكم الرشيد" المساواة والعدالة في الفرص وفي الحصول على نصيب عادل من الثروة في المجتمع، والسعي الدائم لإدماج المواطنين واستيعابهم في دائرة الوطن، والكفاءة والفعالية في التخطيط والتنفيذ لتحقيق رغبات الناس واحتياجاتهم.

وتأتي المحاسبية في نهاية تلك الأسس حيث تخضع الجميع وعلى كافة المستويات للمساءلة والمحاسبة عما فعلوه وما لم يفعلوه. وسوف تحقق تلك الأسس للحكم الرشيد القضاء على الفساد، كما تؤكد فرص متكافئة لجميع المواطنين ليكونوا سواء في الحقوق والواجبات أمام القانون لا يميز بعضهم عن بعض إلا العمل والكفاءة والالتزام الوطني والمشاركة الجادة في صنع الحياة وتطويرها على أرض الوطن. إن "الحكم الرشيد" لا يستقيم مع أبدية السلطة واحتكارها لفئة معينة، ولا يتقبل مفهوم التوريث في السلطة أو احتكار الحكمة والمعرفة.

ولقد كان مبدأ "الحكم الرشيد" أحد أهم أركان مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "النيباد" والتي شاركت مصر مع أربع دول أفريقية أخرى في إصدارها في العام 2001 حيث نص في إعلان المبادرة أن من بين أهدافها العاجلة نشر الديمقراطية والحكم الرشيد. وبينما قطعت جنوب أفريقيا أشواطاً مهمة في تطبيق تلك المبادرة فهي في مصر منسية تماماً ولا يعلم عنها إلا فريق محدود من المختصين في وزارة الخارجية الذين يشاركون – بحكم وظائفهم وليس بسبب اهتمام الدولة – في الاجتماعات المتصلة بمتابعة تنفيذها.

إن طريق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية واحترام القانون وحقوق الإنسان هو السبيل الوحيد للوصول إلى مصر الواحدة المتحدة التي تتوفر فيها الفرص المتكافئة لجميع أبنائها وتخضع الجميع فيها لحكم القانون ويشاركون جميعاً في صنع مستقبل أبنائهم وضمان تقدم الوطن وحمايته من الأخطار.

إن الانفصال بمصر من مرحلة التشرذم والانقسام السياسي والاجتماعي وما يعانيه المصريون من استبعاد وعزل عن المشاركة في أمور الوطن وقضاياه يتطلب العودة مرة أخرى إلى ما كان ينادي به الزعيم الوطني مصطفى كامل " إن من ينهاون في حق من حقوق دينه وأمته ولو مرة واحدة يعش أبد الدهر مزلزل العقيدة سقيم الوجدان" ولا أظن أن المصريين قادرون على التهاون في حقوقهم. إن المصريين جديرون بالحرية والديمقراطية حتى تتحقق لهم ولهم الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأفضل. وهم مطالبون بتفعيل شعار الزعيم الوطني مصطفى كامل "لا معنى لليأس مع الحياة ولا معنى للحياة مع اليأس".

https://youtu.be/FKAbAaKcZ-g?si=FH-fVgfac3BoOLzG

https://youtu.be/Ciwoi8eHm-A?si=wk8DfwXp1SbNroSM

2. هل مصر اليوم في عيـــــد؟

تتردد في مسامعي أغنية شادية " مصر اليوم في عيد" والتي تطلقها إذاعات المحروسة ليل نهار أيام الاحتفال بأعياد سيناء. وأسأل نفسي هل تكون مصر فعلاً في عيد في ذلك اليوم؟ ولا أجدني في حاجة إلى تفكير طويل كي أصل إلى الإجابة التي قد لا تختلف عليها المصريون الآن، لا... إن مصر لا تكون في عيد في ذلك اليوم، بل الاحتمال الأكبر أن تكون في مأتم مستمر ومتصل لا ندري متى ينتهي.

دعوني أبرز لكم بعض مظاهر المأتم الوطني في مصر المحروسة التي يحكمها الحزب الوطني الديمقراطي منذ ثلاثين عاماً متصلة منها ستة وعشرون برئاسة نفس الرئيس، فمن ناحية نجد بدو سيناء يحتفلون بعيدهم بالتظاهر والتجمع عند الأسلاك الشائكة على الحدود مع إسرائيل محتجين على قتل الشرطة المصرية لأفراد منهم وتعاملها الفظ معهم وكأنهم ليسوا مصريين لهم نفس الحقوق كما لغيرهم من إخوانهم أبناء المحروسة. وفي نفس الوقت لا تزال سيناء خالية من القوات المسلحة المصرية بفضل اتفاقية كامب دافيد، بينما على الجانب الآخر من الحدود تقف القوات الإسرائيلية مدججة بالسلاح وفي بعض الأحيان تحلوا لها أن تتسلى بقتل جنود الشرطة المصريين وغيرهم من أبناء المحروسة حتى ولو كانوا من الأطفال أو الفتيات الصغيرات وهم على أرض مصر.

وعلى الساحة الاقتصادية نرى عمال المحروسة في شركات قطاع الأعمال العام الصناعية يضربون ويعتصمون احتجاجاً على بيع شركاتهم لمستثمرين أغلبهم لا يراعون شروط وقواعد الخصخصة ويلجئون إلى بيع أراضي المصانع – التي اشتروها بأقل من قيمتها الحقيقية في بعض الأحيان – ويشردون العمال ويتوقفون عن صرف مستحقاتهم بزعم أنهم تخسرون. وكذا نجد العمال في شركات القطاع الخاص يتجمهرون ويعتصمون ويضربون عن الطعام مطالبين بحقوقهم ومستحقاتهم، بينما حكومة المحروسة تحتفل بعيد العمال!

وفي الوقت الذي يقدم فيه رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات تقريره إلى مجلس الشعب موضحاً مدى التردي في الأداء الحكومي وتضخم الدين الخارجي وزيادة عجز الموازنة وعدم الالتزام بالقواعد المالية السليمة، نجد وزير المالية يرد بقوله إنه ليس " مغسل وضامن جنة" ! ! !

وفي الجانب التشريعي تتفوق الحكومة وتضرب الأرقام القياسية في سرعة إعداد ومناقشة وإقرار التعديلات الدستورية والاستثناء عليها ، وتعديل وإقرار قانوني المحاكم العسكرية والسلطة القضائية وترفع سن تقاعد القضاة إلى سبعين عاماً غير عابئة بمعارضة غالبية القضاة ورفضهم لهذا التمديد. كما تجري العمل على قدم وساق في مطبخ التشريعات بالحزب الوطني الديمقراطي للانتهاء من قانون الإرهاب تنفيذاً للمادة 179 من الدستور بعد التعديل، وتجهيز قانون مباشرة الحقوق السياسية استعداداً لتطبيقه على انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى وتحقيق ما تريده الدولة من استبعاد كافة القوى السياسية خارج الحزب الحاكم.

ويناقش مجلس الشعب استجوابان قدمهما نائبان[38] من المستقلين حول الفساد وتغول المقربين من السلطة في الحصول على منافع غير عادية، ويكون الانتقال إلى جدول الأعمال هو الحل كالعادة. وبدلاً من أن تحشد النائبان جهودهما لدعم دورهما الرقابي والدفاع عن مصالح الشعب الذي وثق بهما وأعطاهما أصواته التي جاءت بهما إلى المجلس، نراهما يتصارعان وتنشب بينهما معركة كلامية يتبادلان فيها الاتهامات الماسة بالشرف والأمانة، ثم تنتقل المعركة إلى إحدى الفضائيات ليشهد العالم كله صورة دامية لما وصلت إليه أحوال المحروسة إذ تنهار صورة النائبين اللذين كانا موضع الأمل لأداء برلماني متميز يرعى مصلحة الوطن ويدافع عن حقوقه وثرواته المنهوبة، فإذا كل منهما يسلخ الآخر بكلمات حداد ويرميه بأشنع التهم، فواحد يتهم صاحبه بأنه نجح في تكوين ثروة طائلة بطرق غير مشروعة وباستغلال

[38] تمت إسقاط العضوية عن أحد النائبين في شهر مايو 2007 بدعوى صدور حكم إفلاس ضده.

النفوذ والتعامل مع إسرائيل. والثاني يتهم صاحبنا الأول بأنه يدعي البطولة بمهاجمة الحكومة بينما هو يقبل إعلانات بمبالغ هائلة من أعوان الحكومة وصنائعها المتعاملين مع إسرائيل، وأنه يتلقى الأموال من دول وحكومات عربية يسخر نفسه لخدمتها، وأنه على علاقات بأجهزة الأمن سراً مع ادعاء كونه معارضاً للحكومة. وبين الاتهامات المتبادلة تهدر المصالح الوطنية والقيم والاعتبارات ومواثيق الشرف المهنية، وتحزن مصر المحروسة على ما آل إليه حال أبنائها.

وفي ذات الوقت تشهد أروقة مجلس الشعب مأساة تداول قرص مدمج يعرض صوراً لأحد نواب الحزب الوطني في أماكن وأوضاع لا تتناسب وكرامة المجلس، ويطالب عدد من النواب بإحالة هذا النائب إلى لجنة القيم، ثم ينتهي الأمر بالصلح بينه وبين النائب الآخر مروج القرص المدمج ويسحب طلب الإحالة إلى لجنة القيم، وتبحث المحروسة عن شعاع أمل في اقتراب يوم عيد بينما هي تجتر أحزانها على ألف ومائة من أبنائها طوتهم مياه البحر الأحمر في كارثة غرق العبارة الشهيرة منذ أكثر من عام ومجلس الشعب الموقر لم يعلن بعد نتيجة التحقيق الذي باشرته لجنة تقصي حقائق برئاسة رئيس لجنة النقل به، وصاحب العبارة وابنه في لندن يمرحون[39].

أما على الصعيد الأمني فكل يوم تحمل معه أنباء القبض على ابن مصري يتجسس على بلده لحساب إسرائيل، كما تتوالى أنباء اعتقال العشرات من المصريين بتهمة الانضمام إلى جماعة محظورة يمثلها في مجلس الشعب علانية ثمانية وثمانون نائباً اعتقل منهم اثنان مؤخراً بالمنوفية!

---

[39] أصدرت محكمة جنح سفاجا حكمها ببراءة ممدوح إسماعيل صاحب شركة الملاحة المالكة للعبارة، وكذلك تمت تبرئة ابنه عمرو ممدوح إسماعيل وباقي المتهمين. وحكمت المحكمة بالسجن سنة أشهر على قائد العبارة التي مرت بجانب السلام 98 ولم تحاول إنقاذ ركابها.

وعلى صعيد السياسة الخارجية تحق للمحروسة أن تفرح إذ ترى الدولة المصرية تستقبل وترعى مؤتمراً ينعقد في شرم الشيخ لمناقشة أوضاع العراق تلبية لاقتراح الولايات المتحدة الأمريكية راعية الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير والدولة صانعة المأساة العراقية والمتسببة في كل ما أصاب – ولا يزال يصيب – الشعب العراقي من أهوال! وبينما يصر الكونجرس الأمريكي على ضرورة التزام الإدارة الأمريكية بجدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية من العراق كشرط لإقرار الاعتمادات المالية التي يطلبها البيت الأبيض لتمويل تلك القوات، نرى الخطاب الرسمي المصري – وللحق الخطاب الرسمي لدول القمة العربية صاحبة مبادرة السلام التي ترفضها إسرائيل بإباء وشمم – يعارض الانسحاب الأمريكي من العراق! ولا شك أن من حق مصر أن تكون اليوم في عيد وهي ترى نفسها تتراجع في تأثيرها الإقليمي، فالقمة العربية انعقدت في الرياض بدلاً من شرم الشيخ، ومؤتمر بحث مشكلة دارفور ينعقد في طرابلس بليبيا بدلاً من القاهرة، والدور المصري في لبنان لا يكاد أحد يلمح له أثراً، كما لا تشارك مصر في الاحتفال بتنصيب رئيس جمهورية موريتانيا المنتخب ديمقراطياً!

وبنفس المنطق نرى الحكومة وصحفها ووسائل إعلامها جميعاً تحتفل بيوم الثالث والعشرين من يوليو باعتباره يوم العيد الوطني لمصر، يوم قام الضباط الأحرار بحركتهم وتمردهم خلع الملك فاروق وإسقاط نظام الحكم الديمقراطي والتحول به إلى نظام يقوم على سيطرة الحاكم الفرد. في هذا اليوم من كل عام يثور ذات السؤال في نفسي، هل نحن اليوم حقاً في عيد، وعلام تحتفل المصريون؟ وهل لو جرت مقارنة بين ما هم فيه الآن وما كانوا عليه قبل 23 يوليو 1952 فأي من الحالين ستكون المقارنة في صالحه؟

3. رسالة إلى فاروق جويدة

وفي مجال الحديث عن أحزان مصر وأسبابها، أعيد نشر رد أرسلته إلى الكاتب والشاعر الكبير فاروق جويدة[40] أعلق فيه على رأي نشره يتساءل فيه عن "غياب منظومة القيم. . .مسئولية من؟"

الأخ الفاضل الأستاذ فاروق جويدة

أهديك أطيب تحية وأبدي إعجابي الشديد بمقالك يوم الجمعة 21 يناير عن " غياب منظومة القيم. . .مسئولية من؟"، وأرجو ألا يتوقف الأمر عند مجرد مقال وحيد بل أرى أن ينال هذا الموضوع حظاً وافراً من الدراسة والتحليل وصولاً إلى تبين السبيل لاستعادة تلك القيم المفقودة.

الأخ الفاضل،

اتفق معك في وصفك لمظاهر المشكلة التي يعيشها مجتمعنا، كما اتفق مع بعض التفسيرات التي أوردتها، ولكني أعتقد أنك لم تلمس السبب الحقيقي والرئيس في رأيي منظومة القيم وإطلاق العنان لمنظومة الفساد. ذلك السبب أذكره بلا مواربة ولا محاولة للتجميل هو "نظام ثورة يوليو" الذي بدأ في 1952 ولا يزال مسيطراً على فكر الدولة وتوجهاتها حتى يومنا هذا. لقد أفرز نظام ثورة يوليو الأوضاع التالية وكل منها كان له نصيب واضح في قتل جانب من قيم الشعب المصري الأصيل وإحلال مجموعة بديلة من قيم الفساد والخوف والانكفاء على الذات والشعور بالإحباط والاكتئاب لدى ملايين المصريين الشرفاء:

1. إلغاء الديمقراطية كنظام حياة عاش المصريون في ظله عقوداً طويلة مارسوا خلالها حرية الحركة في انتخاب من يحكمهم من خلال صناديق الانتخابات ومن بين مرشحين لأحزاب متعددة لكل منها برنامجها وتاريخها. وقد تم قتل الحياة السياسية للمجتمع المصري بإلغاء الأحزاب وإقامة التنظيم السياسي الوحيد الذي تديره السلطة الحاكمة وفق معاييرها السلطوية فأصبح الجسر الوحيد للوصول

[40] تم نشرها في أهرام 4 فبراير 2005 في عمود "هوامش حرة".

إلى المناصب والوظائف والاحتماء من غضب السلطة، فأنتج قيم التملق والنفاق والانتهازية والوصولية وسرعة التخلي عن المبادئ والتركيز على المصالح الذاتية. ولعل في حادثة هرولة جميع أعضاء حزب مصر العربي الاشتراكي حين تركه الرئيس السادات وتحولهم إلى الحزب الوطني الديمقراطي خير دليل على دور الدولة في هدم القيم. كذلك لا بد أن نذكر كيف يغير نواب الشعب هويتهم كمستقلين والتي انتخبهم الناس على أساسها ويتحولون إلى الحزب الحاكم ويرحب بهم هذا الحزب رغم أنه لم يرشحهم في الأساس وفصلهم من عضويته حين أصروا على الترشح كمستقلين، ثم يعود ويرحب بهم ويضيفهم إلى مجموع المقاعد التي فازها . أليس هذا أيضاً معول يهدم مبادئ الانتماء والارتباط ببرامج موضوعية دفاعاً عن مصالح الجماهير ويكرس مفهوم الانتهازية والسعي إلى تحقيق المصالح الخاصة.

2. سد أبواب ومنافذ التعبير عن الرأي وإلزام الناس بالانصياع إلى رأي الدولة تحت شعارات فارغة المحتوى مثل "لا صوت يعلوا على صوت المعركة" و"النقد في إطار الميثاق". وقد غيبت تلك الممارسات القمعية قيم الصراحة والمصارحة وشجاعة إبداء الرأي المعارض، وألزمت الناس في مصرنا المحروسة الصمت التماساً للأمن وابتعاداً عن الوقوع تحت طائلة ألوان متعددة من التشريد والاعتقال والتعذيب في السجون والمعتقلات، وما قصص حمزة البسيوني مدير السجن الحربي بغائبة عن ذاكرة المصريين.
3. لقد انقلب رجال يوليو على الديمقراطية التي عايشها الشعب المصري قبلهم لكي يقيموا بديلاً عنها نظام ديمقراطي وحياة نيابية سليمة، ومع ذلك فقد كانت تلك الديمقراطية الناقصة تسمح لنائب في البرلمان مثل مصطفى مرعي أن يقدم استجواباً للحكومة عن سبب تحمل الخزانة العامة نفقات إصلاح اليخت الملكي المحروسة، وكانت تسمح للبرلمان بسحب الثقة من الحكومة، كما كانت تسمح بصدور صحف معارضة تنشر إحداها مثلاً صوراً للمنشردين وساكني الأرصفة مخاطبة الملك فاروق

بعنوان يملأ الصفحة" رعاياك يا مولاي". صحيح أن هذه الصحف كانت تصادر وأمثال هؤلاء المعارضين كانوا يحالون إلى المحاكمة، ولكنهم كانوا يحاكمون أمام قاضيهم الطبيعي وليس أمام محاكم عسكرية أو استثنائية مثل تلك التي جاءت مع ديمقراطية يوليو.

4. روج نظام يوليو أسلوب الاستفتاء في اختيار رئيس الدولة وعاص الناس مرحلة تحصد فيها الرئيس 99.9% من الأصوات أغلبها للموتى والممتنعين عن التصويت. لقد رأينا في انتخابات مجلس الشعب نواباً يفوزون بالعضوية بمجموع أصوات لا يتعدى الألفين أو الثلاثة آلاف في دوائر يتجاوز عدد الناخبين فيها المائة ألف وتسمى هذه ديمقراطية، في نفس الوقت الذي تفرض الدولة ذاتها قيوداً على انتخابات النقابات المهنية لمنع نفس الظاهرة وهي فوز أصحاب الآراء المعارضة لها بأعداد تقل كثيراً عن نصف أعداد الناخبين المسجلين من أعضاء تلك النقابات. كما شهدنا سيلاً من انتخابات المجالس النشريعية عبر الخمسين عاماً الماضية تجمع الناس على أنها كانت غير صادقة إلا في مرة واحدة هي الانتخابات التي أدارها المرحوم ممدوح سالم في 1976.

5. لقد أنشأ نظام يوليو أوضاعاً جعلت المواطن أسير الحكومة، فهي التي تسيطر على كل شيء من تعليم وصحة وتنمية وتشغيل ورعاية اجتماعية وتوزيع للمواد الغذائية، وهي المتحكمة في كل شيء في حياة المصريين بقوة القرارات الإدارية وسلطة التحكم الجبري للحاكم من دون أن يكون للمحكومين صوت ولا رأي. فقد مارست الدولة حريتها كاملة في مصادرة أملاك المواطنين بدعوى محاربة الإقطاع وفرضت الحراسة على أموال وممتلكات الكثيرين بدعوى أنهم من فلول الرجعية المناوئة للثورة، وأممت شركات المصريين بدعوى الاشتراكية وتقريب الفوارق بين الطبقات، وباعت ثروة الوطن بدعوى خصخصة القطاع العام من دون أن تستشير أصحاب تلك الثروة وهم المواطنون – على الرغم من أن الدستور لا يزال ينص في المادة الرابعة منه بأن "القطاع العام ركيزة

الاقتصاد الوطني". وبذلك أصبح المواطن المصري عبداً للحكومة يعتمد عليها في كل شيء، ومن ثم فقد قدرته على الاختلاف معها – ناهيك عن الاعتراض على ما تفعله به – وضاعت قيم الكرامة والنزاهة والشموخ والاعتزاز بالنفس وبالوطن.

6. لقد ضيق نظام يوليو على الناس وقرب إليه " أهل الثقة" وحرم " أهل الخبرة" من الفرص التي يستحقونها في شغل المناصب والمشاركة في العمل الوطني. ومن ثم تكرست قيم النفاق والوصولية وإرضاء الحاكم بكل وسيلة ابتغاء الحصول على المغانم التي يسيطر عليها ويوزعها على الأنصار والمقربين بغير حساب. في ذات الوقت رأى المصريون – ولا يزالون – ملايين الشباب معطلين عن العمل يقفون في صفوف العاطلين المتزايدة يوماً بعد يوم من دون أمل، وحتى حين تلجأ الدولة للتخفيف من هذا الاحتقان بتعيين بضع آلاف منهم فإنها تكون وظائف هامشية ومؤقتة وغير مناسبة مع تأهيلهم ورغباتهم. فكيف بالله تقوى منظومة القيم على الصمود في وجه الفقر والعوز والتعطل؟ وكيف تنهض منظومة للقيم في وطن يعيش أكثر من نصف أبنائه تحت خط الفقر؟

7. سيطر نظام يوليو على كافة وسائل الإعلام المقروءة والمشاهدة والمسموعة، وفرض رجاله وحواريه لإدارة تلك الآلة الإعلامية لتزيين القبيح وترويج كل ما يتفق مع آراء أهل الحكم، وسد المنافذ عن غيرهم للتعبير عن وجهات نظر مخالفة. ومارس الإعلام الحكومي كل أشكال التغييب وتسطيح المشكلات وتضخيم الإنجازات التي لا يراها الناس على أرض الواقع فضاعت المصداقية وتكرست قيم الكذب والابتذال. وعانى الفن الأصيل والثقافة الجادة الإهمال بل والرفض حتى كان لا بد أن يوافق الرئيس الراحل عبد الناصر شخصياً حتى يعرض فيلم مثل " ميرامار" ويصادر كتاب توفيق الحكيم " عودة الوعي"، وتهدر كرامة شيخ القانونيين المصريين د. عبد الرزاق السنهوري.

8. ولا شك أن الخطيئة الكبرى لنظام يوليو ومن يشايعه حتى اليوم هي هزيمة الإنسان المصري يوم الهزيمة الكبرى في 1967 . لقد انكسر الإنسان المصري وهو يرى أبناءه من جنود وضباط القوات المسلحة يواجهون أكبر هزيمة ليس لعدم قدرتهم على الحرب والدفاع عن الوطن، ولكن لسوء القيادة وفسادها وسيطرة العشوائية على القرار السياسي وفقد القدرة على إدارة الحرب. لقد انهزم المصريون من قبل أن تبدأ المعركة التي لم يتم التخطيط لها ولم يتوفر لها فرص الإعداد والتجهيز الملائمة فوقعت مصر فريسة لعدو صهيوني استثمر الضياع والفساد والعشوائية التي أفرزها نظام يوليو.

- ورغم مرور أكثر من خمسين عاماً على قيام نظام يوليو، ورغم التحول الشكلي في مظاهر الحكم وآلياته وتغير لغة الخطاب السياسي ومفرداته للحزب الحاكم، فلا يزال فكر يوليو هو السائد في الواقع السياسي المصري والذي يعبر عن نفسه في صور شتى منها ما يلي:

1. تجمد النظام السياسي والتردد في الانفتاح الديمقراطي وإتاحة فرص المشاركة في العمل السياسي وفق تعددية حزبية حقيقية بعيدة عن سيطرة وتحكم لجنة الأحزاب التي يسيطر عليها الحزب الحاكم،
2. استمرار قانون الطوارئ لمدة تقرب من الخمس وعشرين سنة واستمرار العمل بالقوانين والممارسات المقيدة للحريات وما تعانيه النقابات المهنية من تقييد على سبيل المثال،
3. التردد في تحرير وإطلاق حركة منظمات المجتمع المدني ومحاولات السلطة الحاكمة السيطرة عليها وإخضاعها لرقابة أجهزة حكومية متعددة رغم التوجهات المعلنة بأنها أصبحت شريك في صنع القرار،
4. استمرار السيطرة الحكومية على منافذ ووسائل الإعلام الرئيسية وانعدام فرص المواطنين في إبداء الرأي حين اختيار قيادات الأجهزة الإعلامية والمؤسسات الصحفية،
5. انفراد الدولة وحزبها الحاكم في تحديد الهوية الاقتصادية للوطن وإدارة الاقتصاد الوطني وفق رؤى حكومية تتصرف في ثروة الشعب من دون الرجوع إليه بكل ما يترتب على ذلك من مواقف

وتصرفات تفتقد الشفافية وتثير الشكوك حول مصداقية القائمين عليها، وتفتح أبواب الفساد للمنتفعين والانتهازيين من دون رقابة شعبية واعية،

6. انفراد السلطة بالقرار السياسي وغياب الشفافية وفرص المشاركة في الأمور المحورية التي تهم الوطن وتتصل بمستقبله، والأمثلة كثيرة منها الإفراج عن الجاسوس الصهيوني عزام عزام وتوقيع اتفاقية " الكويز" والقبول الرسمي للتعنت الشاروني والسكوت عما تجري من تقتيل للشعب الفلسطيني وتدمير للعراق الشقيق. كل ذلك لابد وأن يصيب المواطن المصري بالاكتئاب وفقد الثقة في الحاضر والمستقبل والانكفاء على الذات ومحاولة الانتقام لذاته المهدرة من خلال كافة أشكال السلوك غير الصحي التي نراها ونعايشها في الشارع المصري المعاصر.

- لقد تعاونت كل تلك العوامل على هدم منظومة القيم التي تكونت عبر عشرات السنين في مصر، وحل محلها التفكك المجتمعي وأنماط ثقافية فاسدة لا تنسجم مع قيم المجتمع المصري الأصيلة، وشاع إهدار الطاقات والموارد المجتمعية وتبديد الوقت لفئات كثيرة من المصريين في أنشطة طفيلية لا تضيف كثيراً إلى الثروة الوطنية التي يسيطر على الجانب الأكبر منها فئة من المحتكرين ورجال الأعمال المقربين من الحكم.

الأخ الكريم

إنك تتساءل في مقالك القيم هل الفساد مناخ عام أم مسئولية أشخاص؟ وأصارحك القول أن الفساد في مصر مناخ عام نشأ واستشرى وتضخم تأثيره نتيجة ممارسات السلطة عبر خمسين عاماً، وما النماذج التي أشرت إليها – مثل المحاولات الجادة لكل من اللواء محمد عبد السلام المحجوب واللواء عادل لبيب في النهوض بمحافظتي الإسكندرية وقنا، وما يتحقق في هيئة قناة السويس من عمل جاد ومثمر، وما ينفذه أفراد وهيئات القوات المسلحة من مشروعات وطنية متميزة منها طريق العين السخنة الذي يضرب به المثل

في الدقة والروعة وكفاءة التخطيط والتنفيذ - إلا استثناءات تتكالب قوى الفساد لإجهاضها وتتحين الفرص لتحويلها كي تتفق والمناخ العام الذي نجحت لفترة في الإفلات منه. كما أنك تطرح علاجاً لهذه الحالة أن نستعيد مرة أخرى الأسس التي قامت عليها منظومة القيم وأن لا بد من تحريك ماء النهر الذي سكنت الحركة فيه منذ زمن بعيد، وأضيف إلى قولك إن ذلك يتحقق إذا تعاملنا مع الأسباب الحقيقية لركود الحركة.

أخي العزيز

إنني أرى ما تحدث لنا وحولنا الآن نتيجة طبيعية لأحداث ومتغيرات لم يكن لنا فيها رأي ولا شاركنا في صنعها وأتساءل ألا تحق للمواطن المصري أن تحبط ويكتئبا وهو يرى مشاهد توجع القلب وتثير الحسرة؛ فمن مشاهد ملايين العاطلين من خريجي الجامعات والمعاهد ثم عليهم السنوات الطوال وهم في جحيم البطالة، إلى مشهد أبناءه من الجنود يقتلون على حدود مصر في سيناء بأيدي الصهاينة ثم يكون رد الفعل الرسمي المصري هو طلب إيضاحات من الكيان الصهيوني والتشديد على عدم تكرار هذه الفعلة مرة أخرى إلى منظر حكومة بلاده تفتح أبواب الاقتصاد الوطني على مصاريعها لصالح حفنة من رجال الأعمال وتوقع من أجلهم اتفاقية الكويز مع الكيان الصهيوني وتحضور إيهود أولمرت نائب رئيس الوزراء الصهيوني الذي يعلن في كل مناسبة أنه لا مجال لخريطة طريق ولا مفاوضات مع الفلسطينيين ويدعو إلى التكيل بهم ليل نهار، ثم يمر به مشهد انهيار عملته الوطنية وانخفاض قيمتها إلى أقل من النصف في غضون أيام، وأخيراً وهو يرى أساطين الحزب الحاكم وقد حسموا نتيجة الاستفتاء القادم على رئيس الجمهورية لصالح الرئيس مبارك وحددوا موعد جلسة مجلس الشعب التي سيؤدي فيها الرئيس اليمين الدستورية في بداية ولايته الخامسة بينما الرئيس نفسه يقول أنه لم تحزم أمره بعد ولم يتخذ قراره في مسألة الترشح لولاية خامسة!!! وأتصور يا أخي العزيز أن بداية الطريق نحو استعادة منظومة القيم

المفقودة واستعادة الوعي المصري وإعادة مصر إلى خريطة العالم المتقدم هي الإصلاح السياسي وإعادة بناء مؤسسات الدولة على أساس ديمقراطي يلتزم بأهداف " المبادرة الجديدة لتنمية أفريقيا" NEPAD والتي كانت مصر فاعلة في صياغتها وإظهارها إلى حيز الوجود، والتي دعت مصر القمة الأفريقية للانعقاد في القاهرة يومي 18 و19 إبريل القادم لمتابعة تنفيذها . ومن أهم مبادئ تلك المبادرة "الحوكمة الصالحة Good Governance باعتبارها " متطلب رئيسي للسلام والأمن والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة" . ولعله من المهم أن تستكمل مصر استيفاء الاستقصاء الخاص بالآلية الأفريقية لمقارنة النظراء African Peer Review Mechanism والمصاحبة لمبادرة التنمية. ويتناول ذلك الاستقصاء أربعة جوانب رئيسية في المجتمع في مقدمتها " الديمقراطية والحوكمة السياسية الصالحة" !

وأنهي تعليقي يا أخي العزيز بأبيات ختمت بها أنت قصيدتك الرائعة " حتى الحجارة . . أعلنت عصيانها . . ":

من كان مثلي لا يموت وإن تغيـر حاله ... وبدا عليه . . ما بـــــدا

بعض الحجـــــارة كالشـــــموس ... يغيب حينا ضـــــوؤهـــا

حتى إذا سقطت قلاع الليل وانكسر . . الدجى ... جاء الضيـــــاء مغردا

سيظل شيء في ضمير الكون يشـعرني ... بأن الصبح . . آت إن موعده غـدا

ليعود فجر النيل من حيث ابتـــدا . . ... ليعود فجر النيل من حيث ابتـدا . .

4. بل إسرائيل هي التي في عيد؟

وبعد، أعيد طرح السؤال مرة أخرى، هل حقاً مصر اليوم في عيد؟ وإذا لم يكن اليوم عيد فمتى يأتي العيد؟؟؟ وتأتي الإجابة على سؤالي، بل إسرائيل هي التي في عيد.

وللإجابة عن هذا التساؤل يكاد الكل يجمعون على أن إسرائيل هي التي في عيد. وكيف لا والمشهد المصري والفلسطيني والعربي عامة يقدم لها ما لم تكن تحلم به، ويوفر عليها جهوداً وتضحيات كان لا بد لها من تحملها إن أرادت أن تصل إلى النتيجة التي حققناها لها بأنفسنا مصريين وفلسطينيين وعرب.

أما المشهد المصري فيذخر بكل ما يثير الأسى والحزن، فانتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى يتم تجهيزها لمصلحة الحزب الحاكم بعيداً عن رقابة القضاء وفي غياب مرشحي المعارضة الذين تم استبعادهم بكل الوسائل، وكذلك في غياب النسبة الغالبة من المصريين أصحاب حق الانتخاب. وسيناء العزيزة – وهي بالمناسبة ذلك الجزء من التراب المصري الذي فقد عشرات الآلاف من المصريين حياتهم دفاعاً عنها في حروب 1956، 1967، 1973 والتي كانت الحكومة وإعلامها الرسمي تحتفلون بعيدها منذ أسابيع قليلة– نرى أبناءها يعتصمون ويعتقدون المؤتمرات مطالبين بالحرية والعدالة ورفع يد الأمن الطاغية عنهم والتعامل معهم كمواطنين شرفاء لهم حقوق في هذا الوطن كما عليهم واجبات لا ينكرونها. المصريون من أبناء سيناء يهددون بالاعتصام عند الحدود المصرية مع إسرائيل يوم الأول من يوليو القادم إن لم تستجب الحكومة إلى مطالبهم العادلة وتفي بوعودها لهم بإطلاق المعتقلين الذي حكم القضاء ببراءتهم، والكف عن اقتحام بيوتهم وإهانة نسائهم وإلغاء آلاف الأحكام الصادرة بحق أبنائهم غيابياً، وإسرائيل في المقابل تفتح لهم ذراعيها مرحبة بهم أن يدخلوا إليها وهم يرفضون!

ويشهد المصريون أيضاً مزيداً من التردي في الأداء العام للحكومة تتجلى علاماته في تضارب الأرقام بين المسئولين فمن يعلن عن اختفاء 13 مليار جنيه ثم يعود إلى التصريح بأنه تم العثور عليها، ومن يدعي

أن الخزانة العامة لم يدخلها من عائد بيع القطاع العام سوى مبلغ لا يزيد عن مليار جنيه ثم يعود للاعتراف أن المبلغ يصل إلى 16 مليار وأنه تم استخدامه في تخفيض الدين العام، بينما تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات ينفي أن يكون لهذا المبلغ أي أثر على حجم الدين العام. وفي المقابل نرى الولايات المتحدة تشاغب مع النظام الحاكم من خلال إعلان بوش عدم رضاه عن مستوى الإصلاح الديمقراطي في مصر ورغبته الأكيدة في إطلاق سراح أيمن نور، ثم يأتي دور الكونجرس لكي تجمد مبلغ 200 مليون دولار من قيمة المعونة الأمريكية لمصر عقاباً لها على سوء سجلها في مجال حقوق الإنسان والتطوير الديمقراطي ولزيادة معدلات تعذيب المواطنين في أقسام الشرطة وبناء على توصية أحد أبناء المحروسة. أليس من حق إسرائيل أن تفرح وتحتفل بديمقراطيتها التي أفرزت انتخاب شيمون بيريز رئيساً للدولة من دون الاعتماد على مادة تعادل المادة رقم 76 في دستور مصر المحروسة، ومن باب أولى لا يوجد في دستورها مادة تعادل المادة رقم 77 في دستورنا بعد التعديلات. كما نرى الديمقراطية الإسرائيلية تتضح في انتخاب إيهود باراك رئيساً لحزب العمل من دون إطلاق الرصاص على معارضيه أو الاضطرار إلى اقتحام مقر الحزب كما فعل أخوتنا الأعزاء في حزب الوفد بفرعيه [وفد نعمان جمعه، ووفد محمود أباظة].

والمشهد الفلسطيني لا يقل إيلاماً وإثارة للخزي والعار. فالأخوة الفلسطينيون يقتتلون فيما بينهم ويدمرون بعضهم البعض وكلهم تحت الاحتلال. والفائزون في غزة يعلمون تماماً أنهم محاصرون لا يستطيع أي منهم الخروج أو الدخول إلا بإذن من إسرائيل! والسادة القابعون في رام الله الفائزون بالرضا الأمريكي والإسرائيلي والأوروبي والدعم العربي يعلمون تماماً أنهم يمثلون سلطة لا سلطة لها، وأنهم لا يملكون من أمر أنفسهم شيئاً! أليس من حق إسرائيل أن تبتهج لهذا التناحر الفلسطيني الداخلي بكل ما يسببه من قضاء على مقومات الشعب وإنهاك قوى المقاومة لديه. أليس من حق إسرائيل أن تفرح وهي

ترى نهاية حاسمة لمرحلة الانتفاضات الفلسطينية ضدها وبدء مرحلة الانتفاضة ضد الذات والانقلاب على كل ما حارب وضحى وتشرد من أجله مئات الآلاف من الفلسطينيين.

ويكتمل عيد إسرائيل بمشاهدة باقي المشهد العربي في لبنان وانقسامها الداخلي بين المعرضة والموالاة وقتل المعارضين ، والعراق وآلاف القتلى من أبنائها وتبادل إحراق المساجد بين السنة والشيعة، وبوادر التقسيم على أسس عرقية، والسودان ومأساته المتجددة في دارفور واحتمالات انفصال الجنوب مع اقتراب نهاية فترة السنوات الست المتفق عليها بعد إبرام اتفاق المصالحة بين الشمال والجنوب، وسوريا واستمرار مسلسل الحكم الشمولي واعتقال المعارضين ومحاكمتهم أمام محاكم استثنائية [على الطريقة المصرية]، والصومال وما تشهده من تناحر بين الحكومة والمحاكم الإسلامية واستمرار الوجود الأثيوبي على التراب الوطني الصومالي، واليمن وما تعانيه من مشكلات تمرد الحوثيين وتضاؤل آمالها في الانضمام عضواً كاملاً في مجلس التعاون الخليجي الذي فشلت دوله الست في تنفيذ مشروع العملة الخليجية الموحدة، ناهيك عن انفصال مجموعة دول المغرب العربي وتباعدها عن باقي الدول العربية وانشغال كل منها بمشكلاتها ، فالمغرب في صراع مع جماعة البول يساريو، والجزائر تحاول تثبيت المصالحة الوطنية وتونس في كفاح ضاري ضد كل ما هو إسلامي وديمقراطي.

تلك الصورة القاتمة لن يغيرها إلا الشعوب العربية حين تص على تجاوز واقعها المرير وتنجح في فرض إرادتها والحصول على حرياتها بالديمقراطية.

ونجحت إيران في تحويل انتصارات إسرائيل

على مدى السنوات الماضية . . . إلى فشل ذريع بإذن الله

كما تبين الفيديوهات التالية وكلها بتاريخ 14 يونيو 2025

https://youtu.be/lzU1e08Lcol?si=WS889gUiSbV4252T

https://youtu.be/ZWvu5j3z-ul?si=0aLmxTEAws10dSL4

https://www.youtube.com/live/_So430mx4GI?si=uFrXbxDlyHecY676

https://youtu.be/QFiT1UHckYo?si=0zqobAdKq8i2GSS4

5. ماذا تجري في المحروســـــــة؟

ولاستكمال المشهد السياسي المصري فإن التساؤل عما تجري في المحروسة هو السؤال الذي يتردد على ألسنة الجميع في مصر هذه الأيام. فالكل يتساءل هل ما نشاهده ونقرأ عنه يومياً هي أحداث طبيعية أم أنها علامات على أوضاع غير مستقرة ومؤشرات على تصدعات خطيرة في بنية المجتمع المصري؟ وهل ما تكتب عنه الصحف يومياً هو تطور غير طبيعي في بلد عريق مثل مصر، أم هو أزمات عابرة توشك أن تنتهي؟ وفي خضم تلك التساؤلات يبرز دائماً سؤال يلح على الجميع، وهو أين الدولة من كل ما تجري؟ هل لا تزال سلطة الدولة واضحة وقابضة على زمام الأمور، أم أنها منشغلة بموضوعات أخرى أكثر أهمية مما تحدث للمصريين كل يوم؟

وتشهد مصر كل يوم ألواناً من الأحداث والجرائم التي لا يتصور حدوثها إلا في مجتمع غابت عنه سلطة القانون فما بالنا ومصر تحت حكم قانون الطوارئ منذ سبعة وعشرين عاما؟ أليس قانون الطوارئ كما تقول الحكومة موجهاً لتجار المخدرات ومرتكبي الجرائم؟ فكيف لم تطبق أحكامه على الاقتتال الذي تم في مدينة "ميت العطار" في قرية الكلافين في بنها وراح ضحيتها العشرات من المواطنين منهم نساء وأطفال رضع حيث قام المتهم الرئيسي بإطلاق وابل من الأعيرة النارية بصورة عشوائية؟ ونتساءل من أين تأتي تلك الأسلحة التي يستخدمها الأشقياء والمجرمين؟ وكيف لا تصل أيدي سلطات الأمن إلى مصادر توريدها؟

وكيف لا تطبق أحكام قانون الطوارئ على الذين قاموا بتسريب امتحانات الثانوية العامة وأسهموا في ضرب النظام التعليمي المصري في مقتل؟ وأين سلطة الدولة من سبعة وعشرين من كبار المسئولين الذين تم القبض عليهم بتهمة الاستيلاء على 550 فداناً من أملاك الدولة وباعوها بأوراق مزورة في محافظة أسيوط؟

وتتوالى أحداث الفساد وتحال 8 من مسئولي هيئة السد العالي للمحاكمة بتهمة تورطهم في شراء هيدروجين مائي بمبلغ 4 ملايين جنيه للعمل قي نقل الركاب والسياح ثم يتبين أنه غير صالح للعمل وأنه مجرد خردة؟

وتهتز مصر لأحداث إطلاق النار على محل المجوهرات في ضاحية الزيتون بالقاهرة وقتل من فيه، واختطاف القساوسة في المنيا في دير أبوفانا ، ويقتل اثنان ويصاب آخر في معركة بالرصاص بين عائلتين في أسيوط، وكلها حوادث تدل بشكل أو بآخر على أن القائمين بها لا يهابون سلطة الدولة ولا يخشون القانون أو القائمين عليه.

فماذا حدث في بر مصر؟

لقد تزايد معدل تلك الحوادث وتنوعت بين وقائع القتل والسرقة والفساد بكل ألوانه، وتصاعدت الجرأة في الاعتداء على الآمنين وترويعهم بما يصل إلى حد إغلاق مجموعة من الأشقياء مدخل النجمع الخامس بالقاهرة الجديدة واعتراض سيارة تقودها سيدة ومعها أطفالها من دون أن يبدو أثر لأفراد الأمن، ولولا العناية الإلهية التي ألهمت تلك السيدة أن تنطلق بسيارتها غير عابئة بالمعترضين لكان مصيرها وأطفالها معروفا . وتتزايد حالات العنف والانفلات بين طوائف كثيرة من الناس، ويشتبك أعضاء مجالس إدارة النقابات بالأيدي حين يختلفون، ويستخدم المتنازعون على رئاسة الأندية الرياضية البلطجية لمنع منافسيهم من دخول النوادي، وهكذا الكل ينصرف بوحي من إرادته ومصالحه الذاتية غير مكترث لقانون أو منهيب لسلطة. وتقرأ عن انعدام الأمن والرقابة داخل محطات المترو وتتعدد حوادث السرقة داخل القطارات وأمام سلالم الصعود والهبوط الكهربائية، وانتشار حالات سرقة السيارات، ناهيك عن الفوضى العارمة في الشارع المصري وفي كل الأحياء. فالسيارات تسير بدون لوحات المرور،

وأصحاب السيارات يقودونها في عكس الاتجاه لاختصار بضعة أمتار بدلاً من الدوران في الأماكن المخصصة، وتجاوز السرعات وانعدام الالتزام بقواعد السير كلها أصبحت علامات مميزة للشارع المصري.

فماذا حدث في بر مصر؟

- نحن نرى أن تلك الحالة تعود في الأساس إلى عنصرين أساسيين، الأول هو الضائقة الاقتصادية التي تأخذ بخناق الناس وتجعلهم يلهثون خلف عما يواجهون به متطلبات الحياة بأي وسيلة حتى ولو كانت غير شرعية. والثاني، هو التركيز على الأمن السياسي وضبط القوى السياسية والتقييد على حركة منظمات المجتمع المدني، ومن ثم الانشغال عن الأمن بمفهومه العام.
- إن الدولة في مصر منشغلة عن قضايا الفقراء والمعدمين والمهمشين من أبناء مصر والذين قد يتجاوز عددهم أكثر من نصف عدد السكان، وفي الوقت نفسه تجد الاهتمام منصب على قضايا وأمور لا تعالج فقراً ولا توفر خدمات صحية أو تعليمية للملايين الباحثين عنها .
- إن مصر "المحروسة" تعاني من قضايا ومشكلات خطيرة تعوق تقدمها - بل وتهدد كيانها وبقاءها- وتصنع همومها وأحزانها، وفي مقدمتها ما يلي:
- افتقاد المواطنين للحرية وتهميش دورهم في تقرير مصير الوطن برغم أنهم أصحاب المصلحة الحقيقية وأصحاب القرار الأصيل في كل ما يمس حاضرهم ومستقبلهم.
- استمرار الحكم بقانون الطوارئ وتمديد العمل به لأكثر من سبعة وعشرين عاما، فضلاً عن حزمة القوانين سيئة السمعة المقيدة للحريات والمؤكدة لقهر المواطنين وتغييب إرادتهم، والإعداد لاستبدال بقانون الطوارئ ما يسمى قانون الإرهاب.

- التحكم في تكوين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أطيافها، وضراوة القيود الإدارية والأمنية المانعة لتلك التنظيمات من ممارسة أنشطتها بحرية والمشاركة بإيجابية في إدارة شئون المجتمع.
- استمرار الإعلام الحكومي الموجه واستشراء الفساد في المؤسسات الصحفية والإعلامية المملوكة للدولة وإدارتها بوحي من توجيهات ومصالح الحزب الحاكم. في نفس الوقت الذي تجري فيه تقييد فرص التعبير عن الآراء المعارضة، وتضييق مساحة الحرية المسموح بها والتكوص عن الشفافية في معالجة القضايا الوطنية الكبرى، ويأتي في هذا السياق مشروع القانون الذي نشرته جريدة المصري اليوم بتاريخ 9 يوليو الجاري والذي يهدف إلى إنشاء جهاز تنظيم البث المرئي والمسموع وتقييد حرية استخدام كافة الوسائط التفاعلية من إنترنت وغيرها بهدف تكميم الأفواه ومنع حرية التعبير والنقد.
- اختلال الهوية الاقتصادية والسياسية للوطن وغياب استراتيجيات واضحة متفق عليها وطنياً وديمقراطياً لإدارة الاقتصاد الوطني.
- تراجع وانحسار دور الدولة في إدارة المجتمع وتخليها عن مسئولياتها ووظائفها الأساسية في تخطيط وإدارة التنمية وتوفير الخدمات والرعاية وفرص العمل للمواطنين، وذلك بزعم التوجه بقواعد وآليات اقتصاد السوق، في الوقت الذي تسود فيه الاحتكارات وسيطرة رأس المال على الحكم واختلاط أدوار ومصالح رجال الأعمال مع المصلحة العامة، وينتشر الفقر والبطالة وتتردى مستويات التعليم.
- الانحراف ببرنامج الخصخصة عن المصلحة الوطنية لجماهير الشعب الملاك الحقيقيين لشركات قطاع الأعمال العام والهيئات العامة الاقتصادية وغيرها من مؤسسات الدولة التي يراد نقلها إلى القطاع

الخاص، وعدم وضوح الضوابط الكفيلة بالحفاظ على الثروة الوطنية وضمان عدم تسربها إلى غير المصريين.

- وفي المقابل ماذا يسمع المواطن من الدولة؟ يسمع ويقرأ كلاماً معسولاً لا تجد له أثراً على أرض الواقع. فحزب الحكومة لا يزال يردد أقوالاً عن البرنامج الانتخابي للرئيس ولا تجد المواطن سوى كلاماً مرسلاً وتبريرات من نوع " تنفيذ البرنامج الانتخابي يقتضي وقفة للمراجعة والانطلاق لمرحلة جديدة" [جمال مبارك في أهرام 2008/7/3]، " سياسات اقتصادية للحفاظ على "النمو" وتحقيق العدالة"، وتحويل توصيات مؤتمر السكان لبرامج وخطط عمل [صفوت الشريف نقلاً عن رسالة الرئيس لأعضاء مجلس السياسات بالحزب الوطني" [أهرام 2008/7/3]. وبعد الفكر الجديد والانطلاق إلى المستقبل، وبلادنا بتتقدم بينا، يبشرنا قادة الحزب الوطني الديمقراطي أن المؤتمر المقبل للحزب سوف يناقش قضايا الاستثمار والتشغيل والطاقة والتعليم والصحة وتعديل النظام الانتخابي، وأن الحزب سوف يعيد ترتيب أولوياته لمواجهة ارتفاع الأسعار وتفاقم مشكلة الغذاء!!!
- وإلى أن يتحقق البرنامج الانتخابي، وحتى تضع الدولة أمن المواطن وأمان المجتمع في قمة أولوياتها، وحتى يكتشف مجلس الشعب أن دوره الأساسي ليس إصدار التشريعات المقيدة للحريات أو المساعدة على الاحتكار ومسايرة الحكومة في نزعتها لرفع الأسعار وزيادة الضرائب واستلاب ما تقرر من علاوة للعاملين، بل مواجهة الفساد والمفسدين والتخفيف عن المواطنين بمنع الإسراف وتبديد الموارد ومحاسبة المسئولين عن إهدار مئات الملايين من الجنيهات وعن تسهيل هروب سارقي أموال الشعب وقاتلي أبنائه ،وحين أن يتم كل هذا سيواصل المصريون بيع أعضاء أجسامهم للأثرياء العرب، وسيظل أطباء كبار يديرون مستشفياتهم لإجراء عمليات نقل الكلى وسائر أعضاء المصريين لقاء

بضعة آلاف من الجنيهات، وسيستمر الناس يبحثون عن لقمة العيش بأي وسيلة حتى ولو كانت السرقة والقتل، أو الموت غرقاً بحثاً عن فرصة حياة في إيطاليا أو اليونان.

للمشاهدة اضغط علامة

1

الإصلاح قضية سياسية.4pm

2

قضايا محورية في تحديث مصر.4pm

https://youtu.be/-Wh6t4THhz8?si=gspzQY8eUCbsolrH

6. محاولة للفهم من دون جدوى!

اتخذت حكومة دكنور أحمد نظيف لنفسها صفة "الذكية" منذ بداية تشكيلها في صيف 2004، وأشاعت عن نفسها أنها حكومة تستخدم التقنيات الحديثة وسوف تتحول بإذن الله إلى حكومة إلكترونية. والمنطق يقول بأن كل ما يصدر عن حكومة ذكية يجب أن يكون أيضاً ذكياً. ولكن الواقع يشهد بأن كثيراً من تصرفات وقرارات الحكومة الذكية ليس على قدر الذكاء المتوقع، بل أكثر ما يصدر عنها من قرارات وما تتخذه من مواقف يتسم بالغموض وانعدام الشفافية، ناهيك عن كونه ليس في التوقيت الصحيح.

الدقة في التوضيح وفي التخطيط

ومن سمات الأداء الذكي الإحاطة بالأمور والدقة في الإفصاح والتوضيح. ولكن بعض تصرفات الحكومة الذكية تفتقد تلك السمات. فقد نشرت صحيفة الوفد يوم الخميس 14 أغسطس الجاري تحقيقاً على مساحة صفحة كاملة بعنوان "فاسدون فوق القانون" تناول معلومات عن 3 أشخاص نسبت إليهم وقائع فساد خطيرة، وجاءت إشارة إلى علاقة ما بين نجل رئيس الوزراء وأحد المستثمرين الذي استولى على أراض مملوكة للدولة وحقق من وراء ذلك ثروة تصل إلى 5 مليارات جنيه – بحسب المعلومات التي أوردتها الصحيفة- وفور نشر التحقيق بادر المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء بإرسال نفي قاطع لهذه المعلومة نشرته صحيفة الوفد في عددها الصادر في اليوم التالي الجمعة 15 أغسطس، وأكد المتحدث الرسمي في نفيه على ضرورة أن تتأكد الجريدة مسبقاً من المعلومات التي تنشرها وضرورة عدم نشر معلومات مرسلة غير مستندة إلى حقائق التي تستهدف المسئولين. ولم يشر الرد الرسمي من الدكتور مجدي راضي من قريب أو بعيد إلى الموضوعين الآخرين المنشورين في ذات الصفحة من الجريدة وأحدهما يتعلق بوقائع فساد في مترو الأنفاق ويشير إلى رئيس المرفق بالتورط فيها، وموضوع آخر يتعلق بوقائع فساد في

الشركة المصرية لتجارة الجملة التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية. فهل عدم تعرض دكتور مجدي راضي لهذين الموضوعين يعني أنهما صحيحان؟ أم أن اهتمامه انصب فقط على ما تخص رئيس الوزراء حين أنهى رده بقوله" وناشد عدم الزج باسم السيد رئيس مجلس الوزراء وأسرته في موضوعات ليس لها هدف سوى الإثارة"، ولا شك أن تعبير " ناشد" جاء ضعيفاً وأقرب إلى التوسل! وفي نفس السياق، نشرت صحيفة الوفد بعددها الصادر يوم 7 أغسطس الجاري موضوعاً جعلت عنوانه " اختفاء لجل وزير التنمية الاقتصادية بعد صدور حكم بحبسه 3 سنوات غيابيا"، ولم يصدر نفي أو تكذيب لما نشرته الصحيفة، ولم نقرأ رداً من وزير التنمية الاقتصادية أو المتحدث باسم وزارته تعقيباً على هذا الخبر، ويظل الأداء العام للحكومة الذكية في مواجهة مثل تلك الأمور بعيداً عن الذكاء!

ومظهر آخر من مظاهر افتقاد الذكاء المفترض في الحكومة إذ نقرأ في أهرام 14 أغسطس أن اللجنة الوزارية للتخطيط العمراني في اجتماعها برئاسة رئيس مجلس الوزراء قد وافقت على المواقع المقترحة لإنشاء أربع مدن مليونية جديدة – أي تتسع كل منها لمليون مواطن – وذلك في شرق بورسعيد، وغرب مدينة السادات، ومنطقة العلمين، وغرب مدينة العياط. ويوضح الخبر المنشور على لسان رئيس الهيئة العامة للتخطيط العمراني أن العمل في تخطيط المواقع الأربعة سيبدأ فور صدور القرار الجمهوري بإنشائها وذلك بعد انتهاء المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة من تحديد تبعية الأراضي المختارة. والغريب في الأمر أن الحكومة الذكية قررت وحددت مواقع أربع مدن مليونية جديدة بينما هي ما زالت تبحث في إنشاء " المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية" والذي سيكون إنشاء المدن المليونية الجديدة من أهم اختصاصاته – بعد أن يصدر القرار الجمهوري بإنشائه واستكمال هيكله التنظيمي وشغل وظائفه وتعيين رئيسه.. الخ- وعجبي!

ومن سمات الأداء الذكي مواصلة العمل لتحقيق النتائج المستهدفة، ولكن نلاحظ أن حكومتنا الذكية لا تطبق هذه القاعدة، ومثالنا على ذلك الخطة المتكاملة لتطوير مصانع الغزل والنسيج بكفر الدوار والتي ناقشها مجلس الوزراء في اجتماعه يوم 13 إبريل 2006 والتي كانت تتجه إلى إخراج ما بين 7 و8 آلاف عامل للمعاش المبكر وتوجيه استثمارات قدرها 901 مليون جنيه لتشغيل شركات البيضا والحرير الصناعي والبوليستر وغزل كفر الدوار بدلاً من تصفيتها لسوء حالة المعدات بها وعدم جدوى نشاطها اقتصادياً. ولكن يبدو أن الحكومة الذكية قد اتجهت اتجاهاً آخر في هذه القضية حيث يعلن الوزير رشيد محمد رشيد في تصريحات نشرتها صحف 4 أغسطس الجاري أن هناك خطة لإحياء كفر الدوار كمنطقة صناعية متخصصة في الغزل والنسيج والملابس، وأن هناك تخطيط لإنشاء أربع مناطق صناعية جديدة في الدلتا وتقسيم فراغات أراضي الشركات العامة كمصانع. ويأتي تصريح الوزير أثناء افتتاحه أول مصنع باستثمارات تركية في التجمع الصناعي الجديد بكفر الدوار! والسؤال أين خطة تطوير مصانع قطاع الأعمال العام في كفر الدوار؟ هل تم تنفيذها؟ وماذا تحقق عنها من نتائج؟ وهل التوجه لجذب الاستثمارات التركية هو البديل الذكي لتطوير الصناعة المصرية؟ وماذا سيكون مصير الطاقة الإنتاجية للغزل المتاحة لدى شركات قطاع الأعمال العام وتبلغ 65% من الطاقة الكلية لتلك الصناعة؟

وفرحة لم تتم

وثمة نموذج آخر لافتقاد التناسق والتناغم الوزاري – وهما في الأساس من سمات الحكومات الذكية –، فقد أعلن وزير الاستثمار ضخ استثمارات عامة تبلغ 25 مليار جنيه من شركات قطاع الأعمال العام في قطاعي الأسمنت والحديد. وقد أثار هذا الخبر اهتمام أ.د. مصطفى السعيد رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب والعضو البارز في الحزب الوطني الديمقراطي، فكتب مقالاً في صحيفة الأهرام يوم الخميس 14 أغسطس الجاري جاء فيه " نشرت معظم صحف يوم الجمعة الموافق الأول من أغسطس

الحالي تصريحاً للسيد وزير الاستثمار يعلن فيه أن الشركة القابضة للصناعات المعدنية، وهي إحدى شركات قطاع الأعمال، ستقوم بإنشاء مصنع ضخم لإنتاج حديد التسليح بقيمة استثمارية تصل إلى نحو خمسة مليارات من الجنيهات، وذلك بتمويل يأتي معظمه من مواردها الذاتية مع طرح 30% من أسهم المشروع للجمهور في اكتتاب عام، وأن النية تتجه لإقامة المزيد من المشروعات في الصناعات المهمة بمساهمة فعالة من شركات قطاع الأعمال المملوكة للدولة". واعتبر دكتور مصطفى السعيد تلك بادرة مهمة إذ تعتبر" نقطة تحول جوهرية داخل تيار مشار ومؤثر في الحزب الوطني الديمقراطي، ويعكس الفهم الصحيح لاقتصاديات السوق التي تتعدد صور تطبيقاتها، كما تعكس الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة في مصر لتحقيق النمو وعدالة التوزيع في ظل هذا النظام الاقتصادي، وفي الأمر تفاصيل كثيرة". وبعد أن أفاض الدكتور السعيد في نقد السياسة الاقتصادية التي اتبعتها حكومة دكتور نظيف منذ تشكيلها إذ لجأت إلى تطبيق السياسات الاقتصادية التي عرفت باسم "توافق أو إجماع واشنطن" وذلك بتأثير المجموعة الوزارية الاقتصادية وخص بالذكر وزير المالية ووزير الاستثمار، وبعد أن أوضح الدكتور السعيد رأيه بأن إعلان وزير الاستثمار عن التوجه الجديد نحو قيام الشركات العامة باستثمارات في الصناعات المهمة لا يعتبر عدولاً من الحكومة عن المبدأ الاقتصادي الذي تؤمن به، ولكن "عدولاً عن طور من أطوار تطبيقه إلى صورة أخرى أكثر كفاءة" وبين دكتور السعيد أن أسباب هذا التطور تشمل الفهم الصحيح لدور الدولة في ظل اقتصاديات السوق وفقاً للظروف الراهنة للدولة، وثبوت عدم ملائمة المبادئ التي نادى بها إجماع واشنطن وأنها تنحيز في الأساس لصالح الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات، وإدراك الحكومة أن تخليها عن دورها في تخطيط الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد السوق أفرز كثيراً من المشكلات" خاصة مشكلة الغلاء، وعدم تدفق الاستثمار الأجنبي بالقدر الكافي، وعدم قدرة القطاع الخاص على تحمل المسئولية ولأسباب عديدة، وزيادة الممارسات

الاحتكارية" . وانتهى دكتور السعيد إلى القول" لا شك أن إعلان السيد وزير الاستثمار بتدخل الدولة كمستثمر في صناعة الحديد بداية لتخلي الدولة في مصر عن التمسك الحرفي بمبادئ إجماع واشنطن، التي لا تقدم علاجاً ناجحاً إلى قضايا التنمية في دولة نامية كمصر": وأنهى دكتور السعيد مقاله بقوله " إن وجود الاستثمارات الحكومية ليس بديلاً أو تعطيلاً لدور القطاع الخاص، ولكنه مكمل ومدعم للقطاع الخاص ما دام كلاهما تخضعان لقواعد المنافسة دون تمييز أو تحيز من جانب الدولة"، كما أعلن تفاؤله بهذا التحول في فكر الحكومة واستبشاره بحلول عهد جديد يقوم على أن " النظرة للقطاع العام هي نظرة براجماتية قابلة للتغير من وقت لآخر وإذا قامت الدولة بدورها كمستثمر وفقاً لهذه الأسس فإن القطاع الخاص الواعي لا بد أن يرحب بهذا الدور. . ".

ولكن يا فرحة ما تمت كما يقول المثل الشعبي، فقد عاجلنا الوزير رشيد محمد رشيد بتصريحات قاطعة مانعة لأي محاولة للتمادي في الخيال وتصور أن الحكومة الذكية قد غيرت موقفها ، فقد قال سيادته في تصريحه المنشور بجريدة المصري اليوم في 5 أغسطس الجاري" أن الاستثمارات الجديدة في صناعتي الأسمنت والحديد كلها للقطاع الخاص، وأنه لا نية " أبداً" للحكومة للدخول في استثمارات في المصانع الجديدة في هذين المجالين" وتقول الجريدة " وأوضح الوزير أن دخول قطاع الأعمال العام في إنتاج حديد التسليح لا يزال قيد الدراسة، نافياً أي اتجاه للحكومة لزيادة الاستثمارات العامة في الصناعة" . وعجبي ! ويأتي هذا التصريح من الوزير رشيد بعد يوم واحد فقط من جولته المشتركة مع الوزير محي الدين في كفر الدوار والتي أعلن خلالها وزير الاستثمار وفي حضور وزير التجارة والصناعة حسب المنشور في صحيفة الأهرام بتاريخ 4 أغسطس الجاري" إن دخول شركات قطاع الأعمال العام في مشروعات جديدة لا يعتبر ردة عن برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، ولكن أصبح واجباً أن تخرج الدولة من أنشطة

بعض استثماراتها والدخول في أنشطة أخرى بعد تحقيق بعض الشركات لفوائض في أرباحها"، وفي تلك الزيارة لم يصدر عن الوزير رشيد ما يفيد اعتراضه على تصرفات الوزير محي الدين !

أهي حكومة واحدة أم حكومات متعددة ؟ أهي سياسات وزراء منفصلين ليس بينهم تنسيق أو تناغم، أم هي سياسات حكومة متناسقة ومسئولة ؟ أهي سياسات منفلتة غير مدروسة للحكومة في غياب وابتعاد عن التوجهات الجديدة في الحزب صاحب الحكومة والتي يشير إليها دكتور السعيد بوجود "تيار مشاور ومؤثر" بداخل الحزب ؟ والمثير للانتباه أن الحزب صاحب الحكومة الذكية لم يصدر عن مسئول فيه – باستثناء مقال دكتور مصطفى السعيد – أي تعقيب أو توضيح. والأمر إذن يؤكد ما ذهبنا إليه من أن الحكومة الذكية فقدت ذكاءها !

https://youtu.be/SwtTp2M7Mds?si=zHRuwG6gk9EzLZ1i

7. جدوى الزيارات الخارجية للوزراء

وعلى ذكر الوزيرين محي الدين ورشيد، فقد قام الأول بزيارة إلى ماليزيا بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الماليزية إلى مصر ودعا شركة بروتون الماليزية للاستثمار في سوق السيارات المصرية. وفي نفس الوقت تقريباً كان الوزير رشيد يزور البرازيل ويعقد اجتماعاً مع أعضاء اتحاد منتجي السيارات في البرازيل لبحث سبل ومجالات التعاون مع شركات السيارات العاملة في البرازيل وذلك بعد أن شرح لهم خطة مصر لتعميق الصناعات المغذية لصناعة السيارات.

وما يعنينا في قصة الزيارات الوزارية – وبعيداً عن أسلوب تخطيطها واختيار الوفود المصاحبة للوزراء فيها، وتكلفة تلك الزيارات – هو هل يتم التنسيق بين الوزراء المختلفين حين يقومون بتلك الزيارات بحيث تتكامل جهودهم وتصب في خانة واحدة هي خطة تنمية مصر وتطوير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟ أم أن كل وزير ينطلق في زياراته من دون معرفة ما يقوم به الوزراء الآخرون من زيارات واتصالات وتفاهمات مع المسئولين في الدول التي يزورونها ؟

وثمة سؤال آخر، هل اهتم الوزير محي الدين أثناء زيارته لماليزيا بالتعرف على أسباب نهضتها الاقتصادية والإنتاجية والتقنية والتي جعلتها تحتل المركز الرابع والعشرين من بين 178 دولة في مؤشر سهولة أداء الأعمال بينما تحتل مصر المركز 126 في نفس المؤشر؟ وهل حاول الوزير محي الدين التعرف على الأساس الفكري والفلسفة الشاملة وراء نهضة ماليزيا والتي وضع أسسها الدكتور مهاتير محمد ويواصل رئيس الوزراء الحالي عبد الله بدوي تطويرها وفقاً لفلسفة " إسلام حضاري" Islam Haidari والتي تقوم على عشرة مبادئ هي: الإيمان والخضوع لله، حكومة عادلة ومحل الثقة، شعب حر ومستقل، السعي بقوة نحو التفوق المعرفي، تنمية اقتصادية متوازنة وشاملة، جودة الحياة لكل الناس، حماية حقوق الأقليات والمرأة، التكامل الثقافي والأخلاقي، حماية الموارد الطبيعية والبيئة، قدرات دفاعية قوية.

هل نأمل أن يمتد ذكاء الحكومة الذكية ليشمل تطوير رؤية متكاملة وفلسفة واضحة لإدارة مصر وتوضيح سبل الوصول بها إلى مستقبل واضح المعالم يرقى لرؤية ماليزيا 2020 والتي أوصلتها إلى ما هي فيه الآن من تقدم نسعى إلى التعلم منه والاستفادة من خبرات الماليزيين في كل شيء تقريباً، بعد أن كانت مصر هي مصدر العلم والخبرة والإلهام لدول كثيرة في العالم الثالث، بل وتناظر دولاً أوروبية ومتقدمة في كثير من مجالات الحياة!

أجريوم.. كلاكيت آخر مرة

لقد نجحت الحكومة الذكية بامتياز في تعمية موضوع أجريوم، ففي الوقت الذي أوهمنا أن مشروع أجريوم قد ألغي وأن موبكو استحوذت على أجريوم المصرية بما يعني أن أجريوم الكندية لم يعد لها وجود، تفاجئنا أنباء أن أجريوم الكندية توصلت إلى اتفاق لبيع مشروعها للأسمدة في رأس البر البالغة قيمته 1.4 مليار دولار إلى شركة مصر لتصنيع البترول "موبكو" والتي استحوذت بموجب الاتفاق على مشروع أجريوم مصر عن طريق مقايضة للأسهم تتملك من خلالها أجريوم [المفروض أنها الكندية] 26% في موبكو. وذكرت المصري اليوم في عدد 12 أغسطس أن موبكو سترتب تمويلاً يبلغ 1.1 مليار دولار لتمويل تكاليف المشروعات المستقبلية، وأن أجريوم غير ملزمة بموجب خطة التمويل تلك بتقديم أي مساهمة أخرى في رأس مال المشروع تخلاف حوالي 280 مليون دولار من المساهمة التي التزمت بها بالفعل لمشروع أجريوم مصر.

هل فهم أي منا أي شيء؟ هل نعرف الآن على وجه الدقة من اشترى من؟ ومن يملك ماذا في مشروع اليوريا برأس البر؟ ولكي نفهم دعونا نلقي نظرة على الموقف من وجهة نظر أجريوم الكندية كما أعلنته على موقعها على شبكة الإنترنت يوم 11 أغسطس الجاري: "أن شركة أجريوم – من خلال شركتين تابعتين ومملوكتين بالكامل – قد توصلت إلى اتفاق مع شركة مصر لتصنيع البترول "موبكو"

بموجبه تستحوذ موبكو على مشروع أجريوم مص، ويصبح لمساهمي أجريوم مص حصة ملكية في الشركة المدمجة [موبكو وأجريوم مص] والتي تمتلك أجريوم [الكندية] فيها نسبة 26% والتي تشمل مشروع إنتاج 675000 طن يوريا الذي انتهت موبكو من إنشائه" ! هل فهمتم شيء ؟

ولكن رئيس أجريوم الكندية يلقي بعض الضوء على الاتفاق حين يقول" نحن سعداء أننا تمكنا من التوصل إلى اتفاق مع الحكومة المصرية يسمح لنا بإنشاء تواجد فوري ومركز استراتيجي طويل الأجل في مص، بالإضافة إلى توفير إيرادات إضافية وتدفق نقدي تقريباً فورياً ." !

الخلاصة، أن مشروع أجريوم مص لم يتم إلغاءه كما زعم بيان المجلس الأعلى للطاقة، وأن أجريوم الكندية متواجدة في موبكو ولها مصلحة فيها تحقق لها مزايا لم تكن تحلم بها أهمها تخففها من أعباء تدبير ما يزيد عن مليار دولار لتمويل المشروع والتي أصبحت موبكو هي الملتزمة الآن بتدبيرها . في نفس الوقت ستحصل أجريوم الكندية على حصة من الإنتاج السنوي من اليوريا تبلغ 175000 طن حتى اكتمال مشروع التوسع في الإنتاج سنة 2011 وعندها ستزيد حصة أجريوم إلى 525000 طن سنوياً

الخلاصة، أن الحكومة الذكية مطالبة بنشر الاتفاق الذي تم مع أجريوم والالتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية التي تنص عليها قواعد "حوكمة الشركات" التي يفرضها الوزير محي الدين على جميع شركات مص !

https://youtu.be/5qJSaGg638g?si=yvtITFYEqmEIAuVR

8. في أي مجال إستراتيجي يتحاورون؟

بين الحين والحين تجري ما تسمى جولة الحوار الاستراتيجي المصري الأمريكي وذلك بعد أن كانت تلك الحوارات قد توقفت منذ عام 1999. وكما تشير الأنباء التي رددتها الصحافة المصرية، فقد انتهى الحوار في آخر جولاته من دون أي نتائج واضحة أو إيجابية، واكتفى المتحاورون – من الجانب المصري على الأقل – بالتأكيد على متانة العلاقات المصرية الأمريكية وأهميتها الإستراتيجية لكل من الدولتين. وفي محاولة لفهم جدوى هذا الحوار أطرح مجموعة النقاط التالية:

أن تجري حوار إستراتيجي بين طرفين يشير بوضوح لا يقبل الجدل أن لكل منهما استراتيجيات واضحة ومصممة لخدمة أهدافه وتحقيق غاياته فيما يتصل بعلاقاته مع الطرف الآخر وما يمكن أن يقوم به ذلك الطرف من تيسير أو تعويق الوصول إلى تلك الأهداف. وإذا كنا نستطيع تصور وجود استراتيجية أمريكية واضحة وفعالة نحو مصر ودورها المستهدف في خدمة المصالح الأمريكية بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص، فهل نستطيع القول بوجود استراتيجية مصرية مقابلة؟ وهل نتصور أن المحاورين المصريين قد ذهبوا لجلسات الحوار مسلحون بتوجهات استراتيجية يواجهون بها الإستراتيجية الأمريكية؟

وثمة بعد آخر، فإن قيام حوار إستراتيجي بين طرفين يفترض وبالضرورة تقارب موازين القوى بينهما – وليس بالضرورة تساويها –، وأن يكون في جعبة كل طرف ما يمكنه من فرض إرادته على الطرف الآخر في بعض الأمور أو القضايا، بحيث تكون نتيجة الحوار في نهاية الأمر محققة لمصالح الطرفين وإن كانت بدرجات مختلفة إلا أنها ستكون متقاربة. وهنا تحق لنا التساؤل كيف تكون موازين القوى بين مصر وأمريكا متقاربة في حوارهما الاستراتيجي وقد ذهب الوفد المصري آملاً في الدعم الأمريكي للصحة والتعليم ونقل التكنولوجيا والبحوث العلمية – كما جاء في تصريحات بعض أعضاءه – وأن مصر

تأمل في مزيد من الاستثمارات الأمريكية " لفتح مزيد من المصانع وخلق مزيد من فرص العمل" ! !
وكيف تكون القوة النسبية في الحوار متقاربة إذا كانت مصر تعتمد في الأساس على ما تقدمه لها الولايات المتحدة الأمريكية من معونات اقتصادية وعسكرية تخضع استمرارها لمزاج أعضاء الكونجرس – خاصة المنحازين منهم إلى إسرائيل وهم الكثرة- الذين يهددون بين الحين والآخر بقطع تلك المعونات إن لم تلتزم مصر بما تريده أمريكا سواء في القضايا الإقليمية أو حتى في مجالات الإصلاح الداخلي ؟
ومما يزيد في تعقد الموضوع أن الطرفين المتحاورين يبدآن تحاورهما من مواقف جد مختلفة بالنسبة لبعض القضايا الأساسية، فعلى حين ترى مصر أن توقيع اتفاقية للتجارة الحرة مع أمريكا هو قضية تجارية بحت – وفق تصريح وزير التجارة الخارجية والصناعة المصري -، تعتبرها أمريكا شرط لتحقيق إصلاح سياسي داخلي في مصر. من جانب آخر، على حين جاء في تصريحات لوزير الخارجية أحمد أبو الغيط" إن مصر لا تتحدث عن نزع أسلحة حزب الله كما يدعو القرار رقم 1559 بل توسيع سلطات الجيش اللبناني على الأرض"، كما أضاف أن مصر تعترف بأن حزب الله جزء من الحكومة اللبنانية ومسئولية حزب الله تحددها الحكومة اللبنانية وحدها" فإنه وفي الجانب المقابل نرى كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية – معبرة في ذلك عن رأي الإدارة الأمريكية التي تجري مصر معها حواراً استراتيجيا – أن صلب القضية كلها هو تطبيق القرار رقم 1559 ونزع سلاح حزب الله ومد سلطة الحكومة اللبنانية على كامل الأرض اللبنانية من دون أن تعترف بأن حزب الله جزء من تلك الحكومة.
ومن المفهوم أن أي حوار بين طرفين – إن لم يكن لمجرد قضاء الوقت والالتزام بالشكليات – إنما يهدف إلى تحقيق نتائج يسعى كل طرف إلى الوصول إليها من أجل غايات لها أهميتها بالنسبة له. وحين يبدأ المتحاورون حوارهم، فإن المنطق يفترض أنهم قد ناقشوا عناصر الحوار وجدول أعماله المتفق عليها مع الطرف الآخر، وحصلوا على التفويض اللازم من أصحاب المصلحة في المجتمع الذي يمثلونه. ولنا أن نتساءل

هل شارك أصحاب المصلحة من المصريين في مناقشة جدول الحوار الاستراتيجي مع الجانب الأمريكي ؟ ولكي أكون أكثر تحديداً هل تمت مناقشة عناصر ذلك الحوار ومحاوره والنتائج المستهدفة منه في مجلس الوزراء مثلاً ؟ وهل طرحت هذه القضايا في مناقشات مجلسي الشورى والشعب أو لجانهما المتخصصة قبل أن يغادر فريق المحاورين المصريين القاهرة متجهين إلى واشنطن لبدء جلسات الحوار؟ وهل كان المصريون على علم بنوايا المحاور المصري وتوجهاته والغايات التي يستهدفها ومدى اتفاقها مع أهداف مصر والمصريين؟ ناهيك عن موافقة المصريين على إجراء الحوار أصلاً في الظروف التي تمر في أجوائها من عدوان صارخ على لبنان سبقه عدوان أشد على غزة والضفة الغربية، بتأييد ومباركة أمريكية أكيدة عقابا لهما على اختيارهما الديمقراطي على خلاف ما تريد أمريكا – شريكنا في الحوار الاستراتيجي – وأداتها في المنطقة، إسرائيل.

وثمة قضية خطيرة تتعلق بموقف مصر واستراتيجيتها من العدوان الإسرائيلي على لبنان ومن قبله عدوانها على غزة والضفة الغربية، وحيث كان موضوع لبنان محوراً أساسياً في الحوار الاستراتيجي، فهل نستطيع المغامرة بالقول إن هذا الموقف المصري المتمثل بالأساس في الاتصال بإسرائيل ومحاولة "احتواء الموقف" – وفق التعبير الرسمي – هو نتاج اتفاق إستراتيجي عبرت عنه كوندوليزا رايس في مؤتمرها الصحفي الذي عقدته في ألمانيا يوم 13 يوليو 2006 وشاركها فيه مستشار الأمن القومي ستيف هادلي حيث قالت بالنص" وأخيراً، دعوني أقول إنه واضحاً الأهمية القصوى أن تلعب دول المنطقة دوراً إيجابياً –وليس دور سلبي– . وفي هذا الخصوص أود أن أبرز الدور الإيجابي جداً الذي لعبته مصر ودول أخرى في محاولة تخفيف Diffuse الأزمة، ومحاولة جمع الأطراف معاً" . وهل نستطيع أن نستبدل بالتعبير المصري " احتواء الموقف" التعبير الأمريكي " تخفيف الأزمة" ؟ وهل يفسر ذلك اختلاف الصحف القومية المصرية حين أشار بعضها إلى اتفاق أحمد الغيط وكوندوليزا رايس حول ضرورة وقف إطلاق النار في لبنان، بينما قالت صحف

أخرى أنه بينما طالب أبو الغيط بالوقف الفوري لإطلاق النار فإن السيدة كوندي تشترط عدم الحديث الآن عن وقف إطلاق النار إلا بعد أن تنهيأ الظروف المناسبة لذلك [أي بعد أن تنتهي إسرائيل من تدمير لبنان]؟

وكما جاء في تصريحات وزير الخارجية المصري – التي نشرت بجريدة الأهرام يوم 20 يوليو 2006 نقلاً عن مراسليها في واشنطن – " أن الجانبين اتفقا على عقد جولات الحوار الاستراتيجي بشكل منتظم مرة كل عام على مستوى الوزراء بجانب تشكيل ثلاث لجان متخصصة سياسية واقتصادية وأمنية تعقد اجتماعاتها مرتين كل عام كمجموعات عمل" وأخشى ألا يمد بنا العمر حتى نرى نتاج تلك الجولات من الحوار الاستراتيجي التي نأمل أن يشهدها أولادنا أو أحفادنا !

وأخيراً، فلو افترضنا جدلاً أن ذلك الحوار انتهى إلى اتفاق ما – أي اتفاق – أليس من حقنا أن نعرف ما هو هذا الاتفاق؟ وهل نتوقع أن يعرض الاتفاق على مجلس الشعب لإقراره أم سيقال إنه بروتوكول لا ينبغي عرضه على المجلس كما تم في حالة إقرار اتفاق " الكويز" مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

https://youtu.be/BjXPWwKF5yc?si=r2jG-6PoBU043u2n

9. كيف يتم تشكيل الوزارات واختيار الوزراء؟

إن فهم المشهد السياسي المصري لا يكتمل إلا بدراسة كيف تتم التشكيلات الوزارية وكيف تجري اختيار رئيس الوزراء والوزراء. وقد جاء التعديل الوزاري المحدود الذي أعلن مساء الأحد 27 أغسطس ليؤكد سمة مهمة من سمات نظام الحكم في مصر وهي أن تأتي التشكيلات الوزارية وتعديلاتها بشكل مفاجئ ومن دون توضيح القواعد أو المنطق الذي يقوم عليه التشكيل أو التعديل. ولا ينحصر عنصر المفاجئة والتعتيم على أشخاص رئيس مجلس الوزراء والوزراء فقط، بل الأمر الأخطر هو في افتقاد المنطق في تحديد مجموعة الوزارات التي يتضمنها التشكيل - أو يصيبها التعديل -. إن قراءة سريعة للتشكيلات الوزارية الأخيرة تدلنا على أن هناك مجموعة من الوزارات أو وزارات الدولة هي دائماً عرضة للتبديل وعدم الاستقرار سواء كان ذلك بالإنشاء ثم الإلغاء أو الدمج في وزارات أخرى ثم إعادة فصلها، ناهيك عما ينتج ذلك من تنظيم وإعادة تنظيم وتداخل في الاختصاصات وتصارع على الصلاحيات فضلاً عن الخلل وعدم الاستقرار اللذان يصيبان الأجهزة والهيئات التابعة لتلك الوزارات غير المستقرة.

إن هيكل الحكومة في النظم الديمقراطية المستقرة وفي الدول المتقدمة إنما يكون تعبيراً عن فلسفة الحكم وتوجهاته الرئيسية في إدارة شئون الوطن، ومن ثم فإن ما تحدث في مصر من عمليات إدماج وفصل وإنشاء وإلغاء للوزارات إنما يعكس غياب مثل تلك الفلسفة وافتقاد لإستراتيجية شاملة لإدارة الدولة، ويؤكد أن الدولة تدار بمنطق التجربة والخطأ وتفصيل التشكيلة الوزارية حسب مواصفات الأشخاص بدلاً من أن يتم البحث عن الأشخاص ذوي المواصفات والقدرات المناسبة لمتطلبات وخصائص الوظائف الوزارية.

لقد صدر في سنة 1996 قرار رئيس الجمهورية رقم 31 بشأن إعادة تنظيم بعض الوزارات قضى بدمج ديوان عام وزارة الزراعة وديوان عام وزارة استصلاح الأراضي في ديوان عام واحد لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وكذلك الحال بالنسبة لوزارتي التأمينات والشئون الاجتماعية، ووزارتي النقل والمواصلات، ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي، ووزارة الإسكان والمرافق ووزارة التعمير، ووزارة التعاون الدولي ووزارة الاقتصاد. وكانت عمليات الدمج نتيجة للتشكيل الوزاري الذي ترأسه السيد/ كمال الجنزوري. وفي تعديل حكومة الجنزوري 1997 تم فصل وزارة التعليم إلى وزارتين واحدة للتربية والتعليم والثانية للتعليم العالي، كما تم إلحاق وزارة الدولة لشئون البحث العلمي لمسئوليات وزير التعليم العالي بعد أن كانت منفصلة وتشغلها د. فينيس جودة، كما تضمن نفس التعديل الوزاري إنشاء وزارة دولة لشئون البيئة بعد أن كان د. عاطف عبيد يشغل منصب وزير قطاع الأعمال العام ووزير دولة للتنمية الإدارية وشئون البيئة. ومنذ حكومة نظيف الأولى وحتى الآن حلت وزارة الاستثمار محل وزارة قطاع الأعمال العام وضمت قطاعات مما كان سابقاً وزارة الاقتصاد.

وفي سنة 1999 تشكلت وزارة عاطف عبيد الأولى حيث استحدث وزارة للاقتصاد والتجارة الخارجية شغلها د. يوسف بطرس غالي بعد أن كانت وزارة الاقتصاد والتعاون الدولي في وزارة الجنزوري، ثم ألغيت وزارة الاقتصاد منذ وزارة نظيف الأولى وحتى الآن، كذلك أنشأت وزارة الدولة للتنمية المحلية بعد أن كانت وزارة الإدارة المحلية وشغلها د. محمود شريف في وزارة الجنزوري ثم عدلت في 1997 إلى وزارة التنمية الريفية وشغلها أيضاً د. محمود شريف، ثم تغيرت إلى وزارة التنمية المحلية في حكومة عاطف عبيد ووزارة نظيف الأولى لتلغى في وزارته الثانية وتصبح جزءاً من وزارة التخطيط وأخيراً أعيدت مرة أخرى في تعديل 2006 ، وتغيرت وزارة الصناعة والثروة المعدنية إلى وزارة للصناعة والتنمية التكنولوجية لتدمج بعد ذلك مع وزارة التجارة في حكومة نظيف الأولى باسم وزارة التجارة

الخارجية والصناعة ثم تصبح في حكومته الثانية وزارة التجارة والصناعة، وتم تغيير وزارة النقل والمواصلات إلى وزارة النقل وأنشئت وزارة جديدة باسم وزارة الاتصالات والمعلومات لتضم بعضاً من قطاعات وزارة النقل والمواصلات السابقة . وفي حكومة عاطف عبيد انفكت وزارته التي كان يشغلها في وزارة الجزوري " قطاع الأعمال والدولة للتنمية الإدارية وشئون البيئة" إلى وزارة لقطاع الأعمال العام ووزارة الدولة للتنمية الإدارية ووزارة الدولة لشئون البيئة.

وفي وزارة د. نظيف الأولى عدلت وزارة الأشغال العامة والموارد المائية التي يشغلها د. محمود أبو زيد إلى وزارة الموارد المائية والري، وأنشأت وزارة مستقلة للتعاون الدولي بعد أن كانت جزءاً من وزارة الاقتصاد والتعاون الدولي في وزارة الجزوري الأولى، ثم كانت وزارة مستقلة يشغلها رئيس مجلس الوزراء الجزوري نفسه وفق تعديل 1997 إلى جانب كونها جزء من وزارة الدولة للتخطيط والتعاون الاقتصادي التي شغلها ظافر البشري، وعدلت في وزارة عاطف عبيد إلى وزارة التخطيط ووزارة الدولة للتعاون الدولي، ثم عادت وزارة مستقلة في حكومة نظيف الأولى وحتى الآن.

وبينما كانت وزارة التجارة والتموين مستقلة في وزارة الجزوري في 1996 تحولت إلى وزارة التموين والتجارة الداخلية في وزارات عاطف عبيد وفي وزارة نظيف الأولى ، ثم ألغيت تماماً في وزارة نظيف الثانية ونشأ مكانها وزارة جديدة باسم التضامن الاجتماعي تضم أجزاء مما كان وزارة التموين وأجزاء مما كان وزارة الشئون الاجتماعية، أما وزارتي الشئون الاجتماعية والتأمينات فقد طرأ عليهما تحولات حيث كانت كل منهما وزارة مستقلة ثم أدمجتا في وزارة واحدة للتأمينات والشئون الاجتماعية منذ وزارة الجزوري في 1996 وحتى وزارة نظيف الأولى حين تم إلغاء وزارة الشئون الاجتماعية وتحويلها إلى وزارة التضامن الاجتماعي أما وزارة التأمينات فقد ابتلعتها وزارة المالية في حلا لمشكلة استيلاء الحكومة على فائض أموال التأمينات الاجتماعية.

وقد جاء تبرير التعديل الوزاري الأخير فيما أعلنه د. نظيف حسب ما أوردته جريدة الأهرام في عددها يوم الثلاثاء 29 أغسطس" أن مغزى هذا التعديل الوزاري المحدود تحقيق مزيد من التوازن بين التخطيط المركزي والتخطيط الإقليمي في برامج التنمية، وإعداد الخطط الخمسية، وتعميق اللامركزية في التنمية المحلية والإقليمية، بما تحقق لوزارة التنمية المحلية دوراً أكبر في إعداد خطط التنمية الإقليمية، وخطط المحافظات"، وإذا كان علينا أن نصدق هذا التبرير فإن التساؤل الذي يطرح نفسه وبقوة هو لماذا ألغى د. نظيف نفسه وزارة التنمية المحلية السابقة وألحقها بوزارة التخطيط؟ وإذا كان التخطيط سواء المركزي أو الإقليمي لا يزال أسلوباً تعتمده الحكومة، فكيف يتفق هذا مع إلغاء وزارة التخطيط وتحويلها إلى المجلس القومي للتخطيط وكلنا يعرف مصير تلك المجالس القومية أو العليا التي لا تنعقد، وإذا كان العمل التنفيذي اليومي للخطة سيظل من مسئوليات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية حسب تصريح د. عثمان محمد عثمان فلماذا كان إلغاء وزارة التخطيط؟

إن عمليات إنشاء وإلغاء ودمج وفصل الوزارات وتعديل أسمائها فضلاً عن كونها تعبير عن عدم الاستقرار وغياب الوضوح في فلسفة الحكم، إلا أنها أيضاً تمثل إهداراً لموارد الوطن بكل ما يترتب عليها من تعديلات تنظيمية وإعادة توزيع الاختصاصات والعاملين وكل ما يترتب على ذلك من تكلفة مادية ومضيعة للوقت وتعطيل مصالح الجماهير وإهدار طاقات وموارد كانت قد استنفذت في وضع خطط وبرامج وإقامة إنشاءات وتحريك أنشطة لا تلبث أن تتوارى جميعها لأنها لا تتفق مع معطيات الوضع الجديد بعد التعديلات الوزارية المتعاقبة.

ويلاحظ أن قرارات تشكيل الوزارات لا تتم بناء على دراسات أو في إطار توجهات استراتيجية وبرامج عمل محددة، بل عادة تختار رئيس الجمهورية من يكلفه بتشكيل الوزارة بشكل مفاجئ لا يسمح له بدراسة متأنية وشاملة، ويتم هذا في وقت قصير لا يتعدى أيام معدودة تستغرق في مشاورات

اختيار الوزراء ويتم خلالها تعديلات غير مدروسة في الحقائب الوزارية لتوافق ورغبات أو قدرات المرشحين لشغل مناصب وزارية، ومن هنا تأتي التشكيلات الوزارية غير مستقرة ولا واضحة المعالم.

من جانب آخر، تعلن التشكيلة الوزارية الجديدة بمجرد موافقة رئيس الجمهورية عليها ومن دون إتاحة أي فرصة للرأي العام أو السلطة التشريعية في مناقشتها وإبداء الرأي بشأنها، بل يفاجئ الجميع بحكومة جديدة أو تعديلات في حكومة قائمة بدون إبداء الأسباب، فلا يعرف أحد أسباب إنشاء أو إلغاء الوزارات ودمجها وفصلها، أو أسباب اختيار الوزراء الجدد وخروج الوزراء القدامى.

ولعل من المفارقات الطريفة والمحزنة في آن واحد ما حدث لجهاز تخطيط الطاقة الذي صدر بإنشائه قرار من رئيس الجمهورية في سنة 1983 على أن يكون تابعاً لوزير البترول، ثم صدر قرار آخر في 2001 بنقل تبعية الجهاز إلى وزارة الكهرباء والطاقة، وفي سنة 2003 نقلت تبعية الجهاز مرة أخرى إلى وزارة التخطيط، وفي 2006 صدر قرار من رئيس الجمهورية يقضي بإلغاء جهاز تخطيط النقل وأن تتولى وزارة التخطيط والتنمية المحلية ضمن اختصاصاتها ومسئولياتها " تخطيط الطاقة وجمع وتحليل وحفظ البيانات الخاصة بها وإجراء الدراسات الخاصة بالاحتياجات منها بالتنسيق مع أجهزة الدولة المختصة والعمل على تقديم المساندة الفنية إلى المجلس الأعلى للطاقة". وقد تضمن ذات القرار إلغاء المركز الديموجرافي على أن تقوم وزارة التخطيط والتنمية المحلية بالدور الذي كان يقوم به المركز من أنشطة. والآن وقد ألغيت وزارة التخطيط والتنمية المحلية ما مصير هذه الاختصاصات، وما مصير العاملين والذين تم نقلهم إلا ديوان عام الوزارة الملغاة؟؟

إن تعديل أسلوب تشكيل الحكومة هو عنصر أساس في تطوير نظام الحكم ليكون ديمقراطياً يتمتع بالشفافية ويتيح فرص المشاركة المجتمعية في اختيار الوزراء وتغييرهم. وفي جميع الأحوال، ينبغي أن يكون الهيكل الأساسي للحكومة متمثلاً في الوزارات مستقراً وينظمه قانون لا يجوز الخروج عليه إلا

من خلال موافقة السلطة التشريعية على التعديل، وبذلك نضمن الاستقرار لجهاز الدولة الرئيسي وتتاح الفرصة لتحقيق استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة في إطار ديمقراطية الحكم والإدارة الرشيدة

وتتوالى مشاهد انصراف بعض الوزراء والمحافظين وكبار المسئولين عن الالتزام بقواعد واضحة وأسس معلنة في اتخاذهم للقرارات أو إبداء الآراء وإعلان التصريحات. كما نرى تراخي الكثيرين منهم عن التعامل مع مجلسي الشعب والشورى ولجانهما بما هم جديرين به من عناية واحترام. فبعض الوزراء لا يحضرون اجتماعات لجان المجلسين المخصصة لمناقشة أعمال وزاراتهم، والبعض منهم يتعالى في خطابه للناس ولأعضاء المجلسين.

ومن جانب آخر، نرى كثيراً من هؤلاء الوزراء والمسئولين الكبار لا يعيرون ما ينشر عنهم اهتماماً ولا يعتقدون أنهم مطالبين بالرد والتوضيح ليس فقط لإبراء ساحتهم مما قد ينسب إليهم في وسائل الإعلام، بل لإبداء احترامهم للرأي العام في المقام الأول. وفي هذا المقام قرأنا في العدد الأسبوعي لجريدة الوفد يوم الخميس 24 إبريل موضوعاً ينسب لوزير التعليم العالي استمراره في رئاسة مجلس جامعة سنجور رغم كونه الوزير المختص وما يثيره ذلك من شبهة تضارب المصالح. وبرغم النشر وفي مكان واضح من الجريدة التي وضعت عنواناً مثيراً للموضوع احتل مساحة مهمة في أعلى الصفحة الأولى، إلا أن نفياً قاطعاً أو توضيحاً يفسر الأمر لم يصدر حتى الآن. كذلك تحفل الصحف ووسائل الإعلام بمعلومات عن مواقف لوزراء يتصادمون مع مؤسسات وشرائح مجتمعية تقع في نطاق مسئولياتهم، إلا أن أحداً منهم لا يبدي محاولة للرد أو التوضيح، ناهيك عن محاولة التصحيح والاعتراف بوجود خطأ.

إن تباعد مواقف المسئولين الكبار وتصادمها مع مطالب الناس وأمانيهم ورغباتهم تثير تساؤلات مهمة نتصور أن الإجابة عنها تتضح حين النظر في أسلوب اختيار هؤلاء المسئولين ومعايير تقييم أدائه والحكم على كفاءتهم، إذ يأتي أسلوب اختيار الوزير - أو المحافظ وغيرهم من كبار المسئولين - في مقدمة الأسباب

التي تسهم في الحد من إنجازاته وتقييد حركته في الأداء العام .ذلك أن الاختيار يكون في أغلب الأحيان على أساس شخصي حيث تشترك جهات مختلفة في ترشيح عدد من الأفراد للاختيار من بينها بناء على تقويم لصفات شخصية والتركيز على اعتبارات الولاء للنظام وعدم التورط في مواقف معارضة للدولة،

ويأتي اختيار بعض الوزراء أحياناً بغرض أن يشغل شخص معين منصباً وزارياً أياً كان وبغض النظر عن ضرورة الوزارة أو أهميتها أو طبيعة النشاط المطلوب منها ونوع الخبرة اللازمة لمن يشغل منصب الوزير فيها . فالمطلوب مجرد أن يعين الشخص المحدد وزيراً، ومن أبرز الأمثلة على ذلك اختيار الرئيس محمد أنور السادات للسيد /محمد كامل العقيلي وزيراً لوزارة ابتدعت خصيصاً له بمسمى " وزير دولة لشئون التنظيمات الشعبية "وتم إلغاءها بمجرد خروجه من الوزارة .وقد اختير سيادته ليس لخبرات كان يتمتع بها رحمة الله عليه، ولكن لمجرد أنه كان صديقاً للرئيس الراحل فترة كان مطروداً من الجيش قبل الثورة واشتغاله على سيارة نقل تعرف أثناءها على السيد /العقيلي.

وفي أغلب الحالات لا يكون لدى المرشح لمنصب وزير أو محافظ مثلاً برنامج عمل واضح حين اختياره للمنصب حيث يبدأ في تكوين برنامج عمله بالتجربة والخطأ مدفوعاً بالرغبة في إشعار المجتمع بتواجده، ومن ثم يطلق التصريحات ويعلن عن برامج وخطط لم تسنح له فرص كافية لدراستها وتمحيصها، الأمر الذي يسبب درجة عالية من الإحباط - له وللمجتمع- حين يكتشف عدم صلاحية تلك الأفكار والمشروعات للتنفيذ، أو عدم توفر الإمكانيات والموارد اللازمة لها، كذلك ينطلق الوزراء - وأكثرهم يغلب عليهم التكوين المهني وليس السياسي - في أعمالهم كأفراد تحاول كل منهم إثبات وجوده، وتتقلص إلى درجة بعيدة فرص العمل كفريق يلتزم ببرنامج واضح له أهداف متفق عليه، وتبدو خطورة هذه القضية في أن اختيار المرشحين لرئاسة الوزراء تجري اختيارهم بنفس الطريقة، ومن ثم

يفاجئ من يكلف بتشكيل الوزارة وتجد نفسه غير جاهز ببرنامج عمل ينطلق من استراتيجية واضحة، ومن ثم لا يكون هناك مجال للاتفاق على مضمون توجهات محددة تمت دراستها قبل الشروع في إجراء مشاورات تشكيل الحكومة، مما تنشأ معه احتمالات اختلاف آراء الوزراء بعد أن يكونوا قد أصبحوا أعضاء في الوزارة فعلاً .ولو كانت المشاورات لاختيار الوزراء تتم في ضوء برنامج يطرحه رئيس الوزراء المكلف ويكون للمرشحين فرصة مناقشته ومقارنته بتوجهاتهم وخبراتهم وتصوراتهم لما يمكنهم تحقيقه ومدى اتفاق ذلك البرنامج مع التوجهات الإستراتيجية التي ينوي الالتزام بها لكانت عملية قبول المنصب الوزاري أو الاعتذار عن عدم قبوله أوضح،

وحين ينخرط الوزير أو المسئول الكبير في مهام عمله يصير تركيزه بالدرجة الأولى على نطاق مسئوليته المحددة في وزارته، ولا توجد من الآليات أو المحفزات ما يدعم اهتمامه بقضايا وطنية عامة حتى ولو لم تكن وزارته مسئولة عنها بشكل مباشر أو غير مباشر. فنرى الوزراء أقرب إلى اللاعبين في الألعاب الرياضية الفردية منهم إلى فريق يلعب لعبة جماعية. ومن ثم حين يواجه الوزير بمشكلة في مجاله لا تكاد ترى أي وزير آخر يتصدى لها سواء بالنقد أو المساندة أو النصح، وهذا ما يبدو الآن في قضية أجريوم إذ اعتبر الوزراء والمحافظون أن القضية تخص وزيري البترول والبيئة ومحافظ دمياط دون غيرهم من مسئولي المحروسة، فلم نسمع لأحد خلاف الثلاثة المذكورين –رأياً ولو بصفته مواطناً مصرياً قبل أن يكون وزيراً أو محافظاً. وتكرر الموقف ذاته في أزمة طوابير الخبز فلم يهب لنجدة وزير التضامن الاجتماعي أحد من زملاءه الوزراء، ونفس الشيء تحدث حين تواجه وزيرة القوى العاملة مشكلات اعتصام العمال وإضرابهم في مصانع المحروسة المختلفة، ولا أحد يهب للدفاع عن مواقف وزير الاستثمار حين يواجه وحده عواصف الرفض الشعبي العارم لبيع أصول المحروسة التي يسميها إدارة أصول الدولة.

وتصل بنا هذه الملاحظات إلى حقيقة عدم وجود معايير واضحة لضبط أداء الوزراء ومن في حكمهم من المسئولين أو معايير للحكم على أداءهم، ومن ثم نجد وزراء ألغيت خدماتهم بالخروج في تعديلات أو تغييرات وزارية من دون الإفصاح عن أسباب تغييرهم بينما يبدو للناس أنهم كانوا يقومون بعمل جيد، وفي ذات الوقت يستمر وزراء في مواقعهم لفترات أطول كثيراً وتجرى تعديلات وتغييرات وزارية لا تطالهم رغم أن التوقعات العامة تكون دائماً في غير صالحهم .وبذلك لا يمكن الجزم بأن من خرج من الوزارة هم أقل كفاءة وأن من استمر هم أفضل وأعلى كفاءة.

ومن أجل مواجهة مثل تلك المواقف التي تفسد العلاقة بين الحكومة والشعب، وتفقد الوزراء والمحافظين مصداقيتهم، نجد الحكومة البريطانية ومنذ سنوات بعيدة قد ابتكرت ما يسمى "كتاب القواعد The Rule Book" . ويقول توني بلير رئيس الوزراء البريطاني السابق في تقديمه لهذا الكتاب حين تحديثه بعد توليه رئاسة الوزراء لأول مرة "إن إصدار هذا الميثاق خطوة ضرورية في سبيل تأكيد ثقة الشعب في حكومته. نحن جميعاً هنا كي نخدم بكل أمانة وبما يحقق مصالح الناس الذين جاءوا بنا إلى مناصبنا هذه، وأتوقع أن يلتزم جميع الوزراء بقواعد هذا الميثاق نصاً وروحاً . إن الوزراء مسئولين ويجب أن يحاسبوا على أداءهم من البرلمان والشعب" .

وقد بدأ إصدار كتاب القواعد في الحكومة البريطانية منذ حكومة كليمنت أتلي في سنة 1945 وكان التركيز فيه بالأساس على مسائل إجرائية ينبغي على الوزراء الالتزام بها في عملهم خاصة في رئاسة اللجان الوزارية. واستمر التعديل والتطوير في كتاب القواعد مع قدوم كل رئيس جديد للوزراء. ويتضمن الكتاب في نسخته الأخيرة – والتي أصبحت الآن منشورة ومعلنة للكافة – توضيحاً لدور الوزير ومسئوليته، والقواعد المنظمة لأداء الوزراء باعتبارهم أعضاء في الحكومة وما يتوجب عليهم الالتزام به من حضور اجتماعات مجلس الوزراء واللجان الوزارية، وضرورة الإعداد والتجهيز

للمشاركة الفاعلة في تلك الاجتماعات، وضبط حركة الوثائق والمستندات المتعلقة بمجلس الوزراء. كذلك يوضح الكتاب قواعد ضبط علاقات الوزراء مع البرلمان. كما تحدد القواعد ما يسمح للوزراء به من صلاحيات في إدارة شئون وزاراتهم وما يمكنهم استخدامه من مستشارين على سبيل المثال سواء كانوا بأجر أم بدون أجر. وفي مجال ضبط علاقات الوزراء بأفراد الشعب من دوائرهم الانتخابية [لاحظ أننا نتكلم عن حكومة منتخبة شعبياً يتم اختيارها بواسطة الناخبين ويكون الوزراء في الأساس أعضاء في البرلمان ومسئولون أمام الناخبين]. وتنظم قواعد عمل الوزراء ما يقومون به من زيارات سواء داخل البلاد أو خارجها، والتي تفرض الفقرة 68 من الكتاب ضرورة أن يراعي الوزراء في تخطيط الزيارات الخارجية أن تكون أثناء عطلة البرلمان، وأن يكون لاجتماعات مجلس الوزراء الأولوية على أي مهام أخرى، ويفضل أن تتم الزيارات للبلاد الخارجية في عطلات نهاية الأسبوع، وأنه في جميع الأحوال ينبغي أن يكون عدد كاف من الوزراء متواجداً في كل وقت لتسيير الأمور والحفاظ على مصالح الناس.

وينظم كتاب القواعد طريقة تقديم الوزراء لبياناتهم وشرح سياساتهم وأسلوب عقد المؤتمرات الإعلامية وإصدار البيانات وغيرها من وسائل التوضيح والبيان. وتقول الفقرة 89 من الكتاب في شأن عقد المؤتمرات الصحفية " أن أي مؤتمر صحفي يعقده الوزير لبيان سياسته وتوضيحها أو لإعلان سياسة جديدة ينبغي أن يكون ممثلاً فيه المسئول الإعلامي بالوزارة ويدعى إليه جميع ممثلي وسائل الإعلام المحلية والأجنبية. وتجب أن تكون المؤتمرات الصحفية مسجلة، وإذا أراد الوزير أن يلتقي بالصحافة أو وسائل الإعلام بعد المؤتمر لمزيد من الشرح والتوضيح ينبغي أن يتم ذلك بالتنسيق مع إدارة الإعلام برئاسة مجلس الوزراء". ترى هل يتفق ذلك مع ما تجري عليه العمل عندنا من منع مندوبي الصحف المعارضة أو المستقلة من حضور المؤتمرات الصحفية أو التمييز ضدهم بعدم الاستجابة إلى أسئلتهم أو عدم تزويدهم بالمعلومات والبيانات الرسمية البيانات الصادرة عن الوزير.

ولعل من أهم ما يتضمنه كتاب القواعد للوزراء في الحكومة البريطانية ما يتعلق بالاهتمامات الخاصة للوزراء. وتنص الفقرة 111 من القواعد أنه بمجرد تولي الوزير منصبه الرسمي يجب عليه التخلي عن أي وظيفة عمومية أخرى، وفي حالة ضرورة احتفاظ الوزير بوظيفة عمومية كان يشغلها قبل توليه المنصب الوزاري ينبغي استشارة رئيس مجلس الوزراء. أما فيما تختص الارتباط بمؤسسات غير حكومية، تقول الفقرة 112 من القواعد أن الوزراء ينبغي أن يكونوا على حذر من عدم ارتباطهم بجهات غير حكومية قد تتعارض أهدافها مع أهداف الحكومة، ومن ثم تنشأ حالات تضارب المصالح بين التزامات الوزير ومسئولياته العامة وما قد تهدف إليه تلك المؤسسات الخاصة. ولذلك يجب أن يمنع الوزراء عن رعاية أو مساعدة أو الارتباط بمؤسسات خاصة لها مصالح بشكل أو آخر مع الحكومة. وتشير القواعد أن الارتباط بالجمعيات الخيرية مسموح به، إلا إذا ثار شك في احتمال وجود تضارب مصالح فيجب استشارة رئيس مجلس الوزراء.

ويعطي كتاب القواعد أهمية خاصة للمعاملات المالية للوزراء ويفصل في عشر فقرات طوال ما يجب عليهم الالتزام به لضمان الشفافية وتجنب تضارب المصالح والبعد عن مواطن الشبهات. وتتركز تلك القواعد بشكل عام في التأكيد على عدم استفادة الوزير بمصالح مالية خاصة نتيجة موقعه الوزاري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتبين القواعد بوضوح مصادر نشأة تضارب المصالح حين يستفيد الوزير مثلاً بمعلومات غير متاحة للغير وينجه إلى الإفادة منها شخصياً أو تسريبها لمن يهمه ممن تتأثر أعمالهم بتلك المعلومات. وتؤكد القواعد على ضرورة تخلي الوزراء عن أي مناصب إدارية أو عضوية في مجالس إدارات لجهات كانوا على اتصال بها قبل تعيينهم في مناصبهم الوزارية. وإن كانت القواعد لم تمنع تعيين الوزراء من بين رجال الأعمال أو المهنيين وغيرهم من أصحاب الخبرات، إلا أنها تؤكد على ضرورة توقفهم عن ممارسة تلك المهن أو مزاولة أي أعمال تتصل بتسيير الشركات أو المؤسسات التي يملكونها أو يشاركون في

ملكيتها . وتنصح القواعد الوزراء المعنيين باستشارة القانونيين لتجنب الوقوع في الأخطاء التي قد تصل بهم إلى المحاكمة مع التنبيه أن المحاكم في المملكة بريطانيا تتشدد في حالات تضارب المصالح وتأخذها بكل جدية.

وقد دفعني إلى الكتابة في موضوع ضبط أداء الوزراء – ومن في حكمهم من المحافظين ورؤساء الهيئات القومية وما على شاكلتها من مؤسسات الدولة التي يتربع على قممها من يشغلون درجة " وزير " – ما نشاهده وما نسمع عنه من تردي مستويات الأداء وعشوائية القرارات وتضارب السياسات الصادرة عن بعض هؤلاء المخاطبين بهذا المقال. كذلك فقد أثار انتباهي والملايين غيري من أبناء المحروسة ما يتردد عن اختلاط المصالح الخاصة لبعض الوزراء ومن في حكمهم وتداخلها في نطاق سلطاتهم ومسئولياتهم في وظائفهم العامة وتراجع وغموض الخطوط الفاصلة بين العام والخاص في ممارسات هؤلاء المسئولين.

لقد تواترت في مسيرة الحكومات المصرية المتوالية كثير من الأحداث التي تجعل الناس يتساءلون هل توجد قواعد تنظم عمل الوزراء وتضبط سلوكهم العام والخاص؟ وبغض النظر عن عدم وجود قانون لمحاكمة الوزراء، فهل هناك سلطة ما تستطيع محاسبة الوزراء على ما يصدر عنهم من تصرفات قد تكون مجافية للمصلحة العامة أو تصب في مصالحهم الخاصة؟ إننا كمصريين لم نعلم أبداً – وعبر سنوات طوال بدأت مع حركة يوليو 1952 – عن أسباب ومبررات اختيار الوزراء والمحافظين ومن في حكمهم، كما لم نحط علماً بأسباب خروجهم من مناصبهم سواء في تعديلات أو تغييرات وزارية، أو في حركات المحافظين الدورية أو شبه الدورية. لم يقل لنا أحد في يوم من الأيام أن وزيراً أو محافظاً قد أخطأ في بعض تصرفاته أو أنه خالف مواد الدستور أو انحرف عن جادة الموضوعية في قراراته مما ترتب عليه ضرورة إقالته. وباستثناء حالات محدودة لما أشيع عن بعض المسئولين من انحرافات وفساد تم إحالتهم للمحاكمة بسببها، فلم نعلم أبداً عن وزير أو محافظ ترك موقعه وفتحت محاسبته برلمانياً أو شعبياً على ما قام به وما

أجزه أو فشل في إنجازه. بل عادة يترك المسئول موقعه من دون أي مساءلة علنية معروفة لنا، وينزوي الرجل في طي النسيان بحتر ذكرياته أو ينطلق في مجالات الأعمال لاستثمار ما طرأ عليه أثناء توليه منصبه العام من زيادات معرفية وغيرها من منافع.

وإذا استعرضنا بعضاً من ممارسات الوزراء والمحافظين تتضح لنا أهمية وجود قواعد متفق عليها توجه أعمال هؤلاء المسئولين وتنظم علاقاتهم بمجلسي الشعب والشورى، وأجهزة الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني وبالناس أجمعين. إذ يبدو هؤلاء الوزراء والمسئولين الكبار وكأنهم لا يعيرون أفراد الشعب ومؤسساتهم أي انتباه، إننا نشعر بأن المسئولين – حين يتصرفون ويتخذون القرارات ويعلنون النصوص تحات – لا تحاولون التعرف على رغبات الناس واهتماماتهم ومشكلاتهم، كما لا يقدرون وقع قراراتهم وتصرفاتهم على المواطنين وما يصيبهم من وراءها من إحباط واكتئاب ناهيك عن فقدان الأمل في الإصلاح.

https://youtu.be/xRlojpujNYI?si=V2P8qEDPDizrqEOR

https://youtu.be/qELnl3s2Nnk?si=styhvyeqVDKcON4i

بعد تلك الصور والروايات عن "المشهد السياسي في مصر"،

هل نحن في حاجة إلى "حوار وطني"؟

والإجابة عن ذلك السؤال نجدها فيما يلي:

"ما أشبه الليلة بالبارحة"

في السادس والعشرين من أبريل 2022، أطلق الرئيس السيسي الدعوة للحوار الوطني، وبعد عملية تحضير استغرقت ما يزيد على السنة، انطلق الحوار رسميًا في 3 مايو 2023. من الناحية التنظيمية، شُكِّل "مجلس أمناء الحوار"، وعُيِّن ضياء رشوان منسقًا عامًا، وحتى آخر تلك الجلسات في 22 يونيو 2023، ويبدو أن المرحلة الثانية من الحوار قد تبدأ خلال فبراير 2024.

https://youtu.be/tExbCwplXDA?si=vzV3Q1XV5eUNccno

حتى يكون الحوار الوطني مجدياً

أ.د. علي السلمي

تابعت وغيري من المصريين الجلسة "النشاورية" التي انعقدت الأربعاء الماضي لبحث أسس إدارة الحوار الوطني ومعايير اختيار المشاركين فيه. وسوف ابدأ بالإشارة إلى بضع نقاط أثارها بعض المدعوين لتلك الجلسة الأولى منها؛ على أي أساس تم اختيارهم للمشاركة في تلك الجلسة، وسبب عدم إرسال جدول الأعمال مع الدعوة للاجتماع بحيث حضروا جميعاً وهم غير عارفين بما سوف يدور حوله الحوار، وكون بعضهم دعي إلى الاجتماع قبل موعده بساعات قليلة، فضلاً عن كبر العدد نسبياً فلم يتسع الوقت إلا بضع دقائق لكل من أراد التحدث!

وأشارك معظم المتحدثين تخوفهم – وهم محقون في هذا التخوف – من أن تتكرر تجارب سابقة في العهد البائد لما أطلق عليه " الحوار الوطني أو القومي" أداره المفسدون من قيادات الحزب الوطني المرفوض شعبياً بين أحزاب اختاروها بأنفسهم وجرى في غرف مغلقة لمناقشة موضوعات لم يعلمها أحد، ثم انتهت

ليعلنوا على الناس أن الحوار قد حقق أهدافه وأن المتحاورين قد اتفقوا على ما تحاوروا بشأنه، وانتهى الأمر كأن لم يكن.

وحيث وصفت جلسة الأربعاء الماضي بأنها "تشاورية" وأن الحوار لم يبدأ بعد، كما أنه اتضح أن النية تتجه إلى أن يمتد هذا الحوار لثلاثة أشهر على الأقل، وحيث أبدى كثير من المشاركين أهمية هذا الحوار وأنه قد تأخر عن موعده، يصبح محتماً وضع قواعد ومعايير واضحة لتحديد طبيعة الحوار والهدف منه والنتائج المتوقعة في نهايته، فضلاً عن اختيار آليات مبتكرة تضمن أن يكون حواراً وطنياً بالمعنى الدقيق للعبارة، حتى يكون هذا الحوار مجدياً.

وفي رأيي أن الاتفاق على غاية هذا الحوار هي القضية المحورية التي يجب البدء منها حتى لا يضل المتحاورون السبيل وتختلط الأوراق كما حدث بدرجة واضحة في تلك الجلسة التشاورية وذلك مع الاعتراف بأهمية وقيمة كل المداخلات التي تمت، ولكنها لم تكن تصب في مجرى محدد فيما عدا بعض المتحدثين الذين التزموا بهدف الاجتماع وهو الاتفاق على أسس الحوار ومعايير اختيار المشاركين!

وأعتقد أن الهدف الأهم لحوار وطني يجري في مرحلة انتقالية بين عهدين لا بد وأن يكون بحث سبل التخلص من كافة عناصر ومقومات وسياسات وممثلي النظام السابق والتوصل إلى توافق وطني حول ملامح النظام الديمقراطي المستهدف الذي تكون السيادة فيه للشعب فعلاً لا قولاً، وسبل تهيئة البنية الوطنية دستورياً وتشريعياً وسياسياً للانتقال الآمن إلى النظام الجديد.

إن قيمة الحوار الوطني تتناسب طردياً مع حيوية وخطورة القضايا التي يتناولها في ضوء اللحظة التاريخية التي يتم فيها. وليس من شك أن القضية الوطنية الأولى في مصر الآن هي ضرورة وسرعة الخروج من نظام مبارك الاستبدادي اللاديمقراطي الذي كرس ديكتاتورية الحاكم الفرد ونجح في إقصاء كافة القوى الوطنية ونشر الفساد السياسي وأقام حكمه على تزوير إرادة الشعب واصطناع هيئات ومؤسسات

سياسية وإعلامية تروج لمقولاته وأفعاله، واستوزر رجال أعمال أتاح لهم فرص نهب الوطن وإهدار موارده وثرواته. ويكون الوجه الآخر لتلك القضية الوطنية الأولى هو صياغة النظام الجديد على أسس مغايرة تماماً تكرس الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، وتضع الحاكم في موضعه الصحيح كونه منتخباً من الشعب لينفذ إرادة الشعب ويقوم على خدمته وهو موضع المساءلة والمحاسبة البرلمانية والسياسية والشعبية في كل وقت.

ومقتضى قبول هذا الطرح كغاية للحوار الوطني أن يوضح المتحاورون المحاور الأساسية للقضية والتي يمكن أن تشمل

أولاً: تحديد عناصر ومقومات وسياسات وممثلي النظام السابق الواجب إسقاطها،

وثانياً: تحديد عناصر ومقومات وملامح النظام الديمقراطي الجديد المستهدف،

وثالثاً: أولويات وأساليب وتوقيت إسقاط عناصر النظام السابق، ورابعاً: خارطة الطريق لبناء عناصر النظام الجديد وتهيئة البنية المجتمعية لاستقباله والتفاعل معه.

كذلك فإن نجاح الحوار الوطني يتوقف على دقة تحديد محاوره فضلاً عن غايته، ومن ثم يكون مفيداً أن يركز الحوار على المحاور الرئيسة لقضيته المحورية والمبادئ العامة المتفقة لها من دون الغوص في تفاصيل إجرائية يمكن أن تكون موضوعات لحوارات تفصيلية تالية حال التوصل إلى التوافق المجتمعي حول المحاور المفصلية للقضية الوطنية الأولى.

إن أي حوار لا يتعامل مع هذه القضية المحورية يصبح إهداراً للوقت وتمييعاً للقضايا وصرفاً للانتباه عن مخاطر "الثورة المضادة المتنهجة" التي يشاهد المصريون نماذجها يومياً، والتي حذر منها رئيس الوزراء الدكتور عصام شرف بعد أن استقبلته في أول أيام رئاسته للوزراء فرائق مقار جهاز أمن الدولة في

مختلف المحافظات وإشاعة الفوضى في ميدان التحرير وهدم كنيسة أطفيح واعتصامات آلاف المصريين المسيحيين أمام مبنى التليفزيون في ماسبيرو!

فإذا اتفقنا على غاية الحوار الوطني يصبح مهماً الاتفاق على معايير اختيار المشاركين فيه وآليات إدارة الحوار. وفي ظني أن حواراً وطنياً يتعرض لأخطر قضية تمس حاضر الوطن ومستقبله لا يمكن قصره على أطراف يتم اختيارها من جانب منظمي الحوار مهما حسنت نواياهم وصلحت معاييرهم في الاختيار. بل إن نجاح ذلك الحوار يقتضي أن يكون حواراً مجتمعياً مفتوحاً لكل القوى المجتمعية من أحزاب وقوى سياسية ونقابات وجامعات ومنظمات مدنية وهيئات حكومية وقضائية وحركات اجتماعية وسياسية وناشطين سياسياً واجتماعياً وكل صاحب فكر ورأي سواء داخل الوطن أو خارجه. ومن ثم ينبغي تجنب الشكل التقليدي لجلسات الحوار التي شاهدنا نموذجها في الجلسة التشاورية حيث لم تتح إلا دقائق معدودة لكل متحدث مما لا يسمح ابداً بطرح الآراء ومناقشتها والاختلاف أو الاتفاق حولها، بل قد يكون الأفضل أن تحدد فترة الحوار الوطني لمدة شهر مثلاً يدار خلالها الحوار المجتمعي داخل كل من منظمات المجتمع، فتعقد جلسات حوار ومناقشة في كل حزب ونقابة وجامعة ومؤسسة من مؤسسات المجتمع بما فيها أجهزة الدولة والهيئات القضائية والمؤسسات الصحفية، ثم تخرج كل جهة بورقة تعبر فيها عن مقترحاتها بالنسبة لقضية الحوار المحورية وهي تحديد عناصر نظام مبارك المرفوض وكيف يمكن الخلاص منه، وملامح النظام الجديد وضمانات الوصول إليه. كما يكون مجدياً إنشاء موقع إلكتروني للحوار الوطني على Facebook وغيره من مواقع التواصل الاجتماعي، يشارك الشباب والمواطنين جميعاً من خلاله بطرح آرائهم حول قضية الحوار المحورية.

كما يكون لجميع هيئات المجتمع طرح أوراقها على ذات الموقع حتى يتاح للجميع الاطلاع عليها وإبداء الرأي بشأنها أولاً بأول. كذلك يمكن طرح قضية الحوار من خلال آليات التواصل الحديثة التي تتيحها القنوات

الفضائية والبوابات الإلكترونية للأحزاب والصحف ومختلف مؤسسات المجتمع وتلقي آراء المواطنين بشأنها . بهذا المنطق سيكون الحوار الوطني متصلاً ومستمراً على مدار الساعة وليس منحصراً في جلسات مهما زاد عددها وطالت مدتها لن تكفي أبداً لحوار شامل تجد فيه المتحاورون فرصاً حقيقية للتعبير عن آرائهم.

وتكون مهمة "أمانة الحوار الوطني" تلقي تلك الأوراق من كل من يتقدم بها – حتى من أفراد الشعب – ومتابعة الحوار المجتمعي عبر الفضائيات والموقع الإلكتروني للحوار وغيره من المواقع والمدونات الشخصية للناشطين من شباب الثورة، وتحليل ما يطرح من آراء واستخراج القواسم المشتركة بينها وإعداد تقارير أولية بأوجه الاتفاق ومناطق الاختلاف في تلك الرؤى لتطرح على الرأي العام بمختلف الوسائل المسموعة والمقروءة والمشاهدة وعبر وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة على شبكة الإنترنت.

وبعد انتهاء فترة الحوار المجتمعي تعقد جلسات الحوار التي يتم نقلها عبر الفضائيات يومياً لإتاحة الفرص لممثلي الجهات أصحاب الأوراق الرئيسية لعرض خلاصات أوراقهم وبيان النقاط المحورية فيها . كما تعرض في نهاية تلك الجلسات تقارير أمانة الحوار الوطني عن النتائج العامة للحوار.

وفي النهاية تخصص عدة جلسات مغلقة تضم ممثلين لأطراف الحوار للتوصل إلى صيغة نهائية لنتائج الحوار تتضمن نقاط الاتفاق مع رصد نقاط الاختلاف أو البدائل المطروحة للوصل إلى غاية الحوار. ويتم نشر تلك الصيغة النهائية على المواطنين مع التزام الحكومة باتباع الطريق الذي اختارته الأغلبية للتحول الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة.

ما نتيجة "الحوار الوطني" الجديد؟ تقول "الهيئة العامة للاستعلامات" . . . .

خطوات جادة وفعّالة انتهى إليها الحوار الوطني في مسيرته نحو الجمهورية الجديدة، لنتوافق معاً من خلال الجلسات النقاشية العامة والتخصصية إلى الصياغة النهائية للحزمة الأولى من التوصيات في 13 لجنة نوعية في المحاور الثلاثة؛ السياسي والاقتصادي، والمجتمعي. واستمراراً لتأكيد حق الرأي العام في المعرفة والمتابعة الفورية والشفافة لمجريات الحوار، ننشر نصوص الصياغة النهائية لتوصيات المرحلة الأولى من الحوار الوطني، والتي تم رفعها إلى السيد رئيس الجمهورية.

توصيات-الحوار-الوطني-مرحلة-أولى-كاملة1.fdp

https://youtu.be/EVqlWgz4WXE?si=m7RuZ_9N26T-AFOz

https://youtu.be/A_QOwWSiGh8?si=IxYdkUcqzkgImd8E

https://youtube.com/shorts/BICo2KIkOPI?si=tyUGw9TSIk34IYkw

https://youtu.be/HilpFkeI-Lk?si=fQA7silGMrZjafMX

https://youtu.be/Mn1OS8Tpnal?si=fts7tgBUvfT4bviv

بعض فيديوهات توضح ملامح "مصر في عهد مبارك"

https://youtube.com/shorts/bkiBiSuCtFs?si=bZMqqXtj9QCZKhBf

https://youtu.be/6_1N1zGmv70?si=uFp08XsZ0cYkMSC5

https://youtu.be/xkjl7ofbG0U?si=qoFzqH0l89zeY7YT

https://youtu.be/z8IlvvDaaf4?si=PDEpl3IVT-utFeIa

https://youtu.be/8flecxDUfBg?si=0_9VBIDISHB7EymQ

نكتفي بهذا القدر من المعلومات والنتيجة معروفة . . . .

لا شيء جديد ! ! ! ! ! ! ! ! ! !

لا جديد تحت الشمس

في_الحياة_والأدب.fdp

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط علامة PDF

الفصل الخامس

الفقر المر في مصر المحروسة !

1. توصيف حالة الفقر في بر مص

يمثل الفقر أحد أهم المشاكل التي تحظى بعناية عالمية منذ طرحت الأمم المتحدة في قمة الألفية عام 2000 مشروع أهداف الألفية للتنمية، والمتضمن ثمانية أهداف في مقدمتها استئصال الفقر المدقع في دول العالم خاصة النامية منها وتخفيض أعداد الفقراء الذين يقل الدخل الفردي لكل منهم عن دولار أمريكي واحد إلى النصف بحلول العام 2015 .

ولا يزال الفقر بأبعاده المختلفة مظهراً واضحاً للحالة المصرية بعد مرور 54 عاماً على قيام نظام يوليو 1952 والذي كان من أهدافه القضاء على المثلث المصري الشهير "الفقر والجهل والمرض". كما أن خمسة وعشرين عاماً من حكم الحزب الوطني الديمقراطي أسهمت هي الأخرى في بلوغ الفقر الشامل مستويات مغالية.

ونعني بالفقر الشامل أنواع الفقر التالية:

1. نقص الدخل أو محدوديته أو انعدامه،
2. الجوع بمستوياته المختلفة،
3. شيوع الأمراض وانخفاض المستوى الصحي،
4. التشرد وافتقاد المأوى المناسب،
5. الجهل وانتشار الأمية بين المواطنين،
6. فقر البيئة وافتقارها إلى المقومات الصحية والحياتية الملائمة لحياة صحية للمواطنين،
7. وافتقاد المساواة وغلبة التمييز بين الذكور والإناث.

إن معالجة الفقر بمعناه الشامل لا يكفي لتحقيقها زيادة مستوى الدخل الفردي، بل الأمر يتطلب مواجهة شاملة لكافة أبعاده بما يوفر للمواطنين حقوقهم الأساسية التي نصت عليها وثائق حقوق الإنسان العالمية

وهي الحق في الصحة الحق في التعليم، الحق في الحصول على المأوى المناسب، الحق في الأمن والأمان، وحق الحصول على مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي السليمة، وكذا المساواة وعدم التمييز بينهم بسبب الجنس أو العقيدة، والتحرر من الخوف والبطالة.

إن الدولة مسئولة عن توفير الخدمات والمقومات الحيوية التالية والتي تهيئ جودة رأس المال البشري – وهو الرأسمال الحقيقي للمجتمع –:

- التغذية الأساسية، الخدمات الصحية التي تساعد على حياة طويلة خالية من الأمراض.
- المعلومات والمقومات اللازمة للصحة الإنجابية السـليمة.
- معرفة القراءة والكتابة والتعامل مع الأرقام والمهارات الأساسية للحصول على عمل منتج.

وبالنظر إلى الحالة المصرية فقد تدهورت مؤشرات التنمية البشرية إذ توقف مؤشر توقع الحياة للمصريين في المتوسط عند 63.6 سنة، وأن نسبة الأمية بين الكبار منهم تصل إلى 49.1 %، وبينما تصل مياه الشرب النقية إلى 90% من المصريين إلا أن خدمات الصرف الصحي لا تصل إلا إلى 50% منهم فقط، وإن كانت أحداث صيف 2007 في محافظة الدقهلية وما كشفت عنه من اختلاط مياه الصرف الصحي بمياه الشرب تجعلنا نشكك في صحة هذه الأرقام إذ تبدو الحالة الحقيقية أسوأ بكثير في الواقع مما تصوره التقارير الرسمية.

وتقدر بعض الدراسات عدد المصريين الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة 23% وتصل في الريف إلى25%، بينما لا تزيد نسبة مبالغ الضمان الاجتماعي عن 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدى تطبيق سياسة التحول إلى اقتصاد السوق وكف الدولة يدها عن كثير من مجالات النشاط الاقتصادي إلى تعميق الفجوة بين الأعداد المتزايدة من الفقراء وخاصة في الريف وبين الأقلية الغنية في الحضر. إن استقراء بعض الدراسات التي قامت بها البنك الدولي تشير إلى أن 16.7% من المواطنين يعيشون عند خط الفقر القومي الأدنى [ما يعادل 1 دولار أمريكي في اليوم] أي أن 10.7 مليون مصري لا يستطيعون الحصول

على احتياجاتهم الأساسية من الطعام وغيره من الاحتياجات غير الغذائية. وتوضح نفس الدراسة أن 42% من المصريين أي 26.9 مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر القومي الأعلى [2 دولار يوميا]. كما توضح الإحصائيات أن أعلى معدل للفقر يوجد في ريف الوجه القبلي [34.2% يليها حضر الوجه القبلي 19.3%] بينما تقل نسبة الفقر في المحافظات الحضرية إذ تبلغ 5.1% .

https://youtu.be/3TArrc6IUpU?si=Y_HcazL8LZigPhjN

https://youtu.be/z92vJCH90PQ?si=ILHKTwgxffdPbC4m

ويتواكب مع مشكلة الفقر مأساة الجوع، وذلك بالنظر إلى الحالة المتدنية التي وصل إليها مستوى ونوعية الغذاء المتداول في كثير من المناطق بالبلاد والتي يعتمد عليها غالبية المواطنين مما يؤثر سلباً على المستوى الصحي ويهدد بتأثيرات سلبية على كفاءة وقدرات رأس المال البشري والذي يمثل الدعامة الرئيسية للتنمية. وقد أظهرت نتائج متابعة مدى تحقيق أهداف الألفية للتنمية أنه في 2000/1999 بلغت نسبة

الأشخاص الذين لا تحصلون على احتياجاتهم من السعرات الحرارية 25.6 % من سكان مصر، ويتركز أغلبهم في المناطق الريفية في الوجه البحري [نسبة 32.09%]، والمناطق الريفية في الوجه القبلي [45.5%]، والمناطق الريفية الحدودية [44.2%]. من جانب آخر، أظهرت النتائج أنه في عام 2003 تفاقمت مؤشرات النقص الحاد في التغذية عما كانت عليه في عام 2000 حيث ينتشر سوء التغذية طويل الأجل بين 21.8 % في مناطق صعيد مصر، كما تبلغ حالات الضمور [وزن قليل بالنسبة للطول] على المستوى القومي 4% أي ما يقرب من 3 مليون مصري ومصرية، بينما ينتشر قصور النمو [طول قليل بالنسبة للعمر] ليشمل 15.6 % من المصريين [ما يقرب من 11 مليون].

- إن لعدم توفر الغذاء الكافي والآمن تأثيرات سلبية على نمو الأطفال وصحتهم، وقدراتهم الذهنية وقابليتهم للتحصيل الدراسي. وبذلك يكون النهوض بمستوى التغذية هو خطوة مهمة في سبيل القضاء على الفقر بما تحققه من تحسين قدرات الفرد المصري وارتفاع مستوى تحصيله العلمي وتمكينه من مواجهة متطلبات العمل الأمر الذي يساعد على إخراجه من دائرة الفقر. إن قضية توفير الغذاء الكافي والآمن للإنسان المصري مسئولية مشتركة تتحملها قطاعات متعددة في الدولة، تجب أن تخضع للتخطيط والتنسيق، مضافاً إليها جهود ومبادرات قطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني والأسر والأفراد في جميع أنحاء مصر. كذلك يقع على عاتق الدولة مسئولية إحكام الرقابة على سلامة الأغذية وجودتها لضمان تحقيق آثارها التغذية المطلوبة وضمان سلامتها من مسببات الأمراض. ومن المهم أن تتحمل الدولة مسئولياتها – يشاركها في ذلك مجتمع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني والأثرياء – في إعداد وتنفيذ خطة لمكافحة الفقر وتسعى إلى تأمين حق الإنسان في الغذاء الكافي الآمن، ويأتي في هذا السياق ما يلي:

- تقييم نظام توزيع حصص الدقيق المدعم وإنتاج الرغيف البلدي وإعادة صياغته بما تحقق الأهداف المرجوة منه في إنتاج رغيف تتوفر فيه المواصفات الغذائية المطلوبة، وضمان وصوله إلى من تحتاجونه من خلال نظم وآليات متطورة للتوزيع.
- تقييم برنامج التغذية المدرسية وتطويره لتوفير مزيد من القيمة الغذائية للطلاب، وزيادة أعداد المستفيدين منه.
- تشجيع المبادرات المجتمعية للتوسع في تدبير الموارد والإمكانيات للاستمرار في تقديم الوجبات على مدار السنة الدراسية تحت الإشراف والرقابة لضمان الجودة وسلامة الغذاء.

من ناحية أخرى، تلفت النظر إلى أهمية مراجعة السياسات الزراعية ونظم الإنتاج الغذائي بجميع أنواعه، وسياسات الاستيراد المكملة، وذلك من منظور الأمن الغذائي بغرض ضمان وفرة السلع الغذائية بما يتفق مع الأنماط الصحية للتغذية.

وعلى الصعيد الصحي لا تبدو الحالة المصرية أفضل مما هي عليه من حيث مستوى فقر الدخل وسوء التغذية، ويكفي أن نطالع تصريحات – أو بالأحرى اعترافات- وزير الصحة لمجلة آخر ساعة في العدد رقم 3756 بتاريخ 18 أكتوبر 2006 لنستبين الحقيقة المفجعة:

1. لا يوجد علاج مجاني في مصر كما نص عليه الدستور وأن الموجود حاليا في أضيق الحدود، وأن أفقر 20 % من المصريين ينفقون أكثر من 29 % من دخلهم على العلاج.
2. أن هناك إهمالا وفسادا وإهدارا للمال العام في المستشفيات الحكومية، وأن الخدمة الصحية في الريف المصري متدنية للغاية، وكل ما يتمناه الوزير أنه في إطار الموازنة المحدودة جدا المتاحة أن نبدأ برنامجا لإصلاح معظم هذه المستشفيات.

3. أن وجود مستشفيات معطلة أو متوقف استكمالها يعود إلى نظام المناقصات الذي اعتبره الوزير أسوأ نظام في وزارة الصحة، ويقول الوزير " أخطر ما في هذه المناقصات حتى لو افترضنا حسن النية أن اللجان الفنية غير مؤهلة لاتخاذ قرارات سليمة، والمسئول عن وضع الخطة لا يضع في اعتباره التكلفة الواقعية لمشروع بناء مستشفى مثلاً فيبدأ بمبلغ صغير ثم يكتشف أصحاب المشروع بعد ذلك أن المبلغ المطلوب عشرات أضعاف المبلغ المبدئي، فضلا عن هذا لم يكن هناك تنسيق بين وزارة التخطيط ووزارة المالية حيث كان يتم وضع مشروعات في خطة خمسية سواء كانت مستشفيات أو وحدات صحية، وفي نفس الوقت لا نضع مصاريف التشغيل في المالية وينتهي المشروع ولا نجد سيولة لتشغيله".
4. أن نظام التأمين الصحي الحالي يعاني من مشاكل عديدة، وأنه قد تم وضع سياسة سوف تطبق بداية من عام 2011 تتمثل في تأمين صحي اجتماعي طبقا لبرنامج الرئيس مبارك الانتخابي، وهذا تعديل جوهري تم في النظام الصحي في مصر.. ولكن أثر هذا لا يظهر الآن!
5. الخطة التي تنفذها الوزارة حاليا تؤكد أن المواطن المصري سيشعر بطفرة كبيرة جدا في مستوي الخدمة الصحية بعد عشر سنوات.

تلك النصائح – الاعترافات – تعيد إلى ذهني سؤالاً جوهرياً طرحه على حفيدي عمر منذ فترة وهو ابن الأربع سنوات وقتها، إذ كنا نسير في شارع جامعة الدول العربية أهم شوارع الجيزة إذ رأى الطفل أكوام القمامة ومخلفات البناء وأجهزة تكييف هواء قديمة ومعطلة كلها ملقاة على الرصيف وتسد الطريق على المارة، والرصيف ذاته غير مستو وبه من النتوءات والكسور ما تجعل السير عليه في حكم المغامرة، فإذا به يسألني في براءة شديدة ولكنها موجعة " مين عمل كده في مصر يا جدو؟"

وعمر الآن ما شاء الله

عمر الحديدي مهندس معماري

خريج جامعة نوتنجهام في انجلترا

وأنا الآن أردد ذات سؤال حفيدي ولكني أزيد عليه أنني وكلنا نعرف من الذي فعل بمصر ما أوصلها إلى هذه الحالة من التدني والفقر وانهيار الخدمات الأساسية وضياع حقوق المواطنين، والتي لا تجد وزراؤها مناصاً من الاعتراف بها وكأن محتل أجنبي أو مستعمر غاصب هو الذي فعلها وليس هو الحزب الحاكم لمدة 30 سنة ! !

ومما يزيد الإحساس بمشكلات الفقر المر وضراوته ما يترتب عليه من الالتجاء إلى طلب المنح والمساعدات الخارجية، وما يمثله ذلك من إهدار للكرامة الوطنية وتأثير على حرية القرار الوطني. فإلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر مانح للمساعدات لمصر، تحصل حكومة المحروسة على مساعدات من ألمانيا، كندا، فرنسا، إيطاليا، النمسا، هولندا، اسبانيا، فنلندا، الدانمرك، وسويسرا. كما تتلقى مصر مساعدات من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، اليونيسيف، برنامج الغذاء العالمي، وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، بنك التنمية الإفريقي، وبنك الاستثمار الأوروبي. ومما يثير الشعور بالأسف ما جاء في التقرير الذي قدمته الحكومة

الأمريكية إلى الكونجرس لتبرير طلب استمرار المساعدات الاقتصادية لمصر للعام 2007 من أن " على الرغم من تحسن عائدات التجارة الدولية لمصر في عامي 2004 و2005، وأن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي قد ارتفع من 2.7% في 2004 إلى ما يقرب من 5% في 2005، إلا أن 40% من سكان مصر البالغ عددهم 71.8 مليون نسمة لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر [أي أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم]، وأن نسبة البطالة المزمنة في مصر تتراوح بين 15%-25%، كما أن مصر تعاني من انخفاض نسبة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية" .

ولقد بلغت حدة الفقر في مصر أن تخصصت جمعيات خيرية في الخارج لإرسال المعونات إلى المصريين ومنها مثلاً " جمعية مساعدة اليتامى الأقباط" والتي توجد في فرجينيا – واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية ورقمها 410 في سجل الجمعيات الخيرية الأمريكية.

وتستكمل منظومة الفقر الشامل في مصر بمشكلة البطالة التي تمثل أخطر ما تواجهه مصر من تحديات تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فقد بلغت قوة العمل 21 مليون في 2004 وكانت نسبة المتعطلين من بينهم 10.47 % أي 2.2 مليون مواطن. وكانت نسبة البطالة بين الإناث أعلى كثيراً إذ بلغت 25.58 % وبين الذكور 6.19% وتشير التقديرات الحكومية إلى تراجع مستوى البطالة إلى أقل من 10% من قوة العمل، بينما تصل هذه النسبة في تقديرات جهات غير حكومية إلى 17% [وكما سبق القول فإن تقرير المساعدات الأمريكية لمصر يقدرها بما يتراوح بين 15% – 25%]. وبرغم التناقض في الإحصائيات، إلا أن الواقع يؤكد أن نسبة لا بأس بها من شباب مصر متعطلين لا يجدون فرصاً للعمل، ومن ثم ليس لهم مصدر دخل ثابت يواجهون به متطلبات الحياة. من جانب آخر، فإنه حتى مع التسليم بأن نسبة البطالة قد تراجعت إلى مستوى

يدور حول 8-9 % من قوة العمل، فإن هذه النسب تمثل ضعف النسبة المقبولة للبطالة والمتعارف عليها في العالم والتي اتفق على أنها حوالي 4% في المتوسط.

وما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة ليس فقط أعداد المتعطلين، ولكن أيضاً نوعياتهم، إذ لا تقتصر البطالة على فئة دون أخرى، ومع ذلك فهي تصيب الشباب وخاصة خريجي المعاهد والجامعات بشكل واضح. ومن المعروف أن سوق العمل ينمو سنوياً بمعدل 2.6% أي أن عرض العمل يزيد سنوياً بما يقرب من 650000 باحث عن فرصة عمل.

وتذهب المؤسسات الدولية وكذا معظم الاقتصاديين إلى أن العلاج الحاسم لقضية البطالة هو زيادة معدل نمو الاقتصاد القومي. فعلاج البطالة لا يكون بخلق وظائف حكومية غير منتجة يضيف إلى أعداد البطالة المقنعة كما فعلت الحكومة حين أعلنت عن برنامج لتوظيف مزيد من العمالة في الإدارات الحكومية – والذين يبلغ عددهم حالياً 5.6 مليون – وخصصت له موازنة خاصة لتقديم وظائف بمرتب 150 جنيها للعامل، ولكن ينبغي مواجهة البطالة بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني مع الزيادة في معدلات الاستثمار وبالتالي في معدلات النمو. وبصفة عامة تعاني مصر من انخفاض معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ متوسطه في أعوام التسعينيات 4.4 % وهو أقل كثيراً من الهدف الذي كان مرجواً ويبلغ 7%[41]. وفي فترة 2001/2000 انخفض معدل النمو إلى 3.5% . من جانب آخر، فإن معدل نمو الإنتاجية ضعيف هو الآخر ويقل عن معدل زيادة القوة العاملة.

ولقضية البطالة بعد آخر يتمثل في استمرار الزيادة السكانية مع تباطؤ النمو الاقتصادي، ولذلك فإن علاج مشكلة البطالة يحتاج إلى سياسة سكانية أكثر فاعلية إلى جانب العمل على زيادة معدلات النمو

[41] حقق الاقتصاد الوطني معدل نمو بلغ 7.1% ولكن آثار هذا النمو لم تنعكس على أحوال المصريين ولم تؤد إلى تحسن موقف الفقراء منهم بسبب سوء توزيع الدخل.

والاستثمار. وتقدر المؤسسات الدولية حاجة الاقتصاد المصري إلى النمو بمعدلات تتراوح بين 7 – 8% سنويا ولمدة عقود حتى يمكن استيعاب هذه الزيادات المستمرة في عرض العمل. كذلك فإن معدلات الادخار المحلى بالنسبة للناتج الإجمالي والاستثمار المحلى تتراوح بين 17 – 18 % في حين إن هذه المعدلات لا تقل في معظم دول جنوب شرق آسيا عن 25% وترتفع أحيانا لتجاوز 30%، وتصل إلى 40% في ماليزيا.

وإذا تأملنا باقي عناصر منظومة الفقر الشامل في مصر المحروسة نجد ما يلي: الجهل متمثلاً في أمية القراءة والكتابة لنسبة تبلغ في المتوسط 40% من المصريين وترتفع تلك النسبة بين النساء بدرجة أعلى، الانخفاض الرهيب في نسبة المصريين المتعاملين مع شبكة الإنترنت بعيداً عن المعدل العالمي، الإفراط في استخدام حكم الطوارئ لمدة 25 سنة متصلة وتقييد حريات التعبير والمشاركة السياسية وانصراف المصريين عن تلك المشاركة في كافة صورها بدءاً من الإعراض عن الانضمام إلى الأحزاب السياسية ومروراً بالعزوف عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية والمحلية والرئاسية [ما يقرب من 77% من المصريين لا يشاركون في تلك الانتخابات]، المحاصرة المستمرة من جانب الحكومة والأجهزة الأمنية للحركة النقابية والإفراط في تقييد النقابات المهنية بوقف انتخابات مجالس إدارتها وفرض الحراسة عليها وحرمان أعضاءها من مباشرة حقوقهم النقابية، ضعف إحساس المصريين بالأمن الشخصي مع انتشار حالات الاعتقال [4000 معتقل حسب تصريح وزير الداخلية في حديثه إلى صحيفة الأسبوع الصادرة يوم 22 أكتوبر 2006 وأكثر من ذلك بكثير حسب تقديرات أخرى غير حكومية]، افتقاد الأمان والسلامة في الحياة اليومية للمواطنين نتيجة فداحة وارتفاع معدل الحوادث الناشئة عن سوء حالة الطرق ووسائل النقل والمواصلات من السكك الحديدية إلى العبارات وبينهما آلاف السيارات التي انتهت مدة صلاحيتها وأعمارها الافتراضية ولا تزال تجوب شوارع وطرق مصر المحروسة خالية من أي مقومات السلامة.

وبعد هذه النظرة الواقعية لحالة الفقر الشامل في بر مصر المحروسة، ألا ترى أخي المصري إلى أين أوصلتنا الانطلاقة الأولى للحزب الوطني الديمقراطي، وما ينتظرنا عبر انطلاقاته التالية!

قضايا الفقر ومخاطر التحول إلى الدعم النقدي؟

تطرح الحكومة وبقوة هذه الأيام قضية تفاقم الاعتمادات المخصصة لدعم بعض السلع والخدمات حتى جاوزت في تقدير رئيس الوزراء 65 مليار جنيهاً سنوياً. ومع هذا الطرح تلوح الحكومة بضرورة إعادة النظر في هذا الدعم وتروج لفكرة التحول عن الدعم السلعي إلى نظام يقوم على الدعم النقدي لمن تسميهم "مستحقي الدعم". ولعله من المفيد ابتداء أن نحذر من مغبة التحول إلى الدعم النقدي لما سيفجره من مشكلات هائلة، وحسناً ما تقول به الحكومة من أنها تتعامل مع هذه القضية بأسلوب تدريجي وتنفي فكرة الانتقال المفاجئ إلى الدعم النقدي.

ومن المهم الإجابة عن سبب الاحتياج إلى الدعم وذلك قبل الخوض في اختيار شكله سواء كان غير مباشر في صورة تحمل الدولة لنسبة من تكلفة بعض السلع والخدمات المهمة للمواطنين وطرحها في الأسواق بأسعار تقل عن تكلفتها الفعلية أو كان دعماً مباشراً في صورة مبالغ نقدية تقدمها الدولة لفئات من المواطنين لمساعدتهم على شراء السلع والحصول على الخدمات التي تحتاجونها بأسعارها الحقيقية كما تحددها قوى العرض والطلب في الأسواق. وفي التحليل الاقتصادي والاجتماعي البسيط والمنطقي في نفس الوقت، تلجأ الدولة إلى تطبيق شكل من أشكال الدعم حين يرتفع متوسط نفقات المعيشة عن القدرة الشرائية للسواد الأعظم من المواطنين بحيث يعجزون عن الحصول على الحد الأدنى من احتياجاتهم من السلع والخدمات الضرورية والأساسية لضمان حياة آدمية مقبولة سواء بالمعايير الدولية أو حتى المعايير المحلية وهي عادة أقل.

إذن السبب الرئيسي للحاجة إلى تقديم دعم للمواطنين هو الفقر وسوء توزيع الدخل في المجتمع. وفي مصر تعتبر مشكلة الفقر الآن هي الأهم والأكثر خطراً ليس فقط من منظور اقتصادي، بل أيضا من المنظور الاجتماعي والسياسي، فهي قضية أمن الوطن في الأساس. وبذلك فقد أصبحت مشكلة الفقر أحد أهم المشاكل التي تجب أن نوليها كل عناية واهتمام وهي محل الاهتمام العالمي إذ ينبني الهدف الأول من أهداف الألفية الثالثة التي أطلقتها الأمم المتحدة فكرة تخفيض الفقر إلى النصف بحلول العام 2015. وحسب الإحصائيات المتاحة فإن ما يقرب من 17% من المصريين يعيشون تحت خط الفقر ومقداره 2 دولار في اليوم. وتؤدي مشكلة الفقر إلى تدهور مؤشرات التنمية البشرية.

والسبب الثاني لضرورة وجود نظام للدعم هو سوء توزيع الدخل في مصر وما ينتج عنه من حرمان أغلبية المواطنين من نتائج التحسن الاقتصادي وما يقال عن ارتفاع معدل النمو في الاقتصاد الوطني إلى 7% أو يزيد بحسب التقارير الحكومية، وما تردده الحكومة عن التحسن في المؤشرات العامة للاقتصاد الوطني سواء من حيث زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أو زيادة الصادرات وارتفاع الرصيد من الدولار الأمريكي لدى البنك المركزي وتحسن قيمة الجنيه المصري بالنسبة للدولار وبعض العملات الأجنبية الأخرى، وتكرار الحديث عن ثقة الأسواق العالمية والمنظمات الدولية في قوة الاقتصاد المصري. وتبين الإحصاءات أن نصيب الأجور من الناتج المحلي الإجمالي يميل إلى الانخفاض ليصل إلى 21% تقريباً، بينما يتزايد نصيب عوائد التملك ويصل إلى 79% تقريباً، أي أن الفقراء يزيدون فقراً والأغنياء يزيدون غنى. وهناك نقطة مهمة إذ تدل إحصاءات الفقر في مصر أن أفقر 20% من السكان تحصلون على 8.3% من الدخل القومي وتحصل أغنى 20% من السكان على 44.8% وذلك وفق إحصاءات 2004-2005 ولا يزال الحال على ما هو عليه من تردٍ في أوضاع الفقراء.

إن القضية الأكبر في هذا الموضوع هي اتساع الفجوة بين القلة من المصريين الذين يستفيدون من الأوضاع الاقتصادية القائمة وما تحمله من سمات الاحتكار في بعض المجالات الأساسية ومنها صناعات الحديد والأسمنت، والفرص غير المتعادلة لهذا النفر من المصريين للاستحواذ على ملايين الأمتار من أراضي الدولة بأسعار أقل ما توصف به أنها لا تمثل أبداً قيمتها الحقيقية ثم بيعها بأسعار تزيد مئات المرات على أسعار الشراء محققين بذلك أرباحاً خرافية تبلغ مليارات الجنيهات من دون فضل لهم سوى الارتباط بالنظام الحاكم وأعمدة الحزب الحاكم. وهناك النفر الأقل المتاح لهم اقتراض مليارات الجنيهات من بنوك القطاع العام ويتعثرون في السداد وتضيع أموال المودعين، والمضاربين في بورصة الأوراق المالية والمتعاملين مع إسرائيل من خلال اتفاقية الكويز وغيرهم من فئة رجال الأعمال الذين تتحصن فيهم النسبة الأغلب من عوائد التنمية ونتائج التحسن الاقتصادي.

ونرى، أن الحكومة ليس لديها استراتيجية واضحة للتعامل مع مشكلة الفقر[42]، ولا تتوجه بعناية خاصة للتخفيف من حدته سوى من خلال سياسة دعم بعض السلع التي تحاول الآن التخلص منها وابتداع أساليب مختلفة لتخفيض ما تخصصه لهذا البند. وبسبب الفقر فإن النساء والأطفال معرضين بدرجة كبيرة لسوء التغذية والأمراض وعدم القدرة على مواصلة الدراسة. ومن المقدر في بعض الدراسات أن 10% من السكان [حوالي 7.5 مليون مواطن] الذين ينتمون إلى فئة الفقر المدقع منهم الكثير من

[42] نشر الدكتور محمد كمال العضو البارز في أمانة السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي مقالاً في صحيفة الأهرام يوم 21 أغسطس 2008 اعترف فيه بتفاقم مشكلة الفقر في القرى المصرية ونعى على الدولة تجاهل تلك المشكلة لفترة طويلة، ثم قدم ما أسماه برنامجاً متكاملاً لمكافحة الفقر في إطار سياسات العدالة الاجتماعية يقوم على الاستهداف الجغرافي للقرى الأشد فقراً، وبهدف "إحداث نقلة نوعية في مستوى معيشة المواطن من خلال تدخل الدولة للارتقاء بالخدمات العامة". على أمل أن تحقق الحكومة خطتها لتخفيض الفقر من 40% في 2005/2004 إلى 15% في عام 2012/2011 !

الأرامل والمعاقين والمرضى بأمراض مزمنة والذين يعتمدون تماماً على الإعانات وليس لهم أي مصادر للدخل.

وقد كان إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية في 1991 بهدف المساعدة في تخفيف الفقر ولكن لا يبدو أن شيئاً ذا بال قد تحقق في هذا الصدد. فضلاً عن ذلك، فلا يوجد في الحكومة الآن جهة واحدة مهمتها تنسيق كافة البرامج والأنشطة الموجهة للتعامل مع قضية الفقر.

وثمة سبب ثالث يدعو إلى ضرورة التعامل بحرص وتأن مع قضية الدعم ذلك هو الارتفاع المتوالي في الأسعار والذي يشمل تقريباً كافة السلع والخدمات التي تحتاجها المواطن البسيط محدود الدخل. إن استمرار الارتفاع في الأسعار بدأ بشكل واضح منذ تعويم الجنيه المصري وتخفيض قيمته بالنسبة للدولار الأمريكي، ثم استمر الارتفاع بمعدلات واضحة حتى أن دراسة حكومية[43] صادرة عن مركز المعلومات ودعم القرار التابع لمجلس الوزراء قدرت أن أسعار مجموعة الطعام زادت بنسبة 48.3% خلال الفترة بين عامي 2000 – 2005. من جانب آخر، يقدر تقرير "الاتجاهات الاقتصادية في مصر" الصادر عن السفارة الأمريكية في مايو 2007 أن نسبة التضخم وصلت في يناير 2007 إلى 12.4% وإن كان التقرير يرى أن النسبة الحقيقية أعلى من ذلك لأن سلة السلع التي تحسب مقياس التضخم على أساسها تحتوي سلعاً مدعمة أي أن أسعارها ليست حقيقية. ولا يبدو في الأفق ما يبشر بإمكان السيطرة على الأسعار، فإذا كان الحال كذلك ونسبة لا بأس بها من السلع التي تحتاجها الناس لا تزال مدعومة من الدولة، فما بالنا إذا ألغي الدعم السلعي وانطلقت الأسعار لا تحدها إلا قوى السوق التي تعمل دائماً في غير صالح الفقراء. ولعلنا نتذكر أن موجة تضخمية انطلقت فور تخفيض الدعم على الوقود

[43] ماذا يأكل المواطن المصري؟، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات، مجلس الوزراء، أغسطس 2007

في يوليو 2006 . ويساعد التصاعد المستمر في عجز الموازنة في تفاقم مشكلة التضخم ومن ثم توالي انخفاض قيمة النقود وضعف القوة الشرائية لمحدودي الدخل.

وفي ظل هذه الأوضاع الضاغطة على المصريين تزداد معاناتهم نتيجة الارتفاع المتوالي في أسعار السلع والخدمات الأساسية التي لا مناص لهم من الحصول عليها إن أرادوا ضمان الحد الأدنى من متطلبات الحياة.

وثمة سبب رابع لضرورة بقاء شكل من الدعم المرشد إذ يتواكب مع مشكلة الفقر ويؤثر فيها تزايد أعداد المنعطلين عن العمل، فقد بلغت نسبة البطالة ما يقرب من 17% من قوة العمل أغلبهم من خريجي الجامعات والشهادات المتوسطة. ويفاقم من هذه النسبة أعداد الذين يعملون في أعمال هامشية غير منتجة وكذلك إذا أخذنا في الاعتبار أن نسبة كبيرة من الإناث غير العاملات لا تحسب ضمن قوة العمل. وتقدر الزيادة في أعداد الباحثين عن عمل بما يتراوح بين 600 – 700 ألف مواطن سنوياً يضافون إلى الرصيد المتراكم من المنعطلين مما يجعل نسبة البطالة الحقيقية من بين قوة العمل أكثر كثيراً من تلك المعلنة رسمياً من الحكومة.

إن الحديث عن الدعم لا يكتمل إلا بالنظر إلى مكوناته حتى تتضح الصورة ويتأكد السبب الحقيقي لما يسببه من ألم للحكومة. فحسب موازنة 2006-2007 تم تخصيص مبلغ 53.8 مليار جنيه للدعم المباشر لعدد من السلع تضم: السكر، الخبز، المنتجات البترولية، وعدد من الخدمات تضم النقل، والإسكان منخفض التكلفة. وقد كان هذا الرقم 52.6مليار جنيه في موازنة 2005 – 2006 أي بزيادة قدرها 2.3% وهي أقل كثيراً من نسبة الزيادة السنوية في معدل التضخم ومستوى الأسعار. ومع ذلك إذا نظرنا إلى توزيع اعتماد الدعم نجد أن النسبة المخصصة لدعم السلع الغذائية لا تتعدى 8.4 مليار جنيه أي بنسبة 15.6% من الإجمالي وهي في نفس الوقت قد انخفضت عما كانت عليه في 2005 – 2006

بمقدار 1.1 مليار جنيه. وفي نفس الوقت نجد أن دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي يلتهم الجانب الأكبر من مخصصات الدعم حيث يصل إلى 40 مليار جنيه] أي 75% من إجمالي الدعم تقريباً]. ومن المعروف أن أغنى فئة في المجتمع تستفيد بنسبة لا تقل عن 90% من دعم وقود السيارات و65% من دعم الغاز الطبيعي والبالغ قدرهما 12 مليار جنية. من جانب آخر، تتضمن اعتمادات الدعم مبلغ 5 مليار جنيه غير محددة التفاصيل موجهة لدعم النقل العام، تنمية الصادرات، الإقراض وإنشاء المساكن منخفضة التكلفة. من تلك الأرقام تتضح صورة مغايرة تماماً لما تروج له الحكومة أن دعم الغذاء يلتهم الجانب الأكبر من موازنة الدعم السنوية ومن ثم يصبح ما تطالب به من تحويله إلى دعم نقدي بهدف ترشيده أمراً مشكوكاً في جدواه العملية.

وثمة جانب مسكوت عنه في قضية الدعم كشفت عنه تصريحات وزير البترول في لقاءه مع لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشورى – على حد رواية جريدة الوفد في عدد 29 نوفمبر 2007 " أبدى وزير البترول ندمه على توسع مصر في تصدير الغاز والبترول خلال السنوات الماضية في وقت سادت فيه الأسعار المتدنية. وأعلن أن الأجيال القادمة أمامها تحديات لا يسعها عقل تتعلق بإمكانية توفير الطاقة لهم وزيادة الأسعار بصورة لا يمكن توقعها". والغريب أن الوزير كما تقول "الوفد" أعرب عن أمله أن تتوقف مصر عن تصدير البترول والغاز مؤكداً أن الاحتفاظ بالبترول لتصنيعه في الداخل أفضل للمواطنين والصناعات الحيوية التي يمكن أن تتطور لو توفرت لها الإمكانات اللازمة كالبتروكيماويات والبلاستيك والمنسوجات". يا الله، أبعد كل هذا يأتي وزير البترول ليأمل في وقف تصدير البترول والغاز ويدعو الله أن يبارك لمصر في مصادرها البترولية التي ستنضب على حد قوله خلال العقدين القادمين؟ ألا يستطيع الوزير وقف اتفاقية إمداد إسرائيل بالغاز الطبيعي لمدة 25 سنة وبأسعار ثابتة تقل عن الأسعار العالمية. إن مصر بوضوح تدعم الاقتصاد الإسرائيلي على حساب المواطن المصري الذي تريد الحكومة أن تلغي

ما تقدمه له من دعم يسير للسلع الغذائية الضرورية. وثمة مثل آخر للدعم الذي تقدمه حكومة مصر لدول خارجية حين تنص على استيراد القمح من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وتستورد الدقيق الفاخر من فرنسا وبأسعار أعلى مما تعرضها لشراء الأقماح المحلية مما حدا بالمزارعين المصريين للتحول عن زراعة القمح. أليس هذا دعم مباشر يكلف الحكومة مليارات من الجنيهات تفوق كثيراً كل موازنة الدعم التي تريد تقليصها. أليس تقديم معونات نقدية لدعم الصادرات هو يصب في مصلحة المستهلك الأجنبي الذي يشتري السلع المصرية بأقل من قيمتها الحقيقية بينما المواطن المصري هو الذي يتحمل تلك الفروق في شكل أسعار أعلى لنفس السلع. أليس بيع شركات قطاع الأعمال العام بأقل من قيمتها الحقيقية وضياع فرص تطويرها وتحسين العائد منها هو شكل من الإهدار للموارد الوطنية يصب في مصلحة المستثمرين الأجانب والعرب الذين تلهث الحكومة وراءهم وتفاخر بثقتهم في الاقتصاد المصري، بينما أصحاب تلك الشركات الحقيقيين يتضورون جوعاً ويزدادون فقراً على فقرهم. ألم تقدم الحكومة دعماً مباشراً للمستثمرين الأجانب أصحاب مشروعات توليد الكهرباء بنظام إل BOT [وقد تم إلغاء بحمد الله] حين تعاقدت معهم على شراء ما ينتجونه من كهرباء بأسعار محددة تسدد بالدولار الأمريكي كانت تحمل الدولة مبالغ باهظة مع كل ارتفاع في سعر الدولار مقابل الجنيه المصري؟ ألم تقدم الحكومة دعماً للمستثمرين الأجانب الذي أكتبوا في السندات الدولارية التي طرحتها في السوق العالمية سنة 2004 وبفائدة وصلت إلى 8% في حين كانت الفائدة السائدة على الدولار وقتها أقل من 2%؟

إن المغالطة النارتخية التي ترتكبها الحكومة جهاراً هي في تصوير الدعم على أنه استنزاف لموارد الدولة، والحقيقة أنه مجرد آلية لتصحيح التشوه الفادح في منظومة توزيع الدخل والثروة في البلاد.

إننا نعتقد أن المعالجة الصحيحة لقضية الدعم ينبغي أن تكون في إطار استراتيجية متكاملة للقضاء على الفقر، حيث يصبح دعم الدولة للسلع والخدمات الضرورية عنصراً في تلك الإستراتيجية يتكامل مع

عناصر أخرى لا تقل أهمية منها تطوير سياسة الأجور والعمل على رفع الحد الأدنى للأجور بما يتلاءم مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ووفقاً لمعدلات التضخم المعلنة رسمياً منذ عام 1987 الذي بدأت فيه الدولة منح علاوات خاصة للعاملين بها، وتقدر بعض الدراسات[44] أن الحد الأدنى للأجور لا يجب أن يقل عن 214 جنيهاً تقريباً بالمقارنة بمستواه الحالي وهو في المتوسط 35 جنيهاً يصل بالنسبة للعاملين في الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام إلى نحو 168 جنيهاً بعد إضافة العلاوات والأجر المتغير، بينما يصل أجر العامل في القطاع الخاص في المتوسط إلى نحو 154 جنيهاً شهرياً. وتبدو هذه الأرقام ضئيلة بالقياس إلى معدلات التضخم حيث لا تمثل أكثر من 6% من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في 2005، بينما تصل هذه النسبة في غالبية دول العالم إلى 25%. ويتكامل مع ذلك ضرورة ربط الحد الأدنى للأجور باستراتيجية تخفيف حدة الفقر، وبذلك ينبغي زيادته بالنسبة للعاملين في المناطق الريفية بالصعيد حيث تشتد حدة الفقر، فمن المعلوم أن 75% من فقراء مصر يقطنون في المناطق الريفية، وأن 55% منهم يوجدون في ريف الصعيد، كما أن 64% من إجمالي الفقراء يقطنون في الصعيد على الرغم من أن 37% فقط من سكان مصر يقطنون في الصعيد. كذلك فإن 22% من سكان المناطق الريفية بالصعيد يعانون من سوء التغذية ولا تكفي دخولهم الحالية للوفاء باحتياجاتهم الأساسية. ويأتي ربط الأجر بالإنتاجية عنصراً مهماً في تصويب سياسة الأجور بحيث تجري تعديل الحد الأدنى للأجر بالزيادة بنفس نسبة تحسن الإنتاجية، مما يحفز العاملين على التجويد في أعمالهم. ومن اللافت للنظر أن رئيس الوزراء حين سأله أسامه سرايا رئيس تحرير الأهرام "أليست هناك حاجة لوضع حد أدنى للأجور في مصر؟ أجاب " يوجد مجلس أعلى للأجور في مصر، وهناك مراجعة مستمرة لهذه

[44] أمنية حلمي، إصلاح سياسة الحد الأدنى للأجور في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، مايو 2006

الأجور"، ولكنه لم يفصح عن نتيجة تلك المراجعات وما هو الحد الأدنى للأجور الذي أوصى به ذلك المجلس. كما لا تتوفر لدينا معلومات عن اجتماعات هذا المجلس. وقد ألقى رئيس الوزراء باللائمة على المصريين أنفسهم في انخفاض الحد الأدنى للأجور حيث يشتركون في التأمينات الاجتماعية بالحد الأدنى للأجر، مما يعني أنه في حالة زيادة هذا الحد الأدنى سترتفع قيمة الاشتراك التأميني الذي يتحمله العامل! والسؤال ألم تفكر الحكومة في تحمل فرق هذه الزيادة عن المواطنين مقابل استخدامها فوائض هيئتي التأمينات الاجتماعية واستيلاءها على ما يزيد عن 300 مليار جنيه لن ترد ها إلى أصحابها، بل أصدرت مقابلها صك تعترف فيه بالمديونية وكفى الله المؤمنين القتال؟

ومما لا بد منه أن تراجع الحكومة سياساتها في تصدير البترول والغاز – عملاً بنصيحة وزير البترول – ، والتوسع في زراعة القمح والحد من استيراده وذلك برفع سعر الشراء من المزارعين حتى ولو تعدى الأسعار العالمية فدعم الفلاح المصري أفضل من دعم الفلاح الأمريكي أو الأسترالي. وفي نفس الوقت لا بد من مراجعة وترشيد برامج الدعم التي تقدمها الدولة لتحقيق مزيد من الضبط بحيث تتجه فعلاً إلى المستحقين ويتم التخلص من أشكال الهدر والفاقد نتيجة سوء الإدارة وعدم التحديد الدقيق للمستهدفين بالدعم، وكذا افتقاد الضوابط الدقيقة للتحقق من فعالية هذا الدعم.

ولا نستطيع إغفال أهمية وضع برنامج وطني لتأمين حق الإنسان المصري في الغذاء الكافي الآمن، وذلك بالنظر إلى الحالة المتدنية التي وصل إليها مستوى ونوعية الغذاء المتداول في كثير من المناطق بالبلاد والتي يعتمد عليها غالبية المواطنين مما يؤثر سلباً على المستوى الصحي ويهدد بتأثيرات سلبية على كفاءة وقدرات رأس المال البشري والذي يمثل الدعامة الرئيسية للتنمية. ومما يثير المزيد من القلق تأثير عدم توفر الغذاء الكافي والآمن على نمو الأطفال وصحتهم، وما يؤدي إليه سوء التغذية من تأثير سيئ على القدرات الذهنية للأطفال ومدى قابليتهم للتحصيل الدراسي. إن النهوض بمستوى التغذية هو خطوة مهمة في سبيل

القضاء على الفقر بتحسين قدرات الفرد المصري وتمكينه من مواجهة متطلبات العمل مما يساعد على إخراجه من دائرة الفقر.

كلمة أخيرة، أتمنى أن تلتزم الحكومة بما صرحت به من عدم اتخاذ قرارات مفاجئة في قضية الدعم، فمصر ليست في حاجة إلى مزيد من أسباب التوتر الاجتماعي.

https://youtube.com/shorts/GxwUlbkTp5o?si=Xov5_VT9JL6eApNh

https://youtu.be/yRAepP31Fq0?si=ZaVEn2EGc_dR1Osm

2. ليس بالدعم وحده تحيا المصريون!

دعا الرئيس مبارك المصريين إلى حوار وطني من أجل البحث عن حل لمشكلة الدعم. وطرحت الحكومة رأيها مبكراً بأنها تبحث الاستفادة من التجربة المكسيكية في تحويل الدعم السلعي إلى دعم نقدي تقدمه لمن يطلبه من المصريين "ذوي المروءة" الذين سيطلبون الدعم فقط إذا كانوا بحاجة إليه. وقد رأيت أن أطرح على الحكومة مجموعة من الأفكار لعلها تساعدها في الخروج من مأزق الدعم الذي وضعت نفسها فيه من خلال سياسات عقيمة استمرت لسنوات طويلة باشرت فيها الدولة مع الشعب نفس الطريق الذي اعتادت عليه في تعاملاتها مع العالم الخارجي - ألا وهو طريق السؤال وطلب المنح والمعونات - حتى وصل بنا الأمر إلى تلقي منح من لحوم الأضاحي التي يقدمها حجاج بيت الله الحرام وتتولى إحدى المنظمات الإسلامية تجميعها وتوزيعها على فقراء المسلمين في دول كثيرة من بينها مصر المحروسة.

لقد بلغ حجم المعونات الاقتصادية التي تلقتها مصر من هيئة المعونة الأمريكية فقط خلال الفترة من 1975 حتى 2007 ما يزيد عن 25 مليار دولار أمريكي بخلاف 1.3 مليار دولار سنوياً معونة عسكرية، بما يرفع حصيلة المعونة الأمريكية كلها إلى ما يزيد عن 50 مليار دولار أمريكي في فترة 32 عاماً. والسؤال الذي يطرح نفسه، أين ذهبت تلك المليارات؟ وماذا حققت للمواطن المصري الذي تريد حكومته اليوم أن تنزع عنه غطاء الدعم وتتركه لهباً لارتفاع الأسعار وتغول آليات السوق التي لا تحمي الفقراء؟ وفي مقال نشر في مجلة كريستيان ساينس مونيتور بتاريخ 12 إبريل 2004 كتب تشارلز ليفنسون أحد كتاب المجلة ما يلي " إن الأموال التي تقدمها المعونة الأمريكية لمصر ينظر إليها على أنها مساعدة على تحقيق الاستقرار في مصر، ودعم لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة، وتمكين المرور الأمريكي عبر قناة السويس، واستمرار السلام مع إسرائيل." ثم يقول الكاتب نقلاً عن إدوارد والكر السفير الأمريكي في مصر من 1994 حتى 1998 " إن المعونة توفر سبيلاً سهلاً لمصر كي تتفادى الإصلاح، وأهم

– أي المصريين – يستخدمون أموال المعونة لدعم برامج منقادمة ولمقاومة الإصلاح" ويواصل الكاتب نقل كلمات السفير الأمريكي الأسبق بقوله" إنه بدلاً من أن تكون المعونة سبيل للمساعدة، فهي تحبط الرغبة في الإصلاح" . ويلاحظ الكاتب أن المعونة الأمريكية لمصر زادت بشكل ملحوظ عقب توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل عام **1979** . وفي موقع على شبكة الإنترنت لما يسمى " المكتبة اليهودية التخيلية"[45] نشرت معلومات مستخرجة من تقرير الكونجرس الأمريكي بتاريخ مارس **2005** يبين مبررات المعونة التي تقدمها الولايات المتحدة عن العام المالي **2006** جاء فيه أن مصر حصلت على معونات أمريكية بلغت خلال الفترة من **1948**– **1997** ما يقارب **45.7** مليار دولار وحتى **2006** بلغ إجمالي مبالغ المعونة **63.5** مليار دولار. ويتكرر السؤال، أين ذهبت هذه الأموال وفيما استخدمت وما تأثيرها على المواطن المصري؟

ونعود إلى القضية الأهم وهي تحسين مستوى المعيشة للمواطن المصري وزيادة قدرته على مواجهة متطلبات الحياة في ظل أوضاع تتسم بالأساس في خطة مستمرة تتخلى الدولة بمقتضاها عن مسئولياتها نحو تيسير حياة المواطنين الفقراء ومحدودي الدخل، بالرغم من أن الخطاب الرسمي لا يمل من تكرار مقولة أن هؤلاء المتمشين هم في قلب اهتمام الدولة! وأؤكد أن الدعم سواء كان سلعياً أو نقدياً ليس هو السبيل الحقيقي لتحسين حياة المواطنين، بل الحل المنطقي والعملي يكون في زيادة مصادر الدخل الحقيقي للمواطنين، ومن ثم زيادة قدراتهم الشرائية وتمكينهم من تطوير أنماطهم الاستهلاكية واختياراتهم في مجالات الحياة المختلفة بحرية وانطلاق.

وقد يكون من أهم الوسائل لزيادة الدخل الحقيقي للمواطنين من الفقراء وأصحاب الدخل المحدود هو إعفاءهم تماماً من كافة أشكال الضرائب المباشرة وتخفيف أعباء الرسوم وغيرها من الضرائب غير

[45] **http://www.jewishvirtuallibrary.org/**

المباشرة التي يتحملونها هم والأغنياء سواء. وفي تقديري أن كل مواطن يقل دخله السنوي عن اثني عشرة ألف جنيه يجب أن يعفى من ضريبة الدخل تماماً. ففي الوقت الذي تخضع فيه المواطن الذي يزيد دخله عن 5000 جنيهاً سنوياً من إيرادات المرتبات وما في حكمها وإيرادات الثروة العقارية فإنه تخضع للضريبة بنسبة 10% حتى 20000 جنيه و15% للدخل من 20000 حتى 40000 و20% لما يزيد عن 40 ألف جنيه، بينما لا تخضع للضريبة ما يتقاضاه رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة من مكافآت العضوية أو بدلاتها في شركات الأموال. وبينما تخضع عمال اليومية إلى الضريبة إذا زاد الدخل السنوي عن 5000 جنيه بعد احتساب الإعفاء الشخصي وقدره 4000 جنيه، فإن ما تحصل عليه رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة المساهمين من حصص الأرباح وأرباح الأسهم الموزعة ومقابل حضور الجمعية العمومية لا تخضع للضريبة.

من جانب آخر، فإن العدالة تقتضي إدخال نظام الشرائح في تحديد الرسوم التي تتقاضاها أجهزة الدولة مقابل تقديم خدماتها للمواطنين بحيث تقل معدلات الرسوم أو تنعدم تماماً بحسب مستوى الدخل الكلي للمواطن طالب الخدمة والذي يمكن تقديره اعتماداً على ذات المؤشرات والدلائل التي تعتمدها الدولة في إصدار بطاقات التموين مثلاً، أو بناء على الشهادات الصادرة عن الجهات التي يعملون بها وتوضح ما تحصلون عليه من دخل من عملهم، أو بالالتجاء إلى المعلومات المسجلة في هيئة التأمينات الاجتماعية بالنسبة للعاملين غير النظاميين، أو بطاقات الحيازة أو معلومات الجمعيات التعاونية الزراعية وبنك الائتمان الزراعي بالنسبة للمزارعين وعمال الزراعة. كما يكون من المنطقي رفع الحد الأدنى للمعاش إلى 500 جنيه على الأقل، فضلاً عن رفع الحد الأدنى للأجور والذي تطالب بعض الدراسات بأن يكون أيضاً في حدود 650 جنيهاً شهرياً[46].

[46] أمنية حلمي، مرجع سابق

وقد اتبعت كثير من الدول أشكالاً مختلفة من أساليب رعاية المواطنين الفقراء ومحدودي الدخل بهدف تحسين مراكزهم الاقتصادية، من ذلك مثلاً تخفيض أسعار الكهرباء، المياه، مقابل خدمات الصرف الصحي، مقابل خدمات النظافة وتكلفة خدمات الهاتف وذلك بالنسبة لقاطني المناطق الشعبية والفقيرة في نفس الوقت الذي تجب فيه زيادة أسعار تلك الخدمات بمعدلات تصاعدية على المواطنين القاطنين في المناطق الراقية والمنتجعات ومناطق الترفيه ومناطق السكن الاستثماري في المدن الجديدة. كما يكون من المنطقي توفير خدمات المواصلات العامة مجاناً لفئات المواطنين المستحقين للدعم وإثبات ذلك من خلال بطاقات تصدر لهم من هيئات التأمين الاجتماعي.

وحيث حصلت الدولة على فوائض التأمينات الاجتماعية والتي يقدرها البعض بما يزيد عن 300 مليار جنيه، فإن العدالة تقتضي احتساب فائدة على تلك الأموال حسب المعدلات السارية التي يحددها البنك المركزي على الإقراض [باعتبار الدولة مقترضة لهذه الأموال]، واستخدام حصيلة هذه الفوائد في سداد جانب من تكلفة دعم الفقراء ومحدودي الدخل بمختلف صوره.

إن التوجه الأفضل في التعامل مع مشكلات الفقر ومحدودية الدخل هو العمل على تمكين المواطنين الفقراء ومحدودي الدخل والعاطلين عن العمل ومساعدتهم في ممارسة أنشطة وأعمال منتجة للدخل وذلك من خلال إحداث مشروع وطني شامل لمواجهة الفقر يتولى إدارته وتنفيذه الصندوق الاجتماعي للتنمية بالمشاركة مع مؤسسات المجتمع المدني. لقد كان هدفاً رئيسياً من إنشاء الصندوق هو المساعدة في تخفيف الآثار الناتجة عن برنامج الخصخصة والتحول إلى اقتصاد السوق، ولكن التجربة حتى الآن تشير إلى أن الصندوق لم يتمكن من إحداث التأثير المستهدف في مجال معالجة الفقر حيث اعتمد في الأساس على تقديم قروض للشباب الباحثين عن عمل من دون تأهيلهم وإعدادهم لإنشاء وإدارة المشروعات التي حصلوا على القروض من أجل إقامتها. ومن هنا كانت نسبة النعش في سداد أقساط القروض واحدة

من أهم المشكلات التي واجهها الصندوق. والحل الأفضل هو كما حدث في باكستان عندما أنشأت ما يشابه الصندوق الاجتماعي بتمويل من البنك الدولي، ولكن الفرق أن الصندوق الباكستاني اعتمد أسلوب تكوين شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني التي تتولى في مختلف المناطق الريفية والحضرية الفقيرة إدارة مشروعات تنموية تستخدم الفقراء والعاطلين وتمنحهم فرصاً مأمونة لزيادة دخولهم بطريقة قابلة للاستمرارية. ونحن نتصور أن الشراكة بين الصندوق الاجتماعي للتنمية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة والتي يتم اختيارها للمشاركة وفق معايير موضوعية منضبطة هو سبيل مهم لتوفير مجالات للعمل في مشروعات صغيرة ومتوسطة يقوم على إدارتها متخصصون بما تخلق فرصاً للعمل وتنمية الدخل لأبناء المجتمع المحلي الذي توجد به تلك المؤسسات المشاركة.

من جانب آخر، فإن إنشاء صندوق وطني للتنمية البشرية يقوم على توفير فرص التدريب والتأهيل وإكساب المهارات وتطويرها يسهم في تمكين الشباب الباحثين عن عمل في اكتساب القدرات والجدارات والمهارات المناسبة لاحتياجات سوق العمل ويفتح أمامهم أبواب العمل المنتج، كما أنه يزودهم بالإمكانيات التي تسمح لهم بدء مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر بالاستفادة من القروض التي يوفرها الصندوق الاجتماعي للتنمية بإشراف مؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي يجعل مشروعاتهم أقل تعرضاً للمخاطر الناشئة عن عدم الدراية بأصول الإدارة ومسئولياتها، ويجعل احتمالات نجاحها أكبر.

ويتم تمويل صندوق التنمية البشرية في الأساس من مساهمات شركات قطاع الأعمال الخاص حيث تخصص كل شركة نسبة تحددها قانون إنشاء الصندوق من أرباحها القابلة للتوزيع ومن دون اعتبار تلك المساهمات من أنواع التكاليف واجبة الخصم عند تحديد وعاء الضريبة بالنسبة لتلك الشركات.

ولعل البعض قد يتساءل ومن أين للحكومة بالمال اللازم لتمويل مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية في نفس الوقت الذي ستتعرض فيه إلى نقص في الإيرادات العامة نتيجة تنفيذ مقترحاتنا بالإعفاء من

الضرائب وتخفيض الرسوم والضرائب غير المباشرة وزيادة الحد الأدنى للأجور والمعاشات وغير ذلك من المقترحات التي أوردناها . والسؤال جدير بالإجابة وهي ترتكز على ترشيد الأداء الحكومي وضبط تكلفته ووقف كافة أشكال الإسراف والتبذير وإهدار الموارد الوطنية وذلك بأن تعيد الدولة النظر في موازنات بعض الجهات السيادية والتي لا تناقش في مجلس الشعب حين عرض مشروع الموازنة العامة للدولة، ويقيني أنه يمكن تحقيق وفورات هائلة تخفض الإنفاق في تلك المؤسسات السيادية ولو بنسبة 10% فقط سنوياً وتوجيه هذا الوفر لتمويل مشروعات القضاء على الفقر كما اقترحناها . كما يمثل ترشيد المشتريات الحكومية عامة والتصرف في المخزون الراكد لدى وحدات الجهاز الإداري للدولة والتي تقدر بما لا يقل عن 20 مليار جنيه مصدراً مهماً لتوفير التمويل اللازم لبرامج ومشروعات تنمية دخول الفقراء ومحدودي الدخل.

وتعتبر تنمية الزراعة المصرية وتوجيه الاستثمارات الخاصة الجديدة سواء الوطنية أو الأجنبية نحو مشروعات التنمية الزراعية العملاقة وما يترتب عليها من التصنيع الزراعي أحد أهم مصادر توفير الموارد الوطنية التي تستنزف في استيراد القمح والحبوب الزيتية وغيرها من الاحتياجات الغذائية للمواطنين. إن تنمية الزراعة المصرية والاهتمام بالثروة الحيوانية وتطوير مصايد الأسماك من كافة المصادر المائية الطبيعية من نهار وأنهار وبحيرات مصرية وكذلك بتطوير عمليات الاستزراع السمكي واستخدام الأساليب العلمية والتقنية الحديثة كفيل بخلق مجالات للعمل المنتج وتنمية مصادر الدخل لملايين المواطنين، في ذات الوقت تخفيف أعباء وتكاليف استيراد اللحوم والأسماك والدواجن وغيرها من الاحتياجات الغذائية للمواطنين.

ويعتبر وقف نزيف الخسائر والإنفاق غير المبرر على المؤسسات الصحفية والمنظومة الإعلامية الحكومية من أهم مجالات ترشيد الإنفاق العام التي تسمح بتوفير مصادر مهمة لتمويل مشروعات القضاء على الفقر

وما ينبعه من مشكلات الأمراض والبطالة وتدهور خصائص السكان التعليمية والصحية وانهيار قدراتهم ومهاراتهم في العمل.

إن الغاية الأساسية هي تحويل الفقراء ومحدودي الدخل والعاطلين عن العمل إلى قوى منتجة بإكسابهم المهارات اللازمة لاكتساب دخول حقيقية، وفي تلك الحالة ستتمكن الحكومة من إلغاء الدعم بنوعيه السلعي والنقدي من دون مخاطرة حيث لن يكون أبناء مصر في حاجة إليه.

المصريون والعلاوة... ومسلسل الأزمـــــات

يبدو أن المصريين أصبحوا غير قادرين على الحياة من دون أزمات. كما يبدو أن الحكومة مشكورة قد تبنت منهجاً يرضي حاجة المصريين إلى الأزمات فأصبحت قراراتها المفاجئة والمتوالية مصدراً مهماً لأزمات يعيشها المصريون ولا يكادون يفرغون من أزمة حتى تفاجئهم أزمة جديدة أشد وأقسى.

وقد عشنا - ولا نزال - سلسلة من الأزمات نشأت جميعها نتيجة لتراجع مستوى الأداء الحكومي في عدة مجالات كان أولها أزمة رغيف الخبز وما ألحقته بملايين المصريين من أضرار حتى لجأت الحكومة بتوجيه من الرئيس لتفعيل سياسة فصل إنتاج الرغيف عن عملية التوزيع واستعانت بالقوات المسلحة والشرطة، الأمر الذي تحققت معه انفراجه في الأزمة. وقد أوضحت تطورات الأزمة أنها لم تكن فقط نتيجة ارتفاع أسعار القمح عالمياً، بل هي في الأساس أزمة إدارة. فقد خف الاحتقان بمجرد إعمال بعض الترتيبات التنظيمية وبرغم أن أسعار القمح العالمية لم تنخفض بنسبة مؤثرة يمكن أن يعزى إليها تحسن موقف الطوابير وقرب انتهاء الأزمة.

وفي الأسابيع الأخيرة رأت الحكومة أن أزمة طوابير الخبز في اتجاهها إلى الحل، الأمر الذي هداها معه تفكيرها إلى ضرورة صنع أزمة جديدة، وكانت قصة مصنع أجريوم في دمياط هي الحل. وتتخذ الأزمة الجديدة شكلاً غير مسبوق في أسلوب الحكومة، إذ برغم الانتفاضة الشعبية الدمياطية ضد مشروع

إقامة المصنع، ورغم التعاطف الشعبي العام مع موقف أبناء دمياط في رفضهم للمشروع ، وبرغم تصريح الرئيس أن المصنع لن يقام إلا بموافقة أهل دمياط ، وبرغم إعلان محافظ دمياط أن المصنع لن يقام ضد رغبة المواطنين وكان ذلك أمام التظاهرة الشعبية الكبرى الرافضة للمشروع والمتجمهرة أمام مبنى المحافظة الأمر الذي فهم منه أن قراراً بنقل المصنع إلى مكان آخر قد صدر – أو بسبيله إلى الصدور – وهو ما روّجت له الصحافة الحكومية ، أقول برغم كل ذلك لم يصدر من الحكومة تصريحاً يفيد أنها قررت إلغاء الأزمة بشكل أو آخر، ولا تزال الأزمة مرشحة للانفجار في أي لحظة ينضح فيها للدمايطة أن المصنع لن ينقل من محافظتهم كما فهموا من تصريح المحافظ ! وحتى لو حدث ما توقعه الناس وقررت الحكومة نقل المصنع إلى السويس أو العين السخنة كما يتردد، فإن أزمة جديدة ستكون في الطريق فما أهل السويس بأقل حرصاً على صحتهم وصحة أبنائهم ولا هم أقل رفضاً لتلوث البيئة عندهم من أهل دمياط !

وبينما أزمة شركة أجريوم ومعركتها مع أهل دمياط تتفاعل، تفاجئنا الحكومة كعادتها باصطناع أزمة تقسيم القاهرة والجيزة إلى أربع محافظات بسلخ بعض أجزاء من كل محافظة وإنشاء محافظة 6 أكتوبر على أجزاء من محافظة الجيزة، ومحافظة حلوان سلخاً من محافظة القاهرة، وبتفوق غير مسبوق في صنع الأزمات شمل القرار تعديل أوضاع بعض المناطق سلخاً وضماً مس محافظتي الفيوم والمنيا الأمر الذي حدا بالرئيس لتعديل القرار الجمهوري بإنشاء المحافظتين الجديدتين بعد أيام قليلة من صدوره. وليس هدفي من الإشارة إلى هذه الأزمة الدخول في تفاصيل الحيز العمراني لكل محافظة وما اتصف به القرار من عوار فذلك شأن أفاض الكتاب فيه خلال الأيام الماضية. ولكن ما يعنيني هنا هو التساؤل عن حكمة القرار وسر توقيته وإعلانه المفاجئ من دون أي مقدمات، والعجلة التي تبدت في إعلانه وتنفيذه برغم أن الحكومة لم تكن قد أدرجت أي اعتمادات في الخطة والموازنة لعام 2009/2008 والتي تقدمت

لهما إلى مجلس الشعب ومن المنتظر مناقشتهما خلال الفترة القادمة. أي أن القرار لم ينشأ عن تخطيط أو دراسة! والأزمة الآن ليس فقط تدبير الأماكن والمقومات المادية والتنظيمية لأجهزة المحافظتين الجديدتين بقدر ما هي أزمة فك الاشتباك بينهما وبين المحافظتين الأصليتين – القاهرة والجيزة – وإعادة ترتيب الأمور على نحو طبيعي! والسؤال الذي يطرحه الناس في كل مكان هو هل كانت هناك حاجة حقيقية لإنشاء هاتين المحافظتين أم أن الأمر لا يعدو إشباع ولع الحكومة بصنع الأزمات؟

كذلك عاش المصريون ولا يزالون أزمة ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية وخاصة ما أصاب أسعار السلع الغذائية وضروريات الحياة التي تحتاجها أغلبية المصريين من ارتفاعات متوالية. وقد عانى الناس من هذه الأسعار المرتفعة في الوقت الذي لم تتحرك دخولهم لتواجه تلك الأزمة الطاحنة. وتوالت مواقف الاحتجاج والاعتصام في مناطق كثيرة من مصر وارتفعت أصوات العمال وغيرهم من الفئات محدودة ومعدومة الدخل يناشدون الحكومة التدخل لوقف تيار الغلاء الطاغي. ولكن براعة الحكومة في صنع الأزمات تجلت في ابتكار الأعذار عن تلك الموجة من غلاء الأسعار ملقية بالاتهام على ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية ومستكينة إلى القول بأن الغلاء هو ظاهرة عالمية من دون أن تتخذ إجراء ما لضبط الأسواق والحد من تصاعد الأسعار حتى بالنسبة لسلع منتجة محلياً ولا تتأثر كثيراً بارتفاع الأسعار العالمية. وزاد الإحساس العام بوطأة الغلاء، وكان يوم 6 إبريل 2008 شاهداً على أن هناك مشكلة تحتاج إلى دراسة وتبحث عن حل.

وبدأت الحكومة حالة من التوهان في محاولة تحديد نسبة العلاوة الاجتماعية التي قدرت أن تكون هي الحل لما يعانيه الناس من أزمة الغلاء. وبدأت المساومات الذاتية بين الحكومة ونفسها، فتارة تعلن أن العلاوة ستكون 10%، ثم ترفعها في مرحلة تالية إلى 15%، ثم تحت وطأة الإحساس بالمشكلة كما عبرت عنها أحداث المحلة يوم 6 إبريل بدأت الآلة الإعلامية الحكومية تبشر بأن العلاوة ستكون

أكثر من 15% وقد تصل إلى 25% . وفي جميع الأحوال كان المفهوم والمعلن أن العلاوة ستطبق مع بداية السنة المالية الجديدة أي مع مرتب شهر يوليو القادم. وفي خطابه بمناسبة عيد العمال ألقى الرئيس المفاجأة حين أعلن أن نسبة العلاوة هي 30% ويبدأ العمل بها اعتباراً من أول مايو 2008 من دون انتظار لبداية السنة المالية الجديدة.

وعلى طريقة الحكومة في حل الأزمات تخلق أزمات جديدة، جاءت العلاوة الاجتماعية على شكل أزمة للحكومة في تدبير موارد لتمويل تلك العلاوة التي قدرت تكلفتها بما يقارب 5- 6 مليار جنيه سنوياً. وفضلاً عن أزمة تدبير الأموال لصرف تلك العلاوة لموظفي الجهاز الإداري للدولة وقطاع الأعمال العام، فقد بدأت بوادر أزمة أخرى هي مطالبة العاملين بالقطاع الخاص بعلاوة مماثلة لا يعلم أحد ما يمكن أن تسفر عنه مفاوضات وزارة القوى العاملة مع اتحاد نقابات العمال وممثلي القطاع الخاص في هذا الشأن.

وبفرض نجاح الحكومة في تدبير موارد لصرف العلاوة ونجاح عمال القطاع الخاص في الحصول على علاوة مماثلة، فإن مشكلة الغلاء لن تحل بهذه الطريقة، ولن يشعر الناس بتأثير تلك العلاوة التي تبلغ - وفقاً لتصريح وزير المالية - في الحد الأقصى 180 جنيهاً شهرياً لشاغلي وظائف الدرجة الممتازة وتصل في حدها الأدنى إلى 38 جنيهاً لشاغلي الدرجة السادسة أي بمتوسط عام 95 جنيهاً شهرياً. فإذا استبعدنا شاغلي وظائف الدرجات الممتازة والعالية والمدير العام حيث أن عددهم لا يشكل نسبة كبيرة من إجمالي المستفيدين بالعلاوة، نجد أن متوسط قيمة العلاوة سينخفض إلى 63 جنيهاً لشاغلي وظائف الدرجات من الأولى حتى السادسة وهم الغالبية العظمى من المستهدفين بالعلاوة، وهو مبلغ يسمح بالكاد بشراء اثنين كيلو لحم هذا إذا بقيت الأسعار على ما هي عليه بعد الإعلان عن العلاوة!

إن ما يبحث عنه المصريون وتحقق لهم التوازن الاقتصادي والاجتماعي هو فتح الطريق لتحقيق زيادات مستمرة ومتصاعدة في دخولهم الحقيقية وليس مجرد زيادة نقدية عابرة مهددة بأن تلتهمها زيادات الأسعار المستمرة، فضلاً عن تضاؤل تأثيرها نظراً لقيمتها المنخفضة التي لا تتجاوز الخمسين جنيهاً للغالبية العظمي ممن سيحصلون عليها . والحل المنطقي أن تعمل الحكومة على وضع استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تنمية مصادر الدخل لغالبية المصريين من العاملين بالدولة والقطاعين العام والخاص وذلك بإقرار زيادة الحد الأدنى للأجر ليتراوح كما جاء في كثير من الدراسات بين 500 – 600 جنيهاً شهرياً على الأقل. ومما يساعد في تحقيق الزيادة المستهدفة في الدخول الحقيقية أن تقرر الدولة إعفاء كافة المرتبات الأقل من 2000 شهرياً من الضرائب على المرتبات والأجور وزيادة حد الإعفاء من الضريبة العامة على الدخل إلى 10000 سنويا . كذلك تتحقق نقلة نوعية في دخول أصحاب المعاشات إذا قررت الدولة تحديد الحد الأدنى للمعاش في منظومة التأمينات الاجتماعية بما لا يقل عن 500 جنيهاً شهرياً، ورفع معاش السادات إلى 250 جنيهاً مصرياً على الأقل.

ولمحاولة ربط المعاشات بتطور الأسعار وتكاليف المعيشة[47] قد يكون من المفيد تقرير زيادة المعاشات التي تقل عن 1000 جنيه شهرياً بنسبة 50%، والمداومة على تلك الزيادات وإن تكن بنسب مختلفة حسب تطورات مستوى الأسعار. كما يقترح إعفاء أصحاب المعاشات الأصليين - بمعنى من تجاوز إل 60 عاماً من العاملين السابقين وليس المنتفعين بالمعاش من الأرامل أو الأطفال القصر – من تكلفة المواصلات العامة وتمكينهم من الحصول على الخدمات الحكومية معفاة من الرسوم.

---

[47] نشرت صحيفة المصري اليوم بتاريخ 22 أغسطس 2008 نص الرسالة التي بعثها مواطن مصري إلى الرئيس مبارك يطلب منه فيها أن يتخلى "عن عرشه" كرئيس للجمهورية ويحاول أن يعيش كمواطن عادي رب أسرة تتكون من 8 أفراد ولا يزيد معاشه عن 295 جنيهاً مصرياً فقط. ولم نقرأ رد فعل الرئيس بعد نشر تلك الرسالة!

وفي هذا الإطار صدر بيان حركة الدفاع عن أصحاب المعاشات[48] يرفض التمييز ضدهم وخفض علاوتهم بنسبة 5.22% واحتجاجاً علي عدم قيام وزير المالية بتنفيذ حكم المحكمة الدستورية رقم 310 لسنة 24 قضائية والصادر في 4 مايو 2008، والخاص بصرف معاش الأجر المتغير للعاملين الذين خرجوا علي المعاش قبل بلوغ سن السبعين.و وأشار البيان إلى أن وزير المالية يطلق تصريحات وهمية باعتماد مبلغ 3 مليارات جنيه لتنفيذه وأن المستفيدين منه عددهم 500 ألف عامل وأن مدة التنفيذ لن تتعدي 15 يوماً من تاريخ صدور الحكم والحال كذلك بالنسبة لرئيس الهيئة القومية للتأمينات والذي أصدر بدوره في 8 يونيو الماضي تعليمات إلي المكاتب الفرعية بتسلم طلبات صرف المعاش بأثر رجعي للمستفيدين.

وقالت الحركة في بيان لها وزعته أمس إن هناك تفرقة غير مبررة وغير موضوعية بدأت تمارسها وزارة المالية ضد أصحاب المعاشات وتتلخص في تخفيض قيمة العلاوات التي تصرف اعتباراً من عام 2004 وحتي 2008 بمقدار 5.22% عما صرف للعاملين بالدولة، علماً بأن هذه العلاوة مقررة لمواجهة الغلاء الفاحش.وكذلك وضع حد أدني لقيمة العلاوات الاجتماعية للعلاوات التي تصرف للعاملين بالدولة دون أن يتم ذلك لأصحاب المعاشات ووضع حد أقصي لأصحاب المعاشات الذين لا يتقاضون إلا معاشاتهم فقط دون حوافز مكافآت وبدلات.وهدد المحتجون بالاعتصام مجدداً إذا لم يتم صرف مستحقاتهم وإيجاد حل للمشكلة

وإذا كانت أرقام البطالة محل اختلاف بين التقديرات الرسمية وتقديرات اقتصاديين غير حكوميين وبعض المنظمات الدولية، فإن الحقيقة أن عدة ملايين من المصريين القادرين على العمل والراغبين فيه

[48] جريدة الدستور، العدد 440 – الإصدار الثاني السنة الثانية – 23 من أغسطس 2008

لا يجدون فرصاً لعمل منتظم يسمح لهم بالحصول على دخل يواجهون به نفقات الحياة، لذا من الضروري تطوير نظام لصرف تعويض بطالة في حدود 250 جنيهاً شهرياً – أي ما يقرب من نصف الحد الأدنى للأجور المقترح – ولحين تحصل المتعطل على عمل سواء عن طريق مكاتب العمل التابعة لوزارة القوى العاملة أو بمجهوده شخصياً، على أن يتوقف صرف إعانة البطالة بمجرد تسجيل المتعطل في نظام التأمينات الاجتماعية.

ويمكن تحقيق تحسناً واضحاً في مستوى دخل الأسرة المصرية إذا تقررت إعانة للأرامل لمعاونتهن في مواجهة متطلبات الحياة لهن ولأطفالهن – إلى جانب ما قد تحصل عليه البعض منهن من معاش – ويستمر صرف الإعانة طالما بقين على قيد الحياة خاصة مع احتمالات نقص المعاش لمن تحصلن عليه بسبب كبر الأبناء أو زواجهم.

وقد نجحت دول نمر بأوضاع اقتصادية واجتماعية مماثلة لنا أو أسوأ في التخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية والاجتماعية لمحدودي الدخل من أبنائها بإنشاء بنك الفقراء على غرار بنك جرامين في بنجلادش لتقديم قروض متناهية في الصغر للأرامل والمعوزين لمساعدتهم في بدء أعمال إنتاجية بسيطة واسترداد تلك القروض على أقساط منخفضة القيمة وبطرق يسيرة.

وفي جميع الأحوال، فإنه من الضروري تفعيل دور المجلس الأعلى للأجور وتحويله إلى جهاز تخطيط الأجور لمتابعة مستوياتها في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات الأداء الاقتصادي العام ومستويات الأسعار والتضخم، ثم التوصية بالتعديلات اللازمة على مستويات الحد الأدنى للأجور وهياكل الأجور في الدولة لمواكبة تلك المتغيرات من دون انتظار تراكم المشكلات.

تلك كانت مقترحات زيادة الدخول الحقيقية لشرائح عريضة من المصريين تكاد تصل إلى أكثر من 80% منهم، وعلى الجانب الآخر تكتمل الإستراتيجية الهادفة إلى معالجة افتقاد التوازن بين الأسعار

والدخول عن طريق معاودة الحكومة دورها الأساسي في ضبط الأسواق ومراقبة الأسعار من خلال إعادة دور وزارة التموين كما كان قبل دمجها فيما يسمى بوزارة التضامن الاجتماعي. والغرض من ذلك استثمار خبرة جهاز وزارة التموين في قضية حيوية هي ضبط الأسواق وفق أساليب وآليات متطورة، في نفس الوقت تجنب الارتفاع بمستوى العاملين في هذا المجال وتحسين أوضاعهم الوظيفية ومستويات الرواتب والحوافز التي يحصلون عليها لمساندتهم وتجنيبهم الوقوع في شرك المغريات وما أكثرها. وسوف يتكامل مع جهود مراقبة الأسعار أن يتم تنظيم عمليات تعديل الأسعار للسلع الأساسية والمواد الغذائية والاحتياجات الضرورية للاستهلاك الشعبي وذلك باشتراط الحصول على موافقة مديريات التموين على طلب رفع الأسعار بعد تقديم الأدلة على مبررات الرفع.

وفي الختام أقول إنه من دون مثل تلك النظرة الإستراتيجية لقضية الأسعار والدخول سوف ينطبق على العلاوة الاجتماعية وما على شاكلتها من زيادات في الأجور النقدية قول نزار قباني في قصيدته الشهيرة "كلمات":

يبني لي قصراً من وهم.. لا أسكن فيه سوى لحظات

وأعود.. أعود لطاولتي... لا شيء معي.. إلا الكلمات

المصريون.....بين رفع الأسعار.. وتصادم القرارات

وقع في المحروسة يوم 5 مايو 2008 تصادماً هائلاً نتجت عنه إصابة ملايين من أبنائها بحالة مؤقتة من السرور أعقبتها حالات من الاكتئاب والإحباط والغضب، ثم تحولت تلك المشاعر جميعاً إلى حالة من الإحساس بالهوان وضآلة الشأن. وأشير هنا إلى ذلك التصادم بين قرار الرئيس مبارك بمنح علاوة اجتماعية نسبتها 30% من الراتب الأساسي لكل من العاملين بالدولة وقطاع الأعمال العام والقطاع العام في مناسبة عيد العمال، وبين قرار مجلس الشعب حين وافق على طلب الحكومة زيادة ضريبة

المبيعات على البنزين والسولار والكيروسين والسجائر بما يؤدي إلى زيادة أسعارها، وفرض رسم تنمية موارد على الطفلة المستخرجة من المحاجر ورخص تسيير السيارات، وإلغاء الإعفاء الضريبي المقرر للجامعات والمدارس الخاصة وعوائد أذون الخزانة، فضلاً عن إلغاء تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة في مجال الصناعات الثقيلة كثيفة الاستخدام للطاقة، ورفع أسعار الغاز الطبيعي لتلك الصناعات.

هذا التصادم بين قرار رئيس الجمهورية وبين ما نجحت الحكومة في تمريره من قرارات بمجلس الشعب - بعد أربعة أيام فقط من إعلان الرئيس عن العلاوة الاجتماعية – يثير التساؤل حول أسلوب اتخاذ القرارات في المحروسة ومدى اتفاقه مع الأسس العلمية التي تفرق بين "صنع القرار" أي الدراسة والتحليل والبحث عن البدائل لعلاج مشكلة ما، و" اتخاذ القرار" أي اختيار بديل معين والالتزام به كأساس للتنفيذ. والعبرة دائماً حين تقييم جودة وفعالية القرارات هي مدى تحقق النتائج المستهدفة وما قد يترتب عليها من مشكلات أو نتائج سلبية تختلف عن المقصود منها.

وبداية لا بد من التسليم بأن قرار العلاوة وما تبعه من قرارات الحكومة قد أدت فعلاً وفور إعلانها إلى موجة من ارتفاع الأسعار لم تقتصر فقط على السلع البترولية والسجائر، بل تخطتها إلى كثير من السلع والخدمات المستخدمة للمنتجات البترولية، وحتى قبل أن يصرف الموظفون علاوة الـ30% والتي لن تصل إليهم إلا في آخر شهر مايو، مما يؤكد أن تلك القرارات لم تستوف مرحلة "صنع القرار" أي لم تخضع للدراسة الكافية، بل انطلقت إلى مرحلة " اتخاذ القرار" ويشهد على ذلك الحوار الهامس بين الرئيس وبعض المسئولين أثناء إلقاءه خطابه وقبل لحظات من إعلانه نسبة العلاوة، كما يؤكد ذلك اعتراض أعضاء مجلس الشعب من غير الحزب الوطني حيث لم تتح لهم فرصة دراسة تقرير لجنة الخطة والموازنة وتم إقرار مقترحات اللجنة في وقت قياسي رغم اعتراضهم. وقد أدى هذا التعجل إلى نتائج سلبية أحس بها الناس

مما دعا كثير من المصريين إلى مطالبة الرئيس بإلغاء العلاوة وإعادة الأسعار إلى ما كانت عليه يوم 4 مايو [لاحظ التطابق مع الأمل العربي بعيد المنال في أن تقبل إسرائيل العودة إلى حدود 5 يونيو 1967 !]. وتبرر الحكومة قرارها بالبحث عن موارد حقيقية لتمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي المترتبة على فرض العلاوة الجديدة. ولكن الحكومة تتناسى أمراً مهماً لم يلتفت إليه الكثيرون في خضم الفوضى الإعلامية التي صاحبت الإعلان عن قرارات زيادة الأسعار، وهو أن الحكومة كانت تعلن دائماً أن العلاوة المقررة في الموازنة هي 15% الأمر الذي يجعلنا نعتقد أن موارد تمويل تلك العلاوة السنوية المخططة كانت متاحة ومدرجة في مشروع الموازنة الذي تقدمت به الحكومة إلى مجلس الشعب، أي أن الموارد الإضافية المطلوبة لتمويل زيادة العلاوة إلى 30% هو الفرق بين تكلفة علاوة بنسبة 30% وما كانت الحكومة قد أدرجته في الموازنة لتمويل العلاوة المعتادة بنسبة 15% . أي لو أن الرئيس كان قد وافق الحكومة على أن تكون العلاوة فقط 15% مثل الأعوام الماضية، فإن المنطق يقضي بأنه لم يكن هناك مبرر للبحث عن موارد جديدة. ولكن ما فعلته الحكومة يكشف عدم مصداقيتها حتى حين كانت تص على أن تكون العلاوة 15% فقط، أو أن الحكومة قد انتهزت الفرصة لتمرير قرارات 4 مايو ليس فقط لتمويل العلاوة الجديدة، بل أيضاً لسد جانب من العجز المتفاقم في الموازنة.

وجاءت قرارات 4 مايو لتثير سؤالاً أساسياً وهو ألم تكن هناك وسائل بديلة تلجأ إليها الحكومة لتدبير ما تحتاجه من تمويل من دون تحريك أسعار السلع والخدمات التي وقع اختيارها عليها والتي اعترف رئيس الوزراء نفسه أنها سوف تقتطع 12% من علاوة ال 30% حسب ما أشارت إلى ذلك صحيفة الأهرام يوم 6 مايو. وأعود لمحاولة الإجابة عن السؤال الذي طرحته، هل هناك بدائل غير ما قررته الحكومة لتدبير أموال إضافية؟ والإجابة نعم هناك بدائل لا تمس المواطنين البسطاء محدودي الدخل، ولا تلتهم العلاوة التي لم يحصلوا عليها بعد، ولا تمس مصداقية الدولة حين تتراجع عن مميزات وإعفاءات ضريبية من

المفترض أنها قررتها لتشجيع الاستثمار كما تدعي، ولا يترتب عليها أن يتحول عبء الزيادة في الأسعار أو فرض ضرائب على السلع والخدمات الأساسية إلى عامة الناس من محدودي الدخل ومعدوميه.

وأؤكد أن الحكومة كان يجب عليها رسم استراتيجية من شقين؛ الأول يتعلق بمراجعة هيكل الإنفاق الحكومي وإعمال معايير ترشيده لوقف نزيف الإسراف ومنع تبديد موارد الدولة. أما الشق الثاني فيتعلق بإيجاد موارد جديدة وحقيقية قبل أن تلجأ إلى الاقتصاص من دخول الناس البسطاء.

وفي إطار ترشيد الإنفاق الحكومي يأتي في المقدمة مراجعة وتقليص موازنة وزارة الخارجية وتقييد الإنفاق على السلكين الدبلوماسي والقنصلي وقصر وجود السفارات والقنصليات المصرية على الدول المهمة التي تربطنا بها علاقات سياسية واقتصادية وثقافية محورية، والاكتفاء بإنشاء مكاتب تمثيل في عديد من الدول التي لا تكاد تقوم بيننا وبينها علاقات تبرر الإنفاق غير العادي بإقامة السفارات وتشكيل أطقمها من سفراء وقناصل ووزراء مفوضين وغيرهم فضلاً عمن يتم استخدامهم من الموظفين المحليين بتلك الدول. كذلك لابد من مراجعة موازنات المؤسسات السيادية بالدولة والأجهزة الأمنية وترشيد الإنفاق فيها أخذاً في الاعتبار أننا دولة نامية تعاني مشكلات اقتصادية ضخمة – باعتراف الدولة – وتحتاج إلى توفير كل ما يمكن توفيره من الإنفاق الحكومي وتوجيهه لتطوير الخدمات وتحسين مستويات الرواتب للعاملين بالدولة.

ورغم أن أعضاء مجلسي الشعب والشورى حري بهم أن يضربوا المثل ويكونوا قدوة في ترشيد الإنفاق العام، إلا أننا فوجئنا بأن اللجنة العامة بمجلس الشعب وافقت على زيادة بدلاتهم ومكافآتهم بداية من أول مايو الحالي تمشياً مع علاوة الـ 30% وبذلك ارتفعت مكافأة العضو الشهرية من 5 آلاف جنيه إلى 7 آلاف جنيه، كما تمت زيادة مكافآت حضور اللجان وبدل الجلسات والعلاج والتليفونات!!! إننا نطالب بإلغاء تلك الزيادات بل وتخفيض المكافآت بالأساس، وكذا الحد من نفقات الوفود البرلمانية والزيارات

الخارجية. ويسري نفس الحكم على تكاليف سفر الوزراء ومرافقيهم إلى دول العالم المختلفة لأغراض لا يعود أغلبها بنفع على المجتمع، أما الزيارات الخارجية المتصلة بأعمال مهمة مرتبطة بمصالح الوطن فأهلا وسهلا بها مع وضع الضوابط الكفيلة بترشيد الإنفاق وحساب العائد من تلك الزيارات والمهام الخارجية، كأن يلتزم الوزراء والوفود المرافقة لهم بالسفر بالدرجة السياحية على طائرات الشركة الوطنية، ومن يرغب منهم السفر بدرجة رجال الأعمال أو الدرجة الأولى فليتحمل فرق ثمن التذكرة من ماله الخاص!

وتجب في إطار الترشيد، من دون الإخلال بواجبات الدولة ومسئولياتها، أن يتوقف صرف كافة أشكال المكافآت وبدلات حضور الاجتماعات في أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام باعتبارها من طبيعة مسئوليات العمل، وكذلك وضع حد أعلى للدخل لشاغلي الوظائف العمومية، وكان الدكتور علي لطفي إبان رئاسته لمجلس الوزراء قد حدد الدخل بما لا يزيد عن 20 ألف جنيه سنوياً، بينما نحن نسمع عن مسئولين كبار تتجاوز رواتبهم ومكافآتهم أضعاف هذا الرقم من دون مبرر أو مسائلة. ويتردد مثلاً أن رواتب ومكافآت مستشاري بعض الوزراء وأفراد السكرتارية الخاصة بهم تقع في تلك الشريحة المتعالية وغير المبررة. كذلك نقرأ أن رؤساء تحرير الصحف الحكومية يتقاضون رواتب خيالية في الوقت الذي تحقق فيه صحفهم ومؤسساتهم الخسائر وتتوقف عن سداد ما عليها من تأمينات اجتماعية ورسوم وضرائب للدولة قدرت بأكثر من سبعة مليارات من الجنيهات. وبالمناسبة فقد كان تم تشكيل لجنة برئاسة دكتور علي لطفي لبحث هذه المديونيات والتوصية بما ينبغي في شأن سدادها وتصحيح الأوضاع المالية لتلك المؤسسات الصحفية، ولكن اللجنة لم يصدر عنها شيء وانتهت الدولة إلى الاستكانة للأمر الواقع، وراحت تبحث عن مصادر أخرى تجلب منها المليارات اللازمة لها فلم تجد سوى زيادة الأعباء على المواطنين الفقراء ومتوسطي الحال، ونقرأ في صحيفة البديل في عدد الخميس 8 مايو 2008 تصريحاً منسوباً

لوزير الإسكان "أن حزمة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة برفع الأسعار حققت 7 مليارات جنيه خلال يومين[49]" ! ! !

وعلى الجانب الآخر، فإن الحكومة قد أهدرت مصادر مهمة لتنمية مواردها الحقيقية من دون الإضرار بمحدودي الدخل من المواطنين الذين تزعم أنها تعمل على حمايتهم وتحسين أوضاعهم. ومن أهم تلك المصادر إعادة النظر في هيكل الضريبة على الدخل التي يتوقف سقفها عند 20% بينما نجد أن هذا السقف في النظام الضريبي الأمريكي يصل إلى 35% . وقد كان في مقدور الحكومة التفكير في تعديل أسعار الضريبة على الدخل ليصل إلى فئات أعلى على شرائح الدخل المتعالية والتي تصل إلى الملايين بالنسبة لكثير من رجال الأعمال والفنانين ولاعبي كرة القدم وغيرهم.

وبينما لا تخضع للضريبة الأرباح الرأسمالية الناشئة عن ارتفاع قيمة الأصول المملوكة للأفراد أو الشركات نتيجة عوامل لا دخل لهم فيها، نجد أن تلك الأرباح تخضع في النظام الضريبي الأمريكي لفئات من الضرائب تتصاعد بدءاً من 10% لتصل إلى 35% بالنسبة للأرباح الرأسمالية قصيرة الأجل، كما تصل إلى 15% بالنسبة للأرباح الرأسمالية طويلة الأجل. وفي الوقت الذي لم تفكر فيه الحكومة في إخضاع الأرباح الناشئة عن التعاملات في بورصة الأوراق المالية للضريبة ضمن حزمة إجراءاتها الأخيرة، نرى هذه الأرباح تخضع في النظام الضريبي الأمريكي لضريبة تتراوح بين 10% و28% حسب أسعار الضريبة لعام 2008. كذلك تخضع للضريبة في الولايات المتحدة الأمريكية الأرباح الناتجة عن ارتفاع قيمة العقارات وتصل فئة الضريبة إلى 25% بينما لا تخضع تلك الأرباح في مصر للضريبة رغم ما تحققه نفس من

[49] أضف إلى ذلك حصيلة غرامات المرور التي يجري تحصيلها منذ دخل قانون الجباية – المعروف باسم قانون المرور- حيز التنفيذ في الأول من أغسطس 2008 والتي تبلغ عدة ملايين يومياً.

أثرياء مصر ورجال الأعمال لها من أرباح خيالية نتيجة تسقيع الأراضي التي حصلوا عليها من الحكومة بأثمان بخسة.

وفي ظني أنه كان من الممكن إلى جانب فرض رسم تنمية الموارد على رخص تسيير السيارات، أن ترفع نسبة الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة بحيث تتصاعد فئة الرسم الجمركي مع تصاعد قيمة السيارة وما تحويه من كماليات. كذلك لا بد من مراجعة التخفيضات الهائلة التي أدخلت على الرسوم الجمركية لكثير من السلع الكمالية والاستفزازية.

وبنفس المنطق كان في مقدور الحكومة أن تقرر زيادة الضريبة على المبيعات على مكالمات الهاتف المحمول إذا تعدت حداً معيناً شهرياً بدلاً من زيادتها على البنزين والكيروسين والسولار، كما يمكن النظر في فرض ضريبة عالية على حالات الحج والعمرة بعد المرة الأولى إذ ينفق المصريون القادرون مبالغ هائلة في هذا الصدد تقدر بعشرات المليارات من الجنيهات سنوياً. كما كان يجب على الحكومة أن تفكر في فرض ضريبة استثنائية على أرباح شركات الهاتف المحمول وشركات الحديد والأسمنت وشركات التنمية العقارية التي تحقق أرباحاً خيالية تقدر بالمليارات.

والنتيجة أن تصادم القرارات قد كشف عورة مهمة، أن الحكومة تتخذ القرارات من دون أن تمر بمرحلة صنع القرار، فتأتي النتائج وخيمة كما شهدنا.

أفكار للتعامل مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لأغلبية المصريين

إن أزمة الفقر الخانقة التي يعانيها ملايين المصريين ليست مجرد مشكلة اقتصادية يمكن علاجها بحلول تتصل بالنظام والقرارات الاقتصادية، ولكنها مشكلة معقدة تصنعها وتزيد في تعقيداتها مجموعة متعددة من العوامل السياسية والاجتماعية. ويقتضي البحث عن حلول لتلك الأزمة أن يتم التعامل مع العناصر التالية في منظومة الوطن:

1. الواقع المصري وانعكاساته السلبية على مستقبل البلاد، وتتصدر المشكلات السياسية وعدم الشعور بالأمان وغياب الرؤية الواضحة لمسيرة الوطن مستقبلاً أهم مشكلات الواقع المصري التي تفرض تأثيراتها السالبة على مسيرة الاقتصاد الوطني. كذلك فإن تداخل أدوار رجال الأعمال وأصحاب الثروة مع دور الساسة واختلاط مصالح أصحاب السلطة والقرار مع أصحاب المال والثروة تعتبر من أخطر العوامل المؤثرة في السياق السياسي والاقتصادي العام، كما تلقي بظلها على المشهد الاجتماعي مثيرة حالات فاقعة من انعدام العدالة الاجتماعية والتفاوت الصارخ في الدخول والثروات..
2. ضرورة التصدي لتحديد هيكل الدولة المصرية في ظل المتغيرات العالمية والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية، وتحديد الأدوار التي تجب على الدولة القيام بها وتلك التي يفترض أن تتركها للقطاع الخاص والقطاع الأهلي ومؤسسات الدولة المدنية. وتضم هذه القضية عناصر مهمة تشمل. إعادة صياغة دور الدولة في تطوير المجتمع وعلاقاتها بالقوى السياسية والمجتمعية المختلفة، تحديد وظائف الدولة في ضوء تنامي دور القطاع الخاص والقطاع الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني، تعميق نظام الحكم الديمقراطي والإطار الدستوري لإحداث النقلة إلى مصر المستقبل، أهمية تصميم التحول والتطور من مفهوم الحكومة إلى مفهوم الحوكمة " الحكم الرشيد" **Good Governance**.
3. ويأتي تأكيد وتفعيل مفاهيم وآليات المؤسسية **Institutionalization** في كافة التعاملات المجتمعية أساساً مهماً وضرورياً لتهيئة البنية الإيجابية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وإتاحة الفرص لتحقيق النتائج المستهدفة منها وضمان الموضوعية والاستمرارية في التطبيق من دون التأثر والارتباط بشخصيات المسئولين والقائمين على تلك البرامج. وفي هذا السياق سيكون التوسع في مفاهيم اللامركزية

والتوجه نحو حكم محلي ديمقراطي من العوامل المساعدة على انسياب تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والوصول بها إلى القواعد الأساسية للمستحقين من المواطنين في مختلف مناطق البلاد وتجنب مشكلات تركز الاهتمام على القاهرة والمدن الحضرية وإهمال الصعيد والقرى الريفية كما هو حاصل الآن.

4. وسوف يكون ممكنا التعامل مع قضايا الفقر وسوء توزيع الدخل والثروة حال تأكيد لحقوق وواجبات المواطن في مصر وتوفير الضمانات الكفيلة بحصوله على حقوقه وأداء واجباته. وسيكون إتاحة الحق في الإضراب والتظاهر السلمي من أهم العوامل المساعدة للمواطنين في توصيل أصواتهم والتعبير عن مشكلاتهم حال تعنت أو فشل الأجهزة المعنية في القيام بواجباتها على الوجه الصحيح وشعور المواطنين بالغبن أو الظلم.
5. وسيكون واجباً على الدولة تأكيد واحترام العهود والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وتفعيلها في التطبيق العملي. ويأتي في هذا السياق ضمان وتأكيد الحقوق الأساسية التالية:
6. ضمان الحريات العامة للمواطنين.
7. ضمان حق المواطن في العمل والتعليم والعلاج والتنقل والتعبير واختيار ممثليه في المجالس التشريعية والمجالس المحلية، وحقه في مساءلة التنفيذيين على جميع المستويات.
8. ضمان سيادة القانون
9. ضمان تكافؤ الفرص
10. ضمان العدالة والمثول أمام القاضي الطبيعي
11. عدالة توزيع الثروة بين المواطنـــــين
12. الالتزام بالواجبات الوطنية والمساءلة للجميع

- وفي ضوء الممارسات السائدة في مصر منذ بدأ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاديات السوق، فقد ظهرت دلائل على اختلاط المفاهيم وتضارب المعايير في التطبيق، الأمر الذي تبلور في عدم وضوح الصورة الصحيحة للنظام الاقتصادي في مصر. إن تحديد وإعادة صياغة الإطار العام للنظام الاقتصادي في مصر يعتبر ضرورة مهمة وشرط أساسي لكفاءة الأداء الاقتصادي وفعالية اختيار وتطبيق البرامج الهادفة إلى تحسين أوضاع الفقراء وتوفير العدالة الاجتماعية القائمة على أسس من عدالة التوزيع وتحمل الدولة لمسئولياتها في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين. إن اضطراب المفاهيم حول هوية النظام الاقتصادي في مصر يسهم في اختلال السياسات وتضارب القرارات بما ينعكس سلباً على أوضاع وحقوق المواطنين من الفقراء ومحدودي الدخل والبعيدين عن دوائر التأثير والسلطة، في الوقت الذي تتجه جل الممارسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتحقيق مصالح ومزايا لأصحاب رؤوس الأموال وفئات رجال الأعمال والمتصلين بدوائر الحكم والسلطة.
- ويتضمن هذا التحديد توضيح معنى اقتصاد السوق وتفعيل ارتباطه بالعدالة الاجتماعية كما نص على ذلك الدستور في مادته الثالثة، كما يشمل التحديد الواضح لدور القطاع الخاص والمجالات التي يعمل فيها أساساً وطبيعة العلاقة بين الدولة وقطاع العمال العام وبين القطاع الخاص. وسيكون ضرورياً تحديد دور قطاع الأعمال العام والمجالات الحيوية التي تجب تواجده فيها مع التأكيد على فصل الملكية عن الإدارة وإعمال قواعد ونظم الإدارة الصحيحة، ويأتي في هذا السياق أهمية مراجعة مفهوم الخصخصة وتقييم ما تم وإعادة تصميم برنامج الخصخصة أو إدارة أصول الدولة كما تسميه الحكومة ليضمن حقوق ومصالح الشعب ويتجنب مجرد فكرة البيع للتخلص من وحدات القطاع العام.

- ومن الأهمية في سبيل دفع وتنشيط عمليات الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفقر وسوء التغذية وما يترتب عليها من مشكلات مرضية، أن تبذل جهود مخططة واعية لتنمية دور واضح للقطاع الأهلي والتعاوني في التنمية الاقتصادية، واستثمار ما يزيد عن خمسة وعشرين ألف جمعية أهلية تنتشر في جميع أنحاء المحروسة للوصول إلى ملايين المصريين المحتاجين للرعاية بخدماتها الصحية والتعليمية والتدريبية وأشكال الرعاية الاجتماعية وفرص العمل للمتعطلين.
- إن السعي لمكافحة الفقر لا ينفصل عن ضرورة إعادة تنظيم المجتمع لإطلاق طاقات مؤسساته للمشاركة في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تناغم وتكامل مع مؤسسات الدولة وقطاع الأعمال العام. ويأتي في هذا السياق ضرورة تحرير النقابات العمالية والمهنية والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، وكذا تحرير الأحزاب السياسية وإطلاق حرية تكوين الجمعيات والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني بمجرد الإخطار وإزالة كافة العقبات الإدارية والأمنية التي تعوق إنشاء وتفعيل تلك المؤسسات.
- وسوف يكون من دعامات الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفقر أن تهتم الدولة ببناء وتفعيل شبكة الضمان الاجتماعي التي تؤمن للفقراء والمحتاجين أنواع المساعدة المالية والرعاية الصحية وتوفير الخدمات لمساندة المواطنين فيما يتعرضون له من كوارث أو مصائب.
- ومن أهم مقومات مكافحة الفقر أن يزيد الاستثمار في العنصر البشري من خلال تطوير وتيسير التعليم والارتفاع بكفاءة المؤسسات التعليمية وتحسين جودة التعليم. وقد ثبت من تجارب كثيرة لدول حققت مستويات عالية من النمو الاقتصادي أن التعليم كان من العوامل الفارقة في إنجاح مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية.

- وسيكون تطوير منظومة العلم والبحث العلمي والتطوير التقني في مصر من العوامل شديدة الأهمية في خلق وتطوير نظم وبرامج التنمية الاقتصادية وابتكار الحلول لمشكلات المجتمع بما تحقق قدرات أعلى في مكافحة الفقر وتوابعه من مشكلات. ولا شك أن البحث العلمي والتطوير التقني من أهم مثيرات النمو الاقتصادي بقدر ما يوفران من ابتكارات وحلول تسهم في تيسير الاستثمارات الجديدة وخلق فرص العمل وخلق الدخول لأفراد المجتمع.
- استثمار مصادر القوة المصرية في المجتمع – وأهمها العنصر البشري والأرض وعبقرية المكان أو الموقع المصري – والفرص المتاحة لمصر في علاقاتها الخارجية بما تحقق قدرات أعلى لتطوير الطاقات الإنتاجية وخلق فرص العمل.

المدخل المتكامل لمكافحة الفقر وتحسين فص توزيع الثروة والدخل

يتكون المدخل المقترح من شقين على النحو التالي:

مدخل متكامل من شقين

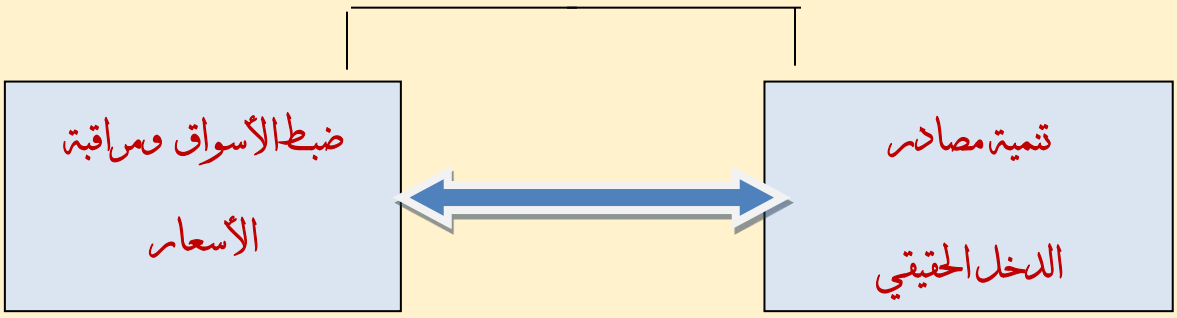

تنمية مصادر الدخل

1. زيادة الحد الأدنى للأجور في الحكومة وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص والأهلي بمعدل ملموس وفعال [يتراوح الحد الأدنى المقترح بين 500 – 600 على الأقل].
2. إعفاء كافة المرتبات الأقل من 2000 شهرياً من الضرائب على المرتبات والأجور وزيادة حد الإعفاء من الضريبة العامة على الدخل إلى 10000 سنويا .
3. تحديد الحد الأدنى للمعاش في منظومة التأمينات الاجتماعية بما لا يقل عن 500 جنيهاً شهرياً . ورفع معاش السادات إلى 250 على الأقل.
4. زيادة المعاشات التي تقل عن 1000 جنيه شهرياً بنسبة 50% .
5. صرف تعويض بطالة 200 شهرياً ولحين تحصل المتعطل على عمل سواء عن طريق مكاتب العمل التابعة لوزارة القوى العاملة أو بمجهوده شخصياً . ويتوقف صرف إعانة البطالة بمجرد تسجيل المتعطل في نظام التأمينات الاجتماعية.
6. إعفاء أرباب المعاشات [من تجاوز 60 عاماً] وتكلفة المواصلات العامة وتمكينهم من الحصول على الخدمات الحكومية في المستشفيات مجاناً .
7. إعفاء كل من تجاوز ال 60 عاماً من الرسوم في تعاملاتهم مع الجهات الحكومية.
8. صرف إعانة للأرامل لمعاونة في مواجهة متطلبات الحياة لهن ولأطفالهن [إلى جانب ما قد تحصلن عليه من معاش] ويستمر صرف الإعانة طالما بقين على قيد الحياة حتى ولو انقطع المعاش أو نقص بسبب كبر الأبناء أو زواجهم.

9. النظر في نشاء بنك الفقراء على نمط بنك جرامين في بنجلادش لتقديم قروض متناهية في الصغر للأرامل والمعوزين لمساعدتهم في بدء أعمال إنتاجية بسيطة واسترداد تلك القروض على أقساط متناهية في الصغر وبطرق يسيرة.
10. تفعيل دور المجلس الأعلى للأجور وتحويله إلى جهاز تخطيط الأجور لمتابعة مستويات الأجور في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات الأداء الاقتصادي العام ومستويات الأسعار والتضخم والتوصية بالتعديلات اللازمة على مستويات الحد الأدنى للأجور وهياكل الأجور في الدولة لمواكبة تلك المتغيرات.

ضبط الأسواق ومراقبة الأسعار

1. إعادة وزارة التضامن الاجتماعي إلى ما كانت عليه سابقاً:
   - وزارة التموين وأجهزة تخطيط الاستهلاك ومراقبة الأسواق وضبط الأسعار.
   - وزارة الشئون الاجتماعية.

والغرض من ذلك استثمار خبرة جهاز وزارة التموين في قضية حيوية هي ضبط الأسواق وفق أساليب وآليات متطورة، في نفس الوقت الارتفاع بمستوى العاملين في هذا المجال وتحسين أوضاعهم الوظيفية ومستويات الرواتب والحوافز التي تحصلون عليها لمساندتهم وتجنيبه الوقوع في شرك المغريات.

2. تشكيل قوة شرطية متخصصة لضبط الأسواق بدلاً من استنفاذ جهود الشرطة والقوات المسلحة في توزيع الخبز!
3. تنظيم عمليا تعديل الأسعار للسلع الأساسية والمواد الغذائية والاحتياجات الضرورية للاستهلاك الشعبي ذلك باشتراط الحصول على موافقة مديريات التموين على طلب رفع الأسعار وتقديم الأدلة على مبررات الرفع.

4. تنظيم الأسواق العامة في المناطق والأحياء الشعبية والقرى والمناطق الفقيرة بواسطة المحليات بأن تجهز أماكن منظمة ومنافذ بسيطة لعرض السلع يتم توفيرها بالمجان للباعة المسجلين بكل سوق، وتوفر لهم الخدمات من مياه وكهرباء وعمليات نظافة والتخلص من القمامة، كل ذلك مقابل التزامهم بالبيع بالأسعار المحددة من مديريات التموين وخضوعهم لإشراف الجهات الصحية والبيطرية والتموينية لضمان سلامة ونظافة ما يعرضونه للبيع.
5. إحياء وتنشيط دور المجمعات الاستهلاكية ونشرها في الأحياء المتوسطة بالمدن والمراكز وطرح السلع الأساسية بمستويات جودة مناسبة وبأسعار مناسبة، والنظر في تطوير تلك المجمعات إلى جمعيات تعاونية يشارك المتعاملون معها في عضويتها ويحصلون على عائد في نهاية كل سنة يتوافق مع حجم مشترياتهم منها .
6. نشر مراكز التوزيع الفئوية للسلع الأساسية والضرورية من خلال النقابات العمالية والمهنية، الأندية والاتحادات، الجمعيات الأهلية وإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية لضبط حركة تلك المراكز الفنية.
7. موازنة الأسواق للتقليل من آثار زيادة الطلب مع نقص السلع المعروضة، وذلك باستخدام أجهزة وإمكانيات وزارة الزراعة، مزارع القوات المسلحة وهيئة الشرطة والوحدات الإنتاجية التابعة لها، وذلك لطرح منتجاتها في أوقات نقص المعروض بالأسواق وبالأسعار المحددة.
8. تفعيل جهاز تخطيط الأسعار.
9. تفعيل نظام البطاقات التموينية الذكية وتحديد أنصبة شهرية من السلع التموينية الأساسية لكل بطاقة، وتنظيم صرف تلك الكميات عن طريق المجمعات الاستهلاكية ومحال البقالة والجمعيات التعاونية ومراكز التوزيع الفئوية المسجلة في قاعدة بيانات وزارة التموين، وإحكام الرقابة عليها .

وربط استمرار الحصول على السلع التموينية المدعمة بضرورة الالتزام بشروط تساهم في تحسين السلوك المجتمعي العام.

10. تغليظ العقوبات على المخالفات التموينية والتلاعب بالأسعار ومخالفة نظم الأسواق المقررة.
11. ترشيد الدعم الخاص بالمنتجات البترولية بحيث يتم قصر توزيع المواد البترولية بالسعر المدعم على السيارات محدودة السعة وسيارات الأجرة والنقل الجماعي بموجب بطاقات خاصة تحدد الكميات المسموح بها شهرياً، وبشرط الالتزام بمواصفات وشروط قانون المرور، وبحيث يلغى الدعم لكل المخالفين. [راجع تجربة تقنين استهلاك البنزين أيام حرب أكتوبر 1973].
12. التوسع في تشغيل الشباب والباحثين عن أعمال في مشروعات عامة كالمرافق والنظافة العامة ومكافحة الأمية وتطوير البيئة في المناطق العشوائية لقاء رواتب معقولة والتخلي عن استخدام شركات أجنبية لجمع القمامة أو غيرها من الأعمال العامة التي يمكن للشباب المتعطل القيام بها من دون الحاجة إلى صرف الملايين التي تتقاضاها تلك الشركات.

مصادر التمويل

1. ترشيد الإنفاق الحكومي.
2. ضبط الإنفاق على التمثيل الدبلوماسي.
3. ضبط إنفاق المؤسسات السيادية بالدولة.
4. تنازل أعضاء مجلسي الشعب والشورى عن مكافآتهم لمدة معينة.
5. وقف صرف كافة أشكال المكافآت وبدلات حضور الاجتماعات في أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام باعتبارها من طبيعة مسئوليات العمل.

6. وضع حد أعلى للدخل لشاغلي الوظائف العمومية بسبب الوظيفة [دكتور علي لطفي وهو رئيس وزراء حدد الدخل بما لا يزيد عن 20000 جنيه في 1986 لنجعله الآن 50000 جنيه سنوياً].
7. مراجعة وضبط الرواتب المستمرة التي تحصل عليها المستشارون وأعضاء مكاتب بعض الوزراء، والمسئولين في هيئات وأجهزة حكومية.
8. وضع حد للرواتب والمكافآت المستمرة التي يتقاضاها المدربون الأجانب لفرق كرة القدم.
9. فرض ضرائب تصاعدية على شرائح الدخل الأعلى لرجال الأعمال والفنانين ولاعبي الكرة وغيرهم.
10. فرض ضريبة تصاعدية على الأرباح الرأسمالية الناشئة عن التصرفات العقارية وتصقيع أراضي الدولة.
11. مراجعة التخفيضات التي تمت على فئات الضريبة العامة على الدخل فيما تخص الشركات والأرباح التجارية والصناعية.
12. النظر في فرض ضريبة تصاعدية على الأرباح القدرية الناشئة عن المضاربة في سوق الأوراق المالية.
13. مراقبة وضبط الانفاق على الوفود الرسمية والزيارات الخارجية للوزراء ومساعديهم وممثليهم وأعضاء مجلسي الشعب والشورى وغيرهم من المسئولين التنفيذيين والتشريعيين، وربط كل ذلك بالعائد والنتائج المتحققة من الزيارات.
14. مراجعة المنصرف على المشروعات المسماة بالقومية أو العملاقة [توشكي على سبيل المثال، فوسفات أبو طرطور وغيرها . حتى لو تطلب الأمر وقف تلك المشروعات لفترة.
15. الالتزام بتطبيق نظام موازنة البرامج والأداء لربط الإنفاق الحكومي بنتائج محددة قابلة للقياس.

16. دراسة إنشاء هيئة وطنية لجمع أموال الزكاة حسب النصاب المفروض على المكلفين، واستثمار تلك الحصيلة في مشروعات اقتصادية تفتح مجالات العمل أمام الآلاف من الباحثين عن عمل.
17. فرض رسوم عالية على السلع المستوردة من النوعيات الكمالية والاستفزازية حتى ولو تطلب الأمر تجميد العضوية في منظمة التجارة العالمية.
18. الحد من استيراد السيارات الكبيرة وفرض رسوم إضافية عالية عليها، فضلاً عن زيادة قيمة الضريبة السنوية.
19. فرض مساهمة جميع الشركات بنسبة محددة من صافي الربح القابل للتوزيع لتمويل صندوق التنمية البشرية لتدريب الشباب وإعدادهم لسوق العمل وخلق فرص العمل المنتج أمامهم.
20. زيادة ضريبة المبيعات على مكالمات الهاتف المحمول إذا تعدت حداً معيناً شهرياً.
21. النظر في فرض ضريبة على تذاكر السفر للحج والعمرة بعد المرة الأولى.

تعقيب عن الحالة في 2025

انتفاضة الفقر في مصر: أسبابها ودلالاتها[50]

اندلعت في 20 سبتمبر 2020 احتجاجات شعبية في عدد من المحافظات والقرى المصرية. وقد بدأت الاحتجاجات في بعض قرى محافظة الجيزة، ثم انتقلت بعدها إلى محافظات صعيد مصر مثل أسيوط وسوهاج وقنا والمنيا وبني سويف والفيوم وأسوان والأقصر.[1] وعلى الرغم من القمع الشديد والانغلاق السياسي القائم منذ وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى السلطة، فإن المحتجين نجحوا في الخروج للتظاهر في هذه

[50] انتفاضة الفقر في مصر: أسبابها ودلالاتها

المناطق، مطالبين برحيل السيسي من السلطة. وقد وصلت الاحتجاجات إلى ذروتها في الـ 25 من الشهر نفسه، فيما يُعرف بـ "جمعة الغضب" التي خرجت فيها مظاهرات في عدد من المحافظات المصرية، خاصة في صعيد مصر.

أسباب الاحتجاج

هناك أسباب عديدة لخروج الاحتجاجات، يتعلق معظمها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تفاقمت خلال الشهور الماضية بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19"، وتسببت في تعطل العديد من المهن والمشروعات عن العمل. وبحسب بيان للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وهي مؤسسة رسمية مصرية، فقدَ ما يقرب من مليوني ونصف المليون شخص وظائفهم حتى أغسطس 2020، وارتفع معدل البطالة، وفق الأرقام الرسمية، من 7.7 في المئة إلى نحو 9.6 في المئة خلال الشهور الستة الماضية، وإن كان البعض يشكك في صحة هذا الرقم ويعتبر أن معدل البطالة أعلى من ذلك بكثير.[2] في حين يشير الجهاز أيضًا إلى أن نحو 26 في المئة من الأفراد المشتغلين بالأسر المصرية فقدوا عملهم نهائيًا بسبب جائحة كورونا. ويتركز معظم من فقدوا وظائفهم في الصناعات التحويلية، كالصناعة الغذائية وصناعة المنسوجات والملابس والمنتجات الزراعية ومواد البناء والتشييد وكذلك في قطاعات النقل والمواصلات والتخزين.[3] كذلك تركت الجائحة آثارًا وخيمة في قطاع السياحة الذي يساهم بنحو 12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر[4]، وأدخل نحو 13 مليار دولار إلى مصر عام 2019.[5] وقد توقعت دراسة رسمية حدوث خسائر كبيرة في قطاع السياحة تصل إلى أكثر من 70 في المئة، نتيجة تفشي فيروس كوفيد-19.[6] وقد تضرر كثير من العاملين في قطاع السياحة والطيران، يصل عددهم إلى قرابة مليونَي شخص نتيجة تراجع إيرادات السياحة، وتعد محافظة الجيزة الأشد تأثرًا من الأضرار التي

أصابت هذا القطاع، لذلك لم يكن مفاجئًا أن تشتعل المظاهرات في الكثير من قرى الجيزة احتجاجًا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وأدت السياسات والقرارات الحكومية الأخيرة، خاصة المتعلقة برفع الأسعار، دورًا مهمًا في إشعال موجة الاحتجاجات، وكانت قرارات هدم المنازل المخالفة القادحَ الذي فجّرَ الغضب. فقد أصدرت الحكومة قرارًا بإزالة الأبنية المخالفة أو دفع غرامات، ما أثر سلبًا في الفقراء ومحدودي الدخل. وبحسب تقارير رسمية، فإن عدد المنازل المخالفة التي تم بناؤها في الفترة 2000-2017 بلغ نحو مليونَي منزل .[7] وقد توعدت الحكومة بهدم هذه المنازل المخالفة ما لم يقم أصحابها بتعديل أوضاعها والمصالحة عليها من خلال دفع غرامات مالية. وإذا كان صحيحًا أن جميع المناطق والمحافظات التي تعاني فقرًا وفقرًا مدقعًا في مصر لم تخرج للاحتجاج على أوضاعها الاقتصادية والمعيشية، إلا أن القرى والنجوع التي تظاهرت واحتجت تمثل عينة جيدة لمعرفة العلاقة بين الفقر واللجوء إلى الاحتجاج في مصر.

الفقر والاحتجاج: قراءة في دلالات الأرقام

لم يكن ما شهدته مصر خلال الأيام الأخيرة من سبتمبر 2020 من احتجاجات سوى انعكاسٍ للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي ما فتئت تتردى منذ وصول الرئيس السيسي إلى الحكم عام 2014، واعتماده القمع مع سياسات اقتصادية نيوليبرالية حادة أدت إلى تعويم سعر العملة الوطنية ورفع الأسعار وزيادة الرسوم زيادة كبيرة، ما أدى إلى انتشار الفقر على نطاق واسع. وثمة علاقة واضحة بين خريطة الفقر ومعدلات الفقر في مصر، والمناطق التي شهدت احتجاجات، خاصةً في صعيد مصر. فبحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإن خط الفقر القومي لعام 2017/ 2018 بلغ 32.5 في المئة[8]، وهو ما يعني أن أكثر من ثلث الشعب المصري، الذي يبلغ تعداده 100 مليون شخص، يعيش تحت خط الفقر الرسمي، الذي يصل إلى 735 جنيهًا شهريًا أو ما يعادل 47 دولارًا للشخص. وترتفع معدلات كبيرة في

مناطق مختلفة من البلاد، خاصة في صعيد مصر الذي تصل نسبة الفقر فيه إلى نحو 52 في المئة مقارنة بالجزء الشمالي من مصر. وتبلغ نسبة الفقر في محافظة أسيوط، على سبيل المثال، نحو 66 في المئة، وفي سوهاج 57 في المئة، وفي الأقصر 55.3 في المئة، والمنيا 54 في المئة، وقنا 41 في المئة. في حين ارتفعت نسبة الفقر خلال الفترة 2016–2018 بنسبة 4.7 في المئة، نتيجة تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، وذلك وفقًا لوزيرة التخطيط المصرية، هالة السعيد.

وبحسب البيانات الرسمية، فإن من بين أفقر ألف قرية في مصر توجد نحو 226 قرية في سوهاج، و206 قرى في أسيوط و66 قرية في المنيا؛ وهو ما يعني أن معظم القرى في صعيد مصر تعاني فقرًا شديدًا .[9]لذلك لم يكن مفاجئًا أن يشهد بعض هذه القرى احتجاجات ومظاهرات للمطالبة بتحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية.

ويمكننا وصف احتجاجات مصر الأخيرة بأنها انتفاضة الفقراء الذي يعانون وطأة الأوضاع المعيشية والاقتصادية، في حين لوحظ غياب مشاركة الطبقة الوسطى. ويعود ذلك إلى أسباب متعددة، بعضها يتعلق بالقمع والخوف من ردة فعل النظام حيث تحكم قبضته في المدن، وإمكانية انتقامه ممن قد يشاركون في هذه الاحتجاجات وذلك على غرار ما فعل قبل عام (2019)، حين اعتقلت أجهزة الأمن أعدادًا كبيرة من المشاركين في الاحتجاجات التي طالبت برحيل السيسي، ومنها أيضًا ما يتعلق بالشعور باليأس والإحباط من فشل ثورة يناير 2011 التي لم تحقق أهدافها، وخيبات الأمل التي أصابت الكثير من الشباب الذين شاركوا فيها.

ردة فعل النظام

فوجئ النظام المصري، على ما يظهر، بخروج الاحتجاجات المطالِبة برحيله، وذلك لعدة أسباب، منها: القبضة الأمنية الشديدة، وسياسات الترهيب والتخويف التي يمارسها منذ أكثر من سبع سنوات والتي وأدت

الحراك الشعبي إلى حد بعيد. ولعل ذلك ما أصاب النظام بقدرٍ من الارتباك في الأيام الأولى للاحتجاج، ووقوفه عاجزًا أمامها. وهذا أيضًا ما ساعد في انتشارها واتساع رقعتها على نحو بعيد خلال أيام قليلة.

وفي بداية الاحتجاج، لم يلجأ النظام إلى استخدام القوة المفرطة أو العنيفة في فض هذه الاحتجاجات، بسبب تكتيكات الاحتجاج الجديدة التي فاجأت على ما يبدو أجهزة الأمن، ومنها مثلًا الخروج الليلي للمحتجين، والانتشار في عدة قرى في الوقت نفسه، وعدم إبراز وجوه المحتجين، واستخدام تقنيات معينة لتصوير وبث الاحتجاجات على وسائل التواصل الاجتماعي وإرسالها إلى وسائل الإعلام في الخارج. كما يمكن أن يكون التخوف من ردات فعل الكتلة الصامتة أيضًا أحد أسباب عزوف النظام عن استخدام القمع الشديد في بداية الاحتجاج؛ فقد كان واضحًا أن النظام يحسب لاحتمال اتساع نطاق الاحتجاجات وخروجها عن السيطرة، ما قد يؤدي إلى انتفاضة كبرى أو ثورة تشارك فيها فئات أخرى من الطبقة الفقيرة أو الوسطى. لذا لم يكن أمام النظام سوى شن حملة إعلامية مضادة من أجل تشويه الحراك والتقليل من أهميته ومغزاه.

في البداية أنكر الإعلام المحسوب على النظام وجود مثل هذه التظاهرات، ولكن بعد اتساع نطاقها وزيادة أعداد المشاركين فيها، اعترف بوجودها وإن على نطاق ضيق. وبعد ذلك، اعتبرها جزءًا من مؤامرة خارجية، وجرى استحضار "العدو الجاهز"، ممثلًا في جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها الجهة التي تقف وراء الاحتجاجات. وقد وجد النظام صعوبة في إقناع الرأي العام بأن جماعة الإخوان تقف خلف هذه الاحتجاجات. فالجماعة تعاني قمعًا شديدًا جعلها تفقد الكثير من قدراتها التنظيمية والتعبوية. ربما يكون بعض أفراد الجماعة أو مؤيديها شاركوا في الاحتجاجات نتيجة تضررهم من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مثل بقية المحتجين، لكن وجودهم لم يكن بارزاً.

مع استمرار الاحتجاجات، بدأ النظام يلجأ إلى القمع المميت في فض بعضها، حيث قتل اثنين من المحتجين، أحدهما هو الشاب سامي بشير في قرية البُليدة بمحافظة الجيزة في 25 سبتمبر [10]، والثاني هو عيسى الراوي الذي قُتل بالرصاص في منزله على يدي أحد ضباط الشرطة المصرية في 30 بتمبر .[11]كما تم اعتقال مئات المحتجين خلال الأسبوع الأخير من الشهر نفسه، بينهم عدد كبير من الأطفال الذين تم إطلاق سراح بعضهم .[12]أما اللافت في هذه الاحتجاجات فهو غياب التغطية الإعلامية الأجنبية التي لم تُعرها اهتمامًا كبيرًا.

نقطة تحول

تمثل انتفاضة الفقراء نقطة تحولٍ في المشهد السياسي بمصر من عدة جوانب. أولها، أنها المرة الأولى التي تخرج فيها مظاهرات واحتجاجات في أكثر من محافظة مصرية، خاصةً في محافظات الصعيد التي لا تشهد عادة انتفاضات من هذا النوع، وترفع مطالبات برحيل رأس النظام السياسي، في ظل حالة من القمع الأمني غير المسبوق وإغلاق المجال العام. وثانيها، أنها من المرات القليلة التي تنتفض فيها الفئات الفقيرة والمهمشة من مناطق مختلفة في الوقت ذاته احتجاجًا على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. وثالثها، انتشار الاحتجاجات على رقعة جغرافية كبيرة، ما جعل قمعها صعبًا نسبيًا . ورابعها، مشاركة الشباب حديثي السن في هذه الاحتجاجات على نحو واضح، ما يثير التساؤل حول مدى نجاح سياسات القمع والتخويف التي يستخدمها النظام لوأد ثقافة الاحتجاج، علمًا أن كثيرًا من هؤلاء الشباب إما لم يشاركوا في ثورة يناير وإما كانوا أطفالًا وقتها . وأخيرًا، تمثل الاحتجاجات الأخيرة، على صغر حجمها وانتشارها، خطوةً مهمة نحو استعادة المجال العام من الدولة البوليسية في مصر.

للاطلاع على المصادر ارجع إلى الرابط: انتفاضة الفقر في مصر: أسبابها ودلالاتها

تقرير البنك الدولي عن مصر 2025

بيان مجموعة البنك الدولي بشأن مساندة جهود التنمية والإصلاح في مصر[51] عربية

بيان2024/18/03

تلتزم مجموعة البنك الدولي بشراكتها الإستراتيجية طويلة الأمد مع مصر، وتساند التدابير التي تتخذها الدولة لتحقيق التعافي الاقتصادي واستئناف مسار النمو المستدام والشامل للجميع.

وتستهدف هذه الشراكة الإستراتيجية مع مصر توفير حياة أفضل وفرص أكبر للشعب المصري. وتساند برامج مجموعة البنك الدولي مصر في المجالات ذات الأولوية المتمثلة في نمو القطاع الخاص وخلق فرص العمل؛ وتعزيز نواتج رأس المال البشري من خلال أنظمة الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم الشاملة للجميع؛ وكذلك تعزيز القدرة على الصمود من خلال حلول ذكية مراعية للمناخ وتدعيم الإدارة الاقتصادية. ويشمل ذلك التركيز على حماية الفئات الأشد فقراً والأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية والاستثمار في ذلك لأن تلك الفئات هي الأكثر تضرراً من الصدمات الاقتصادية.

وتعتزم مجموعة البنك الدولي، على مدى السنوات الثلاث القادمة، تقديم أكثر من 6 مليارات دولار دعماً لمصر، منها 3 مليارات دولار في صورة مساندة مالية لبرامج الحكومة، و3 مليارات دولار لدعم القطاع الخاص (ويشمل ذلك تعبئة الموارد والأموال اللازمة للاستثمارات)، وسيتم اعتماد هذه المبالغ بعد موافقة مجلس المديرين التنفيذيين للمجموعة. وستركز هذه البرامج على زيادة فرص مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وخاصةً من خلال برنامج الطروحات الحكومية، وتدعيم حوكمة المؤسسات المملوكة للدولة، وتحسين كفاءة وفعالية إدارة الموارد العامة بما يتماشى مع أولويات التنمية التي وضعتها الحكومة.

---

[51] بيان مجموعة البنك الدولي بشأن مساندة جهود التنمية والإصلاح في مصر

وستواصل مجموعة البنك الدولي العمل على توفير ضمانات لمساندة استثمارات القطاع الخاص التي تستهدف تحقيق الأثر المرجو. ووفق ما جاء في تقرير المناخ والتنمية الخاص بمصر لعام 2022، واستناداً إلى المنصة الوطنية لبرنامج نُوَفي "محور العلاقة بين الطاقة والغذاء والماء"، ستدعم مجموعة البنك الدولي أيضا العمل المناخي في مصر. كما ستواصل مساندتها للفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية، وخاصةً من خلال برنامج الحكومة تكافل وكرامة.

وفيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية، يعتمد برنامج تمويل سياسات التنمية (الجاري مناقشته) على 3 ركائز رئيسية: (1) تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال؛ (2) تعزيز قدرة الاقتصاد الكلي على الصمود؛ و (3) دعم التحول الأخضر. وسيساعد قرض تمويل سياسات التنمية المزمع الحكومة في تنفيذ سياسة ملكية الدولة والإصلاحات التي تكفل تكافؤ الفرص دعماً لنمو القطاع الخاص.

ويأتي هذا البرنامج الذي يشمل المعرفة والتمويل تحت مظلة إطار الشراكة الإستراتيجية مع مصر للسنوات (2023-2027)، والتي أقرها مجلس المديرين التنفيذيين في مارس 2023. وقد تم إطلاق هذا الإطار، بناءً على مشاورات مكثفة واتساقاً مع مختلف الإستراتيجيات الوطنية، في القاهرة في مايو 2023.

وتزيد قيمة محفظة عمليات وبرامج ومشروعات مجموعة البنك الدولي الحالية في مصر على 8 مليارات دولار، منها 6 مليارات دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و1.9 مليار دولار.

البنك الدولي يكشف عن حجم ضخم من الديون التي تجب على مصر سدادها في 2025[52]

Investing.com – يتوجب على مصر الوفاء بالتزامات خارجية تقدر بـ43.2 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، تتوزع بين 5.9 مليار دولار فوائد و37.3 مليار دولار أصل قروض، وفقًا لبيانات صادرة عن "البنك الدولي".

تتوزع هذه الالتزامات على عدة جهات رئيسية: الحكومة المصرية تتحمل ما يعادل 10.4 مليار دولار، فيما يقع على عاتق البنك المركزي المصري نحو 21.2 مليار دولار. أما البنوك التجارية، فمسؤوليتها تصل إلى 8.1 مليار دولار، في حين تتحمل القطاعات الأخرى حوالي 3.5 مليار دولار، وذلك خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2025.

تشمل هذه الالتزامات قروضًا بقيمة 17.1 مليار دولار، وودائع واتفاقيات مبادلة عملة بقيمة 20.5 مليار دولار مستحقة على البنك المركزي. بالإضافة إلى ذلك، هناك ودائع وعملات بقيمة 272 مليون دولار مستحقة على البنوك، إلى جانب 3.1 مليار دولار على هيئة أوراق دين، وحوالي 2.1 مليار دولار كجزء من تسهيلات تجارية.

جدير بالذكر أن الدول العربية التي قدمت ودائع قصيرة الأجل بقيمة 11.7 مليار دولار تعهدت بتمديدها حتى نهاية برنامج صندوق النقد الدولي مع مصر، أو تحويلها إلى استثمارات. كما تشمل هذه الالتزامات ودائع متوسطة الأجل بقيمة 9.3 مليار دولار.

---

[52] البنك الدولي يكشف عن حجم ضخم من الديون التي تجب على مصر سدادها في 2025 بواسطة Investing.com

يتباين حجم الالتزامات الخارجية خلال العام؛ إذ يصل إلى 23.2 مليار دولار في الربع الأول، ثم ينخفض إلى 11.1 مليار دولار في الربع الثاني، وحوالي 9 مليارات دولار في الربع الثالث.

أداء مصر في سداد الديون خلال 2024

تشير البيانات إلى أن مصر سددت 17.8 مليار دولار في الربع الأخير من عام 2024، شملت 6 مليارات دولار للحكومة، ومليارى دولار للبنك المركزي، و5.2 مليار دولار للبنوك، و4.5 مليار دولار للقطاعات الأخرى.

وخلال عام 2024 بأكمله، بلغت قيمة السداد الإجمالية نحو 38 مليار دولار، وفقًا لتصريحات رئيس الوزراء مصطفى مدبولي في مؤتمر صحفي عقد مؤخرًا.

رؤية الحكومة لخفض الدين

أكد وزير المالية، أحمد كوجك، أن الحكومة تعمل وفق استراتيجية شاملة تهدف إلى خفض معدلات الدين، والتضخم، والدين الخارجي، مشيرًا إلى الجهود المبذولة للتخلص من "السحابة السوداء" التي تخفي الإنجازات التنموية التي حققتها مصر. وأوضح أن استخدام حصيلة "صفقة رأس الحكمة" بكفاءة ساهم في زيادة احتياطي النقد الأجنبي، وتقليص دين أجهزة الموازنة إلى 89% من الناتج المحلي الإجمالي، وخفض حجم الدين الخارجي بحوالي 3 مليارات دولار.

على الرغم من الجهود المبذولة، شهد الدين الخارجي ارتفاعًا خلال الربع الثالث من العام الجاري بنحو 2.3 مليار دولار، ليصل إلى 155.3 مليار دولار بنهاية سبتمبر، مقارنة بـ152.9 مليار دولار في نهاية يونيو الماضي.

ولا يزال الجهد غير العادي مطلوبا للخروج بمصر من مشكلات وأزمات

تسبب فيها حكامها منذ 23 يوليو 1952 ! !

https://youtu.be/YvZ_ngOvsgk?si=siQFM98LOXoo-j38

https://youtu.be/WUljU4foPsM?si=U9Ep-ov6hjB-D73s

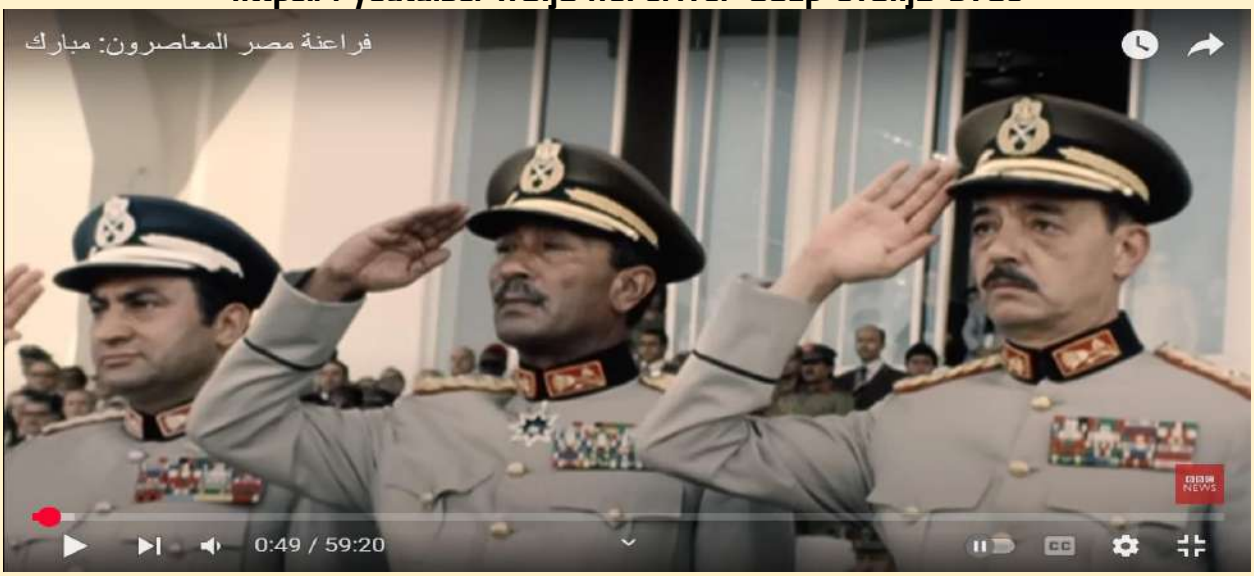

https://youtu.be/t3XXF9TlkDs?si=j7Y306gw6hoko12X

وعلى سبيل المقارنة

https://youtu.be/_wIpnP3_Un4?si=sX2fyGeLT06DjV_3

https://youtu.be/zHfkz-hY2sg?si=_uTCnSDNP90HhuCW

https://youtu.be/2P50dRnx96U?si=IEMM1RS7dctGy-8b

الفصل السابع

عقبات على طريق الشمية!

1. عقبات في طريق مص إلى عضوية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD[53]

تعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من المنظمات الدولية المهمة التي تهتم بتنمية نظم الحوكمة في مجالات الخدمات العامة والشركات، كما تعمل على مساعدة حكومات الدول الأعضاء لتوفير الاستجابة السريعة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية من خلال آليات الرقابة القطاعية. وتهتم المنظمة بإعداد الدراسات والبحوث والمسوح القطرية وتوفير المعلومات وتطوير السياسات بما يساعد راسمي السياسات ومتخذي القرارات في الدول الأعضاء لتبني توجهات استراتيجية تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتزيد من قدرته على الاندماج والتفاعل في الاقتصاد العالمي.

ونحن نرى من حيث المبدأ أن التفكير في انضمام مص إلى تلك المنظمة هو أمر مفيد وإيجابي في الأساس حيث أنه يدفع المسئولين إلى تدارس شروط ومعايير العضوية ومن ثم تقييم مدى الخراف الواقع المصري عنها، وقد يساعد هذا في تبني خطط وبرامج تستهدف استكمال شروط الانضمام وهذا خير في ذاته وبغض النظر عن احتمالات الفوز بالعضوية. وفي البداية لا بد من التذكير بأن الدعوة للانضمام تصدر من مجلس المنظمة إلى الدول التي يرى أنها قريبة من المعايير والشروط والتي تتركز بالأساس في مدى التزام الدولة بنظام حكم ديمقراطي ونظام اقتصادي حر يقوم على اقتصاديات السوق. إن عملية الانضمام إلى المنظمة ليست نزهة قصيرة بل هي عملية صعبة تقوم فيها لجان المنظمة المتخصصة بفحص وتحليل موقف الدولة الراغبة في الانضمام من حيث توافقها مع نظم ومعايير وقيم المنظمة، ودراسة تفصيلية لمواقفها ومدى تناسبها مع وثائق وقرارات المنظمة في جميع الأمور الاقتصادية والاجتماعية والتي تشمل الزراعة، تحركات رأس المال، قوانين حماية المنافسة ومنع الاحتكار،

[53] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – ويكيبيديا

سياسات حماية المستهلكين، نظم ومعايير حوكمة الشركات، العمليات غير المنظورة في الاقتصاد الوطني، التعليم، حالة التوظف ومستوى البطالة وشئون العمال والأوضاع الاجتماعية ، البيئة، الطاقة، سوق رأس المال، النظام الضريبي، سياسات المعلومات والاتصالات، التأمين، الاستثمار الدولي وموقف الدولة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، الطاقة النووية، الإدارة العامة، سياسة العلم والتكنولوجيا ، النقل البحري وبناء السفن، صناعة الحديد والصلب، السياحة، التجارة . تلك هي الموضوعات التي تهتم بها المنظمة وتصدر في شأنها ما تسميه " آليات" Instruments ينبغي على الدولة الراغبة في العضوية الالتزام بها [وإن كان من حق الدولة طبعاً التحفظ على ما لا يناسبها ، وهذا سيكون له تأثيره على فرصها في الحصول على العضوية] .

وقد قطعت مصر أشواطاً لا بأس بها في مجال التحول نحو اقتصاد السوق كما نوه إلى ذلك التقرير الصادر عن منظمة OECD في 2005 مما قد يجعلها مؤهلة لبدء مشوار الانضمام إلى المنظمة وذلك برغم بعض الملاحظات التي أبداها التقرير حول تفاقم الدين المحلي العام وارتفاعه إلى مستويات خطيرة وتزايد عجز الموازنة وارتفاع نسبة البطالة وزيادة نسبة من يعيشون تحت خط الفقر من المصريين الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا [حوالي 20% من المصريين] .

إلا أن ما تحقق في مصر على صعيد التطوير الديمقراطي والإصلاح السياسي لا يمكن أن يرتفع بها إلى مستوى التأهل للانضمام إلى المنظمة . وقد أوضح تقرير المنظمة عن مصر المشار إليه إلى عدد من النقاط السالبة في تقييم النظام السياسي والمستوى الديمقراطي الذي بلغته مصر وحددها في الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية، وسيطرة الحزب الحاكم وضعف الأحزاب المعارضة، ونظام الاستفتاء على رئيس الجمهورية [وإن كان ذلك قد تعدل بعد صدور التقرير بتعديل المادة 76 من الدستور والتي أجمع المصريون على أنها تكريس للاستفتاء في شكل انتخاب صوري مع كل القيود التي تضعها في سبيل

الترشح للرئاسة من غير الحزب الوطني الديمقراطي]، انخفاض نسبة الناخبين الذين يدلون بأصواتهم في الانتخابات العامة والتي لا تتعدى 24% . كما أشار التقرير إلى مطالبة المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر بضرورة إنهاء حالة الطوارئ وأهمية خلق نظام سياسي مفتوح.

ولعلنا نتذكر أن هذه المشكلات السياسية كانت من أهم العقبات التي عطلت اتفاق الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي لعدة سنوات حيث كانت مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية من أهم ما يطالب الجانب الأوربي ضرورة التزام مصر به وفق المعايير الأوروبية، ولعلنا لا ننسى أن أغلبية أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هم من دول أوروبا ذات النظم الديمقراطية فضلاً عن دول غير أوروبية هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان والمكسيك وكوريا الجنوبية واستراليا ونيوزيلندا .

كذلك لا بد من ملاحظة أنه في حالة اقتناع مجلس المنظمة بتقارير اللجان وإمكانية قبول الدولة في عضوية المنظمة، سيكون لازماً توقيع اتفاق بين الدولة والمنظمة يقره مجلس الشعب، وهذا يعني أن تكون عملية التفاوض من أجل انضمام مصر إلى تلك المنظمة شفافة يشارك فيها كافة أجهزة الدولة ذات العلاقة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وكلها ممن تهتم بهم منظمة إل**OECD** وتمنح الكثير منهم فرص التعامل معها كغير أعضاء **Non-members** . وأشير إلى أن إتباع النمط الديمقراطي والشفافية أمر مهم في هذه الحالة وهي تختلف بالقطع عن قصة تمرير اتفاقية الكويز وعدم عرضها على مجلس الشعب باعتبارها بروتوكول تعاون وليست اتفاقية دولية تقتضي الحصول على موافقة مجلس الشعب.

إن محاولة الانضمام إلى مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أمر يجب الترحيب به وتشجيعه ولكن بشروط أجملها فيما يلي:

1. أن يكون قرار السعي للحصول على عضوية المنظمة الدولية نتيجة حوار وطني تشارك فيه كل طوائف المجتمع ويبدي فيه جميع الأحزاب والقوى والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني آرائهم والتي تجب أن تؤخذ في الاعتبار وتحترم أياً كانت توجهاتها مع الفكرة أو ضدها .
2. أن تعتبر محاولة التأهل لاستيفاء شروط الانضمام إلى المنظمة بمثابة مشروع وطني شامل للإصلاح السياسي والاجتماعي ثم الاقتصادي، بحيث يلتزم الجميع رئيساً وحكومة وهيئات مدنية بالعمل من أجل استكمال مقومات المجتمع الديمقراطي القائم على الحرية والمساواة والعدالة والشفافية واحترام حقوق الإنسان وحق المواطنة لجميع المصريين.
3. أن يتم طرح عناصر وآليات ومراحل ومقومات مشروع الإصلاح الوطني الشامل للمناقشة والحوار الوطني، وتعلن برامجه وتحدد الجهات المسئولة عن تنفيذها وآليات المتابعة والرقابة الشعبية لتقييم ما يتحقق ولا يصبح البرنامج مجرد شعارات لا تجد طريقها إلى التنفيذ .

وثمة ملاحظة أخيرة، ورغم تأييدي لاقتراح السعي للانضمام إلى منظمة **OECD** بالشروط التي بينتها ، أليس من الأجدى والأوفق أن نشرع في تنفيذ التزاماتنا وتفعيل ما اتفقنا عليه مع مجموعة الدول الأفريقية التي أعلنت المبادرة الجديدة لتنمية أفريقيا المعروفة باسم " النيباد" **NEPAD** وآلية مراجعة النظراء **Peer Review Mechanism** الملحقة بها ؟

وفي نفس المجال نشرت جريدة "المصري اليوم" منذ شهور أن مسئولاً حكومياً كبيراً لم توضح اسمه أعد دراسة مهمة يقترح فيها أن تسعى مصر للانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD**، وأنه سيعرض هذا التقرير على الرئيس مبارك قريباً . ثم زفت إلينا الصحافة الحكومية منذ فترة نبأ اختيار مصر لعضوية لجنة الاستثمار بالمنظمة الدولية واعتبرت ذلك انتصاراً عظيماً واعترافاً بقدرة الاقتصاد المصري وتفوقه على كثير من اقتصاديات دول كثيرة لم تحظ بشرف هذه العضوية. ثم هدأت الزفة

الحكومية ولم نقرأ في صحف الحكومة الخبر اليقين أن المنظمة العتيدة قد أعلنت في شهر مايو الماضي [2007] أن الدول الثلاثين الأعضاء فيها قد أعطت الضوء الأخضر لبدء محادثات الانضمام إلى المنظمة مع خمس دول دعتها لعضويتها وهي شيلي، استونيا، روسيا، سلوفينيا، و إسرائيل. كذلك غضت الصحف الحكومية الطرف عن أن المنظمة الدولية بدأت ما تسميه " الارتباط المطوّر" – وهو مقدمة للتهيئة للانضمام إلى العضوية – مع مجموعة دول أخرى هي البرازيل، الصين، الهند، إندونيسيا، وجنوب إفريقيا وذلك في ديسمبر من عام 2006، دون أن تظهر في الأفق أي علامات على توجيه دعوة مماثلة لمصر.

وفي الوقت الذي تقتنص علاقة مصر بتلك المنظمة على مشاركتها في أعمال لجنة واحدة هي المختصة بالصلب، نجد إسرائيل تشارك في عضوية ثلاثة وأربعين لجنة – وهي جميع اللجان العاملة بالمنظمة-. من جانب آخر تشترك مصر في برنامجين وجههما المنظمة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهما برنامج تنمية مناخ الاستثمار وبرنامج آخر يهتم بقضية الحكم الرشيد كأساس للتنمية.

وبرغم السجل الأسود لإسرائيل في مجالات حقوق الإنسان وعدوانها المستمر على الفلسطينيين وممارسة التمييز العنصري ضدهم ببناء الجدار العازل وزرع المستوطنات في قلب الضفة الغربية وحصارها القاتل لقطاع غزة وتقطيعها أوصال دولة السلطة الفلسطينية بإقامة الحواجز ونقاط التفتيش وتعويق حركة الفلسطينيين داخل " دولتهم" ، إلا أنها تلقت دعوة للحوار حول انضمامها إلى المنظمة الأمر الذي أثار غضب كثير من الهيئات العاملة في مجالات حقوق الإنسان ومنها منظمة " أوقفوا بناء الجدار" Stop the Wall التي وجهت نداء للعالم كله ودعت أصدقاء الشعب الفلسطيني للعمل معاً من أجل منع انضمام إسرائيل إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ويجدر بنا في مصر أن نشارك في تلك الحملة حكومة وشعباً ونرفع صوتنا عالياً لمطالبة ممثلي الدول الثلاثين أعضاء المنظمة أن يرفضوا عضوية إسرائيل مستشهدين بسجلها الأسود الذي يجافي دستور المنظمة

بعدائها الشديد لحقوق الإنسان، ورفضها الانصياع لقرارات الأمم المتحدة، وممارستها ألوان من التمييز العنصري ضد الفلسطينيين واستمرار احتلالها لأراضيهم بالقوة.

ومن المهم التأكيد على دعوتنا لرفض عضوية إسرائيل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لا ينبع فقط من منطلق مساندة الشعب الفلسطيني الشقيق، ولكن وبالأساس حفاظاً على فرص انضمام مصر لتلك المنظمة، إذ لو أصبحت إسرائيل عضواً بها فسيكون احتمال وصول مصر في يوم من الأيام إلى تلك العضوية ضرب من المحال حيث يلزم إجماع الدول الأعضاء على قبول الأعضاء الجدد، ويمكن لإسرائيل أن تكون عقبة في طريق مصر بامتناعها عن التصويت لصالحها حتى ولو وافقت باقي الدول كلها.

الجديد في عضوية مصر إلى "منظمة التعاون والتنمية OECD"

عدد أعضاء المنظمة حالياً ثمانية وثلاثون دولة عضو وهم

الدولة	سنة الانضمام
إسبانيا	1961
ألمانيا	1961
أيرلندا	1961
آيسلندا	1961
البرتغال	1961
بلجيكا	1961
تركيا	1961
الدنمارك	1961

الدولة	سنة الانضمام
السويد	1961
سويسرا	1961
فرنسا	1961
كندا	1961
لوكسمبورغ	1961
المملكة المتحدة	1961
النرويج	1961
النمسا	1961
هولندا	1961
الولايات المتحدة	1961
اليونان	1961
إيطاليا	1962
اليابان	1964
فنلندا	1969
أستراليا	1971
نيوزيلندا	1973
المكسيك	1994
جمهورية التشيك	1995

الدولة	سنة الانضمام
بولندا	1996
كوريا الجنوبية	1996
المجر	1996
سلوفاكيا	2000
إستونيا	2010
إسرائيل	2010
تشيلي	2010
سلوفينيا	2010
لاتفيا	2016
ليتوانيا	2018
كولومبيا	2020
كوستاريكا	2021

إسرائيل أصبحت عضوا في المنظمة عام 2010 !!!!!!!

والمحروسة تستعد للانضمام منذ 2008 ولم تتلقى الخبر السعيد

حتى اليوم ونحن في 2025 !!!!!!!!!

ولا تعليق من جانبي.

2 . تصحيح المفاهيم شرط للانطلاق نحو المستقبل

مقدمة

تسود المجتمع المصري مجموعة من المفاهيم والرؤى غير المتوازنة وغير المعبرة عن المعدن الحقيقي للشعب المصري. وتسهم تلك المفاهيم والرؤى بشكل واضح في تعويق انطلاق مصر نحو مستقبل أفضل يتوافق مع معطيات العصر وما تستحقه من رفعة وتقدم. لذا لابد من مراجعة تلك المفاهيم والقيم وتصحيحها حتى يمكن أن تتوفر الظروف الموضوعية لانطلاقة مصر نحو المستقبل الذي نحلم به.

1. هل هي مصر واحدة أم أمصار مختلفة؟

يبدو أن هناك مصر أخرى غير تلك التي نعيش على أرضها ونشقى نحبها والعمل في سبيلها، والتي تغنت أم كلثوم بشعر حافظ إبراهيم عنها " مصر التي في خاطري وفي فمي، أحبها بكل روحي ودمي" . مصر الأخرى تبدو في صورة غير مسبوقة تصورها لنا تصريحات القادة والمسئولين في المحروسة، ويتغنى بها مطربو الحزب الوطني الديمقراطي وتطل علينا من اللوحات الدعائية الضخمة التي ملأ الحزب بها جدران المحروسة مبشراً بانطلاقة ثانية نحو المستقبل. وفي قراءة سريعة لبعض ما تحفل به صحف المحروسة المسماة ب"القومية" تطالعنا الصور الزاهية التالية:

- أوضحت صحيفة الأهرام في صدر صفحتها الأولى يوم 9 سبتمبر 2006 أن الحكومة حددت محاور مهمة لاستكمال عمليات الإصلاح الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة ورعاية محدودي الدخل وتقديم خدمات أفضل للمواطنين ودعم التنمية الشاملة [لاحظ أن هذا يحدث في مصر التي لا نعرفها نحن، فهم يتكلمون عن مصر أخرى].
- وتشمل خطط الحكومة إنشاء مصانع جديدة [غير محددة]، تشجيع وتنمية الصادرات [من دون تحديد ماهية السلع التي سيتم تصديرها وإلى أين]، وتوفير الآلاف من فرص العمل [من غير بيان

العدد]. كما تعتزم الحكومة إنشاء 500 مدرسة جديدة سنوياً والعديد [لاحظ الدقة في التحديد] من الكليات والمعاهد والجامعات الخاصة [الحكومة ستقوم بإنشاء جامعات خاصة!]. ويستمر الخبر في سرد مجموعة من الأحلام تدغدغ مشاعر المواطن السعيد كونه محدود الدخل إذ يشعر بمدى اهتمام حكومته به!

- وفي نفس الصفحة من نفس الجريدة يعلن وزير النقل أن مجموعة إماراتية بحرينية ستضخ 170 مليار جنيه على مدى السنوات الخمس القادمة كاستثمارات في قطاع النقل [بمتوسط 34 ملياراً سنوياً] وذلك لإقامة طرق وخطوط سكك حديدية وتشغيل عبارات جديدة على خطوط ملاحية منتظمة بين مصر والسعودية [رحم الله شهداء العبارة السلام 98 الذين لم يمهلهم القدر للتمتع بركوب العبارات الإماراتية- البحرينية]. والغريب في الخبر أن الوزير بعد أن أعلن المشروعات وقيمة الاستثمارات ذكر أن دراسات الجدوى لهذه المشروعات ستنهي خلال 9 أشهر، وأضاف تفصيل الخبر المنشور بالصفحة 14 من الجريدة أن هذه المشروعات تستهدف تحقيق البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك [شكراً للأخوة في الإمارات والبحرين لتلك المساهمة في تحقيق البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك]. وفي نهاية الخبر توضيح بسيط أن 20% من تلك الاستثمارات أي 34 مليار جنيه هي مساهمة من وزارة النقل وهيئاتها المشاركة في تأسيس الشركة القابضة مع الجانبين الإماراتي والبحريني، ولا أدري هل هذه المبالغ مدرجة في الخطة الخمسية 2007-2012 أم من أين سيأتي بها الوزير خاصة وأنه لا يبدو في الأفق صفقة لشبكة رابعة للمحمول.
- وأمام مؤتمر اليورومني الذي انعقد بالقاهرة مؤخراً، أطلق د. أحمد نظيف طائفة جديدة من النصائح تصور جوانب أخرى من مصر التي يعرفونها هم ولا ندري عنها شيئاً حيث أكد سيادته أن برنامج الحكومة سيركز في الفترة المقبلة على تحسين الرعاية الصحية، وخدمات التعليم، والنقل،

والإسكان، وذلك بهدف رفع مستوى معيشة المواطنين. ولم يقل سيادة رئيس مجلس الوزراء فيما كانت الحكومة منشغلة به عبر العامين الماضيين إذا كان كل ذلك سيتم التركيز عليه في الفترة المقبلة والتي لا ندري متى تبدأ ولا متى تنتهي، ولا ما هو مدى الارتفاع المخطط لمستوى معيشة المواطن حتى يستعد المواطنون للتدرب على تسلق ذلك المستوى المرتفع. وأوضح رئيس الوزراء أن ثقة العالم تزايدت جداً في الاقتصاد المصري، وأن هذه الثقة هي المفتاح الذي يجذب الاستثمارات [والدليل على ذلك تقرير مجموعة البنك الدولي عن ممارسة الأعمال في مصر والذي جاء ترتيبها فيه رقم 165 من بين 175 دولة شملها التقرير مما أثار غضب وزير الاستثمار وجعله يتحفظ على التقرير رغم أنه في أجزاء منه أشار إلى بعض التحسن في الإجراءات المطبقة في مصر].

وأغرب ما سمعته عن مصر التي لا نعيش فيها ما قاله رئيس مجلس الوزراء أمام المؤتمر المشار إليه حول جهود الحكومة في دفع برنامج الإصلاح السياسي [أين هو هذا البرنامج وما عناصره وجدوله الزمني؟ ألم أقل لكم أنها مصر أخرى!]، وأكد سيادته أن هذا البرنامج يمضي قدما إلى الأمام [بدليل الانطلاقة الثانية للحزب المحروس] جنباً إلى جنب مع برنامج الإصلاح الاقتصادي، وإنه من جوانب الإصلاح السياسي قابلية الحكومة للمحاسبة وهذا ما ينم من جانب البرلمان إلى جانب وجود صحافة حرة تنتقد قرارات الحكومة وأداءها [هل يفسر هذا تقدم الحكومة بمشروع قانون حبس الصحفيين في جرائم النشر والذي وافق عليه مجلسا الشعب والشورى ثم تدخل الرئيس مبارك في اللحظة الأخيرة لإلغاء مادة الحبس فيما يتعلق بموضوع الذمة المالية؟]. أظن أن هذا كاف للدلالة على مستوى الإصلاح السياسي الذي يتمتع به أخواننا المصريين في مصر الأخرى التي لا نعرفها ولا نعيش فيها.

ولعل أخطر ما جاء في حديث د. أحمد نظيف أمام المؤتمر "أن أداء الحكومة أصبح قابلاً للفحص ليس من الداخل فقط، ولكن من الخارج أيضا". والسؤال الذي يطرح نفسه ما هي الجهات الخارجية التي

تفحص أداء حكومة مصر؟ وما هي نتائج هذا الفحص؟ وما مدى التزام الحكومة بما يوجهه الفاحصون من الخارج من ملاحظات أو انتقادات؟ وهل كانت إشارات بوش في حديثه لجريدة الوول ستريت وتقييمه لبعض وزراء الحكومة نموذجاً لمثل هذا الفحص الخارجي؟

ويواصل رئيس مجلس الوزراء تصويره لمصر التي يعرفها هو ولا ندري نحن عنها شيئاً، فيعلن في لقائه مع رئيس شركة "هني ويل" الأمريكية أنه في إطار تنفيذ برنامج الرئيس الانتخابي [والذي يبدو أنه قد حل محل خطة الدولة وبرامج الحكومة المعلنة في خطاباتها أمام مجلس الشعب] أن الحكومة خصصت مليار جنيه لدعم المشروعات الجديدة بالصعيد، وتوفير مائة ألف فرصة عمل. كما رصدت الحكومة 500 مليون جنيه لتدريب وتأهيل العمالة [لم تحدد سيادته أين وكيف سيتم التدريب والتأهيل ولا ما هي موضوعاته ولا أعداد المتدربين المستهدفين]، وأكتفي بالقول إن هذا يتم بهدف القضاء على شكاوى المستثمرين من ندرة العمالة المدربة، فهل رأيتم اهتماماً بمشاعر المستثمرين وحل مشاكلهم أكثر من هذا؟ والغريب أن رئيس مجلس الوزراء وجد جانباً مهماً من وقته الثمين يمضيه مع رئيس شركة أمريكية لا تزيد استثماراتها في مصر عن مائة مليون جنيه كما أشارت جريدة الأهرام، فهل يا ترى سيقابل سيادته جميع المستثمرين الراغبين في التعرف على فرص الاستثمار في مصر؟ وما دور وزير الاستثمار وهيئة الاستثمار؟

وقد احترت في تعقب تصريحات المسئولين حول قيمة الاستثمارات الأجنبية التي جاءت إلى مصر، فرئيس مجلس الوزراء يصرح في مؤتمر اليورومني أن الاستثمارات بلغت العام الحالي 3.9 مليار دولار مقابل 400 مليون دولار العام الماضي [أي ما يقرب من 10 أمثال] وأننا نستهدف في العام المقبل 8 مليارات دولار [أي الضعف تقريباً]. من ناحية أخرى يصرح وزير المالية في حوار له نشرته صحيفة نهضة مصر يوم 7- 8 سبتمبر 2006 أن الاستثمارات الأجنبية زادت من 450 مليون جنيه إلى 4 مليارات بما يعادل

عشرة أضعاف [يقصد عشرة أمثال]، وأننا في أول شهرين من السنة المالية الجديدة [يشير إلى شهري يوليو وأغسطس 2006] حصلنا على 60% من قيمة الاستثمارات الأجنبية في العام الماضي بمعنى 4 مليارات جنيه في شهر. والحقيقة أنني كنت أتصور حسب ما تعلمت في مدارس الدولة أن 60% من 450 مليون تساوي 270 مليون، ولكن ببركة السيد وزير المالية أصبحت 4000 مليون! وأرجو استخدام تعبير الراحل العظيم صلاح جاهين.. وعجبي!

ويؤكد الرئيس مبارك في كلمته إلى المؤتمر النعاوني العام أن برنامجه الانتخابي يتضمن استزراع مليون فدان جديدة خلال السنوات من 2006 – 2011 [بمعدل 167 ألف فدان سنوياً في المتوسط] بما يوفر 440 ألف فرصة عمل مباشرة وإنشاء 400 قرية جديدة في الظهير الصحراوي، كما أشار سيادته إلى أنه تم استصلاح واستزراع حوالي 2.2 مليون فدان منذ بداية الثمانينات وحتى الآن [بمعدل يقترب من 92 ألف فدان سنوياً في المتوسط]، أي أنه من المخطط أن يتم في 6 سنوات استصلاح واستزراع ما يقرب من 50% مما تم في ربع قرن تقريباً! وعلى الجانب الآخر نقرأ تصريحاً لمستشار وزير الزراعة أن تنفيذ برنامج الرئيس المشار إليه يتطلب التغلب على المشكلات التي واجهها مشروع تمليك الأراضي لشباب الخريجين [وقد كان يشار إليه من قبل على أنه من إنجازات الحكومة] في مجالات التمويل والإنتاج والتسويق والاستفادة من وفورات السعة واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة وغيرها من المشكلات. وأن الحل الذي اهتدت إليه وزارة الزراعة هو إنشاء شركات مساهمة لتملك تلك الأراضي في مساحات تتراوح بين ألفين وعشرة آلاف فدان على أن يباع 70% من أراضي كل شركة للمستثمرين ذوي الخبرة في الزراعة والتصدير و30% لشباب الخريجين. كما أوضح تصريح سيادة المستشار أن هذه المليون فدان ستكون في مناطق توشكي وسيناء وباقي أنحاء الجمهورية. وهنيئاً لإخواننا أبناء مصر الثانية بهذا الخير العميم الذي سينهال عليهم [متى لا نعرف، ولكن على حد قول وزير المالية أن عدم

قدرة الحكومة على نقل صورة الازدهار الاقتصادي للشارع تعود إلى صعوبة الإجراءات التي يمر بها الاقتصاد المصري للتحسن فهذا يأخذ وقتاً طويـــلاً" [أليست أربعة وعشرين عاماً كافية؟].

وعلى صعيد آخر، علمنا من السيد وزير التعليم أن هناك مبادرة مصرية للتعليم تجري تنفيذها على أرض الواقع من دون أن نلحظ لها أثراً في تخفيف الاحتقان وحالة التردي التي يعاني منها نظام التعليم في مصر والذي حدا بمجموعة من إخواننا أولياء الأمور في مصر الأولى التي نعيش فيها أن ينظموا محاكمة شعبية للسيد الوزير وللسياسات التعليمية. وفي المقابل لا يزال معلمو مصر الثانية في انتظار كادر المعلمين الموعود لعله يظهر في مرحلة الانطلاقة الثانية.

وفي نفس الوقت تطالعنا تصريحات وزير التعليم العالي بأن الوزارة "تضع حلولاً غير تقليدية للعديد من المشكلات التي تواجه التعليم العالي، الأمر الذي يتطلب ضرورة التفرغ الكامل للإدارة بالنسبة للقيادات الجامعية والالتزام بالوجود في الكليات سواء في العملية التعليمية أو في التواصل المستمر مع الطلاب".

ويفهم من تصريحات الوزير أن ما كان وما يزال يجري من محاولات للتطوير هي حلول تقليدية لمشاكل التعليم العالي، وأن القيادات الجامعية لم تكن تتفرغ لا للعملية التعليمية ولا للتواصل مع الطلاب!

وتتكرر الأماني الحلوة من نوع تطوير النظم والبرامج الدراسية، ودور لجان القطاعات بالمجلس الأعلى للجامعات وتمويل البحث العلمي ودعم النشر العلمي في الدوريات العالمية، وطبعاً مع الإشارة إلى جودة التعليم! وأهمية ربط الجامعة بالمجتمع [يبدو أن عدم وجود هذا الربط هو ما يحول بين الجامعة وبين الانطلاقة الثانية] والاستفادة من أعضاء هيئات التدريس في المراكز البحثية وسد النقص في بعض التخصصات الدراسية بالجامعة [أطمئن السيد الوزير أن هذه الاستفادة تتم الآن حيث ينتشر أعضاء هيئات التدريس بالجامعات الحكومية للتدريس في كافة الجامعات والمعاهد العليا الخاصة، كما ينشغل جانب مهم منهم في إعطاء الدروس الخصوصية لطلابهم الأعزاء، بينما يهتم عدد لا بأس به منهم في دعم

برامج الثانوية العامة الإنجليزية والأمريكية والكندية وغيرها بتدريس مناهجها لطلاب المدارس الخاصة في مراكز متخصصة منتشرة في طول البلاد وعرضها] . من جانب آخر، فقد احتفى مجتمع الجامعات المصرية بظهور اسم جامعة القاهرة في قائمة أحسن 500 جامعة في العالم وإن كانت قد احتلت المركز رقم 403 بينما جاءت الجامعة العبرية في القدس في الترتيب رقم 60 . والأهم أن نعرف أن الفضل في هذا الإنجاز يعود إلى الأديب الراحل نجيب محفوظ رحمه الله والدكتور محمد البرادعي أمد الله في عمره حيث حصل كل منهما على جائزة نوبل حيث أن أحد معايير التقييم التي تقيس جودة التعليم في الجامعة هو مدى حصول أحد خريجيها على جائزة نوبل أو ميدالية فيلدز في الرياضيات، ونحن نعلم بالقطع أن جامعة القاهرة لا فضل لها فيما حققه محفوظ والبرادعي . أما باقي المعايير والمتعلقة بقياس جودة هيئة التدريس والإنتاج البحثي للجامعة فقد حصلت جامعة القاهرة على صفر في كل منها .

ومما يسعد إخواننا المصريين في مصر الثانية التي لا نعرفها نحن أن أعداد الشركات التي تم إنشاؤها في العامين الأخيرين بلغ حسب تصريحات وزير الاستثمار 10061 وأن عدد المصانع التي يجري إنشاؤها يبلغ 2958 مصنعاً وفق تصريح وزير الصناعة والتجارة الذي حصل مؤخراً على شهادة تقدير من الرئيس الأمريكي بوش والذي حرص على أن يوضح أن إنشاء تلك المصانع يتم في إطار تنفيذ برنامج الرئيس مبارك الانتخابي . ولكن فرحة إخواننا أهل مصر الثانية تبدأ في التحول إلى نوع من الكآبة كالتي نعاني منها نحن في مصر الأولى حيث يوضح الوزير أن من بين المصانع التي يجري إنشاؤها 1227 مصنعاً تحت التأسيس، و496 مصنعاً تم تخصيص أراض لإنشائها، وأن هناك طلبات مقدمة من مستثمرين للحصول على أراض لإنشاء 1235 مصنعاً، ومن ثم يكون المجموع 2958 مصنعاً فأين باقي المصانع؟ كما يوضح الوزير أن 277 مصنعاً فقط قد بدأت الإنتاج بالفعل [لم تحدد ماذا تنتج تلك المصانع] وأن من بينها 37 مصنعاً كبيراً و53 مصنعاً متوسطاً و187 مصنعاً صغيراً ومتناهي الصغر !

أما قطاع الصحة فهنيئاً له بضخ 1.7 مليار جنيه إضافية لتطوير 2214 وحدة صحية بالريف خلال السنوات الثلاث القادمة، وأنه قد تم الاتفاق مع رجال الأعمال على تطوير 400 وحدة، وأن كادراً خاصاً يجري إعداده لا يقل راتب مدير المستشفى بمقتضاه عن 2500 جنيهاً شهرياً بدلاً من ال 500 جنيه التي يتقاضاها حالياً. كما يجب أن يسعد المصريون لأن بيت خبرة أمريكي شهير يعمل الآن على إعادة هيكلة قطاع الصحة. أما التأمين الصحي فسوف يغطي جميع المصريين في عام 2010. وأضيف قضية مهمة أشار إليها وزير التضامن الاجتماعي [وليس وزير الصحة] في حواره مع صحيفة الأهرام يوم 8 سبتمبر 2006 إذ أعلن أن الوزارة قررت إضافة الحديد للرغيف في محافظات المنيا وسوهاج وجنوب الوادي نظراً لأن الأطفال فيها تعاني من الأنيميا، وأن ذلك كان بناء على توصية لدراسة لمنظمة الصحة العالمية. وأود التنبيه أن الحديد لازم لمرضى الأنيميا ولكن بحساب وأن زيادة معدلاته في الدم لا تقل خطورة عن نقصها، لذا لزم التنبيه على الجميع بضرورة عمل صورة دم بصفة متكررة تحوطاً من مشكلات ترسب الحديد الزائد في الدم.

وعلى المصريين أن يطمأنوا ، فقد وفرت الحكومة مبلغ خمسة مليارات جنيه لتمويل خطة تطوير السكك الحديدية ووعد وزير النقل بتنفيذها خلال عامين وإلا فإنه سوف يستقيل من منصبه. وتبعه وزير التضامن الاجتماعي الذي قطع على نفسه وعداً بترك منصبه إذا فشل في وصول الدعم إلى مستحقيه من محدودي الدخل من دون أن تحدد أجلاً واضحاً لذلك. ونرجو أن يتكرم وزراء مصر الثانية التي لا نعرفها بأن تحدد كل منهم موعد استقالته.

وقبل أن ألهي حديثي عن مصر التي لا أعرفها لا بد من تهنئة الأخوة الصحفيين في مصر التي نعرفها بنجاتهم من لطشة أمين الإعلام بالحزب الوطني الديمقراطي الذي تحفل بإطلاق انطلاقته الثانية نحو المستقبل حيث أعلن لا فض فوه" نحن لدينا مادة في القانون كنا نستطيع أن نلطشهم بيها سنتين سجن، بالإضافة إلى حبسهم

احتياطياً أثناء فترة المحاكمة ولكننا نرفض في الحزب الوطني حبس الصحفيين وندعو نقابة الصحفيين أن تأخذ موقفاً من هؤلاء الصحفيين الذين يسيئون للمهنة" . ألم تلاحظوا أن سيادته بدأ حديثه بقوله "نحن" يعني هم أصحاب البلد، وأنه يقول إن الحزب الوطني يرفض حبس الصحفيين أي أنه الحزب الذي يملك مقدرات الناس يمنح ويمنع ويهدد وينوعد . الله على الحرية وهنيئاً لمص بالانطلاقة نحو "المجهول" آسف نحو المستقبل.

وأخيراً، فإنني أدعو جميع المصريين إلى أن ينظروا حولهم لمشاهدة التغييرات والتطورات التي تحدث في مصر وألا يكونوا ممن وصفهم أمين السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي بأنهم " ناس مش عايزة تصدق" .

https://youtu.be/4R9rDpEy8es?si=3_PJovvLn2NLclrq

3. مصر وإسرائيل بعد 60 عاماً . . . . . مقارنة لا بد منها

احتفلت إسرائيل منذ أسابيع قليلة[54] بمرور 60 عاماً على إنشاءها، وشاركها الاحتفال قادة من دول مختلفة كان على رأسهم الرئيس الأمريكي بوش الذي جاء ليعلن مساندته الكاملة للدولة العبرية شريكة أمريكا في كفاحها من أجل الديمقراطية وضد الإرهاب، وكان بوش واضحاً في تأكيده على الاتفاق التام بين الدولتين في التوجهات والاهتمامات.

ومنذ أيام مرت في مصر الذكرى الواحدة والأربعون لهزيمة يونيو 1967 النكراء التي صورها قادة يوليو 1952 على أنها نكسة، وأننا خسرنا جولة ولم نخسر الحرب. مرت ذكرى الهزيمة على استحياء ولم تنشط الصحف الحكومية ولا الإعلام الرسمي لتناول تلك الحرب الخديعة التي لم نهزم فيها إسرائيل بقدر ما هزمنا قادة يوليو 52. وبعد أسابيع قليلة سينقلب الحال في مصر إذ تهل الذكرى السادسة والخمسون لحركة يوليو، وسوف نشهد الضجة الإعلامية في مختلف وسائل الإعلام الحكومي تشيد بالإنجازات غير المسبوقة وترسم صورة زاعقة لمسيرة التطور والتحديث بفضل "الحركة المباركة" للضباط الأحرار التي تحولت إلى "ثورة" بقرار من قادتها.

وما بين الحدثين – احتفال الشعب الإسرائيلي بدولته، واحتفال الدولة الرسمية في مصر بثورتها – تبقى دلالات ومشاهد ومقارنات لا بد من التعرض لها بكل الصراحة والموضوعية حتى تتضح لنا معالم الطريق نحو المستقبل الذي نحلم به لبلدنا. وتبدأ المقارنة المؤلمة بما كانت عليه كل من مصر وإسرائيل في 1952. فقد كانت إسرائيل دولة ناشئة لا تزال تعيش مرحلة تفكير العصابات وأساليبها في العمل، وكانت تتصارع فيها توجهات متناقضة وفرق متعددة تريد كل منها أن تفرض نفسها في قيادة الدولة الوليدة، وكانت دولة لا يؤيد قيامها كثير من كبار الشخصيات اليهودية في العالم ومنهم ألبرت اينشتاين

[54] مايو 2008

الذي رفض منصب رئيس الدولة في عام 1952 وقد عرضته عليه الحكومة الإسرائيلية بعد وفاة الرئيس الأول للدولة العبرية. وكانت دولة إسرائيل التي- ظل الإعلام العربي ينعتها ب "المزعومة " لسنوات بعد قيامها في 1948 – محصورة في مساحة الأرض التي حددها قرار مجلس الأمن الصادر في 1947 بتقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة لليهود والثانية للفلسطينيين، وكانت الضفة الغربية والقدس الشرقية ضمن مملكة شرق الأردن، وقطاع غزة تحت الإدارة المصرية فضلاً عن كل سيناء، والجولان ضمن الأراضي السورية. وكان عدد السكان لا يزيد عن بضع مئات من آلاف اليهود قدموا إلى إسرائيل في الأساس من الدول العربية وبعض دول أوروبا، وكان ما يقرب من مائتي ألف منهم يعيشون في خيام مؤقتة، وكان الغذاء والملابس والأثاث تخضع لنظام الحصص المقيدة نظراً لضعف موارد الدولة التي اعتمدت في الدرجة الأولى على الإعانات من يهود العالم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت الأزمة الاقتصادية الخانقة سبباً لاتجاه بن جوريون رئيس الحكومة لعقد اتفاق التعويضات مع ألمانيا والذي بموجبه حصلت إسرائيل على عدة بلايين من المارك الألمانية وذلك رغم معارضة الكنيست الإسرائيلي وزعيم حزب حيروت مناحم بيجين وتبادل الرجلان الاتهامات بالفاشية والنازية. وفي تلك الفترة كان اعتماد إسرائيل أساساً على الزراعة فضلاً عن بعض الصناعات التقليدية ومنها المنسوجات. وكانت إسرائيل تعتمد اعتماداً شبه كلي على التدفقات المالية الآتية من الخارج في شكل معونات، كما كانت تستورد معظم احتياجاتها وكانت صادراتها تتركز بالدرجة الأولى في الموالح [برتقال يافا !].

وعلى الجانب الآخر، كيف كانت مصر عند قيام حركة الضباط الأحرار؟ كانت مصر دولة ملكية لها نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس وجود مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وكانت التعددية الحزبية أساس العمل السياسي بحضور قوي لحزب الوفد – حزب الأغلبية الشعبية الساحقة –، وكانت الانتخابات البرلمانية هي أساس تداول الحكم بين الأحزاب. ورغم ما يسجل عن مفاسد الملك فاروق فقد كانت

في الأساس مشكلات شخصية ولم يكن للملك سلطة حقيقية في إدارة شئون البلاد ولا كان يستطيع فرض إرادته على كل مقدراتها كما حدث مع حكام يوليو.

كانت مشكلة مصر الأساسية في تلك الفترة هي استمرار الاحتلال البريطاني لجزء من الوطن في منطقة قناة السويس بعد انسحاب قوات الاحتلال من القاهرة والإسكندرية. ومع ذلك كانت القوى الوطنية متصاعدة في مقاومة الاحتلال والفدائيون يمارسون أعمالهم البطولية ضد قوات الاحتلال وحكومة حزب الوفد تأمر بسحب العمال المصريين العاملين في معسكرات الإنجليز، وقوات الشرطة المصرية تخوض معركتها الباسلة النارتخية ضد الإنجليز في الإسماعيلية يوم 25 يناير 1952.

كانت المحروسة في الفترة ما قبل قيام حركة الضباط الأحرار مهيئة للانطلاق، فمؤسساتها الاقتصادية قائمة ومتطورة حيث كان بها جهاز مصرفي يتضح فيه دور بنك مصر باعتباره البنك الوطني الأول وما أنشأه من شركات في صناعات استراتيجية، وكانت بورصتا الأوراق المالية في القاهرة والإسكندرية وبورصة البضائع في ميناء البصل بالإسكندرية تعمل وفق آليات ذلك العصر، وكانت بواخر شركة البوسطة الخديوية التي يملكها أحمد عبود باشا تعبر المحيطات حاملة الركاب والبضائع، وشركات الغزل والنسيج في القلاع الصناعية بالمحلة الكبرى وكفر الدوار تقدم للعالم أفخر أنواع الغزل والمنسوجات. بل كان علية القوم في دول أوروبا يتفاخرون بأنهم يدخنون السجائر المصرية. وكانت صادرات القطن المصري طويل التيلة هي أساس الاقتصاد الوطني. وقد تراكمت لمصر حتى تلك الفترة ديون على المملكة المتحدة بلغت ما يقرب من 400 مليون جنيه إسترليني الذي كان يساوي آنذاك 97.5 قرشاً مصرياً.

كان بالمحروسة جامعة فؤاد الأول وجامعة فاروق الأول فضلاً عن الجامع الأزهر، وكانت مؤسسات التعليم المصرية هي قبلة الجميع من الدول العربية والإفريقية. وكانت دار الأوبرا المصرية تشهد على تقدم الفنون والآداب المصرية والتي يثريها أم كلثوم ومحمد عبد الوهاب وأحمد رامي وطه حسين

والعقاد وناجي. وكانت صناعة السينما المصرية ناشطة والمسرح المصري يقدم أرقى العروض من خلال فرق يوسف وهبي وفاطمة رشدي وعزيز عيد والريحاني. كما ازدهرت الصحافة المصرية وصناعة الكتاب والنشر وأصبحت مصر قبلة العالم العربي في تلك الأمور.

في تلك الفترة التي كانت إسرائيل تحاول إقامة كيان دولة بدلاً من المؤسسات العصابية الإرهابية التي استولت على أرض فلسطين وأخرجت منها أصحابها الأصليين، كانت مصر دولة ديمقراطية مستكملة الأركان تحكمها دستور 1923 ويسودها حكم القانون وتتطلع إلى مستقبل اقتصادي زاهر بالرغم من تأثيرات وتدخلات سلطة الاحتلال البريطاني وسلبيات أحزاب الأقلية ومؤامراتها مع القصر الملكي.

والآن،

وبعد 60 عاماً أين تقف إسرائيل وأين نحن في مصر؟ دعونا نلقي نظرة على الجغرافيا قبل أن نتعرض إلى السياسة والاقتصاد. إسرائيل 2008 تتحكم في أغلب أرض فلسطين، فقد ضمت القدس الشرقية وتعتبر أن القدس الموحدة هي عاصمتها الأبدية ويؤيدها في ذلك حكام العالم الغربي حتى باراك أوباما الفائز بترشيح الحزب الديمقراطي للانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية! كما تحتل إسرائيل هضبة الجولان السورية وتحاصر قطاع غزة حصاراً شاملاً ومستمراً، وتستبيح الضفة الغربية ليل نهار من دون أي مقاومة من عناصر السلطة الفلسطينية التي يرأسها رئيس يفاوض رئيس الوزراء الإسرائيلي منذ عام من دون جدوى، وتقيم الجدار العازل الذي تقتطع به مساحات مهمة من أرض السلطة الفلسطينية. كما نجحت إسرائيل في جعل سيناء منزوعة السلاح بفضل اتفاقية كامب دافيد. وبجميع المقاييس فإن إسرائيل اليوم هي القوة الأعلى صوتاً وتأثيراً في المنطقة يسعى العرب جميعاً لخطب ودها وهي تتمنع، ويعرض عليها قادة العرب مبادرة سخية وهي ترفضها وتضع الشروط المحققة لأهدافها متجاهلة تماماً الحقوق العربية. وفي الوقت الذي لا تنقطع فيه الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة والنوغل

في أراضي الضفة الغربية وعشرات الشهداء والجرحى والمعتقلين يومياً والتهديد بعملية عسكرية قاسية في غزة، واستمرار احتجاز عشرات الألوف من الفلسطينيين في سجون إسرائيل، فإن العرب وفي مقدمتهم مصر لا يزالون يعتبرون السلام هو خيارهم الاستراتيجي، ولا يزالون يمنون أنفسهم أن يصدق الرئيس الأمريكي وعده بقيام دولة فلسطينية قبل نهاية 2008 ! ! !

إسرائيل اليوم حسب ادعاءاتها – التي يصدقها العالم الغربي – هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة التي تنشر في دولها العربية النظم الأوتوقراطية والديكتاتورية. وتقول آلة الدعاية الإسرائيلية أن سكان إسرائيل الذين هاجروا إليها من أكثر من مائة دولة يتمتعون بحرياتهم السياسية والدينية ويبلغ غير اليهود منهم 5/1 عدد السكان ومنهم المسلمين والمسيحيين والدروز والبهائيين. ووفق المعلومات الإسرائيلية يتمتع السكان العرب في إسرائيل بحقوق متساوية مع المواطنين اليهود ويشاركون في جميع مناحي الحياة ويشغلون أعمالاً في كافة المجالات والمستويات ومنهم أعضاء في المحاكم العليا، والعبرية والعربية هما اللغتان الرسميتان للدولة الإسرائيلية. وتفاخر إسرائيل بأنها تسير على النمط الأمريكي وتطبق كافة الحقوق التي تضمنتها وثيقة الحقوق الأمريكية Bill of rights وحقوق الإنسان في أمريكا. وحسب النظام الإسرائيلي يتمتع الإسرائيليون بحرية التعبير والتجمع والعقيدة. ويفاخر النظام الإسرائيلي أن العرب مواطني السلطة الفلسطينية لا يتمتعون بالحقوق والحريات التي يعيشها إخوانهم عرب إسرائيل. وهم في إسرائيل يعتبرون أن الصحافة فيها تتمتع بحرية واسعة عكس الحال بالنسبة للصحافة المقيدة حكومياً في معظم دول المنطقة المحيطة بإسرائيل. وحسب الطرح الإسرائيلي فإن المواطن في إسرائيل له حرية الاختيار في الانتخابات بين مرشحي أكثر من اثني عشر حزباً سياسياً من بينها أحزاب عربية حصلت في الانتخابات الأخيرة على ثمانية مقاعد في الكنيست. وتعتبر إسرائيل نفسها الدولة الوحيدة في

الشرق الأوسط التي تتمتع فيها المرأة بالمساواة التامة في كل الحقوق عكس كثير من البلدان العربية التي لا تزال المرأة فيها محرومة من حقوقها السياسية وحتى ممارسة أنواع من النشاط كقيادة السيارات.

وإذا نظرنا إلى الجانب الاقتصادي والعلمي نجد إسرائيل اليوم وقد تحولت من دولة تمثل المنتجات الزراعية فيها 70% من قيمة الصادرات في فترة السبعينيات من القرن الماضي لتصبح الآن 3%، بينما تقفز صادراتها من برمجيات الحاسب الآلي إلى ما يقرب من 3 بليون دولار في 2005 بعد أن كانت تعادل الصفر في 1990، وبلغت صادرات منتجات التقنية العالية في 2003 مثلاً 9 بليون دولار. وحسب بيانات البنك الدولي لعام 2006 يبلغ الدخل القومي الإجمالي[[GNI 49 بليون دولار تقريباً ونصيب الفرد حوالي 7500 دولار.

وفي المقابل، نرى المحروسة ما تزال تحكم بقانون الطوارئ منذ سبعة وعشرين عاما، ويعاني أبناؤها من مشكلات تثير الأسى إذ يضطرون للوقوف في طوابير لساعات طويلة للحصول على الخبز المدعم، وتعلن الإمارات العربية المتحدة عن تقديمها مليون طن قمح هدية لمساعدة مصر في مواجهة أزمة الرغيف ،كما تزف الصحف المصرية لشباب مصر نبأ إنشاء مدينة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، المزمع إنشاؤها في مدينة القاهرة الجديدة خلال السنوات الثلاث المقبلة بتبرع من سمو الشيخ وأن دولة الإمارات قد وضعت شروطاً أهمها منح الوحدات لشباب خريجي الجامعات والمعاهد العليا، وطرح الوحدات «مجاناً» أو بإيجار رمزي للمستحقين، وحسب تعبير " المصري اليوم" أن ذلك يأتي على خلفية "أن إنشاء المدينة يعد «مكرمة» – زكاة – من الشيخ خليفة للشباب.

مصر 2008 لا تزال تعاني من مشكلات تجاوزتها بمراحل دول العالم المتقدم – ومن بينها إسرائيل –، ولا تزال حكومتها الذكية تفاضل بين أساليب توزيع الخبز وهل يتم بموجب الرقم القومي للمواطنين بينما لا يستخدم الرقم القومي في إثبات شخصية الناخبين عند الإدلاء بأصواتهم، ولا يزال سجل الناخبين بعيداً

عن التطوير باستخدام معلومات الرقم القومي وتقنيات المعلومات المتقدمة. وفي مصر 2008 يمثل الفقراء ما يقرب من نصف عدد السكان ولا يتجاوز نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أكثر من 1360 دولار. ورغم انخفاض معدل زيادة السكان إلى 1.8% وثباته عند هذا المستوى منذ سنة 2000، لا تزال حكومة مصر الذكية تلوم المواطنين وتعلن أنهم سبب المشكلات الاقتصادية في البلاد نتيجة تكاثرهم.

وفي مصر 2008، عكس الحال في إسرائيل، لا يعلم المواطنون من سيكون رئيسهم القادم ولا من سيخلف الحكومة الحالية ولا متى يتم تغييرها، فكل تلك قرارات لا يشارك المواطنون في صنعها وإنما عليهم قبولها حين تعلن وفي الوقت الذي تحدده صاحب القرار.

والله معك يا محروسة

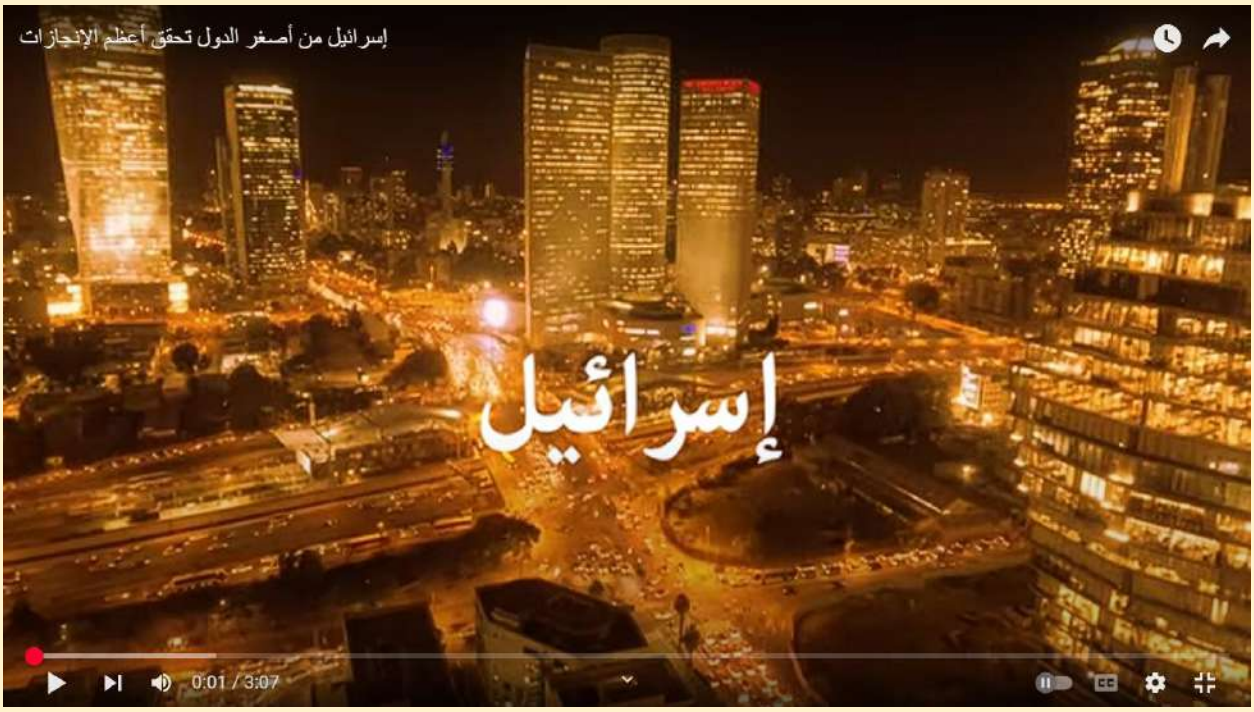

https://youtu.be/At5May91oLs?si=DR1MXqMiAZYqrAra

مع الاعتذار.....!!

تعقيب 2025

سأكتفي بعرض كتابين لي عن "النكبة العربية" و "غزة" وكتابي عن "مصر أولاً ... وللأبد" :

النكبة العربية الكبرى وضياع فلسطين –توثيق وتعليق دكتور علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي

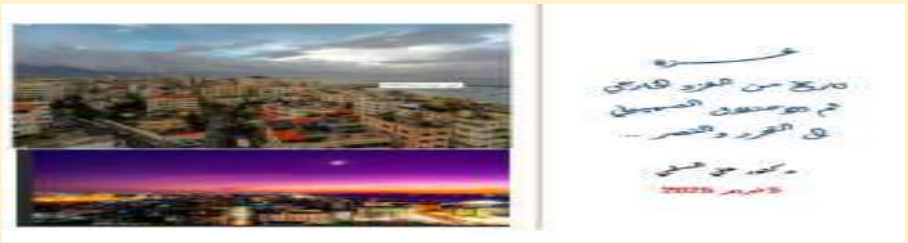

دكتور علي السلمي – غزة – موقع الدكتور علي السلمي

دكتور علي السلمي – مصر أولاً وللأبد – موقع الدكتور علي السلمي

4. مواقف وتصرفات مستفزة . . . . !

لا يكاد الإنسان المصري يجد فرصة لالتقاط أنفاسه بين كم المشكلات والكوارث التي تنوالى بسرعة هائلة لا يدانيها سوى سرعة ارتفاع أسعار السلع والخدمات في المحروسة، فقد عاش المصريون خلال الأسبوع الماضي مجموعة من المواقف وطلع عليهم المسئولون بمجموعة من التصرفات لا يمكن وصفها كلها سوى بأنها " مستفزة" . وأقصد بالاستفزاز أنها تثير غضب الحليم وتفجر في الناس مشاعر الإحباط والقنوط وتذكرهم بما آل إليه أمرهم من هوان على حكومتهم ومن ثم هانوا على العالم كله فلم يعد لهم من وزن ولا ثمن.

ويتمثل الموقف المستفز الأول فيما حققه حزب الله اللبناني يوم الأربعاء الماضي من نصر جديد يضيفه إلى قائمة انتصاراته على العدو الصهيوني حين أجبر الدولة العبرية على الانحناء لشروطه والموافقة على طلباته فقامت بتسليمه مرات ما يقرب من مائتي فلسطيني ولبناني ممن قتلتهم القوات الإسرائيلية، وكذا تسليم الأسرى اللبنانيين الخمسة وأولهم سمير القنطار وذلك في مقابل حصول إسرائيل على جثتي الجنديين الإسرائيليين الذي كان حزب الله قد أسرهما قبيل نشوب حرب صيف 2006 .

وسبب كون نصر حزب الله مستفزاً لنا نحن المصريين – برغم فخرنا بما حققه لإخواننا اللبنانيين والفلسطينيين – أنه في الوقت الذي تم فيه هذا الانتصار اللبناني يكون قد مر عام كامل على الضجة التي أثارها عرض التليفزيون الإسرائيلي للفيلم الوثائقي عن عملية قتل 250 أسيراً مصرياً في حرب 1967 والتي قامت بها وحدة " شاكيد" بقيادة مجرم الحرب بنيامين بن اليعازر وزير البنية التحتية في حكومة إسرائيل وقت بث هذا الفيلم.

أقول قامت الضجة المعتادة في مصر في مثل تلك المواقف، واستدعت وزارة الخارجية المصرية السفير الإسرائيلي في القاهرة وطالبته بتفسير لمحتوى الفيلم الذي أذاعته القناة الأولى للتليفزيون الإسرائيلي، كما

طلبت أيضاً من السفير المصري في تل أبيب الحصول على نسخة من الفيلم من الحكومة الإسرائيلية. وانفعل أعضاء مجلس الشعب وطالب بعضهم بطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة وتجميد الاتفاقيات بين مصر وإسرائيل وإحالة بنيامين بن اليعازر إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وكالعادة صدرت إدانة وشجب من لجنة العلاقات الخارجية ولجنة الشئون العربية بمجلس الشعب. أما أشد الإدانات فجاءت على لسان صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى الذي صرح بأن " تلك الواقعة الجريمة التي لا يرتكبها إلا إرهابي خرج من مستنقع الحقد والغل"، وأضاف " علينا أن نتحرك على مستوى العالم لكشف تلك الواقعة لأنها جريمة حرب وحتى نأخذ حق شهدائنا الأبرار"، وأضاف قوله " أن القتل الجماعي هو بعيد عن شرف العسكرية وبعيد عن المعاهدات والاتفاقيات، وجريمة شنعاء لا بد أن نظل نطارد من ارتكبها، وأن جريمة قتل الأسرى المصريين لا تسقط بالتقادم، وتظل قائمة وتفوق كثيراً ما ارتكب من جرائم من قبل".

أما وزير الخارجية أحمد أبو الغيط فقد اتخذ موقفاً أشد صلابة وعنفاً ولم يكتف بالتصريحات وعبارات الشجب والتنديد، وإنما طالب وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبني ليفني بأن تفتح السلطات الإسرائيلية تحقيقاً في القضية وموافاة مصر بنتائجه. ولعل هذه المطالبة القاصمة أخذت في الاعتبار أن تسيبني ليفني كانت قد صرحت بأنها لم تطلع على الفيلم. والحقيقة أن موقف وزير الخارجية المصري كان مشهوداً وغير مسبوق، فقد صرح بأن " واقعة قتل إسرائيل للأسرى المصريين ستترك ندبات عميقة في مصر.. وعلى إسرائيل أن تنتبه إلى أن هناك غضباً شعبياً مصرياً وعربياً، وعليها أن تتعامل مع هذا الموضوع بكل المصداقية". وألمح أبو الغيط تصريحه بأن " مصر سترى موقف إسرائيل خلال الأيام القادمة وعلى ضوء ذلك ستتعامل مع هذا الأمر في الإطار الدولي والإقليمي والقانوني إذا لم تتحرك إسرائيل في هذا الصدد".

والآن، وبعد مرور عام على تلك التصريحات يتضح أمامنا الموقف المستفز التالي:

لا إسرائيل ردت وأوضحت موقفها، ولا مصر تسلمت توضيحاً من إسرائيل، ولم نسمع أو نقرأ أن تسيبني ليفني استجابت لطلب وزير خارجية مصر المحروسة وفتحت تحقيقاً حول الفيلم وما جاء به، ولا السادة أعضاء مجلس الشعب الذين أقاموا الدنيا حول الموضوع أعادوا الكرة وسألوا وزير الخارجية عما جرى في الموضوع، ولا صفوت الشريف تابع ما قاله ولم يقل لنا ماذا فعله هو أو حكومة المحروسة ليأخذ حق "شهدائنا الأبرار". كذلك لم يوضح لنا وزير خارجيتنا ماذا فعل حين لم ترد إسرائيل على طلبه فتح تحقيق وبالتالي لم توافي سيادته بنتائج التحقيق الذي لم يتحدث في الأساس. ولم نعلم بالضبط كيف تعاملت وزارة الخارجية مع هذا الأمر وما هي الأطر الدولية والإقليمية والقانونية التي تم التعامل من خلالها حين لم تتحرك إسرائيل كما هددها وزير خارجية المحروسة.

كذلك لم نشهد تحركاً لأي من القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي عادة ما تثيرها أحداث أقل أهمية بكثير وتزرى وقفاتها الاحتجاجية على سلم نقابة الصحفيين واعتصام أعضاء حركات الرفض السياسي، كما أن الصحف الخاصة والمستقلة أغلقت هي الأخرى ملف الموضوع.

وخلاصة الأمر أن الندبات العميقة التي أشار إليها وزير الخارجية في تحذيره لإسرائيل لا تزال غائرة في قلب المحروسة.

والشيء الأكيد الذي نعلمه، أن حزب الله قد أجبر إسرائيل على الخضوع لإرادته واستعاد سمير القنطار الذي ظل معتقلاً لمدة تزيد عن تسعة وعشرين عاماً حتى أطلق عليه لقب "عميد الأسرى العرب"، وأن إسرائيل لم تستلم سوى جثتي الجنديين الذين تم أسرهما في أوائل يوليو 2006 بعد أن ظلت إلى آخر لحظة قبل إتمام التبادل لا تعلم إذا كانا من الأحياء أم موتى.

والشيء الآخر الذي نعلمه أنه على خلاف موقف حزب الله الذي اضطرت معه الحكومة اللبنانية إلى الاعتراف بفضله في هذه العملية واعتبرت يوم الأربعاء السادس عشر من يوليو 2008 عيداً وطنياً وعطلة رسمية، أنه في المقابل كان تعامل الدولة المصرية متساهلاً إلى أبعد الحدود في قضية الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام الذي تم الإفراج عنه في الخامس من ديسمبر 2004 حيث جرت إعادته إلى إسرائيل من دون مقابل بزعم أنه أمضى نصف المدة المحكوم عليه بها والذي كان قد صدر ضده حكم بالسجن خمسة عشر عاماً في عام 1997 بتهمة التجسس لحساب المخابرات الإسرائيلية. وقد قيل في تبرير قرار الإفراج عن عزام عزام أنه كان ثمناً لإطلاق سراح الطلاب المصريين الستة الذين كانت إسرائيل قد احتجزتهم في أغسطس 2004 بزعم أنهم يخططون لتنفيذ هجمات إرهابية ضد القوات الإسرائيلية بقطاع غزة.

والموقف الأشد إيلاماً لنا نحن المصريين أن نرى حزب الله والشعب اللبناني يحتفل بانتصاره في استعادة أسراه بالفعل وليس بإطلاق الشعارات وعبارات الشجب والتنديد، بينما نحن المصريون لا نعلم شيئاً عن أسرانا في السجون الإسرائيلية، بل حتى أننا لا نعلم إن كانت ثمة جهة مصرية ما تحاول البحث عنهم والتعرف على مصيرهم، ناهيك عن محاولة استعادتهم. وتقول كتابات صحفية أن هناك سبعة وأربعين أسيراً مصرياً في سجون إسرائيل، بينما تقدر بعض المصادر الإسرائيلية ذاتها أن هناك 280 مصرياً في السجون الإسرائيلية ما بين أسير وسجين جنائي. ويبقى السؤال المستفز، هل هناك أسرى مصريين في سجون إسرائيل؟ وكم عددهم؟ وماذا فعلت وتفعل الحكومة المصرية من أجل تحريرهم؟ تلك أسئلة تعبر عن موقف غاية في الاستفزاز فجره انتصار حزب الله الأسبوع الماضي.

https://youtu.be/H5BTG76Affk?si=xvMNDSA1lv6J8eWm

https://youtu.be/I6kkRq56vEM?si=I5Rz4I9EVnvH62z5

https://youtu.be/kRvfHXRSujY?si=08tS8sF-_URF92Rt

https://youtu.be/DsEwn0bt-ac?si=aFkalD7kIIIIxT8G

ومن النصرخات المستفزة، قرأ المصريون هذا الأسبوع حديث رئيس الوزراء د. أحمد نظيف رئيس وزراء المحروسة في لقاءه الأسبوع الماضي مع الطلاب في معهد إعداد القادة بحلوان في معرض دفاعه عن تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل وقوله" إسرائيل كانت تحتل سيناء بكل ثرواتها وما زالت تنظر لمعاهدة كامب ديفيد كنوع من خداعنا لهم" وذلك حسب رواية صحيفة البديل في عددها الصادر يوم 15 يوليو، أما النص كما أوردته المصري اليوم في عدد 15 يوليو أيضاً فقد جاء فيه أن دكتور نظيف قال" يجب ألا ننسى أن تصدير الغاز لإسرائيل يتعلق بجانبين أولهما: أن إسرائيل كان معها سيناء كلها بما فيها من غاز وبترول، وأن الإسرائيليين يعتبروننا ضحكنا عليهم باتفاقية تصدير الغاز الطبيعي، أما الجانب الثاني فهو أنه عندما أبرمت هذه الاتفاقية لم يكن للغاز وقتها ثمن، وكان يحرق على البير". ومما يلفت النظر أن تغطية صحيفة الأهرام لهذا اللقاء جاءت خلواً من الإشارة إلى هذه القضية، كما أنني لم أجد إشارة إلى ذلك اللقاء في الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء على شبكة الإنترنت.

والمثير للعجب والاستفزاز في مقولة رئيس الوزراء أنه يكاد يقول إن تصدير البترول والغاز لإسرائيل دين على مصر واجب الأداء لقاء تفضلها بالانسحاب من سيناء والتخلي عن مواردنا البترولية التي ظلت تنهبها من دون مقابل منذ احتلالها سيناء في 1967 وحتى تحريرها في 1973 ! وليس مفهوماً تماماً ما يقصده دكتور نظيف، هل احتلال إسرائيل لسيناء لفترة من الزمن يعطيها الحق في الحصول على البترول والغاز باعتبار أنها كانت صاحبة الولاية عليهما من قبل؟ ألم يفكر رئيس الوزراء قبل أن يدلي بتلك العبارة الصادمة والصاعقة أن مصر لم تحصل على ما كانت تستحقه من تعويضات من إسرائيل عما سلبته من بترول طوال فترة احتلالها لسيناء، فضلاً عما سلبته من موارد وما دمرته من منشآت؟ ألم يقرأ رئيس الوزراء ما نسب إلى الرئيس السادات من أنه كان يفكر أثناء مفاوضات كامب ديفيد في مطالبة إسرائيل بتعويضات قدرها بعشرين مليار دولار أمريكي ولكنه للأسف لم يفعل ! إن قضية إهدار موارد مصر وعدم اتخاذ أي إجراء للحصول على تعويضات من إسرائيل عن جرائمها الاقتصادية ضد مصر أثناء احتلالها لسيناء – ناهيك عن جرائمها الإنسانية البشعة – يمثل موقفاً مستفزاً للشعور الوطني.

والأمر الأكثر استفزازاً هو قول رئيس الوزراء في ذات اللقاء مع الطلاب في معهد إعداد القادة مساء الأحد 13 يوليو الجاري حسب رواية صحيفة البديل " تصدير الغاز لإسرائيل مكسب إستراتيجي لمصر، فالتصدير معناه أنهم يعتمدون علينا وليس العكس". وقد يكون قول رئيس الوزراء مفهوماً إذا كانت مصر تستخدم هذا البعد الاستراتيجي للضغط على إسرائيل لرفع الحصار عن غزة مثلاً أو لوقف غاراتها اليومية على مناطق الضفة الغربية، أو للحد من سياسة الاغتيالات التي تطال كل أفراد الشعب الفلسطيني الشقيق وقياداته، أو للتعويض عن قتل القوات الإسرائيلية للجنود المصريين على الحدود. ولكننا لا نرى شيئاً من هذا، بل ينحصر الدور المصري في التوسط لدى إسرائيل لقبول فكرة التهدئة ولا نسمع سوى تعبيرات غريبة من نوع " تثبيت التهدئة" وكأنها عضو غريب يلفظه الجسم ويحتاج إلى أدوية لتثبيته كما في

حالة زرع الكلى للإنسان مثلا . وإذا لم تستخدم مصر سلاح الغاز الاستراتيجي كما يقول رئيس الوزراء لإجبار إسرائيل على التسليم بحقوق الشعب الفلسطيني ووقف عدوانها المستمر بإقامة الجدار العازل والتوقف عن بناء المستوطنات في القدس الشرقية واحترام سيادة مصر على سيناء، فمتى يستخدم هذا السلاح الاستراتيجي؟

https://youtu.be/PwdEVwObyHs?si=2hqtoAEU4-m5c6eS

ثم يأتي الموقف المستفز الأخير هذا الأسبوع، وكأننا ما نزال في حاجة إلى مزيد من الاستفزاز، إذ نجد فندقاً في قلب القاهرة يستضيف عرضاً سينمائياً تنظمه السفارة الإسرائيلية يعرض فيه فيلم إسرائيلي يدعو إلى التطبيع. وليس مصدر الاستفزاز في عرض الفيلم أو في جهد السفارة الإسرائيلية لتحقيق هدف اختراق حائط الرفض الذي أقامه أدباء مصر ومثقفوها وفنانوها لمنع التطبيع الثقافي مع الدولة العبرية، ولكن المستفزون هم السادة المثقفون والأدباء والصحفيون المائة الذين حضروا هذا العرض وكأنهم لا يدركون خطر الاختراق الثقافي الصهيوني على مجمل البناء الوطني في مصر.

إن مصادر الضغط والاستفزاز كثيرة ومتعددة، ونتصور أن السبيل الوحيد أمامنا نحن أبناء المحروسة أن نحول هذا الاستفزاز إلى طاقة غضب ورفض، وأن نحشد جهودنا ونواصل رفض التطبيع مع الدولة العبرية، ونصعد الضغط على حكومتنا القابعة في القرية الذكية وحزبها الحاكم الذي يقود مسيرة "نحكم عقلنا" لصيانة شرف مصر ومعاقبة إسرائيل عن جرائمها في حق أسرانا وشهدائنا، ولا أقل في ذلك من استخدام العنصر الاستراتيجي الذي أشار إليه رئيس الوزراء ونوقف تصدير الغاز المصري إليها .

5. ليست أزمة سكان. . .بل أزمة تنمية!

انعقد المؤتمر القومي الثاني للسكان خلال الأسبوع الماضي، وكالعادة ترددت النغمة الشائعة في الخطاب الرسمي للدولة أن الزيادة السكانية تلتهم عوائد التنمية، وأن الحل هو تخفيض معدلات الزيادة في السكان وذلك على الرغم من الإقرار بانخفاضها في السنوات الأخيرة وثباتها عند معدل 1.9 % منذ سنة 2000 .

وزادت الدولة مطالبها من السكان – باعتبارهم سبب المشكلة التي تعاني منها مصر – بضرورة الاكتفاء بطفلين للأسرة، وأنفقت – ولا تزال تنفق – ملايين الجنيهات على حملة إعلانية تطالب بوقفة مصرية – وفي قول آخر وقفة مصيرية – عمادها التعقل في الإنجاب والاكتفاء بطفلين حتى ننعلم كلنا، ونشبع كلنا، نستريح كلنا، نشرب كلنا، ونشغل كلنا . إن الحكومة تبيع للناس الوهم وتريد التنصل من مسئوليتها عما آل إليه حال المصريين وتنسب المشكلة كلها إلى أنهم يتزايدون. تقول الحكومة في إعلانها المدفوع، والمنشور على صفحة كاملة في أكثر من صحيفة ولعدة أيام والذي تبثه القنوات التليفزيونية الحكومية، أنها أنفقت في عام 2006 – 2007 مبلغ 32.5 مليار جنيه للتعليم، 15.3 مليار جنيه لدعم الغذاء، 14.9مليار جنيه للرعاية الصحية، 9.8مليار جنيه للنقل والمواصلات و5.3 مليار جنيه لمشروعات المياه. كما أنها أنشأت أكثر من 700 ألف فرصة عمل جديدة. ولكن الحكومة الرشيدة لم تنشر في الصحف ولم تبث في التليفزيون وبنفس القدر من الشفافية كم أنفقت في تلك السنة على مؤسسات الدولة وهيئاتها السيادية، وكم بلغت خسائر المؤسسات الصحفية الحكومية، ولا ما هو حجم الإنفاق المهدر على مشروعات غير مدروسة وغير منتجة، ولا أعلنت عن قيمة المخزون الراكد في المخازن الحكومية. كذلك لم تقدم الحكومة الرشيدة بياناً بحجم الهدر في الموارد الوطنية الناشئ عن بيع الغاز الطبيعي ومن قبله البترول إلى إسرائيل بأسعار متدنية تقل عن أسعارها العالمية، بل تقل عن الثمن الذي تدفعه الحكومة ذاتها

لشراء حصة الشريك الأجنبي من هذين المنتجين الحيويين. ولم تقل لنا الحكومة الرشيدة كم فقدت مصر نتيجة تفريطها في شركات قطاع الأعمال العام التي تم تخصيصها وبيعت بأقل من قيمتها الحقيقية، ولا حجم الإيرادات الضائعة والأرباح التي لم تحصل عليها الدولة نتيجة بيع البنوك الوطنية وذهاب أرباحها إلى مستثمرين أجانب وقلة من شركائهم المصريين الذين يتولى بعضهم مناصب وزارية في الحكومة الذكية، ولعل قراءة متأنية لمقال الدكتور مصطفى السعيد في صحيفة الأهرام يوم السبت 14 يونيو تفتح العيون على حجم تلك المشكلة وآثارها السلبية على الاقتصاد الوطني.

نحن نؤمن بأن الثروة الحقيقية في مصر المحروسة هم أبناؤها إذ يمثلون رأس المال الحقيقي، فهم القوة المنتجة لكل السلع والخدمات والقيم في المجتمع، وهم القوة الفكرية المبدعة الخلاقة، وهم الأداة المحورية في تفعيل واستثمار موارد المجتمع المادية والطبيعية وتحقيق القيمة المضافة، وباختصار هم أصحاب الوطن ومصدر قوته وأداة بنائه ونموه.

إن المصريين هم القادرون على تنمية وتطوير موارد المحروسة وتوظيفها بكفاءة لتحقيق غاياتها. والمصريون هم غاية المجتمع، من أجلهم تنشأ المشروعات وينمو الاستثمار في طاقات الإنتاج، ومن أجل إشباع احتياجاتهم وتأمين مستوى المعيشة ونمط الحياة الذي يرتضونه وجدت الحكومة ومؤسساتها وقياداتها، فالجميع في خدمة المواطنين بدون مَن أو أذى [يقول الحق تبارك وتعالى "يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمَن والأذى"، فما بال الدولة تمارس هذا المَن والأذى رغم أنها لا تتصدق على المصريين بل هي تؤدي واجباتها نحوهم.

وعلى عكس الخطاب الرسمي للدولة في مصر، ليس السكان بمشكلة كما تصورهم الدولة وليست زيادة أعدادهم كارثة ينبغي العمل على القضاء عليها وفق المنظور الحكومي. إن الدولة في مصر تنظر

فقط إلى عدد السكان باعتباره المظهر الوحيد للهيكل السكاني، وهي بذلك تغفل ثلاثة أبعاد أخرى مهمة في بيان التركيبة السكانية لأي مجتمع:

البعد الأول، خصائص الهيكل البشري أي صفات وسمات السكان وتوزيعهم على تلك الخصائص الحيوية مثل النوع العمر، الخصائص النفسية والاجتماعية والمعرفية، وما يتمتعون به من مهارات وقدرات.

البعد الثاني فيتعلق بالتوزيع الجغرافي للهيكل البشري، أي توزع السكان في المحافظات والتقسيمات الإدارية المختلفة للدولة، وكذلك التوزيع بين الريف والحضر.

البعد الثالث للهيكل السكاني يعبر عن التوزيع المهني للهيكل البشري في الوطن وتوزيعهم على مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة مثل الصناعة، الزراعة، التجارة، قطاعات الخدمات، وكذا العاملين بالحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص. كما يضم هيكل السكان العاطلين والمجندين وكبار السن من المتقاعدين والمرضى بالمستشفيات وغير ذلك من فئات السكان.

تلك الأبعاد الثلاثة يجب أن يتم التعامل معها جميعاً بالإضافة إلى البعد العددي حتى يتم فهم الظاهرة السكانية فهماً موضوعياً وعلمياً. وعلى الرغم من أن خطاب الرئيس مبارك في افتتاح المؤتمر القومي الثاني للسكان قد أشار إلى تلك الأبعاد، إلا أن التركيز في خطاب الرئيس وأوراق العمل التي قدمت في جلسات المؤتمر كان على جانب الزيادة العددية للسكان فقط. وبرغم ما تشير إليه نتيجة تعداد السكان لعام 2006 أن معدل الزيادة الصافية في السكان قد تراجع إلى 1.9% وأن معدل الخصوبة قد انخفض إلى 3.1 مولود/ لكل سيدة، إلا أن المؤتمر وكل من فيه عمد إلى مجاراة الرأي الرسمي بأن ما تحقق غير كاف وأن المطلوب هو مزيد من تقليص هذه المعدلات. بل أن الخطاب الرسمي ذهب إلى الرفض الصريح للرأي القائل بأن السكان نعمة يجب استثمارها بادعاء أن الاستفادة من طاقات هؤلاء السكان يتطلب موارد تفوق قدرة الوطن " هناك من يزعمون أن الزيادة السكانية يمكن أن تصبح

نعمة.. تدفع النمو والتنمية.. وليس عائقاً على الطريق، وأقول لهؤلاء إن ذلك تحتاج لاستثمارات هائلة وموارد ضخمة.. ليست في مقدورنا وتتجاوز قدراتنا"!!!

إن المؤتمر الذي انعقد الأسبوع الماضي ليس الأول من نوعه، بل سبقه مؤتمر في 1984، كما تم عقد سبعة وثلاثين مؤتمراً سنوياً للسكان والتنمية كان آخرها في ديسمبر 2007 وذلك بواسطة المركز الديموجرافي بالقاهرة والذي تم إنشاءه في فبراير 1963 طبقا لاتفاقية بين الأمم المتحدة والحكومة المصرية ليكون أول مركز إقليمي للدراسات والبحوث السكانية ثم ألحق بوزارة التخطيط في عام 2003 والتي تم إلغاءها وحلت محلها وزارة التنمية الاقتصادية. وأفرزت تلك المؤتمرات السياسة القومية للسكان في مصر حتى 2020. وقد أصدر المجلس القومي للسكان التابع لرئاسة مجلس الوزراء تقريراً في يناير 2002 حول "الرؤية المستقبلية للسياسة القومية للسكان في مصر حتى عام 2020" أوضحت فيه "أن المستهدفات ذات العلاقة بزيادة السكان، والخصوبة، والوفيات وما يتعلق باستراتيجيات الأمومة الآمنة وبقاء الطفل، وممارسة تنظيم الأسرة تقترب من المستهدفات الموضوعة لعام 2002. في حين أن المستهدفات ذات العلاقة بتنمية المرأة، والعمل والعمالة، والشباب، والتعليم ومحو الأمية، والبيئة، والتوزيع السكاني يستدعي تحقيقها في التاريخ المستهدف إلى تفعيل أكبر للبرامج ذات العلاقة.".

إذن اتضحت الرؤية وهي أن استمرار ما يسمى المشكلة السكانية هو نتيجة حتمية لتخلف برامج مشروعات التنمية الاقتصادية. إن استمرار التدني في جودة التعليم وانتشار الأمية – خاصة بين النساء – وتزايد البطالة هو السبب الأهم لزيادة السكان فوق المعدلات المستهدفة. فقد وضح من تجارب مصر وغيرها من دول العالم أن معدلات زيادة السكان والخصوبة تتراجع مع التقدم في التعليم وزيادة الدخل وارتفاع نسبة قاطني الحضر بالقياس إلى الريف، وتلك المؤشرات لا تزال متدنية في مصر. أي أن التعامل مع مشكلة زيادة السكان يكون بزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وليس

بمحاولة خفض أعداد المواليد وخفض خصوبة المرأة إذ أن هذه النتائج سوف تحدث نتيجة للتطور الاقتصادي وارتفاع مستوى الدخول وتحسن ظروف الحياة للمصريين. وما يؤكد هذا الاستنتاج أن الحديث عن المشكلة السكانية في مصر بدأ مع بداية تعثر وتخلف جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ابتداء من أواخر الخمسينيات من القرن الماضي حيث اتجهت الدولة إلى تبرير تعثر مشروعات التنمية وتراجع مؤشرات النمو الاقتصادي بإثارة قضية الزيادة الواضحة في أعداد السكان عاماً بعد آخر، وهو ما تعارف مروجو فكرة المشكلة السكانية على تعريفه بالانفجار السكاني.

ومن الواضح أن مروجي الخطاب الرسمي حول قضية السكان يتجاهلون البحث عن أسباب اختلال الهيكل البشري من حيث زيادة الأعداد وتفاقت الخصائص وسوء التوزيع، وكلها ناشئة عن فشل الإدارة الحكومية في توفير متطلبات تطوير القوة البشرية وتنميتها واستثمارها بما يخدم مطالب التنمية الوطنية.

إن الهيكل البشري المصري يتميز بأن النسبة الكبرى من المصريين هم في سن العمل والإنتاج حيث يبلغ عدد من هم في الفئة العمرية من 15 سنة حتى أقل من 60 سنة 62% من إجمالي عدد السكان، بينما لا يزيد من هم أكثر من 60 سنة عن 7% تقريباً، ومن هم أقل من 15 سنة 11% . معنى هذا أن النسبة الأعظم من المصريين هم من القادرين على العمل والإنتاج لو توفرت لهم الفرص المنتجة الحقيقية، أي لو تم بذل جهود أكبر في مجال تخطيط وتوجيه التنمية. ومن ثم لا تصمد الدعاوى الحكومية التي تركز على أن السكان كلهم عالة على الدولة.

إننا نرفض الحل الحكومي لقضية زيادة الموارد البشرية باعتباره هروباً من المشكلة بتحميل المواطنين المسئولية والبحث عن الحل الأسهل وهو تخفيض معدلات نمو السكان، في نفس الوقت الذي يتم فيه تجاهل المصدر الحقيقي للمشكلة وهو فقر التنمية وتفاقت نتائجها .

إننا نرى ضرورة تطوير نظم تنمية وتفعيل الثروة البشرية بالتوافق مع المعايير المتعارف عليها عالمياً، والسعي لتنمية مهارات ومعارف وتوجهات السكان على أسس تواكب حركة العلم والتقنية وتجعلهم قادرين على التعامل في السوق العولمية الجديدة. إن الشفافية والمصداقية واحترام حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية الصادقة كلها ركائز أساسية في تنمية الثروة البشرية وفق مفاهيم ومعايير عصر العولمة.

ومن اللافت للنظر أن الوزارات المسئولة عن إعداد وتنمية وتشغيل الموارد البشرية في إطار استراتيجية وطنية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كانت غائبة تماماً عن فعاليات المؤتمر. فلم تطرح في المؤتمر - حسب الملف الصادر بملخصات الأوراق - سوى أوراق من متخصصين لا يمثلون الرأي الرسمي للوزارات المعنية وكانت أغلبها ترديد لمفاهيم واجتهادات أكاديمية لا تعبر عن التزام حكومي ببرامج محددة للتعامل مع أسباب الزيادة السكانية. فلم نجد في المؤتمر بياناً من وزير التنمية الاقتصادية بما تم إدراجه في الخطة الخمسية وخطة عام 2009/2008 فيما يتصل بقضية المؤتمر، ولم نجد بياناً من وزير التربية والتعليم ولا وزير التعليم العالي حول ما أعدته الوزارتان لرفع جودة التعليم وتحسين خصائص الإنسان المصري ليكون أكثر كفاءة وإنتاجية، ولم نجد وزيرة القوى العاملة لتقدم برنامج وزارتها - بالتنسيق مع باقي الوزارات ذات العلاقة - للتعامل مع قضية البطالة وما أعدته الوزارة لتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة للتدريب وتنمية المهارات للقوى العاملة خاصة من الإناث. ولم يقدم لنا رئيس الوزراء برنامج حكومته للتعامل مع قضية سوء توزيع السكان وتركزهم في 7% تقريباً من مساحة مصر بينما باقي المساحة غير مأهولة. ولم نسمع من أي مسئول حكومي ما هي خطة الدولة في إحياء المشروع القومي لتنمية سيناء وعدد المصريين الذين سيصير توطينهم هناك. إن نتائج تعداد السكان لعام 2006 توضح أن ثلاث محافظات هي القاهرة والشرقية والدقهلية والتي لا تزيد مساحتها مجتمعة عن 8595 كم2 - أي أقل من 1% من مساحة مصر - نحو ما يقرب من ربع سكان مصر، بينما محافظات جنوب سيناء

والوادي الجديد والبحر الأحمر - والتي تبلغ مساحتها مجتمعة 56% من مساحة مصر - يقطنها أقل من 1% من السكان، ورغم ذلك لم نجد مسئولاً حكومياً واحداً يخاطب المؤتمر ويطرح أمامه برنامج الدولة لتعمير تلك المحافظات وإقامة المشروعات التنموية القادرة على حفز ملايين المصريين للهجرة إليها بدلاً من محاولاتهم المتكررة للهرب إلى دول أوروبا غرقاً. لكم كنت أتمنى أن أجد مسئولاً حكومياً - وهو يعيّر المصريين بأنهم يتزايدون ويلتهمون عائد التنمية - أن يذكر القول التالي" هذا يوم من أيام التاريخ تدخل فيه مصر عصراً جديداً، عصر الخروج من أسر الوادي الضيق إلى رحاب مصر كلها، سعياً إلى غد أفضل يشرق ضياؤه على كل المصريين." تلك كانت من كلمة الرئيس مبارك في الحفل الذي أقيم بمناسبة البدء في تنفيذ مشروع وادي النيل الجديد في 9 مارس 1997 – أي منذ 11 عاماً مضت لم يتحقق فيها ما كان الرئيس يبشر به. كان المشروع الذي أعلن الرئيس بدء العمل فيه منذ أحد عشر عاماً يستهدف زيادة الحيز المعمور إلى 25% من مساحة مصر الكلية، زيادة معدل النمو ليصل إلى 7.6% سنوياً في المتوسط خلال الخطط الخمسية في الفترة 2002-2017، ومضاعفة الناتج المحلي الإجمالي كل عشر سنوات ليصل إلى 1100 مليار جنيه عام 2017 [نحو 324 مليار دولار] بينما بلغ في العام 2006 ما يقرب من 107 مليار دولار! إننا نطالب بتغيير المفاهيم الرسمية وضرورة اعتراف الدولة بأن البشر هم الثروة الوطنية الحقيقية وهم أغلى ما نملك مصر. ومن ثم ينبغي إعادة صياغة المشكلة من كونها زيادة أعداد السكان إلى نقص وتضاؤل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والتعامل الإيجابي والمتزامن مع الأبعاد الأربعة للهيكل البشري وليس فقط التركيز على جانب زيادة الأعداد. إن تطوير استراتيجية متكاملة للتنمية البشرية تتوافق وتتكامل مع الإستراتيجية العامة للتنمية الوطنية الشاملة هي شرط ضروري ومسئولية محورية يجب أن تلتزم بها الدولة وتعمل على تفعيلها.

حمى الله أبناء المحروسة وأعانهم على تحمل مشكلاتهم، ووفق المسئولين إلى اكتشاف قيمة المصريين.

مصـــــــــــــــــر EG

في السنة 2025، توزيع السكان مص هو:

إجمالي عدد السكان	118,365,995	100%
السكان الشباب	37,351,883	31.56%
السكان في سن العمل	74,774,810	63.17%
السكان كبار السن	6,239,302	5.27%

معدل نمو السكان في مص في عام 2025 هو 1.57٪، نسبة الجنسين هي 1.02 (1.03 لسن العمل)، نسبة الإعالة هي 58.3٪. بلغ إجمالي عدد السكان ذروته في 2100 عند 201,895,187.

في عام 2050، معدل نمو السكان في مص هو 0.92٪، نسبة الجنسين هي 1.01 (1.03 لسن العمل)، نسبة الإعالة هي 52.5٪.

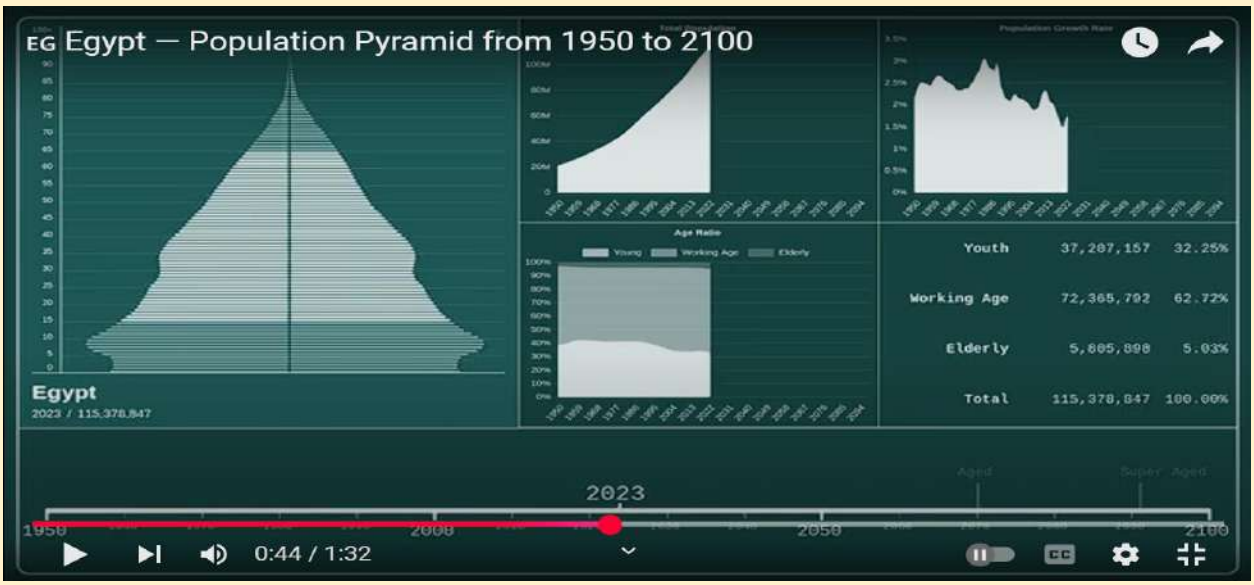

https://youtu.be/13eJfthmK7E?si=u6IPYfoaJDuW7w2b

6. الدور الاجتماعي للقطاع الخاص. . . . . ليس بديلاً عن مسئولية الدولة؟

أشارت التقارير الصحفية عن فعاليات مؤتمر دافوس الذي انعقد في شرم الشيخ الأسبوع الماضي إلى مشاركة الدكتور احمد نظيف رئيس مجلس الوزراء في مناقشة مفتوحة تحت عنوان الدور الاجتماعي للشركات، وكان روبرت زوليك رئيس البنك الدولي بالإضافة إلى بعض مديري الشركات العالمية الكبرى العاملة في المنطقة العربية مثل كوكا كولا وأرامك من المشاركين في تلك المناقشة. وقد تمحورت هذه المشاركة – حسب التقرير المنشور في الموقع الرسمي لمجلس الوزراء على شبكة الإنترنت – حول الرؤية الجديدة لتقسيم الأدوار بين الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في عملية التنمية وكيف أن الحكومة ترى أهمية الاعتماد على القطاع الخاص في مجالات التنمية الاجتماعية بعد تزايد دوره في وضع السياسات الاقتصادية وتنفيذ المشروعات. ويضيف التقرير " ومن هذا المنطلق فهناك حاجة لتعظيم دور مجتمع الأعمال في الجانب الاجتماعي بما يتناسق مع سياسات الحكومة الاجتماعية وبما تحقق قيام مجتمع الأعمال بدور أكبر في الجوانب الاجتماعية سواء منها المتعلق بالخدمات أو السياسات أو التوجه نحو مساندة دور الحكومة في هذا المجال".

كذلك أشار التقرير أن المناقشات شملت أهمية الدور الاجتماعي للمجتمع المدني، وأوضح أن د. أحمد نظيف أكد أن مصر تبنت هذا التوجه لتحفيز قطاع الأعمال على القيام بدور أكبر في النهوض بالمجتمع ومساندة الحكومة في الشأن، وأن هناك حوار مستمر بين الحكومة والقطاع الخاص لبلورة رؤية أوضح ومبادرات محددة في هذا الشأن. ويميل الحكومة – حسب التقرير المنشور – إلى أن تكون مساهمات القطاع الخاص في المجالات الاجتماعية طوعية وغير مفروضة من الدولة " انطلاقا من أن قيام قطاع الأعمال بهذا الدور سينعكس في النهاية بالعائد على قطاع الأعمال نفسه".

ويثير هذا التوجه تساؤلات مهمة تجب طرحها والبحث عن إجابات مرضية ومقنعة لها . أول هذه التساؤلات يتعلق بقول رئيس الوزراء أن "مصر تبنت هذا التوجه" فليس هناك ما يشير أبداً أن الحكومة قد أشركت أصحاب المصلحة الحقيقيين وهم المصريون أنفسهم في بحث هذا التوجه، ولا يوجد دليل واحد أن توجه الحكومة لإشراك القطاع الخاص في تحمل جانب من مسئولية النهوض بالمجتمع كان موضوعاً لنقاش أو حوار مجتمعي تم الاتفاق على نتائجه. لذا من المستغرب أن ينطلق رئيس الوزراء في فتح مزيد من الأبواب لقطاع الأعمال الخاص لممارسة التأثير المجتمعي المباشر بكل ما يترتب على ذلك من احتمالات تناقض المصالح المجتمعية مع مصالح أصحاب الشركات ومؤسسات الأعمال بما يهدد سلامة التركيب الاجتماعي ويسهم بدرجة خطيرة في خلط الأوراق وتداخل المصالح. ولنكن صرحاء في تأكيد الخطر الذي أوضحه الشاعر والكاتب القدير فاروق جويدة في هوامشه الحرة المنشورة في أهرام الجمعة 23 مايو حين تحدث عن سيطرة رجال الأعمال على لجان مجلس الشعب في ذات الوقت الذي يتولى هؤلاء الأشخاص أنفسهم مناصب مؤثرة في الحزب الحاكم وهم أيضاً يسيطرون من خلال شركاتهم على قطاعات مهمة من الاقتصاد الوطني تصل بالبعض منهم إلى مستوى الاحتكار.

إن الدور الاجتماعي المنشود لرجال الأعمال في مصر والذي يراهن عليه رئيس الوزراء تحوطه كثير من الشكوك مما يجعلنا نطرح سؤالاً آخر حول تصريح رئيس الوزراء بأن الرغبة في تنمية الدور الاجتماعي لقطاع الأعمال الخاص كانت نتيجة لتزايد دوره في " وضع السياسات الاقتصادية وتنفيذ المشروعات" حيث يشير هذا التصريح بوضوح إلى تأثير رجال الأعمال في رسم السياسات الاقتصادية للوطن والذي قد يستهدف مصالحهم الذاتية في المقام الأول. والشواهد على ذلك واضحة، فلم تكن اتفاقية الكويز مع إسرائيل إلا باباً يستفيد منه حفنة من رجال الأعمال ذوي التأثير نجحوا في دفع الحكومة إلى توقيع الاتفاقية من دون عرضها على مجلس الشعب متعللة بأنها مجرد بروتوكول وليست

اتفاقية واجبة العرض على المجلس. وكذلك يبدو واضحاً تأثير فريق من رجال الأعمال ذوي السطوة في تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل بكل ما تحيط بتلك العملية من ملابسات تنتقصها الشفافية والوضوح وبرغم آثارها المدمرة للاقتصاد المصري. كذلك فإن مما يلقي بظلال الشك على جدوى الدور الاجتماعي لرجال الأعمال ما يسعى إليه نفر منهم لتعطيل التطبيق الفعلي لقانون دعم المنافسة ومنع الاحتكار ومحاولة الالتفاف على غايته الأساسية من خلال زيادة الغرامات على المحتكر - وليس وقف نشاطه الاحتكاري وإخضاعه للعقوبات المناسبة -، كما كانت تجربة الاستعانة بمساهمات رجال الأعمال في تطوير وتجميل بعض مناطق الإسكندرية غير مشجعة إذ حصلوا في مقابل ما أنفقوه على منافع كبرى استثناءاً من القواعد العامة.

إن الحديث عن زيادة الدور الاجتماعي للقطاع الخاص إنما يشير بالدرجة الأولى إلى تلك الشريحة قليلة العدد عظيمة السطوة والتأثير من كبار رجال الأعمال الذين يمتلكون الشركات والمجموعات الاقتصادية، ويحصلون على ملايين الأمتار من أراضي الدولة بأسعار بخسة ثم يعيدون بيعها بأعلى الأسعار محققين أرباحاً تصل إلى مليارات الجنيهات لا تحصل الدولة على نصيب منها، والذين يوجهون استثماراتهم إلى استيراد السلع الكمالية والاستفزازية، ويقيمون القرى والمنتجعات السياحية والمجمعات السكنية الفاخرة وهم في نفس الوقت يتباعدون عن مشروعات الإسكان الاقتصادي أو قليل التكلفة الموجه لخدمة الملايين من بسطاء المصريين، كما ينصرف أغلبهم عن مجالات الاستثمار ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي الذي يحقق مصالح الملايين من المواطنين ويفتح آفاق العمل لملايين المتعطلين. أما الغالبية العظمى من صغار ومتوسطي رجال الأعمال العاملين في مجالات التجارة والصناعات الخفيفة من أصحاب الورش ومثيلاتها من وحدات الإنتاج الصغيرة فلا يتوفر لهم القدرة أو المعرفة التي تمكنهم أن يكون لهم أي دور اجتماعي من النوع الذي يأمل فيه رئيس الوزراء.

والأصل في الأمور أن تأتي مساهمات قطاع الأعمال الخاص في التنمية الاجتماعية والتخفيف من مشكلات المجتمع مساندة لجهود الدولة وليست بديلاً عنها، بمعنى أن التنمية الاجتماعية بكل متطلباتها ومقوماتها هي مسئولية أساسية للدولة تقوم بتوفيرها للمواطنين من خلال إقامة البنية الأساسية للتعليم والصحة والنقل والإسكان والمرافق وغيرها من المجالات الحيوية لبناء حياة اجتماعية سليمة يتحقق للمواطنين فيها الفرص المتكافئة للحصول على مستوى معيشي يضمن لهم الأساسيات الضرورية للحياة الكريمة، وهذا في الأساس مبرر قيام الدول وسبب وجود الحكومات، وهو التزام دستوري لا تستطيع أي حكومة التخلي عنه بزعم أن رجال الأعمال سوف يقومون به عوضاً عنها .

فإذا كانت الدولة بكل أجهزتها المتخصصة قد عجزت عن أداء هذا الدور المحوري، وفشلت في توفير ما تحتاجه المواطنون من خدمات وذلك برغم ما يتاح لها من فرص وإمكانيات لتخطيط وتنسيق مشروعات التنمية الاجتماعية، فكيف يتصور أن ينجح نفر من رجال الأعمال – لا تربطهم رابطة ولا يتيسر لهم التنسيق بين ما قد يقدمون عليه من مساهمات اجتماعية – أن ينجحوا فيما فشلت فيه الدولة. والواقع يؤكد ما نثيره من تساؤلات حول حجم أو تأثير ما يسهم به رجال الأعمال في تحقيق التنمية الاجتماعية، إذ لا توجد أي مؤشرات على ما يقوم به قطاع الأعمال الخاص من مساهمات للتخفيف مما تعانيه مصر وغالبية أبنائها من مشكلات الفقر والجهل والمرض والبطالة وسوء الأحوال المعيشية في العشوائيات التي تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الإنسانية، وما يتعرض له الملايين من المصريين من عنت في الحصول على الخبز أو مياه الشرب النقية، كما لم يتقدم أي من مؤسسات الأعمال الخاصة بتقديم يد العون لمواجهة أنفلونزا الطيور أو مساندة أسر ضحايا حوادث القطارات والطرق، أو ضحايا العبارة السلام 98 أو منكوبي العقارات المنهارة وغيرها من الكوارث التي تتوالى على المحروسة.

كذلك فإن المنطق يقضي أن تكون تلك المساهمات الاجتماعية بعد أن يكون أصحاب الشركات ومؤسسات الأعمال قد أوفوا تعهداتهم والتزاماتهم قبل الدولة. ولكن الأمر يبدو غريباً أن تطلب الحكومة من رجال الأعمال أن يزيدوا من دورهم الاجتماعي وكثير منهم متخلفون – ولا أقول متهربون – من سداد الضرائب المستحقة على أرباحهم، وهم يتنازعون في دفع العلاوة الاجتماعية للعاملين في شركاتهم وفق النسب التي تحددها الدولة للعاملين بها، وهم كذلك يقترون في توفير الخدمات وأشكال الرعاية الاجتماعية والطبية والاقتصادية للعاملين معهم وأسرهم وهم الأقرب لهم والأولى بالرعاية.

إن لرجال الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص دور مشهود في كثير من دول العالم، ويكفي أن نذكر أن أهم وأكبر الجامعات الأمريكية هي جامعات خاصة تم إنشاؤها وتجري تمويلها من مؤسسات اجتماعية مرادفة لشركات كبرى مثل "مؤسسة فورد"، " مؤسسة فرانكلين"، ومؤسسة بيل جيتس وزوجته وغيرها من مؤسسات للعمل الاجتماعي في مجالات التعليم والصحة والخدمات الإنسانية وتمويل المشروعات العلمية والبحثية لخدمة المجتمع والتي قام رجال أعمال كبار بتخصيص نسب مهمة من أرباح شركاتهم لتمويلها . وهي مؤسسات منظمة تقدم تلك الخدمات بأساليب راقية ومتقدمة ومستمرة وليست مبادرات متفرقة ومتباعدة لا تنطلق من رؤية واضحة ولا تستهدف إلا التلميع الإعلامي لأصحابها واتخاذها جواز مرور لدى الدولة بهدف الحصول على مميزات وقضاء مصالح لشركاتهم.

وفي الأساس ينظر العالم المتحضر إلى المسئولية الاجتماعية للشركات من زاوية ضرورة التزامها بالمحافظة على البيئة واحترام النظم والقوانين وإزالة آثار أي أضرار تلحق المجتمع أو شرائح منه نتيجة أنشطتها وممارساتها . إن المعنى أن تلتزم شركات القطاع الخاص بعدم التأثير سلباً على المجتمع بممارساتها التي تسعى من خلالها إلى تحقيق الأرباح والنمو المتزايد. ويستفاد من ذلك أن رجال الأعمال وشركاتهم

ومؤسساتهم واجب عليهم أن تحافظوا على حقوق المواطنين ويلتزموا بالقوانين ويقدموا للمجتمع سلعاً جيدة مطابقة للمواصفات وخدمات متقدمة بأساليب من تحة وتكلفة معقولة، ثم بعد ذلك فقط تجوز لهم المساهمة في التنمية الاجتماعية، وفي هذه الحالة فقط تصبح تلك المساهمات مقبولة اجتماعياً . ولكن إذا نظرنا إلى الحالة المصرية نكتشف صعوبة تحقق الدور الاجتماعي للقطاع الخاص الذي يأمل فيه رئيس الوزراء في ضوء ما يمارسه كثير من رجال الأعمال من تدمير للبيئة، وإضرار بصحة المواطنين نتيجة إنتاج وعرض سلع غير مطابقة للمواصفات، ونشر للفساد بتقديم الرشاوى والتلاعب في المستندات، والإسراف في الإعلان عن مشروعات لا تتوفر لها الضمانات القانونية، ونشر المعلومات غير الصحيحة عن مشروعاتهم ونتائج أعمالهم، وهي نماذج منتشرة ومتكررة كان كثير منها موضوعات لتحقيقات النيابة وصلت إلى اتهامات وقضايا نظرتها المحاكم المصرية وأثارت الرأي العام.

لذا كنا نأمل أن تهتم الحكومة بالتفكير في ضبط وتنظيم ممارسات قطاع الأعمال الخاص والحد من ممارساته الضارة بالمجتمع على نفس النسق الذي تقوم به حكومات العالم المتقدم ومنها انجلترا ومجموعة الاتحاد الأوروبي. ففي انجلترا أنشأت الحكومة وحدة خاصة لمراقبة وتأكيد الدور الاجتماعي للشركات في كونه المساهمات الطوعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحمل المسئولية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عن الأنشطة التي تقوم بها في سعيها لتحقيق أهدافها الخاصة، كل ذلك فضلاً عن الالتزام بالشروط والقواعد والنظم القانونية الحاكمة لمجالات نشاطها . وتشارك الحكومة الإنجليزية في تنظيم وتنسيق مبادرات القطاع الخاص في ثلاث مجالات محورية هي المبادرات الاقتصادية، المبادرات الاجتماعية، والمبادرات البيئية.

وقد يكون مفيداً أن تنظر الحكومة فكرة إنشاء صندوق للمساندة الاجتماعية يتم تمويله بمساهمة سنوية 5% من الأرباح الصافية لشركات ومؤسسات الأعمال الخاصة فيما يزيد عن خمسة ملايين جنيه،

وتوجه تلك الحصيلة لتنفيذ مشروعات مكملة لبرامج الحكومة في مجالات التعليم والصحة والإسكان والنقل والمرافق العامة والتي تقص موازنة الدولة عن تمويلها. كما تخصص جانب من تلك الحصيلة لمواجهة الكوارث ومساعدة ضحاياها وأسرهم الذين تعجز موارد الدولة عن توفير الرعاية والمساندة اللازمة والفورية لهم. ومن المفيد أن يكون هذا الصندوق تحت الإشراف المباشر لرئيس الوزراء ويضم مجلس إدارته ممثلين للقطاع الخاص وعناصر من ممثلي منظمات المجتمع المدني وممثلين للمواطنين المستفيدين من خدماته، فضلاً عن ممثلين للوزارات ذات العلاقة. والأهم أن يدار الصندوق وفق قواعد الإدارة المتقدمة متحرراً من الأساليب والقيود الحكومية، ويتم اختيار مدير تنفيذي من بين أصحاب الخبرة الإدارية العالية، كما يكون له مراقب حسابات خاص يتم اختياره بواسطة مجلس الإدارة، ويكون الصندوق في ذات الوقت خاضعاً لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات. ومن المتصور أن يتم إنشاء هذا الصندوق بقانون خاص لتقنين الدور الاجتماعي لمؤسسات القطاع الخاص ويضعه في إطاره السليم باعتباره مكمل لدور الدولة وليس بديلاً عنه.

https://youtu.be/JWT_YcEfIH0?si=0WpGymuGkkEk2PVS

7. ليس بالقانون وحده تتصلح الأمور

تنحصر أغلب محاولات الإصلاح والتطوير التي تمارسها الحكومة في إصدار التشريعات المنظمة للمجالات المراد إصلاحها أو تطوير وتحديث التشريعات القائمة فعلاً، والاكتفاء بذلك عن التعامل مع باقي العناصر والعوامل المسببة للمشكلات والاختناقات التي يشكوا منها الناس مطالبين بالإصلاح والتطوير.

ومن أوضح الأمثلة على ذلك الانحصار التشريعي في الإصلاح، محاولات تطوير شئون وقواعد الوظيفة العامة والإصلاح الإداري، وتطوير الإدارة المحلية، والتعليم، والضرائب والجمارك إلى جانب كثير من مجالات الحياة والنشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلاد، والتي صدرت لها قوانين جديدة متعددة أو تعديلات لقوانين قائمة من دون استكمال حلقات الإصلاح سواء بالتعديل الهيكلي للمنظمات المختصة بالتنفيذ، أو تدبير الموارد المالية والتقنيات الحديثة اللازمة لتحسين الأداء. كما لم يتم جهد واضح في تطوير الكفاءات البشرية والقيادات الإدارية بتلك المنظمات بما يتناسب مع أهداف التشريع ومقتضياته، فبقيت الأمور على حالها ولم تتحقق مستويات الكفاءة المرغوبة ولا شعر الناس بتحسن الخدمات التي تقدم لهم.

ويتضح الانشغال بالجانب التشريعي في برامج الإصلاح من تضخم قاعدة التشريعات السارية إذ بلغ عددها 680 تشريعاً، منها 11841 قانوناً، بالإضافة إلى 11653 قرار رئيس الجمهورية وما يعادله، و2227 قرار مجلس الوزراء وما يعادله، و23933 قرارات وزارية، و3720 قرار محافظ وما يعادله، و507 أوامر عسكرية، وذلك بحسب موقف النمو التشريعي في يونيو 2008 المعلن على موقع "البوابة القانونية" على شبكة الإنترنت.

وتبدو الحكومة الحالية هي الأكثر انشغالاً بإصدار القوانين وتعديلها حيث بلغ عددها 680 قانوناً خلال السنوات 2005 – 2008 بمتوسط 170 قانوناً سنوياً، منها قوانين لا بد من إصدارها سنوياً وتتعلق بربط

الموازنة العامة للدولة وموازنات الجهات الحكومية المختلفة. ومن أهم القوانين الصادرة في عام 2008- مثلاً - والتي أثارت جدلاً شديداً، القانون رقم 190 بتعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادر بالقانون رقم 3 لسنة 2005 والذي ما لبث أن تبعه إصدار القانون رقم 193 بإضافة مادة جديدة إليه برقم 26 والتي ثار بشأنها جدل واسع سواء داخل مجلس الشعب أو في وسائل الإعلام ودوائر الرأي العام. كذلك القانون رقم 196 بإصدار قانون الضريبة على العقارات المبنية، والقانون رقم 197 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 17 لسنة 1983 بشأن إصدار قانون المحاماة، والقانون رقم 126 بتعديل بعض أحكام قانون الطفل، ثم القانون رقم 120 بإصدار قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية، وأخيراً القانون رقم 121 بتعديل بعض أحكام قانون المرور الصادر بالقانون رقم 66 لسنة 1973 وهو محل التركيز في مقالنا اليوم.

والقضية الأساسية التي نطرحها اليوم هي أن القانون - على أهميته وضرورته كأداة لتنظيم المجتمع وترتيب الحقوق والواجبات وضمان العدالة للجميع - إلا أنه ليس كافياً لتحقيق أهداف الإصلاح وأمنيات المجتمع في تطوير الحياة وتحسين حال الوطن والمواطنين. إن القانون -وأؤكد برغم أهميته وضرورته وبرغم ما قد يكون عليه من دقة الصياغة وكفاءة القائمين على إعداده وإصداره - لا يعدو أن يكون عنصراً في منظومة ينبغي أن تتوازن وتتكامل عناصرها حتى يكون لها تأثير في إعادة صياغة المجال الذي صدر القانون بشأنه. ولا شك أن إدارة المجتمع وأي مجال من مجالاته العديدة، تحتاج إلى جانب القانون المنظم إلى عناصر أخرى لا تقل أهمية وهي الموارد البشرية المدربة ذات القدرة والكفاءة والرغبة في العمل والإنجاز، والقيادة الإدارية القادرة على توجيه الموارد المتاحة ومواجهة الصعاب والتحديات وتحقيق إنجازات يرضى عنها المستفيدون من خدمات المرافق القائمين على إدارتها وغيرهم من المتعاملين معها. كذلك تحتاج إصلاح وتطوير الأداء في أي مجال إلى الأموال والتجهيزات والتقنيات المناسبة

مع حجم الأداء المستهدف ومستوى الأهداف المرغوبة. وتعتبر المعلومات الحديثة وتقنياتها المتجددة القائمة على استخدام الحاسبات الآلية وتقنيات الاتصالات من أهم العناصر اللازمة لضبط حركة الأداء وضمان توجيهه فيما تحقق الأهداف المرغوبة.

فإذا افتقدت محاولات الإصلاح والتطوير أحد أو بعض تلك العناصر المتداخلة والمتخصصة في عنصر التعديل التشريعي، فقد غاب عنها الضمان الأساسي لنجاحها وتحقيق الغرض منها، وذلك برغم تميز التشريع وضرورته.

وإذا نظرنا في بعض مواد القانون رقم 121 لسنة 2008 من زاوية مدى احتمال نجاحها في ضبط المرور وتحسين الحالة في شوارع وطرق المحروسة، نكاد نتوقع ومن الآن، أن تلك الاحتمالات محدودة للغاية.

فليست قضية انفلات المرور في شوارع وطرق مدن المحروسة والطرق الرئيسية بين المحافظات هي قضية غياب القانون المنظم بقدر ما هي قضية عدم توازن المنظومة المرورية وافتقاد عناصر مهمة لن يستطيع القانون وتعديلاته مهما كانت من براعة الصياغة أن تعوض عدم وجودها. ويؤكد هذا الرأي أن وجود قانون لتنظيم المرور منذ 1973 لم يمنع التجاوز والانفلات الحادث في الشارع المصري والذي تحاول الدولة علاجه بتعديلات القانون التي صدرت منذ أسابيع ونتعرض لبعض منها اليوم بالتحليل.

وعلى سبيل المثال، تنص المادة رقم 4 [بند 2] على أنه "لا تجوز الترخيص بالسيارات الأجرة وسيارات نقل الركاب التي يكون قد مضى على صنعها خمس سنوات بما فيها سنة الصنع، وذلك عند الترخيص بها لأول مرة، وكذلك لا تجوز الاستمرار في الترخيص للسيارات الأجرة وسيارات نقل الركاب التي مضت على صنعها عشرون سنة". والسؤال الذي يفرض نفسه هو.. ما هي آلية تنفيذ هذا النص القانوني، وما هي فرص نجاحه في التطبيق؟ إن هذا القيد على عمر السيارة لا يتصل فقط بالجوانب التقنية والفنية المؤثرة في كفاءة السيارة، بقدر ما يعبر عن حالة اقتصادية عامة تخيم على المشتغلين في مجال خدمة نقل الركاب

ضرورة استخدام تلك السيارات المتهالكة التي انتهى عمرها الافتراضي نظراً لضمور قدراتهم المالية وعدم توفر وسائل وآليات التمويل الميسرة التي تمكنهم من شراء سيارات أحدث وفق القانون. كما أن ركاب تلك السيارات المتهالكة من عامة الشعب ذوي الدخول المحدودة لن يستطيعوا تحمل تكلفة ركوب السيارات الأحدث حيث ستكون تعريفة الركوب بها أعلى بالضرورة. والمثال الواضح أمامنا هو تجربة تسيير سيارات تاكسي متطورة في القاهرة والإسكندرية والارتفاع غير العادي في تعريفة الركوب بها، ومن ثم ضآلة تأثيرها في الموقف العام لخدمة نقل الركاب واستمرار سيارات التاكسي القديمة والمتهالكة في السيطرة على هذه المجال.

كذلك قررت المادة رقم 6 من القانون حظر استيراد أو تسيير أو الترخيص بمقطورة تجرها جرار أو سيارة أو أية آلة أخرى بعد نفاذ حظر تسييرها، مع استثناء مقطورات الجرارات الزراعية. والمهم في هذا الحظر – رغم سلامته وضرورته – هو كيف يمكن تحقيقه وما هي الإجراءات التالية اللازمة لمواجهة تأثيراته على صناعة نقل البضائع ومن ثم تأثيراته على تكلفة النقل وأسعار السلع المنقولة! إن أصحاب تلك المقطورات من الأفراد أو شركات النقل سوف يضطرون إلى تعديل شروط النقل وأسعاره لمواجهة الآثار المترتبة على إلغاء المقطورات والالتجاء بالتالي إلى زيادة أعداد السيارات المعدة لنقل البضائع أو تغييرها لاستخدام سيارات أكبر ذات تصميم يعوض عن عدم وجود المقطورة، وكذا تعديل نظم التشغيل وإعادة هيكلة العمالة لمواجهة تلك الشروط الجديدة بكل ما يترتب على ذلك من تكاليف استثمارية وتشغيلية سوف تنعكس بالضرورة على تكلفة النقل ومن ثم أسعار السلع المنقولة يدفعها في النهاية المواطنون. فما هي الإجراءات والآليات التي اتخذتها الحكومة –أو ستتخذها – لتفعيل هذا النص القانوني المستحدث في قانون المرور؟

ورغم اتفاقنا مع نص المادة رقم 66 التي تحظر على من كان واقعاً تحت تأثير خمر أو مخدر أن يتولى قيادة أي مركبة، وبرغم إدراكنا لأهمية وضرورة هذا الحظر، إلا أن السؤال الأهم هو . . ما هي آليات تنفيذه ومدى توفرها في الحالة المصرية ومع تطبيق القانون بعد أيام قليلة. ففي دول العالم المتقدم التي تطبق مثل هذا الحظر يزود رجال الشرطة بوسائل سريعة للكشف عن الخمر والمخدرات في نفس الموقع حيث يتم إيقاف السائق المشتبه به، فهل تم تدبير وتوفير تلك الأدوات وتجهيز أعضاء شرطة المرور لها ؟ والطريف في القانون ما جاء في المادة رقم 70 من فرض غرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن ألف وخمسمائة جنيه على كل سائق مركبة أجرة مرخصة بالعداد أو بدونه امتنع عن نقل الركاب، أو تشغيل العداد، أو طلب أجراً أكثر من المقرر، أو نقل عدداً من الركاب يزيد على الحد الأقصى المقرر، أو قام بنقل ركاب من غير مواقف الانتظار المخصصة لمركبات الأجرة بدون عداد . ووجه الطرافة في هذه الغرامة أن النص – بدون توفير مقومات تطبيقه – سوف تخلق كثيراً من المشكلات منها على الأقل مشكلة توفير العدد اللازم من أفراد شرطة المرور في جميع أنحاء المحروسة لمراقبة مدى التزام السائقين بهذا النص – وغيره من الالتزامات التي فرضها عليهم القانون –، ومشكلة التعامل مع شكاوى الركاب ومنازعاتهم مع السائقين غير الملتزمين وضرورة توفير آليات اتصال سريعة في مختلف الأنحاء يتمكن من خلالها المواطنون من استدعاء شرطي المرور حين نشوء خلاف بينهم وبين سائقي سيارات الأجرة الممتنعين عن تنفيذ ما جاءت به المادة . ومن أطرف المشكلات هو ضرورة قيام السادة المحافظين ورؤساء المدن والأحياء بإعداد مواقف مخصصة لانتظار مركبات الأجرة بدون عداد ! وماذا عن السيارات بعداد ومن أين يستطيع المواطنون ركوبها، كذلك نتساءل لماذا لم ينص القانون على ضرورة إيجاد مواقف لسيارات الأجرة في مختلف المناطق والأحياء كما كان الحال في المحروسة أيام الزمن الجميل؟

وإذا كانت المادة رقم 81 مكرراً [1] قد نصت على أن يعاقب قائدو المركبات التي تتسبب دون مقتضى في تعطيل حركة المرور أو تعويقها، بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه، فلا شك أننا نتساءل عن مدى تطبيق ذات المبدأ في حالات تعطيل المرور لفترات تصل إلى ساعات في حالات مرور مواكب كبار المسئولين من دون أن يكون للمواطنين حق الاعتراض مهما طالت فترة التعطيل بكل ما يترتب عليها من ضياع الوقت وتأخير الناس عن أعمالهم فضلاً عن تعرض حياة المرضى منهم للخطر بما يصل إلى الوفاة. وليس موقف تأخر طلاب الثانوية العامة عن امتحاناتهم ببعيد حين كان الرئيس في زيارة لمدينة 6 أكتوبر من أسابيع قليلة! وهل نتوقع أن يطلع علينا أحد كتاب الصحف الحكومية بقصة عن تسديد الرئيس غرامة تعطيل المرور كما طلع علينا بقصة سداد الرئيس الرسوم الجمركية على صندوق النمر المرسل إليه من أحد الأمراء السعوديين؟

ومن المهم الإشارة إلى أنه لا يكفي النص في القانون على ضرورة وجود حقيبة الإسعافات الأولية وغيرها من التجهيزات الحيوية، بل يجب العمل على توفير الآليات والمنافذ التي يمكن للمواطنين أن تحصلوا منها على تلك التجهيزات بتكلفة معقولة وألا تترك كي تكون مجالاً للربح المغالى فيه من جانب فئة من التجار يسلبون مزايا القانون وتحيلونه إلى مصدر ثراء غير مبرر. وقد أحسن وزير الداخلية صنعاً حين قرر مد أجل تنفيذ الشرط الخاصة بحقيبة الإسعافات الأولية والمثلث العاكس للضوء مدة ثلاثة أشهر، ولكن الأحسن أن يتم – من خلال رقابة حكومية واعية – الاتفاق على مصادر توفير تلك التجهيزات وضبط أسعارها وضمان توفرها طول الوقت.

ونؤكد أننا لا نعترض على نصوص قانون المرور الجديد، بل نحن من أشد المؤيدين لما جاء به من تغليظ العقوبة على كثير من المخالفات التي تعتبر في حقيقتها أمراضاً اجتماعية ومظاهر للتخلف الثقافي تسيء إلى مصر وتعوق حركتها الاقتصادية، ولكننا نؤكد أيضاً أن القانون وحده لن يحقق المستهدف إلا إذا تضافرت

مجموعة من العناصر لتوفير البيئة الصالحة لتطبيقه، في مقدمتها إعادة هيكلة الشارع المصري وتطبيق القواعد والأسس العلمية المتعارف عليها في العالم لتصميم الطرق وتنفيذها والإشراف على ضمان كفاءتها، كما أن من أهم متطلبات تفعيل قانون المرور الارتقاع بالمستوى الثقافي والمادي وتحسين ظروف العمل لرجال المرور، وذلك بتحسين رواتبهم وحوافزهم وتوفير وسائل انتقالهم إلى مواقع عملهم ومنها إلى بيوتهم، وتدبير إمكانيات لتوزيع وجبات خفيفة لمن تطول فترات خدمتهم وهو ما لا يعتبر ضرباً من الرفاهية بقدر ما هو ضرورة حتمية لإتاحة الفرصة لتطبيق القانون بكل ما احتواه من عقوبات وغرامات يمثل تجنبها مصدر إغراء لضعاف النفوس من المخالفين الذين قد تجدوا في سوء أوضاع رجل المرور ما يمكنهم من الإفلات بمخالفاتهم من دون الوقوع تحت طائلة القانون.

https://youtu.be/PoNPACwdzhM?si=c0ahk5m0vuLQj4kc

8. مناقشة هادئة لقضية هادرة

تموج الساحة المصرية بالعديد من القضايا الساخنة المثيرة للجدل والاختلاف والتي تؤثر في جودة المناخ العام الذي يعيشه المصريون، كما تلعب دوراً حاسماً في تشكيل مستقبل الوطن وفرصه في الوصول إلى مراتب الدول المتقدمة اقتصادياً والمتمتعة بالديمقراطية والاستقرار الاجتماعي. ورغم سخونة القضايا وشدة الخلاف في شأنها، إلا أنها تحتاج إلى مناقشة هادئة تستجلي أبعادها وتبحث عن كلمة سواء يمكن أن تجتمع عليها الغالبية من أبناء المحروسة أصحاب المصلحة الأساسية في حل تلك القضايا وحسمها لصالح أهدافهم في التنمية والعدالة والحرية.

أهم تلك القضايا هي مسألة تمديد العمل بقانون الطوارئ لمدة عامين أو إلى حين إصدار قانون جديد للإرهاب أيهما أقرب كما وافق على ذلك أغلبية أعضاء مجلس الشعب استجابة لطلب الحكومة والتي ظلت تؤجله حتى آخر لحظة قبل انتهاء فترة العمل بذلك القانون والتي سبق إقرارها قبل عامين وقالت الحكومة وقتها أنها ستكون المرة الأخيرة التي تطلب فيها هذا التمديد. وتنشأ خطورة هذه القضية مما أعلنه رئيس الوزراء في معرض دفاعه عن طلب تمديد العمل بقانون حالة الطوارئ والتي استمرت منذ أصدر رئيس الجمهورية المؤقت قراره رقم 560 لسنة 1981 وحتى الآن، إذ قال سيادته " أن طلب الحكومة مد حالة الطوارئ جاء لمواجهة أخطار محدقة تشهدها الساحة وحماية لمناخ الاستثمار في مصر"! والعجب هنا أن يقول رئيس الوزراء في نفس واحد أن مصر تحيطها أخطار محدقة أي حالة وقريبة وواضحة للجميع، ثم يقول إن تمديد العمل بحالة الطوارئ هو لحماية مناخ الاستثمار. فهل بقي في مناخ الاستثمار ما يمكن حمايته بعد قوله الأول وتأكيده بخطورة ما تتعرض له البلاد من أخطار؟ وهل تتوقع الحكومة أن يستمر تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية على نفس المعدلات التي أمكن

تحقيقها في السنتين الأخيرتين؟ وكيف يأمن المستثمرون على استثماراتهم في بلد تحدق به الأخطار وتتهدد أمنه وسلامته باعتراف حكومته؟

ويزيد رئيس الوزراء في إثارة مشاعر الفزع لدى المستثمرين سواء منهم من جاء بأمواله ويعمل فعلاً في مصر أو من يفكرون في ذلك ولم يتخذوا قراراتهم بعد. يقول رئيس الوزراء مبرراً اتجاه الحكومة إلى مد العمل بقانون حالة الطوارئ " لأن رياح الإرهاب تهب عاتية من حولنا، والأعداء يتربصون بنا، والدوائر والقوانين العادية لا تردع الجريمة الإرهابية ومرتكبيها ومخططيها"!!! وعلامات التعجب سببها أن هذا القول لن يفزع المستثمرين والسائحين الذين تعوّل البلاد عليهم كثيراً للإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية وإخراج الاقتصاد الوطني من أزماته المتصاعدة، بل أنه يفزع المصريين أنفسهم ويجعلهم في حيرة من أمرهم إذ يتساءلون عن هؤلاء الأعداء المتربصين بهم؟ هل هم أعداء مختفين لا نعلمهم ولا تراهم سوى أعين الحكومة التي لا تغفل؟ هل هؤلاء الأعداء هم أنفسهم الذين فرضت حالة الطوارئ في عام 1981 من أجل تعقبهم أم هم أعداء جدد؟ وإذا كانوا كذلك من أين جاؤوا ولماذا لا تعلن أجهزة الأمن عنهم وتحذر المواطنين منهم وتشركهم معها في مسئولية الدفاع عن أنفسهم وحماية استقرارهم وأمنهم الذي يرتعون فيه؟

وأين هي تلك الجرائم الإرهابية التي وقعت وتحتمل وقوعها مجدداً وفشلت الدوائر والقوانين العادية في التعامل معها؟ على حد علمي وعلم المواطنين جميعاً أنه لم يقدم لمحاكمة عسكرية سوى نفر من المواطنين المصريين المدنيين الذي تمت إحالتهم للقضاء العسكري بتهمة الانتماء إلى تنظيم محظور يمثله في مجلس الشعب ثمانية وثمانون عضواً تم انتخابهم في انتخابات تشريعية رسمية وأعلنت وزارة الداخلية نجاحهم في دوائرهم. فمن هم الأعداء الذين يلوح رئيس الوزراء بخطورتهم؟

وفي قول منسوب للدكتور مفيد شهاب أنه قال ما معناه أن المصريين لو علموا حجم العمليات الإرهابية التي تم إجهاضها لكان عليهم أن يحمدوا الله على أنهم يحكمون بقانون الطوارئ! مرة أخرى ألا يهدم هذا التصريح كل ما يقوم به وزير الاستثمار من جهد لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى مصر؟ أليس في هذا الموقف الحكومي تناقضاً واضحاً مع كل ما تروج له الأداة الإعلامية الحكومية عن الاستقرار والأمن والأمان الذي ينعم به المصريون؟

إن قضية تمديد العمل بقانون حالة الطوارئ يضع مصداقية الحكومة على المحك ليس فقط أمام مواطنيها، ولكن وبنفس القوة أمام كل الجهات والمنظمات الأجنبية والدولية التي لا تنقطع الحكومة عن ترديد ما يصدر عنها من إشادة بمناخ الاستثمار في مصر؟ ألا يتوقع وزير الاستثمار مثلاً أن ترتيب مصر سوف يتراجع في تقرير "ممارسة الأعمال في مصر" والذي يصدر عن مجموعة البنك الدولي وبعد ما حققته من تقدم باعتبارها أحسن دولة في العالم أنجزت إصلاحات تصب في تيسير أداء الأعمال فيها؟ لقد كان ترتيب مصر في هذا التقرير 165 من بين 178 دولة في العام 2006، ثم تحسن الترتيب بشكل دراماتيكي حيث تقدمت للمركز 126 في 2007، والآن بعد الإعلان الرسمي عن التهديدات التي تتعرض لها مصر وبعد إعادة تذكير العالم بما تتيحه حالة الطوارئ للحكومة والأجهزة الأمنية من سلطات استثنائية، فهل يتوقع المسئولون استمرار التقدير العالمي للإصلاحات الإجرائية التي نفذتها مصر خلال العام الماضي؟

إن مصر ليست الدولة الوحيدة في العالم التي تشعر حكومتها بأنها مهددة من قوى الإرهاب، ولكنها الدولة الوحيدة في العالم التي تنفرد باستمرار حالة الطوارئ فيها لمدة ستصل إلى ثلاثين عاماً متصلة بعد هذا التمديد الأخير. إن الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعرضت لحادث تفجير برجي مركز التجارة العالمية في 11 سبتمبر 2001 وإن كانت قد لجأت إلى إصدار قانون خاص لمواجهة تلك الحالة، إلا أنها لم

تستند على الحكم بقوانين استثنائية أو تطبيق حالة الطوارئ. وفي مقال نشره أستاذ للقانون في جامعة نورث كارولينا الأمريكية تساءل فيه هل يمكن أن تحدث في الولايات المتحدة ما حدث في باكستان حين أعلن الرئيس مشرف حالة الطوارئ واستبعد قضاة المحكمة الدستورية الذين قضوا بعدم دستورية قراراته ثم استولى على السلطة منفرداً مستخدماً سلطاته الاستثنائية بحكم حالة الطوارئ. وقد أجاب أستاذ القانون الأمريكي عن هذا التساؤل بقوله إن ذلك مستبعد لأن في أمريكا وثيقة لحقوق الإنسان تقيد سلطة الحكومة وتخضع لها الجميع، وأن الرئيس يجري انتخابه مرة كل أربع سنوات ولا يستطيع الحكم لأكثر من فترتين متصلتين، كما تخضع الدولة لسيادة القانون!

وفي دول العالم المختلفة تنظم الدساتير والقوانين إعلان حالة الطوارئ وتقيد سلطة الحكومات والرؤساء في إعلانها واستمرار العمل بها بلا حدود. في الدول الموقعة على الإعلان العالمي للحقوق المدنية والسياسية، تسمح المادة الرابعة من الإعلان بوقف بعض هذه الحقوق في حالات الطوارئ العامة وذلك في حدود ما يتطلبه الموقف، وعلى الدولة المعنية إعلان ذلك وإبلاغه للسكرتير العام للأمم المتحدة. وفي استراليا مثلاً حيث تختلف قوانين الطوارئ بين الولايات المختلفة، نجد القانون في ولاية فيكتوريا يسمح لرئيس الوزراء أن يعلن حالة الطوارئ إذا نشأت تهديدات لانتظام العمالة أو الأمن أو النظام العام، وتنتهي فعالية هذا الإعلان بعد مرور ثلاثين يوماً، كما يمكن نقض قرار رئيس الوزراء بقرار من أحد مجلسي البرلمان قبل مرور تلك الفترة. ويمكن لرئيس الوزراء اتخاذ إجراءات استثنائية بشرط موافقة البرلمان عليها خلال سبعة أيام. أما في كندا فيمكن إعلان حالة الطوارئ في أوقات الأزمات إلا أنها تنتهي آلياً بمجرد مرور تسعين يوماً إلا إذا تم تجديدها بواسطة الحاكم العام في اجتماع لمجلس الحكم. وفي فرنسا أعلنت حالة الطوارئ أربعة مرات فقط خلال الفترة منذ 1955. ونتيجة لأحداث الشغب التي وقعت في فرنسا عام 2005 أعلن الرئيس جاك شيراك حالة الطوارئ في 8

نوفمبر 2005 وامتدت لمدة ثلاثة أشهر بقرار من البرلمان في 16 نوفمبر، وفي 10 ديسمبر قضى مجلس الدولة أن قرار إعلان حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر هو قرار قانوني لمواجهة انتشار أعمال الشغب والعنف وما كان يمكن أن تؤدي إليه من أضرار وطنية جسيمة. وفي الهند أعلنت حالة الطوارئ ثلاث مرات في حالات حروب خاضتها مع الصين في 1962 ومع باكستان في 1965 و1971.

والعبرة من كل ما سبق أن إعلان حالة الطوارئ جائز لمواجهة أحداث أو تهديدات محددة تودي بأمن المجتمع ومصالحه، إلا أنه يرد عليها شروط وضوابط أهمها تحديد المدة وقصرها على فترة الأحداث أو شهور قليلة، وأنها تخضع لرقابة البرلمان والقضاء وليست الحكومات أو الرؤساء مطلقي السراح تحددوها متى شاءوا ولأي فترة يريدون.

إن استمرار الاعتماد على حالة الطوارئ وما تتضمنه من تدابير استثنائية لن يكون أبداً هو الحل الأفضل لمواجهة تهديدات الإرهاب بفرض وجودها، بل الأهم هو أن يتم تأمين الوطن بتدعيم الديمقراطية وإقامة مجتمع الحرية والعدالة واحترام حقوق الإنسان. تلك فقط هي الضمانات الحقيقية لحماية الوطن من أي تهديدات حالية أو محتملة.

إن السبيل الوحيد لنهضة مصر واستعادة مكانها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها لن يكون إلا بإحداث تغيير شامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية معتمدة على المقومات والقيم المصرية الأصيلة، والمواكبة الإيجابية لحركة العصر سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً من خلال نظام حكم ديمقراطي أساسه سيادة القانون حقاً وليس مجرد الشعار، والتعددية الحزبية وديمقراطية الحكم وتداول السلطة والمشاركة الكاملة لكافة طوائف الشعب في اختيار ممثليه وحق الشعب الكامل في محاسبة ومساءلة القائمين بالحكم.

إن التغيير الديمقراطي من الحالة الراهنة إلى حالة أفضل بالمقاييس المعاصرة هو التزام وطني وقومي وضرورة بقاء، ويصبح التغيير الديمقراطي الشامل حتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لمجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب مع الحفاظ على الهوية والقيم المصرية في أصولها العربية الإسلامية وجذورها المسيحية.

إن مصر مطالبة بقبول التحدي الحضاري لتأكيد صلابة وفعالية وتفوق القيم الوطنية القائمة على العقيدة الإسلامية والتراث الحضاري لمصر بعنصريها المتكاملين من مسلمين ومسيحيين وتقديم نموذج حضاري مصري يكافئ النموذج الغربي ولا يتصادم مع العلم والتغيير الديمقراطي الشامل والتقنية الحديثة.

إن التغيير الديمقراطي الشامل يقوم على تدعيم دولة المؤسسات ونظام الحكم القائم على مفهوم متكامل للديمقراطية في معناها الصحيح القائم على مبادئ سيادة القانون وتداول السلطة والمواطنة وحرية اختيار المواطنين لمن يحكمهم ومن يمثلهم في المجالس التشريعية والمحلية.

إن الضمانة الحقيقية لأمن مصر ومواطنيها هي الدولة الديمقراطية التي يتم انتخاب عناصرها ومؤسساتها بطريقة ديمقراطية يغلب فيها رأي أصحاب المصلحة من المواطنين. فهي دولة العدل والحرية والمساواة وليست دولة القهر والاستبداد والتسلط. إن الدولة التي تسعى إلى الأمان والاستقرار هي التي تتمثل في حكومة منتخبة ديمقراطياً وتتشكل عناصرها ومؤسساتها بموافقة البرلمان المنتخب الذي يعبر عن مصالح الأغلبية من المواطنين ولا يهدر مصالح الفئات الأخرى ممن لهم آراء سياسية أو تطلعات اجتماعية مختلفة عن تلك التي يؤمن بها أعضاء الحزب الحاكم والمسيطر على الحكم في ظل حالة الطوارئ لمدة تقترب من الثلاثين عاماً.

9. التعليم . . . . . بين تحديات التطوير وسلبيات فرض الضرائب

تبدي الدولة اهتماماً كبيراً بتطوير التعليم وتتفق ملايين الجنيهات على إجراء الدراسات وعقد المؤتمرات للبحث عن أفضل السبل للارتفاع بمستوى المنظومة الوطنية للتعليم لتواكب المستويات العالمية وتسمح بتقديم خدمات تعليمية لأبناء المحروسة تؤهلهم لاكتساب المعارف والقدرات والمهارات الحياتية التي تفتح لهم أبواب العمل المنتج وتمكنهم بالتالي من المشاركة الفعالة في تطوير الوطن ونموه، كما تسمح لهم بالمنافسة في أسواق العمل الخارجية والحصول على فرص متفوقة للتوظف.

ولقد تصاعد في الآونة الأخيرة اهتمام وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي بإحداث تطوير شامل في نظام الثانوية العامة وسياسات القبول في الجامعات، وتجلى ذلك الاهتمام في اشتراكهما في الإعداد لمؤتمر قومي لهذا الغرض انعقد الأسبوع الماضي وافتتحه رئيس الجمهورية. ولكن على صعيد آخر، نجد سياسات وممارسات حكومية تناقض أهداف تطوير التعليم وتعمل على تعويق مسيرته، بعضها صادر عن وزارتي التعليم والبعض الآخر تتحمل مسئوليته وزارة المالية ورئيس الوزراء والحزب الحاكم والذين تشاركوا جميعاً في تمرير قرار إلغاء الإعفاء الضريبي الذي كان مقرراً لمؤسسات التعليم الخاص وذلك بحجة تدبير موارد مالية إضافية لتمويل علاوة ال 30% الشهيرة التي لم تصل بعد إلى مستحقيها ورغم ذلك فقد اهالت عليهم قرارات رفع الأسعار وفرض الضرائب ورسوم تنمية الموارد مما أطاح بتلك العلاوة.

ولعله من المناسب تأمل أصل الحكاية في التعليم الخاص والمنطق الذي دعا الدولة إلى تشجيعه وفتح الأبواب أمامه، وكان الإعفاء من الضرائب أحد وسائل هذا التشجيع الحكومي. فقد لجأت الدولة منذ سنوات بعيدة إلى تشجيع الأهالي على إنشاء مدارس خاصة أو أهلية لمراحل الدراسة التي كانت تسمى في الماضي "المرحلة الأولية"، "المرحلة الابتدائية" وكذلك "المرحلة الثانوية" ثم ما عرف بعد ذلك

بالمرحلة الإعدادية. وكان منطق الدولة حين شرعت في استنهاض همم المواطنين لإنشاء تلك المدارس أنها غير قادرة على الوفاء بكل احتياجات المواطنين وطلبهم المتزايد على الخدمات التعليمية، كما أن كثيراً من المناطق الريفية والنائية لا يتواجد بها أعداد كبيرة من الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة تبرر أن تقام لهم مدارس أميرية كما كانت تسمى المدارس الحكومية في الماضي [أيام الزمن الجميل والتعليم الحقيقي]. من أجل ذلك عمدت الدولة ليس فقط إلى إعفاء تلك المدارس الخاصة أو الأهلية من الضرائب، بل زادت على ذلك أنها كانت تقرر لها إعانات سنوية لمساعدتها على الاستمرار وتحمل نفقات العملية التعليمية والالتزام بالمناهج والنظم التي تقررها وزارة المعارف كما كانت تسمى في الماضي، وكانت تلك المدارس تعرف بصفة "المدارس المعانة".

ومع تطور الأوضاع وزيادة أعباء الدولة وتزايد مسئولياتها، ونتيجة انتشار المدارس الخاصة واتساع مجالات نشاطها، بدأت الدولة في تخفيض الإعانات المقررة لتلك المدارس ثم انتهى الأمر إلى التوقف عن تقديمها تماماً، مع استمرار الإعفاء الكامل لتلك المؤسسات التعليمية من الضرائب.

وقد كان إعفاء المؤسسات التعليمية الخاصة من الضرائب يشمل المدارس في مرحلة التعليم قبل الجامعي وكذلك المعاهد العليا والجامعات الخاصة التي أقرت الدولة قيامها ورخصت لها بالعمل. وكان منطق الإعفاء من الضريبة بسيطاً وواضحاً في أن الدولة تحصّل الضرائب من المؤسسات العاملة في مجالات الإنتاج بالأساس ومن الأفراد ومقدمي الخدمات المختلفة كي تستخدم حصيلة الضرائب لتمويل ما تقدمه هي من خدمات للمواطنين، ومن ثم طالما كانت مؤسسات التعليم الخاصة تتولى عن الدولة جانباً من تقديم الخدمات التعليمية وفق النظم والمناهج والشروط التي تحددها الجهات الرسمية المختصة، فإنه ليس هناك معنى لفرض ضرائب على تلك المؤسسات. ويؤكد هذا المعنى أن الرسوم الدراسية التي تتقاضاها المدارس والمعاهد العليا الخاصة يتم تحديدها بمعرفة وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي، كما

تراقب الوزارتان التصرفات المالية للمدارس والمعاهد – ثم حديثاً الجامعات – التي تخضع لإشرافها . ومن المعلوم أن خروج أي من تلك المؤسسات عن القواعد المحددة من الوزارة المختصة يعرضها لعقوبات تصل إلى وضعها تحت الإشراف المالي والإداري للأجهزة المعنية في كل من الوزارتين.

كذلك يمكن تفسير إدراك الدولة لضرورة تشجيع مؤسسات التعليم الخاصة بإعفائها من الضرائب أن تلك المؤسسات تكمل ما لم تستطع الدولة القيام به من توفير الخدمات التعليمية بما يتناسب مع الطلب المتزايد على التعليم، كما تدرك الدولة أن خططها لتطوير التعليم بما تستلزمه من إضافة طاقات وإمكانيات وتقنيات تعليمية متطورة، تعتمد إلى حد ملموس على مساهمات قطاع التعليم الخاص الذي يتمتع بقدرات تمويلية وتنظيمية عالية.

وقد كان ظهور الجامعات الخاصة في السنوات الأخيرة مظهراً مهماً لاستكمال المنظومة الوطنية للتعليم أتاح فرصاً أكبر للطلاب المصريين الباحثين عن أماكن في الكليات التي يريدون الالتحاق بها ولم يمكنهم مجموع الدرجات التي حصلوا عليها في الثانوية العامة من الالتحاق بها في الجامعات الحكومية. كما استطاعت تلك الجامعات الخاصة أن توقف تدفق الطلاب المصريين للدراسة في الجامعات الأوروبية خاصة تلك الموجة العارمة التي شهدناها في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي حين كان أبناء الميسورة يحصلون على شهادات من جامعات رومانيا والمجر وغيرها من دول أوروبا الشرقية – وكثير منهم حصل على الشهادات من دون أن يغادر مصر ومنهم أبناء مسئولين كبار في الدولة في ذلك الوقت – وقد تمكن أغلبهم من التحويل إلى كليات الطب والهندسة وغيرها من كليات القمة بالجامعات الحكومية المصرية وهم من الحاصلين على مجموع 50% في الثانوية العامة، كل ذلك بفضل تلك الجامعات الأوروبية المشاهلة تماماً من أجل الرسوم التي يدفعها المصريون. من جانب آخر، نجحت الجامعات

الخاصة في استقطاب كثير من الطلاب من الدول العربية والأفريقية مما يسهم في عودة التأثير المصري في العالم العربي والأفريقي من خلال التعليم كما كان ذلك في أيام المجد المصري السابقة.

وفي السنوات الأخيرة، ومنذ انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أناط بالقطاع الخاص الدور الأهم – نظرياً على الأقل – في قيادة التنمية الشاملة، فقد جاء ذلك تأكيداً لمعنى أن المدارس ومؤسسات التعليم الخاصة هي روافد مهمة في منظومة التعليم الوطنية ينبغي المحافظة عليها وتشجيعها وليس وضع عقبات أمام تطورها ونموها. إن إلغاء الإعفاء الضريبي على تلك المؤسسات القائمة تخل بما قامت عليه من أسس اقتصادية تمت بناء على دراسات للجدوى لم تكن الضريبة عنصراً فيها، ومن ثم سوف تختل اقتصادياتها بما يفرض على أصحابها والقائمين على أمورها الالتجاء إلى تحويل عبء الضريبة إلى أولياء أمور الطلاب من خلال زيادة الرسوم الدراسية بكل الوسائل الممكنة لهم مباشرة أو غير مباشرة – ورغم تحذيرات الوزراء ورئيس الوزراء من الإقدام على تلك الزيادات –، أو يعمدون إلى تقليص النفقات بكل الوسائل مثل تخفيض العمالة أو تخفيض الرواتب للمدرسين والعاملين، أو الحد من نفقات التشغيل والتقتير في استخدام المستلزمات التعليمية في المعامل والحد من تزويد المكتبات بالكتب والدوريات، أو التوقف عن كثير من الأنشطة الطلابية الثقافية والرياضية وغير ذلك مما يصب في نهاية الأمر في التأثير سلباً على العملية التعليمية وانهيار مستوى الخريجين. وبالقطع فإن فرض تلك الضريبة سيقلل من الإقدام على الاستثمار في التعليم مما يزيد العبء على الدولة التي يجب عليها سد الفراغ الناشئ عن انصراف القطاع الخاص عن المجال التعليمي. كل ذلك فضلاً عن أن المؤسسات التعليمية الخاصة تدفع للدولة الأسعار التي تحددها هي من دون أي تمييز مقابل ما تحصل من خدمات الكهرباء والمياه والغاز وغيرها مما تحتاجه من مستلزمات العمل، كما أنها تأثرت بزيادة أسعار البنزين والسولار الذي تستهلكه في تسيير سيارات

نقل الطلاب، الأمر الذي يزيد في حرج الموقف بالنسبة لها، إلا إذا عمدت – وهو المتوقع – إلى زيادة تكلفة النقل لينحملها أولياء الأمور.

ومما يزيد العجب في تلك القضية، ذلك التناقض الواضح في السياسة الحكومية للتعليم – إن كان هناك ثمة سياسة واضحة ومستقرة – ، أنه في الوقت الذي ترحّب الحكومة لمفهوم الجودة في التعليم وتهتم بإنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة التي من المفترض أن تنهض بالتعليم من خلال توضيح شروط ومعايير الجودة وكلها تتطلب مزيداً من الإنفاق والاستثمار من جانب المؤسسات التعليمية، فهي تفرض تلك الضريبة المفاجئة التي رأينا أن تأثيرها المباشر سوف يكون دافعاً لتقليص الإنفاق والتوقف عن مشروعات التطوير والتحديث، ومن ثم إفشال الجهود الرامية إلى تحسين الجودة في التعليم.

ويبدو التناقض الحكومي أوضح حين نتابع ما أقدمت عليه وزارة التعليم العالي من تشجيع الجامعات الحكومية على إنشاء ما يسمى بالبرامج المتميزة التي يقبل بها الطلاب مقابل سداد رسوم دراسية تماثل ما تتقاضاه الجامعات الخاصة، في الوقت الذي تتمتع فيه تلك الجامعات الحكومية بموقف تفضيلي حيث لا تتحمل أي أعباء لتمويل أنشطتها بل هي تحصل على كامل مواردها من الموازنة العامة للدولة.

ويزيد العجب، حين نتابع موقف الدولة من قضية رواتب أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والتعنت البادي في الإصرار على عدم تعديلها إلا من خلال ما أطلق عليه نظام الحوافز وهو ما يرفضه الأساتذة، ومن ثم الأثر السلبي على أدائهم وانعكاس كل ذلك على جودة العملية التعليمية ومستوى الخريجين.

إن الدولة بذلك توقف مسيرة التعليم الخاص، وفي ذات الوقت تحرم التعليم الجامعي الحكومي من الاستفادة بطاقات هيئات التدريس بها وهم ثروتها الحقيقية وأساس تقدمها وتطورها.

ولا شك أن ما تقدم من آراء تقود إلى السؤال المنطقي، هل ثمة بديل لما أقدمت عليه الحكومة من إلغاء الإعفاء الضريبي لمؤسسات التعليم الخاص؟ والإجابة نعم هناك بدائل يأتي في مقدمتها أن تفرض

الدولة على جميع الشركات العاملة في قطاعات الإنتاج والخدمات الإنتاجية - كالنقل والسياحة والفنادق وغيرها - أن تخصص نسبة من صافي أرباحها لا تقل عن 5% يتم توريدها لحساب صندوق للتنمية البشرية وتطوير التعليم يتولى تمويل مشروعات التوسع في التعليم ودعم المدارس الخاصة في المناطق الفقيرة بما يسهم في تخفيف الأعباء عن الدولة وفي ذات الوقت نشر التعليم وتحسين مستواه. كذلك يمكن فرض رسم تنمية الموارد على كافة تراخيص بناء المنتجعات السياحية والقصور والفيلات في المجمعات السكنية الفاخرة بالمدن الجديدة مثل القاهرة الجديدة العين السخنة وغيرها . وأظن أن من يشتري فيلا أو قصر في تلك المشروعات العقارية الفاخرة بمبالغ تتجاوز المليون جنيه كحد أدنى لن يضيره دفع رسم إضافي عدة آلاف من الجنيهات. وتكرر أن الدولة كان بمقدورها فرض رسم تنمية موارد على رحلات الحج والعمرة السياحية بفئات متصاعدة مع تكرار السفر على أن تعفى من ذلك الرسم رحلات الحج بالقرعة التي تشرف الدولة على تنظيمها ولمن يؤدي فريضة الحج لأول مرة.

ومن الغريب أنه في الوقت الذي تلغي الدولة الإعفاء الضريبي لمؤسسات التعليم الخاص رغماً عن مساهماتها في تكوين القوة البشرية المصرية على أسس علمية تساعد في تحقيق أهداف التنمية، نراها تؤكد أنها لن تفرض أي ضرائب حالياً أو في المستقبل على عوائد المعاملات في سوق الأوراق المالية وأغلبها هو نوع من المضاربات لا تضيف أي قيمة حقيقية للناتج القومي، ولا تمثل إضافات مادية إلى طاقات الإنتاج في المجتمع.

ولعله من تكرار القول التذكير مرة أخرى بأن الدولة كان حري بها أن ترفع أسعار الغاز الطبيعي المصدر إلى العدو الصهيوني في إسرائيل وغيرها من الدول المستوردة للغاز المصري بدلاً من إرهاق المواطنين أصحاب الحق في هذه الثروة الوطنية بالطريقة التي تمت مع إجراءات 5 مايو الشهيرة.

وأخيراً، وإن كان لا أمل في تراجع الحكومة عن هذه الضريبة التي فرضت تعسفاً على مؤسسات تعليمية تعمل في خدمة الوطن، فلا أقل من المطالبة بألا تسري هذه الضريبة إلا بعد فترة انتقال ينعم الناس فيها مع المنظمات الممثلة لأصحاب المدارس الخاصة وذلك أسوة بما قررته الدولة من عدم سريان إلغاء الإعفاء الضريبي على عوائد أذون الخزانة على الأذون الحالية، بل يبدأ سريان فرض الضرائب على الإصدارات الجديدة منها .

دكتور علي السلمي – التعليم في مصر إلى أين ؟ – موقع الدكتور علي السلمي

10.قراءة موضوعية في مشروع القانون الموحد للتعليم العالي

أعلنت وزارة التعليم العالي مؤخراً ورقة مهمة بعنوان " رؤية لتطوير القوانين والتشريعات التي تحكم مؤسسات التعليم العالي" تضمنت مبررات إصدار تشريع جديد موحد ينظم أوضاع الجامعات والمعاهد العليا وتقدم فلسفة جديدة تهدف إلى" تنظيم العمل في قطاعات التعليم العالي بما يضمن جودة التعليم وارتفاع كفاءة خريجي مؤسسات التعليم العالي وتناسب أعدادهم مع متطلبات سوق العمل وخطط التنمية والحفاظ على البعد الاجتماعي مع التكامل في الاستراتيجيات والسياسات في مراحل التعليم ما قبل الجامعي" .

وباستقراء ما جاء في إطار التشريع الموحد المقترح، تتضح أهم ملامح التغيير المستهدف في إقرار مبدأ فصل ملكية المؤسسات التعليمية عن إدارتها وتمويلها فضلا عن أمرين محوريين: الأول، أن الدولة تدير نظام مجانية التعليم – التي نص عليها الدستور – عن طريق آلية التعاقد بين الدولة والمؤسسة التعليمية، طبقاً لمعدلات التكلفة الفعلية المتفق عليها وطبقاً لقواعد القبول في مؤسسات التعليم العالي الحكومية. والأمر الثاني، أن يتم اختيار القيادات وتعيين أعضاء هيئات التدريس عن طريق الإعلان المفتوح لكل المستويات الأكاديمية ابتداء من مساعد مدرس وحتى أستاذ متخصص.

وقبل الخوض في مناقشة ما احتوته رؤية وزارة التعليم العالي من أفكار، نود الإشارة إلى أن هذا المشروع قد تأخر أكثر من 6 أعوام حيث سبق أن تشكلت في وزارة التعليم العالي "اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعي والعالي" ضمت نخبة من علماء مصر وخبراء التعليم وانتهت أعمالها بعقد المؤتمر القومي الأول لتطوير التعليم الجامعي والعالي يومي 13–14 فبراير 2000، وجاءت أولى توصياته مؤكدة لضرورة " إصدار تشريع جديد للتعليم العالي تحدد التوجهات العامة والمبادئ الرئيسية في إنشاء وإدارة وتقييم مؤسسات التعليم العالي، وينظم شئون أعضاء هيئات التدريس والعاملين بها، والشئون المالية، وأسس

التنظيم الأكاديمي، على أن تصدر لوائح تفصيلية خاصة لكل جامعة ومعهد تعتمد من مجالس الجامعات والمعاهد المعنية". كما تبنى المؤتمر المشار إليه تنفيذ 25 مشروعاً لتطوير مختلف جوانب منظومة التعليم الجامعي والعالي من حيث إعداد وتنمية أعضاء هيئات التدريس وتقييم أدائهم، وتطوير المناهج والمقررات، وتعميق استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات في العملية التعليمية، وتطوير نظام لضمان الجودة ونظم الإدارة في مؤسسات التعليم العالي، وكذلك تنمية مشاركة الطلاب في مناقشة وإقرار النظم التعليمية المختلفة، وتطوير كليات التربية. ورغم أن بعض مشروعات التطوير التي تبناها المؤتمر المشار إليه قد وجدت طريقها للتنفيذ، إلا أن الأثر العام لإستراتيجية التطوير لم يتحقق ولم تحدث التطوير المستهدف لا في أوضاع المؤسسات ولا في إمكانيات ووسائل العملية التعليمية بها، ومن ثم لم تتحسن جودة الخريجين ولا تزال الشكوى واضحة من ضعف مستواهم العلمي والفكري.

وفي جميع الأحوال لا تزال مؤسسات التعليم العالي المصرية – خاصة الجامعات – خارج نطاق المنافسة الإقليمية والعالمية، ولا تزال بعيدة عن المعايير الدولية المعتبرة في تقييم الجامعات، فقد فشلت أي جامعة مصرية أن ترقى إلى مستوى الجامعات إل 500 الأفضل في العالم إلا جامعة القاهرة حيث احتلت المركز 443 في تقييم عام 2006 بسبب حصول أحد خريجيها وهو د. محمد البرادعي على جائزة نوبل، وواضح طبعاً أن الجامعة ليس لها فضل في هذا الفوز.

إن الحقيقة الواضحة من هذا التأخير في تفعيل إستراتيجية لتطوير التعليم العالي هو أن الأمر لا يصدر عن سياسة دولة وتوجه مجتمعي، بقدر ما يعبر عن رؤية شخصية تتغير بتغير الوزير المسئول. لذا فإن أول ما نطالب به – بعد التوافق المجتمعي على رؤية وزارة التعليم العالي الحالية– أن تعتمد من مجلس الوزراء باعتبارها استراتيجية وطنية يلتزم بها كل من يلي وزارة التعليم العالي ولا تتغير إلا بناء على توافق مجتمعي.

وإذا عدنا إلى مناقشة الرؤية الجديدة المطروحة، نبدأ بالتأكيد على ضرورتها وأهميتها، ونذكر ملاحظاتنا فيما يلي:

1. استندت رؤية وزارة التعليم العالي في مبررات إصدار إطار تشريعي جديد إلى أسباب عامة تدور حول التطورات والمتغيرات الداخلية والخارجية وأهمية دور المؤسسات التعليمية كمراكز بحث وتطوير ونحوها من مبررات لا تتعامل مع صلب الحقيقة وهي تدني أوضاع مؤسسات التعليم العالي المصرية – الحكومية والخاصة – وافتقادها للمقومات والمعايير الموضوعية المتعارف عليها في مؤسسات ونظم الاعتماد الدولية والتي أخذت بها هيئة ضمان الجودة والاعتماد المصرية –وإن لم تجد طريقها للتطبيق الفعلي حتى الآن–. إن البداية المنطقية لصياغة تشريع جديد للتعليم العالي أن تعلن بشفافية وصراحة مشكلات وعيوب ونواقص المؤسسات التعليمية حتى تكون نقطة انطلاق في صياغة التشريع الذي يهدف إلى علاجها .
2. عددت فلسفة التشريع المقترح أهدافاً كثيرة تدور في مجملها تحسين وتطوير ورفع كفاءة مؤسسات التعليم العالي وما يجري فيها من عمليات تعليمية، ولكن أهم تلك الأهداف التي تحتاج إلى إبراز ومناقشة هو "الفصل بين ملكية المؤسسة التعليمية وإدارتها وآليات تمويل الخدمات التعليمية التي تقدمها"، إذ أن هذا الهدف واضح وجاري تطبيقه فعلاً بالنسبة للمؤسسات التعليمية الخاصة، ومن ثم فإن ما يقصد إليه التشريع الجديد المقترح هو تطبيق ذلك المبدأ على الجامعات والمعاهد العليا الحكومية. وإن كنا نؤيد هذا الاتجاه من منظور أنه يدعم الاستقلال الأكاديمي والإداري والمالي للجامعات والمعاهد الحكومية، إلا أنه يثير قضايا أخرى مهمة لم يتطرق إليها إطار التشريع المقترح، بل إنه احتوى على مبادئ تناقض هذا التوجه منها مثلاً فكرة مركزية التخطيط ورسم السياسات والتي أشارت إليها رؤية الوزارة تحت عنوان "تطوير آليات إدارة التعليم العالي".

3. أنه على الرغم من أهمية الأهداف التي عددتها رؤية الوزارة للتشريع المقترح وتعبيرها عن الآمال التي طال ترديدها لتطوير التعليم الجامعي والعالي، إلا أن رؤية الوزارة لم توضح – وبنفس التفصيل – الآليات المقترحة لتفعيل تلك الأهداف ونقلها من حيز الشعارات إلى حيز التطبيق الفعلي.
4. وبالنسبة للاقتراح الأساس في رؤية وزارة التعليم العالي وهو إصدار "تشريع موحد يحكم مؤسسات التعليم العالي في إطارها العام وتعالج مواده الجوانب الرئيسية لمنظومة التعليم العالي ومكوناتها وعلاقاتها التبادلية"، فإننا نتفق مع هذا الاقتراح ونزيد عليه بأن يتضمن التشريع الجديد كل ما يتصل بمؤسسات التعليم العالي – خاصة الحكومية – من حيث الإنشاء والإدارة والتشغيل بحيث يكون هو التشريع الوحيد لتلك المؤسسات وتنقل إليه كافة النصوص والأحكام الواردة في شأنها في قوانين أخرى وأهمها قانون الخطة، وقانون الموازنة، وقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، وقانون المناقصات والمزايدات.
5. ويتكامل مع اقتراح توحيد التشريع – على الوجه الذي تم بيانه – ضرورة حصر علاقة مؤسسات التعليم العالي مع أجهزة الدولة في وزارة التعليم العالي فقط، لذا فإن ما أوضحته رؤية وزارة التعليم العالي من أن الدولة تتعامل مع تلك المؤسسات من خلال 5 وزارات ذات علاقة وهي التعليم العالي، المالية، التخطيط، والتعاون الدولي، ووزارة التربية والتعليم ينبغي أن تتم مراجعته بحيث تتركز علاقات وتعاملات تلك الوزارات – في شأن مؤسسات التعليم العالي – مع وزارة التعليم العالي التي تتولى بدورها تنسيق كافة أمور المؤسسات التعليمية مباشرة مع تلك المؤسسات.
6. إن ما يؤكد عليه إطار التشريع الموحد من " الاستقلالية والتمكين المالي والإداري للجامعات" يتطلب بالضرورة تخفيف وتقليص الاختصاصات المقترحة به لوزارة التعليم العالي التي ينبغي أن يقتصر دورها في رأينا على التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي بالتوافق مع توجهات الإستراتيجية الوطنية

للتنمية الشاملة وتوفير مقومات ومتطلبات تنفيذها، وكذا إعداد البرامج الخاصة بتمويل التعليم العالي وتحديد الدعم الحكومي لمؤسساته وأسلوب شرائها خدمات التعليم وفق معدلات التكلفة الفعلية المتفق عليها لتعيد تقديمها في شكل منح مجانية للطلاب المستوفين لشروط الحصول عليها، أوذلك في ضوء استيفاء تلك المؤسسات التعليمية لشروط ومعايير ضمان الجودة والاعتماد. وفي تلك الحالة ينبغي أن تكون للجامعات والمعاهد العليا الحكومية موازنات مستقلة لا تتقيد بنمط الموازنة الحكومية، وأن يأتي دعم الدولة لها وكذا قيمة مشتريات الدولة من خدماتها في شكل رقم واحد، على أن يتولى مجلس الجامعة أو المعهد العالي تفصيل الموازنة وتوزيع بنودها على أوجه الإنفاق التي يراها محققة لخطتها. أما ما عدا ذلك من اختصاصات تتعلق باقتراح سياسات القبول والإطار العام لمعادلة الدرجات العلمية الأجنبية، وإعداد الأطر العامة لترقية أعضاء هيئة التدريس والخطة القومية للبعثات وتأهيل الكوادر العلمية فتلك اختصاصات أكاديمية بالأساس نرى أن يتولاها " المجلس الأعلى للتعليم العالي" الذي اقترحه إطار التشريع الموحد وليس وزارة التعليم العالي.

7. من جانب آخر، نحن نؤيد فكرة إنشاء المجلس الأعلى للتعليم العالي والاختصاصات المسندة إليه كما وردت في رؤية وزارة التعليم العالي، ونرى ضرورة الإفصاح عن تشكيل هذا المجلس ليضم خبراء في التعليم الجامعي من أساتذة الجامعات ذوي الاختصاص ورؤساء الجامعات السابقين والحاليين ورؤساء لجان التعليم في مجلسي الشعب والشورى وممثلين لمؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة ممن لهم اتصال بقضايا التعليم العالي، وينتخب من بين أعضاءه رئيساً وأميناً عاماً من أصحاب الخبرة في شئون التعليم وتقنياته ولمدة محددة. وفي جميع الأحوال نرى أن ينص التشريع الموحد المقترح على استقلال المجلس الأعلى للتعليم عن وزارة التعليم العالي كونه هيئة وطنية مستقلة تنيب مجلس الشعب وله موازنة مستقلة تمولها مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة والأهلية بنسب تحددها القانون تحسب

أعداد الدارسين بها أو غير ذلك من المعايير. وفي ضوء إنشاء المجلس الأعلى للتعليم العالي، فإننا نختلف مع مشروع التشريع المقترح حين يعود إلى طرح فكرة وجود مجلس أعلى للجامعات ومجلس أعلى للمعاهد العليا والكليات التكنولوجية، إذ نرى في هذا الطرح تكرار في المجالس وإفساح لمجالات التناقض بينها وتوزع الجهود والموارد، فضلاً عن إهدار منطق التشريع الموحد الذي يشمل الجامعات والمعاهد العليا ولا ينفصل بينهما، ونرى الاقتصار على "المجلس الأعلى للتعليم العالي" ليحقق القيادة الإستراتيجية لمنظومة التعليم العالي بكافة مؤسساتها الحكومية والخاصة والأهلية سواء من الجامعات أو المعاهد العليا والكليات التكنولوجية.

8. وقد تضمنت رؤية وزارة التعليم العالي إنشاء مجالس للأمناء بمؤسسات التعليم العالي ونصت على أن تختص هذه المجالس بوضع الاستراتيجيات وتحديد السياسات وتقييم الأداء وترشيح/ تعيين القيادات العليا، وإقرار الحسابات الختامية واعتماد الموازنة السنوية. وقد أثارت هذه الفكرة الكثير من الاعتراض بين من تناولوا رؤية الوزارة بالتحليل، إذ المفهوم أن مجالس الأمناء تتشكل عادة من أعضاء خارجيين يمثلون المجتمع المدني وقطاعات الأعمال التي تستفيد من مخرجات مؤسسات التعليم العالي. وبالنظر إلى أن المجتمع المصري تسوده رؤية سلبية للقطاع الخاص وتغلب عليه نظرة تشوبها الريبة والتشكك فيمن يطلق عليهم وصف رجال الأعمال، فإن إنشاء مجالس الأمناء من بينهم وإسناد تلك الاختصاصات المحورية لها لا شك يثير التخوف من سوء استخدامها. لذا نرى تعديل اختصاصات مجالس الأمناء لتقتصر على أمرين رئيسيين، الأول- تقييم أداء المؤسسة التعليمية من وجهة نظر المجتمع وحكمه على كفاءة الخريجين ومستوى الخدمات الأكاديمية والمنتجات العلمية والتكنولوجية التي يساهم بها أعضاؤها في خدمة المجتمع وعلاج مشكلاته. والأمر الثاني – تقديم الدعم الفكري واللوجستي والمادي للمؤسسة التعليمية وتوثيق علاقاتها بمؤسسات المجتمع وتعميق التواصل بينها وبين

التطورات المجتمعية والتأكد من استجابة المؤسسة التعليمية لها بتطوير برامجها ومناهجها وتقنياتها التعليمية في اتجاه الاستجابة لها .

9. وقد احتوت رؤية وزارة التعليم العالي على طرح متطور لفكرة مجانية التعليم، ونحن نتفق مع هذا الطرح تماماً ونؤكد على ضرورة التقيد في تنفيذه بالأمور التالية:

- ضرورة تحديد أسس وتقنيات احتساب التكلفة الفعلية للخدمة التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي حيث تتخذ أساساً في تحديد رسوم التعليم.
- التزام الدولة بمبدأ مجانية التعليم وكونها علاقة مباشرة بين الطالب والدولة، بمعنى أن الدولة هي التي تتحمل أعباءها وليست مؤسسات التعليم التي يجب أن تحصل على المقابل الفعلي لتكلفة التعليم التي تحصل عليه الطلاب.
- أن الدولة – ممثلة في وزارة التعليم العالي – لن تشتري الخدمات التعليمية سوى من مؤسسات التعليم العالي التي تتوفر لها شروط ومعايير ضمان الجودة والاعتماد.
- تقدم الدولة من خلال وزارة التعليم العالي منح المجانية لتلقي الخدمة التعليمية لأعداد الطلاب الذين تتوفر فيهم شروط الحصول عليها، على أن يستخدم الطلاب قيمة المنحة في التقدم للجامعة الحكومية التي يفضلونها والتي تنطبق عليهم شروط القبول بها، وفي ذلك إذكاء للمنافسة بين الجامعات لتجويد خدماتها والارتفاع بمستوى التعليم فيها.
- أن الحصول على منحة التعليم المجاني ينبغي أن يتم وفق شروط تتسم بالعدالة والشفافية، وأن تعلن تلك الشروط وإجراءات التقدم للحصول عليها ومعايير وإجراءات اختيار الفائزين بها، على أن تخضع تلك العملية لرقابة مجتمعية مقننة يحددها التشريع الموحد للتعليم العالي.

- أن القبول بمؤسسات التعليم العالي – سواء تم عن طريق مكتب التنسيق المركزي أم عن طريق التقدم مباشرة إلى الجامعات والمعاهد – عملية مستقلة ومنفصلة عن مسألة الحصول على منحة حكومية بمجانية التعليم. أي أن توفر شروط القبول، مثل مجموع درجات الثانوية العامة مثلا، ليس شرطاً كافياً لحصول الطالب على منحة المجانية، إذ يلزم توفر شروط أخرى تحددها القانون وتكون معلنة ومعروفة للكافة – من ذلك مثلاً تحديد حد أقصى لسن الطالب أو تحديد عدد من الأماكن في كل تخصص لحفز الطلاب على اختيار فروع العلم والتخصصات المطلوبة في سوق العمل وللوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك للحد من إقبال الطلاب على الكليات والتخصصات التي يعاني المجتمع من زيادة أعداد الخريجين منها دون أن يكونوا مطلوبين في سوق العمل. وبذلك تستخدم وزارة التعليم العالي سياسة المجانية لإعادة هيكلة القبول بالكليات والتخصصات العلمية بما يحقق أهداف التنمية الوطنية ومواكبة التطورات العلمية في العالم المعاصر، وعلى الطلاب الذين يريدون دراسة موضوعات أخرى أن يتحملوا هم تكلفة التعليم.
- أن استمرار تمتع الطالب بمجانية التعليم يتوقف على استمرار توفر شروط الحصول عليها، فإذا فقد الطالب هذه الشروط – كلها أو بعضها – أثناء سنوات دراسته، يفقد حق التعليم المجاني. وقد طرحت رؤية وزارة التعليم العالي أن "الإعلان المفتوح هو الأساس في الترشيح/ الاختيار لكافة مستويات القيادات الجامعية [رئيس جامعة، عميد كلية، رئيس قسم] على أن تصدر قرارات التعيين من جهة الاختصاص". والنص بهذا الشكل يأتي قاصراً حيث تجاهل تماماً مطلباً أساسيا لأعضاء هيئات التدريس هو أن يشاركوا في اختيار تلك القيادات بشكل من أشكال الانتخابات، فضلاً عن كونه يتجافى أسس الديمقراطية التي تقضي بحق أصحاب المصلحة في اختيار قادتهم. والرأي عندنا أن يتم

اختيار القيادات وفق الآلية التالية التي تحقق التوازن بين حق أعضاء هيئات التدريس في الاختيار وبين حق السلطة الجامعية المختصة في المشاركة في الاختيار:

- يتم تشكيل هيئة جامعية مستقلة لاختيار القيادات الجامعية في إطار "المجلس الأعلى للتعليم العالي" تتولى الإعلان عن الوظائف الشاغرة وبيان أوصافها وطبيعة المهام والواجبات والأهداف المطلوب تحقيقها من كل وظيفة ومتطلبات شغلها، كما تتلقى طلبات الراغبين في شغل كل وظيفة، ثم تتولى فحص الطلبات والتأكد من انطباق الشروط، ثم تعلن قوائم بأسماء المرشحين لكل وظيفة ممن تنطبق عليهم الشروط.
- تجرى انتخابات في كل جهة جامعية بها وظائف شاغرة – تحت إشراف هيئة اختيار القيادات الجامعية – وذلك للاختيار من بين المتقدمين لوظائفها والذين رشحتهم الهيئة [سواء كانوا من نفس الجامعة أو من خارجها]، ويشارك في الانتخاب جميع أعضاء الجهة المعنية ذوي العلاقة.
- تعرض نتائج الانتخابات على جلسة مشتركة لمجلس الأمناء ومجلس الجامعة المعنية [أو المعهد] للتصويت على اختيار أحد المرشحين من بين الحاصلين على **75%** أو أكثر من أصوات الناخبين. ومن الأمور التي أثارت قدراً كبيراً من تخوف أعضاء هيئات التدريس في مشروع التشريع الموحد للتعليم العالي، مسألة أن يكون التعيين في وظائف أعضاء هيئة التدريس عن طريق الإعلان المفتوح لكل المستويات الأكاديمية وذلك في الأماكن الشاغرة في الهياكل الوظيفية للأقسام العلمية. ونرى أن العمل بهذا المبدأ أمر ضروري ومهم في طريق تحسين وتجويد العملية التعليمية وضمان توفر أفضل العناصر في وظائف هيئة التدريس. فمما لا شك فيه أن أسوأ ما أصاب الجامعات المصرية هو إلغاء نظام الإعلان الذي كان معمولاً به في السابق، حيث أدى ذلك إلى قص التعيين في وظائف هيئات التدريس على خريجي نفس الكلية ومن ثم أغلق باب التجديد والتطوير، وانغلقت كل كلية على نفسها، وامتنع التنافس بين

الكليات، واطمأن أعضاء هيئات التدريس إلى عدم وجود أي مصدر للمنافسة. إن إعادة العمل بنظام التعيين من خلال الإعلان المفتوح خطوة مهمة وإيجابية في سبيل تطوير منظومة التعليم العالي بإدخال عنصر المنافسة الإيجابية والقضاء على حالة الجمود الفكري التي سادت جامعاتنا .

- وبشكل عام، فإن رؤية وزارة التعليم العالي تعتبر خطوة ينبغي أن تستكمل بتفصيل الآليات التنفيذية حتى لا تتوقف مسيرة التطوير عند حد إصدار التشريع على أهميته.

تقرير البنك الدولي عن سياسات التعليم العالي في مصر – موقع الدكتور علي السلمي

https://youtu.be/HenoxMilDDU?si=ygwxaaaUMLc3N-Mo

https://youtu.be/wpQmJHuTFuE?si=FRYz2OlibH7kL2j5

https://youtu.be/dAliqwGJJi8?si=lwGcYOPhtWeloFSD

II. ملاحظات حول قضايا تطوير وتحديث الإدارة الحكومية

ساد الفكر الإداري لفترة من الزمن اهتمام بتطوير الإدارة الحكومية، وانتشرت في كثير من الدول – خاصة النامية منها – برامج وخطط للإصلاح الإداري. وفي ضوء التطورات الحاصلة في عالمنا المعاصر – وعلى كافة الأصعدة، وفي جميع المجالات – لم يعد مفهوم " الإصلاح الإداري " مناسباً الآن، بل أصبح المطلوب " إعادة هيكلة" شاملة للإدارة العامة. كما لم يعد مقبولاً الحديث عن برنامج أو خطة لإعادة هيكلة الإدارة الحكومية باعتبارها قضية منفصلة أو مستقلة Stand alone، بل يجب أن تكون خطة إعادة الإدارة الحكومية محوراً ضمن خطة وطنية شاملة لإعادة الهيكلة والتطوير والتحديث المجتمعي.

كذلك لم يعد مقبولاً اختصار محاولات إعادة هيكلة الإدارة الحكومية في أحد أو بعض عناصرها مثل تبسيط الإجراءات أو ميكنة تقديم الخدمات في إطار الحكومة الإلكترونية أو تدريب الموارد البشرية، بل يجب أن تتناول جميع تلك العناصر في إطار رؤية جديدة لدور الإدارة الحكومية في العمل الوطني ورسالة كل وحدة من وحداتها والأهداف الإستراتيجية المنوطة بها تحقيقها .

ومن المنصور أن تعتمد جهود إعادة هيكلة الإدارة الحكومية المبادئ الرئيسة التالية:

1. أن تتوافق أهداف وتوجهات وأسس إعادة الهيكلة مع أهداف وتوجهات الإستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة،
2. أن يتناغم الهيكل الجديد للإدارة الحكومية مع الدور الجديد للحكومة في عصر التقنية والمعرفة والعولمة حيث تتجه الدولة إلى تولي قيادة التنمية والعمل الوطني على المستوى الاستراتيجي، وتفعيل دور القطاع الخاص والقطاع الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ خطط وبرامج الإنتاج والخدمات في مختلف المجالات،

3. أن تحقق إعادة هيكلة الإدارة الحكومية تغييراً جذرياً في الأسس والمفاهيم التي قامت عليها والتي ارتبطت بها عبر عشرات السنين وأهمها :

- تحويلها عن مفهوم " السلطة" Authority إلى مفهوم " الخدمة"Service في علاقاتها بعملائها ،
- تحويلها عن مفهوم " المركزية " في إطلاقه إلى مفهوم " اللامركزية المناسبة " Appropriate Decentralization والمتوافقة مع متطلبات الأداء في كل وحدة من وحدات الإدارة الحكومية،
- تحويلها عن منطق التركيز على " الإجراءات " Procedures أو " الروتين " إلى منطق التركيز على " النتائج " Results، واتخاذ الأهداف أساساً في تقويم الأداء المؤسسي وليس مجرد استيفاء الإجراءات والمتطلبات الورقية،
- تحويلها عن منطق كونها وحدات تنفق الاعتمادات المخصصة لها في الموازنة العامة، إلى كونها وحدات إنتاجية تنمي إيراداتها وتسعى لتحقيق التكلفة الاقتصادية لما تقوم به من أنشطة وما تقدمه من خدمات، وتعمل على تحقيق فائض Surplus بالمعنى الحقيقي كونه تحقيق "قيمة مضافة" أو "منفعة مجتمعية Social Value" وليس بالضرورة الفائض النقدي.

4. التفرقة بين مهام وحدات الإدارة الحكومية حسب أهميتها الإستراتيجية ومدى اقترابها أو ابتعادها عن المنتفعين بمخرجاتها ، حيث:

- تختص الحكومة المركزية ممثلة في الوزارات، بوظائف التخطيط الاستراتيجي الشامل وتصميم التوجهات الإستراتيجية وأعمال التوجيه والتنسيق والمساندة وتدبير الموارد والإمكانيات، والمتابعة على مستوى النتائج الكلية وتقويم الإنجازات بالقياس إلى الأهداف الإستراتيجية المخططة،

- تتولى الهيئات القومية والهيئات العامة والأجهزة النوعية مهام التخطيط التفصيلي وتنفيذ البرامج وتقديم الخدمات إلى جماهير المنتفعين، مع تخليصها من القيود والإجراءات المركزية المفروضة عليها من الوزارات المركزية، باعتبارها هيئات مستقلة مالياً وإدارياً تحاسب على النتائج،
- كما تقوم وحدات الحكم المحلي بمباشرة التخطيط التفصيلي لمختلف الخدمات وأعمال المرافق ومشروعات التنمية المحلية، وتوفير متطلبات التنفيذ وتقديم الخدمات للمواطنين على المستوى المحلي، مع تمتعها بالاستقلال المالي والإداري وتطوير قانون الإدارة المحلية ليقترب من شكل "الحكم المحلي" وتخويل الوحدات المحلية حق فرض الرسوم المحلية وتنمية موارد التمويل المحلي وإدارتها ذاتياً .

5. التحول إلى مفهوم "البرامج" عوضاً عن "الأجهزة" بمعنى أن تكون جهود الدولة في مجالات إدارة التنمية متمثلة في شكل برامج **Programs** يتوجه كل برنامج إلى تحقيق نتائج معينة وينتهي البرنامج بانتهاء الغرض منه، وذلك عكس الأسلوب التقليدي الذي يقوم على إنشاء الكيانات الإدارية والأجهزة المتعددة والتي يستمر كثير منها من دون أن يكون لها أداء مطلوب وتظل تمثل عبئاً مالياً ويتضخم عدد العاملين فيها من دون أي إضافة.
6. السماح بالتمايز والتنوع في الهياكل التنظيمية ونظم العمل والسياسات ومعايير اتخاذ القرار بحسب اختلاف طبيعة وحدات الإدارة الحكومية، وتحويلها عن منطق "التشبيط الجامد" **Standardization** إلى منطق "التنوع الإيجابي" **Positive Diversity** والذي يتيح لكل وحدة رئيسية من وحدات الإدارة الحكومية تشكيل أوضاعها التنظيمية وأساليبها في الأداء وتحقيق الأهداف بما يناسب وطبيعة النشاط الذي تقوم به والمناخ الذي تعمل في إطاره وخصائص العملاء الذين تقوم على خدمتهم،
7. التحول من نمط الموازنة الحكومية الحالية كونها موازنة اعتمادات ونفقات موزعة إلى أبواب، إلى موازنة للبرامج والأداء **Program and Performance Budget** توزع فيها الاعتمادات على برامج لها أهداف

قابلة للقياس، ومن ثم تتحول طريقة متابعة الإنفاق إلى قياس لمدى تحقيق الأهداف، مع إعمال مفاهيم الأداء الاقتصادي وتقويم العائد [القيمة الاقتصادية المضافة Economic Value Added] والمحاسبة على النتائج،

8. تلك بعض الأفكار العامة التي تهتدي بها كثير من الحكومات في تطوير أجهزتها الإدارية الحكومية لتخليصها من عوامل الترهل والتجمد وانخفاض الكفاءة، والانطلاق بها إلى آفاق تواكب مستوى تطلعات الشعوب في مستويات أعلى من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ومعدلات مثامية من التطور والحداثة المجتمعية.

دكتور علي السلمي – مصر وتحديات الإصلاح الإداري – موقع الدكتور علي السلمي

12.هموم مصرية يزيدها الصيف اشتعالا

كتب عميد الأدب العربي دكتور طه حسين مقالاً بعنوان " أدب الصيف" نشره في شهر يوليو من عام 1935 أشار فيه إلى ضرورة أن يتعامل الكتاب مع قراءهم برفق في شهور الصيف التي يعاني فيها الجميع من أعراض الحر مشيداً بالكتاب الغربيين" . . فهم يرفقون بأنفسهم وبالقراء، إذا اقبل الصيف، وهم يتخففون من الموضوعات الضخمة الفخمة، والمسائل المشكلة المعضلة التي يعرضون لها في غير الصيف من فصول السنة، وهم لا يعرضون من الأحاديث إلا للسهل اليسير، الذي لا يكلف المتحدث ولا السامع مشقة، ولا يكلفه جهد التروية والتفكير" .

وكنت قد عقدت العزم على أن اتبع نصيحة عميد أدبنا العربي فأخصص مقالات شهري يوليو وأغسطس لموضوعات خفيفة أروح بها عن نفسي ونفوس قراء الوفد الأعزاء، وأخفف بها عني وعنهم ما نعانيه جميعاً من إحباط واكتئاب. إلا أن استعراضاً سريعاً لصحف الأسبوعين الماضيين وما حفلت به من قضايا ومشكلات ترزح تحتها المحروسة وأبناءها المطحونين جعلني أتراجع عن هذا العزم وأعود مرة أخرى لاستكمال قراءة مقال دكتور طه حسين لأجده يتناول نفس الموضوع الذي يعيشه المجتمع المصري هذه الأيام إذ يقول "شيئان اثنان يعنى بهما الكتاب المصريون إذا كان هذا الفصل [الصيف]، أحدهما موسم الامتحانات وما يثير من ضجيج وعجيج ومن شكاة واستعطاف ومن نقد للأسئلة ولوم للسائلين. . ."، فقررت أن يكون موضوع مقالي هذا الأسبوع هو تلك القضايا والمشكلات غير المنتهية والتي ينضر منها الوطن والمواطنون وتقيد حركتهم وتحول بينهم وبين الانطلاق إلى المستقبل الذي وعدنا به الحزب الوطني الديمقراطي منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات !

والقضية الأولى بلا منازع هي الثانوية العامة بكل ما جرى فيها هذا العام من أمور صارخة إن دلت على شيء فإنما تدل على فشل نظام التعليم كله وعدم تناسبه مع معطيات العلم والتقدم الباهر في نظم

وتقنيات التعليم في العالم المعاصر. لقد عانى المصريون من مشكلات تسرب أسئلة الامتحانات، وتعالت الشكاوى الصارخة من صعوبتها وعدم توافق الكثير منها مع موضوعات المناهج التي تمت دراستها، وتراجعت المقولة المشهورة لوزراء التربية والتعليم المتعاقبين بضرورة التخلص من أسلوب التلقين والحفظ والتحول إلى أسلوب الفهم والتفكير وحث الطلاب على استخدام قدراتهم الذهنية في التحليل والبحث عن الإجابات الصحيحة بدلاً من الركون إلى استعادة ما تم حشو ذاكرتهم به من معلومات. واكتمل عقد الفشل التعليمي بتلك الأساليب العقيمة التي اعتادت وزارة التربية والتعليم الركون إليها في مثل تلك الملمات، إذ تلجأ إلى ما يسمى تصحيح عينة عشوائية من أوراق إجابات الطلاب في المواد التي تمت الشكوى من صعوبتها، ثم تعلن نتائج التصحيح مع توجيه البشرى للطلاب وذويهم أنه سيجري إعادة توزيع الدرجات بين أسئلة الامتحان، وتأتي النتيجة السعيدة في النهاية بنجاح الجميع تقريباً وحصول أغلب الطلاب على الدرجات النهائية وتجاوز نسب النجاح في المواد المشكو منها حاجز ال99% مع اعتراف الطلاب وذويهم أن الفضل في ذلك كله يعود إلى الدروس الخصوصية. ويسعد الجميع في وزارة التربية والتعليم إذ نجحوا في ترحيل المشكلة إلى الشقيقة وزارة التعليم العالي الذي يبدأ مكتب التنسيق التابع لها إجراءاته كالعادة سنوياً في حشر هؤلاء الناجحين من الثانوية العامة في كليات القمة والقاعدة وعلى كل المستويات، وتعمد هذه الوزارة أيضاً إلى ترحيل جانب من المشكلة إلى المعاهد العليا الخاصة التي تقبل الجميع شاكرة للوزارة حسن صنيعها. ويحشر مئات آلاف الطلاب في كليات ومعاهد منظومة التعليم الجامعي والعالي يتلقون مناهج ومقررات متقادمة، ويدرسون وفق تقنيات تعليم متهالكة، ويتعاملون في مناخ تعليمي أبعد ما يكون عن نظم التعليم قديمها وحديثها، وفي نفس الوقت يتحدث الجميع عن جودة التعليم ويشترطون الربط بين زيادة دخل أعضاء هيئات التدريس بالجامعات وبين تحسين الأداء! ولا

أجد من تعليق أكثر دلالة على ما يجري سوى استعارة الكلمة الشهيرة لشاعر الشعب صلاح جاهين "وعجبي"!!!

وإذا تركنا مشكلة الثانوية العامة جانباً حتى تبدأ في الفوران مرة ثانية في شهر يونيو القادم بإذن الله، وإذا لحينا جانباً مشروع تطوير الثانوية العامة وأساليب القبول في الجامعات والذي انعقدت من أجلهما عشرات جلسات الاستماع برئاسة وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والتي توجت بعقد المؤتمر القومي للتعليم في شهر مايو الماضي، أقول إذا تركنا كل هذا جانباً حيث نفض الجميع أيديهم من هذه الموضوعات وتقرر بقاء الحال على ما هو عليه، وعلى المنضرر أن يلجأ إلى الله سبحانه وتعالى فهو وحده القادر على أن يغير ما بنا، نجد في انتظارنا قضية أخرى كان الظن أنها قد تم حلها بتوصية مجلس الشعب بنقل مصنع أجريوم من رأس البر، إلا أنها استعادت سخونتها مرة أخرى حينما لاح لأهل دمياط الأعزاء أن هناك محاولات للالتفاف حول تلك التوصية. ونقرأ في صحف الجمعة 4 يوليو أن كافة الجهات التي تصدت لمشروع المصنع لا تزال غير مطمئنة إلى انتهاء مشكلة إقامته في رأس البر حيث لم يصدر حتى الآن، قرار رسمي واضح وصريح بهذا المعنى. وفي ظني أن توصية مجلس الشعب لم تحل المشكلة بل أنها سوف تساعد على خلق مشكلات أخرى إذ أن نقل المصنع من رأس البر إلى موقع آخر في مصر المحروسة سوف يثير ثائرة أهالي الموقع الجديد أياً ما كان حيث أنهم ليسوا أقل حرصاً على البيئة أو خوفاً على صحتهم وصحة أبنائهم من أهالي دمياط. وما يعزز هذا الاحتمال تواتر الأنباء عن تنامي المعارضة الشعبية في الإسكندرية وطلخا وغيرها من المواقع التي يوجد بها مصانع مشابهة وتزايد المطالبة بنقلها أو التعامل معها بشكل أو آخر.

وتثير قضية مصنع أجريوم مشكلة مهمة هي كيف تصنع وتؤخذ القرارات في مصر المحروسة، وكيف يضع الوزراء والكبراء توقيعاتهم على اتفاقات وعقود ويعطون موافقتهم على مشروعات من دون أن يستبينوا

عواقب كل ذلك وردود أفعال أصحاب المصلحة الأساسيين وهم أبناء المحروسة الذين يفترض أن تكون تلك القرارات والعقود والمشروعات لصالحهم دون غيرهم؟ إن نمط تفكير الحكام والمسئولين في مصر يثير العجب، فهم يفترضون في أنفسهم المعرفة التامة بكل شيء وأنهم الأكثر حرصاً على مصالح المواطنين من أنفسهم، وهم دائماً الأعلم والأصح في التقدير. وإذ ينصرم المواطنون من قرارات هؤلاء المسئولين لا يجدون منهم استجابة ولا ميل للتراجع. ومن عجب أن في قضية مصنع أجريوم وقضية تدني أسعار تصدير الغاز الطبيعي وتصاعد المطالبة الشعبية بوقف تصديره خاصة إلى إسرائيل، وفي قضايا النهاب أسعار الحديد والأسمنت وغيرها مما يعانيه الناس بفضل سياسات وقرارات الحكومة وحزبها الوطني الديمقراطي، لم نسمع أو نقرأ تفسيراً مقنعاً أو رداً محترم لعقول الناس يصدر عن متخذي تلك القرارات.

ومن عجائب صيف المحروسة هذا العام، تلك المسرحية العبثية التي انتهت فصولها على مسرح مجلس الشعب بتعديل المادة 26 من قانون منع الممارسات الاحتكارية بعد أن كان المجلس قد وافق عليها متضمنة إعفاء من يبلغ عن ممارسة احتكارية من أي عقوبة باعتباره شاهد ملك، وقد صاحب تلك الضجة أقوال عن استقالة وزير التجارة والصناعة اعتراضاً على هذا التعديل الذي أفرغ القانون الذي تقدمت به وزارته من مضمونه. وما يثير العجب أن الوزير نفى أنه قد تقدم باستقالته من منصبه رغم إقراره بأنه لم يكن يتوقع هذا التعديل وأنه من الوارد أن تتقدم الوزارة باقتراح تعديلات أخرى للقانون. والسؤال الذي يطرح نفسه إذا لم يستقل الوزراء في مثل هذه المواقف فمتى يستقيلون؟

ومن أعاجيب هذا الصيف في المحروسة تلك الهجمة الإعلامية التي قام بها رجل الأعمال وأمين التنظيم بالحزب الوطني الديمقراطي الحاكم وقائد الحملات الانتخابية للحزب ورئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب وصاحب الاقتراح بتعديل المادة 26 الشهيرة. وليس هناك عيب في قيام رجل أعمال شهير بحملة

لتجميل صورته المجتمعية وإزالة ما قد يكون علق بها من شوائب، لكن العيب كل العيب هو في ذلك الزواج الباطل بين السلطة ورأس المال الذي أشار إليه باقتدار الكاتب والشاعر فاروق جويدة في هوامشه الحرة بالأهرام يوم الجمعة الماضي مطالباً إنهاءه! إن اختلاط مصالح رجال الأعمال وسيطرتهم على اللجان الأساسية في مجلس الشعب وعضويتهم المقتحمة للمجلس الأعلى للسياسات وأمانة السياسات بالحزب الحاكم وارتباطهم بمواقع السلطة والنفوذ في الدولة يتيح لهم فرصاً ومميزات لا يقبل بها أبداً في الديمقراطيات المحترمة. لقد كانت الحكومة في مصر المحروسة في سالف العصر والأوان تتعامل مع قرار زيادة الرسوم الجمركية على الدخان المستورد باعتباره سر حربي لا يعلمه أحد إلا ساعة تطبيقه حين يكون رجال مصلحة الضرائب يقومون فعلاً بحصر الكميات الموجودة في مخازن الشركات المنتجة والموزعة للسجائر لاقتضاء حق الدولة وحتى لا يستفيد صناع وتجار السجائر من زيادة الرسوم الجمركية على الدخان من دون وجه حق. والآن وفي هذا العهد السعيد نجد رجال الأعمال ذوي المصلحة المباشرة هم الذين يقررون زيادات الأسعار وفرض الضرائب ويعلمون تفاصيل الأمور التي يجب أن تكون خافية عنهم في الأساس حتى لا يستفيدون منها لتحقيق أرباح ومميزات لشركاتهم وأعمالهم الخاصة. أصبح رجال الأعمال هم الذي يضعون التشريعات التي من المفترض أن يكونوا هم وشركاتهم خاضعين لها. وأتصور أن دعوة الأخ فاروق جويدة لإنهاء الزواج الباطل بين السلطة ورأس المال ينبغي أن تأخذ حظها من اهتمام المجتمع المدني بكافة مؤسساته، ومن الأحزاب والقوى السياسية على اختلاف توجهاتها باعتبارها قضية صيانة مستقبل مصر وإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح خاصة في عصر تخلت فيه الدولة عن قيادة وإدارة الاقتصاد الوطني تاركة الأمر كله للقطاع الخاص وأساطين رجال الأعمال.

إن قضية تغول رجال الأعمال وانتشار تأثيرهم في توجيه مسيرة البلاد وما يترتب على ذلك من مخاطر تثير مشكلة أخرى تتعلق بموضوع يتردد الآن في مواقع الإنترنت عن اتجاه النية لتخصيص أرض الضبعة إلى مجموعة من رجال الأعمال لإقامة مشروعات سياحية عليها بدلاً من المفاعل النووي الذي كان تقرر إقامته في تلك المنطقة منذ عام 1983 بعد سنوات من الدراسات التي أثبتت صلاحية الموقع تماماً للمشروع. لقد توقف المشروع النووي المصري بقرار سيادي لسنوات طوال بتأثير ما أشيع عن أخطاره نتيجة لحادث تشرنوبيل الشهير في 1987. والتاريخ يكاد يعيد نفسه، فقد نشرت مجلة الأهرام ويكلي في عددها رقم 713 بتاريخ 21-27 أكتوبر 2004 مقالاً عنوانه Dumping the Nuclear Option? أي "إغراق الخيار النووي؟" جاء فيه أن مسئولين من مجلس مدينة الضبعة قاموا بزيارة للموقع بصحبة بعض رجال الأعمال الأجانب، وأن الشائعات تشير إلى اعتزام الحكومة بيع هذه الأرض لمستثمرين لإقامة مشروعات لتنمية السياحة، وأشارت فاطمة فرج كاتبة المقال إلى تصريح للدكتور أحمد نظيف إلى جريدة الشرق الأوسط في نفس الأسبوع [21-27 أكتوبر 2004] ينفي فيه نية الحكومة إقامة المشروع النووي مسفهاً آراء الذين يترحمون على مئات ملايين الجنيهات التي أنفقت على دراسات المشروع داعياً إياهم إلى مراجعة أرقامهم". ولكن في 19 سبتمبر 2006 أعلن جمال مبارك في مؤتمر الحزب الوطني عن إحياء المشروع النووي المصري وهو الأمر الذي أكده الرئيس مبارك نفسه في خطابه أمام الجلسة الختامية للمؤتمر. وفي هذه الأيام يتردد الحديث أيضاً عن زيارة مشابهة قام بها مسئولون حكوميون على مستوى وزاري يصحبهم رجال أعمال معروفون بقربهم من الحزب الوطني الديمقراطي، وأن اجتماعاً مغلقاً تم مع محافظ مطروح لا يعلم أحد ما دار فيه. ولكن الاحتمالات تشير إلى ترتيب صفقة لبيع أرض الضبعة لهؤلاء المستثمرين. والآن، وبعد مضي ما يقرب من عامين على إعلان إعادة الحياة إلى المشروع النووي، تعود الشائعات مرة أخرى لإثارة الشك في نوايا الحكومة بالنسبة لأرض الضبعة. والسؤال

المطروح والجدير بإجابة واضحة من الحكومة والحزب هو هل سيقام المشروع النووي المصري في الضبعة؟

ورغم الوعد بأن تكون مقالات الصيف خفيفة، إلا أنني لا أستطيع ختم هذه المقالة من دون إرسال رسالة للشاعر والكاتب فاروق جويدة وأقول له لا تبتئس برفع اسمك من قائمة أعضاء المجلس الأعلى للثقافة، فقد سبق أن فعلوها مع عميد الأدب العربي طه حسين وسجلها في مقال نشره في عام 1948 بعنوان "دين" بمناسبة دعوة لبنان له لإلقاء محاضرة أثناء شهر "الأونسكو" جاء فيها "نعم لم ترد الحكومة المصرية أو لم تخطر لها أني أستطيع أن أمثلها بين من مثلها في مؤتمر الأونسكو، وهي تعلم حق العلم أن بين الأونسكو وبيني صلات متصلة وأواصر متينة، وأني كنت من خبرائها مرتين في أقل من نصف عام..".

https://youtu.be/ALulbLWwMFs?si=hxXeBmeF_DZtgDWk

قبل النهاية . . . إسرائيل تهاجم إيران فجر الجمعة 13 يونيو 2025

. . .وإيران لم ترد حتي الساعة الرابعة والنصف مساء ذات اليوم أي بعد ما يقرب من 15 ساعة

والساعة الآن تقترب من التاسعة مساء الجمعة 13 يونيو 2025 ولم يبدأ الرد الإيراني الموعود رغم تأكيد الرئيس الإيراني أن الرد آت لا ريب فيه

!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!

ثم جاء الرد الصاروخي الإيراني

6 دفعات صاروخية من الساعة العاشرة مساء الجمعة 13 يونيو حتى السادسة من صباح السبت 14 يونيو

خامنئي في رسالة عاجلة للشعب الإيراني: إسرائيل ستواجه عقابًا قاسيًا

https://youtu.be/9rvsrq0ZjUQ?si=SyRBOBRnrsz15RjV

https://youtu.be/0m63Egrih90?si=id5GJNETgJ9IRUek

https://youtu.be/QSaWBFqSGgk?si=QN6DP1HzzHqUlyTk

https://youtu.be/yGE-bS5zfqo?si=Qb83f_leQrAbla-9

https://www.youtube.com/live/AFqTiJ96k14?si=UPGrfXwFRu5zNcYI

https://youtu.be/WgK59YEa3CI?si=vi45NhYQCj09wrCj

https://youtu.be/HWUeXc0NIqU?si=6QAcs8or58CvGJx4

https://youtu.be/ZgZgnVCW3d0?si=9q5tU7ZLPR7YuPlo

https://youtu.be/26FKodb6Afl?si=uQ4t4HZGWYhlKRGo

https://www.youtube.com/live/jel0YP5YS3Q?si=J2auW-PZvTfkXEVr

https://youtu.be/yBcbc1B37S0?si=1Jz4Y5QA9PQN3xum

https://youtu.be/7YM1ygXvvMc?si=cVqv4sfkyjA2oYKK

https://youtu.be/wqPjbFpwp2g?si=rPkhOoOvoCQIG-MY

https://youtu.be/R2KXK3n5i04?si=IzGyIlj5ejfXc-_D

https://www.youtube.com/live/OGEhLj6wjv0?si=-3lgWycyA6l5tHIH

https://youtu.be/ReiZ2OfqnOY?si=uVOqoa4yvAnxk5l2

https://youtu.be/qRS8YZchULI?si=6LLq4Ya_z2AmTyyd

https://youtu.be/MdkqcRqgORM?si=iVSavsxtAj9qrZLO

https://youtu.be/M2xlMqwn8MU?si=jHf5Cf-1-BzCR-Ps

https://youtu.be/KVzDs1NWXq0?si=zjAV8OSQNtZGc6GM

https://youtu.be/dj_kc2r4pyM?si=2wP9HyTcPBuoTfQr

https://www.youtube.com/live/KxV1-y4HOOA?si=kYx69bukJevBxmiN

مع نهاية هذه النسخة المطورة من كتابي

"مصر المحروسة . . .من تاني"

اهنئ لجميع الزملاء والأصدقاء والأهل

قراءة ممتعة مع الاستماع إلى قصيدة الإمام الشافعي

https://youtube.com/shorts/1aaUPFXtP44?si=DZJPzOoXNS9X4Ddb

مع تحياتي . . دكتور علي السلمي 14 يونيو 2025

مصر المحروسة ثورة حتى النصر – موقع الدكتور علي السلمي